

يا ظاه







1

المعتمد  
على  
مصر  
مصر

# كِتَابُ الشَّيْخَانِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ

تَصَنَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ شَهَابُ الدِّينِ أَبِي الْفَتْحِ  
يَحْيَى بْنُ الشَّيْخِ مُغِيثِ الدِّينِ جَبْرِ السَّهَرَوْرْدِيُّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

١٢٥٩



Mikrofilm Arşivi

№ 1043

T. C.  
İSTANBUL  
Fatih Kütüphanesi  
SAYI

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kısaltma	Fatih
Yer	
Eski kayıt no	1259

١٢٩٤



بسم الله الرحمن الرحيم ولا قوة الا بالله  
 الحمد لله والصلاة على المصطفين من عباده وخصوصا على محمد  
 وآله اجمعين **وبعد** فقد اكثرتم المعاوذة ملتجئين  
 مختصرا في علم اصول الفقه الذي هو من انبل العلوم الدينية  
 متعقبا بطريق جدلية تداولها ابناء العصر عما كفن عنها  
 معرضين عن غيرها من العلوم نقلها وعقلها وقد اضنى بهيم  
 التوغل فيها الى الشروع في خيالات تزعزع باقل نقشة تزعزع صفا  
 الاعضاء بصدقات العاصفات وتضطرب بآدبي نظرة اضطراب  
 سماج العناكب بسطوات العاصفات لم يشهد لآثرها شاهد  
 نقل ولا برهان عقلي فني كما يقال لا عقل ولا قرآن تراها  
 كاستباح ظلت عن الارواح تخال لها حياة وابي لها حياة وتظن  
 بها حراكا ومباها حراك ما هي الا كمثل بيعة اولشاد بيعة  
 فاجبتكم تحرير مختصر او دعة زيدا من اصول الفقه مخددة  
 عن الحثيف ما شئت بغث افاويل المختلفين وما لاثت بكثرة  
 امثلة المختلفين فان كثيرا لامثلة تاياه الطبايع الكاملة وان  
 مات الله ارذل من الطبقة السافلة لقصورهم عن فهم  
 الضوابط واستفصال الجوامع والاكتفاء بموز ترشد القرائح  
 الصافية واشارات تنبه الخواطر المشتعلة الماضية وله  
 اطولة لان مطولات الكتب مبلدة الافهام مبددة

نقل ولا برهان

الزمان

الاول

الافكار لم شعت نكت الاصول بخوابط من مضطحات ابناء  
 العصر هي غايات مرامهم ونهايات مرافهم وطرزها بقواعد  
 ما ضبطوها لانهما نبتت ارض لم تطووها فالتمام كامعا للمحاسن  
 محذرا للمعادن ولا يعرف قدره الا من كثر تصفحه  
 للكتب فاحاط بمغاريبها واذرك كنه ما فيها وعرف  
 ان لكل سودا ثمرة ولا كل صفا ثمرة **وسميته الشجيات**  
 ونع هذا كل ما شغل عن مطالعة آيات الله الكري السعي  
 في بحصيل مرضاة والمداومة على قربانية تانف عنه النفوس  
 الفاضلة انفع الا بطلان عن الشبهة بالانعامات الخفية والكانسا  
 الخيض وكل علم يراد به غير وجه الله ورشد الى غير  
 باه وحجرا الى سوي جنابه فهو الداء الويل والويل الطويل  
 نسل الله ان جعلنا من صاحبي عباده وعارفي اياته وما وفقني  
 الائمة عليه توكلت واليه انيب

**القسم الاول في احوال تعرض للالفاظ بما هي ذوات معاني**  
 والمعاني بما هي ذوات الفاظ وفي تقاسيم احكام ولوازمها وباديها  
 وفيه صوك اربعة **الفصل الاول** في نقيح العام والخاص  
 ولتقدم على تلخيص ما ذكر فيه وتمييز الغث من السمين مقدمة  
**اعلم** انما لا يختلف بلغة دور لغة بل تحكم به فطرة  
 العقل الصريح ان كل لفظ دال فاما ان يكون نفس بظهور



الحشر



مَعْنَاهُ مَنَعَ اجْتِمَاعَ الشَّرَكَةِ أَوْ لَا يَمْنَعُ وَهَذَا الْحِصْرُ ضَرْبُ فَرْقٍ  
 النَّاسِ مِنْ أَصْطَلَحَ عَلَى الَّذِي نَقِصَ تَصَوُّرُ مَعْنَاهُ لَا يَمْنَعُ احْتِمَالُ  
 الشَّرَكَةِ بِالْعَامِّ وَمَا مَنَعَ ذَلِكَ بِالْخَاصِّ وَالْأَوَّلُ كَالْأَسَانِ  
 وَالثَّانِي كَزَيْدٍ وَكُلَّمَا أُشِيرَ إِلَيْهِ وَزِيدَ لِحَاجَةٍ فِي التَّخَصُّصِ  
 لِأَلَا إِشَارَةً فَإِنَّهُ اسْمُ الْمُتَخَصِّصِ بِالْإِشَارَةِ لِلْإِنْسَانِ يُشْتَصِّصُ  
 بِحَسَبِ صِحَّةِ الْإِشَارَةِ وَلَمْ يَلْحَقْ هَذَا الْعُمُومُ بِالْأَوَّلِ بِسَبَبِ الْإِلْفِ  
 وَاللَّامِ فَإِنَّ وَلَدَ أَدَمَ عَامٌّ هَذَا الِاعْتِبَارُ لَا يَمْنَعُ الشَّرَكَةَ بِمَقْصُودِهِ  
 وَلَيْسَ فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ لِهَذَا لَا يَوْجَدَانِ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ  
 مِنَ اللُّغَاتِ وَيُوجَدُ فِيهَا الْفَاظُ دَالٌّ دُونَ مَا يَقُومُ بِمَقَامِهَا عَلَى مَعْنَى  
 يَحْجُ فِيهِ شَرَكَةٌ كَثِيرَةٌ وَمَا تَعَلَّقَ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ سَنُشِيرُ إِلَيْهِ فِيهَا  
 بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ شَرَكَةَ زَيْدٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الْإِنْسَانِ لَيْسَتْ  
 بِمَجْرَدِ الْأَسْمَاءِ وَلَيْسَ وَقُوعُ الْإِنْسَانِ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو كَوُقُوعِ اسْمِ زَيْدٍ  
 عَلَى اشْتِخَاصٍ يَسْمُونَهُ فَإِنَّ زَيْدَ الْمُسَمَّى بِاسْمِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ  
 أَوْ بَيْضَ بَلْ لَأَنَّهُ هُوَ فَادَارَاتُ رَحْلِهِ لَمْ تَرْتَبْ بِنَتِهِ وَلَمْ تَسْغُرْ بِهِ يُقَالُ  
 لَهُ الْإِنْسَانُ مُحْكَمٌ بِأَنَّهُ إِشَارَةٌ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى مَسَائِلِهِ وَإِسْتِحْبَارِ  
 فِيهِ وَأَمَّا هُوَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ اسْمٌ زَيْدًا أَوْ جَعْفَرًا مَا مَسَّلَ فَانْكَرَ مِمَّا  
 لَكَ بِمَا شَاهَدْتَ مِنَ النَّاسِ أَوِ الْأَسْوَدَ صُورَةً كُلِّهِ بِطَائِقِ كُلِّ إِنْسَانٍ  
 وَأَسَدٌ وَكُلُّ مَا شَاهَدَهُ بَعْدَ تَعْلَمَ بِحُكْمِهِ عَلَيْهِ بِمَا وَلَمْ يَمَثَلْ لَكَ  
 مَرْزُوقٌ لِقَبِيَّتِهِ أَوْ جَعْفَرٌ صُورَةً تَطَائِقُ كُلِّ مُسَمَّى بِأَجْدِهَا لِحُكْمِ

بالمثل

مقامها

بِهَا عَلَيْهِمْ فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا وَفَرَّقْتَ بَيْنَ وَقُوعِ لَفْظَةِ اللَّيْثِ عَلَى  
 الْأَسَدِ وَبَيْنَ وَقُوعِهِ عَلَى شَخْصٍ إِنْسَانِي سَمِعْتَنِي وَأَنَّ بِالْإِعْتِبَارِ  
 الْأَوَّلِ لَا يَمْنَعُ الشَّرَكَةَ وَمَا لِإِعْتِبَارِ الثَّانِي مَنَعَ الشَّرَكَةَ وَأَنَّ  
 الْمَقْصُودَ مُخْتَلَفٌ فِي الِاعْتِبَارِ فَيَنْشُئُ لَكَ مَسَادُ قَوْلٍ مِنْ  
 قَوْلٍ أَنَّ الْعُمُومَ مِنْ غَوَارِضِ الْإِلْفَاظِ لَا غَيْرَ بَلْ إِنَّمَا هُوَ بِإِعْتِبَارِ  
 الْمَعْنَى وَاسْمُ اللَّيْثِ مُتَّفَقٌ فِي الْمَقْصُومِينَ الْمُخْتَلَفِينَ وَمَا صَحَّ  
 الْعُمُومُ فِي أَحَدِهِمَا وَصَحَّ فِي الْآخَرِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِإِعْتِبَارِ الْمَعْنَى  
 لَكُنْتَ السُّوْنَةُ فِي الْمَنَعِ أَوْ عَدَمِ الْمَنَعِ لِاتِّحَادِ الصِّغَةِ وَلَا تَعْقِلُ  
 عَنْ تَفَرُّقِهِ مِنْ مَا يُقَالُ لَفْظُ صَحَّ شَرَكَةُ اللَّيْثِ فِي مَعْنَاهُ وَبَيْنَ  
 مَا يُقَالُ لَفْظُ صَحَّ شَرَكَةُ الْكَلْبِ فِيهِ فَإِنَّهُ أَنْ دَلَّتْ صِحَّةُ الشَّرَكَةِ  
 بِحَسَبِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ لَسَمِيَ بِإِعْتِبَارِهَا عَامًّا وَتَقْسِمُ إِلَى الْمُتَوَاتِرِ  
 وَالْمُشْتَرَكِ وَتُخْلَوُهُ عَنْ شَرْطِهَا وَأَنَّ دَلَّتْ الشَّرَكَةُ فِي مَجْرَدِ الْأَسْمَاءِ  
 أَيْ لَا بِإِعْتِبَارِ شَرَكَةٍ فِي مَقْصُودِهِ فَيُسَمَّى اسْمًا مُشْتَرَكًا وَالْإِسْتِرَاكُ  
 فِي الْأَسْمَاءِ وَجَزْءُهُ لَا يَوْجِبُ اشْتِرَاكًا فِي حُكْمٍ فَإِذَا قِيلَ الذَّهَبُ عَيْنٌ  
 وَكُلُّ عَيْنٍ بَاصِرٌ لَيْلَ لِمَا زَمَانَ الذَّهَبُ بَاصِرٌ لَزِمَ الْحَالُ لِاخْتِلَافِ  
 مَعْنَى الْعَيْنِ وَإِذَا قِيلَ فِي أَقْبَسَةِ الشَّيْبَةِ أَنَّ الذَّهَبَ عَيْنٌ فَوَجِبَ  
 أَنْ يَنْصَرَفَ بِقِيَاسٍ عَلَى الْخُصُوصِ الْبَاصِرِ فَإِنَّهُ عَيْنٌ أَيْضًا وَوَجَدْتَ  
 تَفَرُّقَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِكَ تَصَرَّفَ صَدْرٌ عَنِ الْإِهْلِ فِي الْحُلِّ  
 فَيَصَحُّ قِيَاسًا عَلَى بَعْضٍ لَذَا فَلَيْسَ أَنَّ كِلَيْهِمَا مَعْنَى صَوْرَتَيْنِ مُجَرَّدَتَيْنِ

اسم مشترك

باصرة

الشبهة



اللفظ اذ يرتفع الفرق بل الفرق ان اجمع الاول مجردا لاسم  
 دون شركة معنوية والى ليس مجرد اللفظ بل شركة معنوية  
 واشتركا في لزوم العموم ان كان مجرد اللفظ واختص الصورة  
 الثانية بالعموم المعنوي فالغاء الاول واعتبار الثاني دليل  
 اعتبار العموم بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ولذا ذكر في  
 امور يحتاج اليها في تصور العموم والخصوص وفي ضرب من الغلط  
 متفقوا عند **قاعدة** وقد عرّض للناس هنا حجة بسبب بلغة قلة  
 انهم غفلوا عن اعتبارات العقلية والمعاني الذهنية فان طائفة  
 من الناس لما راوا اسم اللون واقفا على السواد والبياض كان  
 من الهم اشتاع وجود لونية واحدة باصلة فيهما جميعا فالحاشية  
 ذلك الى دعوى ان الشركة في مجرد اسم اللون فان معنى واحدا  
 مشترك كما تمتنع كونه بعينه في شيئين وطائفة رأت ان اسم  
 اللون لا يقع على ما تحته من السواد والبياض كوقوع العين  
 على ينبوع الماء والعصا الباصر امتنع عن دعوى الاشتراك  
 المحض وانتنت الى الاعتراف بالعموم المعنوي ثم لما باجست  
 عن المعنى المشترك بين مثل السواد والبياض فامكن تصديق  
 معنى واحد في تحلين ولا الاشتراك فيما يخص احدهما ولا الاشتراك  
 فيما يخص كل واحد منهما فنقطت من دعوى وجود اشتر  
 مشترك لانه على تقدير الوجود لم يخل عن الاحوال الثلاثة

عن من

المشغفه واشتعت عن التصديق بالعدم اذ لا شركة للوجودات  
 فيما هو معدوم فانه لا يكون جديدا فيه شركة بل عدم شركة  
 وقد قيل ان فيه شركة وكان يلزم منه محال فيكونت بان  
 الاعتبار العامة لا وجوده ولا معدومه ثم لما آتت الى  
 الخصوص رأت ان نفس الاختصاص ان كان امرا في الاعيان  
 يلزمه اختصاص محله ثم لا يكون اختصاص امر بشي نفس هو بية  
 بل امر لاحقا فيكون يلزم ان يكون للاختصاص اختصاص  
 الى غير النهاية فيكونت بان يابه التخصيص والامتناع ايضا  
 غير وجود ولا معدوم ورايت السواد والرايحة والطعم في  
 محل واحد كالمسك مثلا فلم تحقق الامتناع بالمحل لا تجاده فيها  
 وقد اشتركت في معنى العرضية فاجتاحت الى فارق وما امكن  
 ان يكون عرضا اخر لشار لها في العرضية للسلسل فأت فيه  
 الى الحكم بان الخصوص مطلقا باحوال لا توصف بالوجود والعدم  
**مباحثة** وانما افصى الامر بهم لاما افصى عن المرفقين  
 لزم هو لهم عن الاعتبار العقلية والمعاني المنفردة في الازمان  
 قالا ولون لما يثبتهما اولافلا اتوا الى اجمع بين الصورتين  
 وما كفى مجرد اللفظ ولم يلزم من تسمي شخص بكليهما ان يكون  
 نياجا ذائبا كادوا وكانوا اخذوا من لا وجود الشئ نفسه  
 فجاءوا الى مسألة الرؤية فبقاوا ليس حجة رؤية الجواهر

فيلزم

محل

فيشاركما



كجوهريته والالما روى العرض ولا العرض لعرضيته والالما  
 روى الجوهر فلس الالما مجعما وهو الوجود فلزم ضرورة كونه  
 الوجود جامعاً ان يكون عرضي لـ واحد من المقتضين اذا جمع  
 عين ما به الافتراق فلزم التناول العتوي وتزلزلت القواعد  
 ثم تبادى هم الامر حتى ابطالوا تنوع الاعتراض زاعمين ان  
 الاعتراض كلها نوع واحد فلا حق الحال عليهم فصح اجتماع  
 اللاحقة واللون في محل وامتناع حصول لوتين وسوادين  
 فامتناع اجتماع الآخرين وصحة الاولين لما اذا كان بعد  
 اتحاد النوع في الصور المثلثة ولازم الحقيقة النوعية يتفق  
 بالضرورة في اختصاصها فلزم عموم الامتناع او عموم الامكان  
 حاروا **س** قيل في الآخرين كان امتناع الاجتماع للضدية او  
 المثلثة **ج** هي نفس امتناع الاجتماع عندكم وكيف علمتم  
 الشئ بنفسه ثم هب ان الاعتبار مختلف يعود الكلام الى  
 نفس الضدية وعروضها للآخرين لان الماهية فيبقى في  
 الكل او لعارض غريب فجوز رواله لجمع السواد والبياض  
 في محل ثم لما رسوا المثليين انما اللذان يتحداهما سداً الاخر  
 وكان اللفظ محارزاً غير متحصل المعنى رجعوا الى قول قائلهم  
 ان المثليين هما المشتركان في الصفات النفسية فلمت الشركة  
 المعنوية **س** قيل ان المثليين هما ما ثبت لكل واحد من

الصفة

صفات النفس لا يخرج **ج** لاشت نفساً له **س** فيثله  
**ج** فهو تعرف للمثل بنفسه فلزم العود لما قلنا حتى ان  
 من لم يميز في المباحث من يقرر ان العموم متبوع في المعاني فذلك  
 يثبت حتى حد المطلق بانه ما يدرك على ذات واحدة لا بعينها  
 باعتبار حقيقة شاملة جنسها فستلزم شمول الحقيقة من حيث  
 انكر ولما غفل عن المعاني العقلية اخذ بين امتناع عموم  
 السواد بان القايم بخبر غير القايم بغيره ولم يثبت فان الذهب  
 ان العموم بحسب المعنى من قواعد ان العام لا يمكن وقوعه  
 في الاعيان فان كل واقع عيناً له هو به متحصل يستحيل  
 فيها الشركة فدل واعم مشخص وما صح بين الشركة انما  
 هي حقيقة جردت عن القواشي اللاحقة المطابقة للمثلثة  
 كقابل نفس عن طابع لم يختلف بتوارد اشباهه عليه  
**قاعدة** واما مبتدوا امر غير موجود ولا معقود فقد  
 السلكوا عن مقتضى العقل الصريح وكلامهم انك من ان  
 سناهل الرد حتى ان اباهاشم وهو اول خايس في هذه المظلة  
 العميا ارتكب از هذه الامور غير موجودة ولا معقودة  
 ولا بحصوله ولا معلومة لم قد يلزم في بعضها كاللوية  
 بانها محسوسة ثم اذا لم يعلمها فعمل ما اذا تكلم وعما اذا  
 خبر وبهم يجمع في قياساته **س** علمنا من وجه **ج** حصة

ولا



الحال التي تعلمها ليست بشيء أو هي شيء وأن كانت شيئا  
فهي نفس الحال أو جزؤه أو خارجيه فان كانت نفس الحال  
مقد علم الحال لاجبه له وأن كان امر اخر كان جزؤه  
اولا زمة وليس لشيء فهو شيء لزم الحال أو ترك عنه الحال  
فان الجزل للمركب وهو اما حال فالعلم نفسه مستقل  
ما حال فقد علم الحال فليس معلوم او امر موجود فلم يعلم  
من الحال شيئا اصلا ومما ترعزع به قواعدهم اننا لشيء بلا  
شخص معين منا مقول هذا هل افادة الخالق شيئا او لم يفده  
فان لم يفده الخالق شيئا ولا ينسب الي قدرته لامهية ولا  
وجوده ولا وجود صفاته فاما ان يلزم قدمه وهو باطل  
صرح تكذبه البدیفة العقلية او يصير موجودا بنفسه وهو  
محال فان افادة الفاعل الوجود و افادة ايضا وجود صفاته  
من السواد والبياض والوجود من الاحوال لا يوصف بالوجود  
والعدم قبل افادة الفاعل هل كان ثابتا ام منقيا فان  
كان ثابتا قبل افادة الفاعل وليس مما يوصف بالوجود  
لصيدة الفاعل الوجود وكان ثابتا بنفسه فليس له من  
الفاعل شيء وايضا يلزم ان يكون في حالة العدم موجودا  
لثبات وجوده وكل صفة تثبت لشيء سيما لا يوصف  
بها الشيء الا للثبات يصح ان يوصف بها الشيء فيلزم كون

فهو

انتسب

فقبل

لا بد من العلم بالحال  
فان العلم بالحال  
هو العلم بالوجود  
والعدم

العدم موجودا وموصوفا قبل الوجود بالوجود وهو  
ممتنع وان كان منقيا فان كان القابل بالحال من القابلين  
لشيء العدم فيلزم من كون الوجود منقيا على يديه  
ان يكون ممتنعا لان الممكن ثابت عنده والمنقح محال  
فيلزم كون ممكن الوجود ممتنع الوجود واستحالة طاهر  
وان لم تكن من القابلين بشيء العدم فيقال له وجود  
العدم اذا كان منقيا فيكون له من الفاعل الثبات لا وجود  
للووجود على انه يعود الكلام الى وجود الوجود فقبل ثباته هل  
هو ممكن الثبات والماهية ممكنة الوجود وليس ممكن  
الثبات والماهية غير ممكنة الوجود فان احراز عدم الامكان  
ولا ممكنة المصير الى الوجوب لا تنفك الثبات على هذا  
القسم فيصير ممتنع الثبات فيصير الماهية ممتنعة الوجود فافاد  
الفاعل الممتنع لذاته وهو محال ويلزم امتناع الممكن وهو  
ممتنع وان احراز الامكان وهو من الاحوال وقد سبق الوجود  
وثبات الوجود وثبات الماهية فان هذا القابل لم يستروح  
الى شيىء العدم على ما وصفتنا في القسم الاخير ولم يمتنع ثبوت  
صفة لما ليس ثابت ومن الممتنع اليين ثبوت الصفة لما لا يست  
ثم حلكها اذا لم تست ثباتها لذاتها غير مضافه فيلزم استغناؤها  
عن محلكها وذل هذا باطل وان تركب ايماعين ثابتة ولا

سبق

فيلزم



مِنْفَتَّةٌ فَكَوْنُ أَيْسٍ وَلَيْسَ فَكَوْنُ لَيْسٍ وَلَيْسَ وَلَيْسَ  
 وَهُوَ بِالْكُلِّ مَكَابِرَةٌ لِلضَّرُورِيَّاتِ وَالْإِنْسِلَاحِ عَنِ الْإِنْسَانِيَّةِ  
 فَيَرْدَعُ بِالْجُزْأِ السِّيَاسِيَّةِ أَوْ بِغَايَةِ الْقَوَائِنِ الطَّبِيعِيَّةِ ٥  
**طَرِيقَةٌ أُخْرَى** يَقَالُ الْعَدَمُ لَيْسَ عَنْ سَلْبِ شَيْءٍ فَإِنَّهُ  
 لَوْ كَانَ ثَبُوتًا وَقَدْ وَصِفَ بِهِ الْمَمْنَعُ فَلَزِمَ ثَبُوتُ الْمَمْنَعِ وَهُوَ  
 مَا يَسْتَلِمُ امْتِنَاعُهُ فَمَاذَا لَوْ كَانَ عَنْ سَلْبِ الثَّبُوتِ أَوْ عَنْ  
 سَلْبِ الوجودِ فَإِنْ اخْتَارَ سَلْبَ الثَّبُوتِ بَطَلَتْ قَاعِدَتُهُ فِي شَيْءٍ  
 الْمَعْدُومِ وَلِزِمَ الوجودُ الْعَدَمُ مُقَابِلَ الوجودِ مُقَابِلَ  
 الثَّبُوتِ وَهَذَا الْآخِرُ لَزِمَ الْكُلُّ وَإِنْ اخْتَارَ سَلْبَ الوجودِ  
 وَلَيْسَ ثَبُوتٌ الْبَقِيَّةُ وَالْإِبْطَالُ وَاسْطُوعُ قَطُوعِ الْإِنْكَارِ وَلِزِمَ مَا  
 جُحِدَ فَاعْتَمَدَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا هَاهُنَا وَدَعَى تَجَنُّبَاتِ الْكُلِّ  
 وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ وَارْ لَمْ يَنْزُكِرْ هَذَا الْبَابُ إِلَّا أَنَا اخْتِجْنَا  
 الْمَاهَاهُ هَاهُنَا فَمَا زِلْنَا فِي الْعُومِ وَالْخُصُوصِ مَوْفُوتٍ عَلَيْهِمَا  
 وَمَنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَوْ بَطَلْنَا لَا يَعْرِفُ أَمْرَ الْعُومِ وَالْخُصُوصِ عَلَى  
 وَجْهِهِ **قَاعِدَةٌ** وَإِذَا لَاحَظْتَ لَكَ بِمَا سَطَنَاهُ فِي الْقَوْلِ  
 مِنْ لَوْ مُشْرَكَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَبَطْلَانِ الْقَوْلِ بِوَاسِطَةِ بَيْنِ  
 الوجودِ وَالْعَدَمِ وَمِنْ أَنَّ الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكَةَ لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ فِي  
 الْأَعْيَانِ لِمَكَ الْإِعْتِرَافُ بِأَنَّهُ غَيْرُ موجودٍ وَلَا معدومٍ  
 مَاعْتِبَارِينَ أَيْ غَيْرَ موجودٍ فِي الْأَعْيَانِ وَلَا معدومٍ عَنْ

وَالْمَعْنَى كَمَا

الْأَذْهَانِ أَيْ غَيْرَ موجودٍ عِنْدَنَا وَهُوَ موجودٌ ذَقْنًا وَثَبَاتًا  
 أَنْ يَقَالَ الْعُمُومُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ لِأَنَّهُ أَذْوَاتٌ مُعَيَّنَاتٌ  
 تَطَابُقُ كَثْرَةً وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ دَانَهَا وَلَا **قَاعِدَةٌ**  
 الْمَشْتَرَكَاتِ فِي مَعْنَى عَامٍ يَلِزِمُهَا التَّخْصِصُ وَالْإِفْتِرَاقُ  
 لَشَيْءٍ آخَرَ وَلَا يَفْتَرِقَانِ بَعْضُ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ وَتَمَازُجُ الْأَعْرَاضِ  
 مَا خِلَافَ الْحَقَائِقِ أَوْ مَا خِلَافَ الْحَقْلِ إِنْ اخْتَلَفَتِ الْحَقِيقَةُ  
 أَوْ اخْتَلَفَتِ الزَّمَانُ ٥ وَالْمَاهِيَّاتُ حَوَهِرَةٌ كَانَتْ أَوْ  
 عَرَضِيَّةٌ اخْتِلَافًا أَمَّا بِالْحَقَائِقِ أَوْ بِاللَّوَاقِحِ الْخَارِجَةِ مِنْ  
 الْمَعْنَى الَّتِي تَخْصُصُ بِهَا أُمُورٌ صَالِحَةٌ لِلْعُمُومِ بِحَسَبِ مَا هِيَ بِهَا  
 مَا يُمْكِنُ تَوْهَمُ تَبَدُّلِهَا لِأَخْلَفَ مَعَ بَقَا مَا تَخْصُصُ بِهِ كَالْمَشْرُوكِ  
 الَّذِي يُمَيَّزُ بِإِعْتِبَارِهِ الْحُسْرُ الْمُتَخَصُّصُ عَنْ السَّاكِنِ أَوْ خُصُوصِ  
 حَيْزٍ أَوْ سَوَادٍ وَجُودِهِ وَمَنْهَا مَا لَا يَصِحُّ تَوْهَمُ تَبَدُّلِهِ أَلِ  
 خَلْفَ مَعَ بَقَا الْمُتَخَصُّصِ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ فَإِنَّ  
 وَقُوعَهَا صَلَاةً وَقُوعَهَا غَضًا وَلَوْ تَوَهَّمْنَا ارْتِفَاعَ الْعِصَةِ  
 عَنْهَا لَا يَبْقَى هَوْنُهَا وَلَا لَوْ تَوَهَّمْنَا صَلَاةً مُتَخَصُّصَةً بِفَتْرَتَيْنِ بِهَا  
 خُصُوصِيَّةٍ أُخْرَى بَلْ إِنْ صَحَّتْ هِيَ نَفْسُهَا صَلَاةً صَحَّتْ غَضًا  
 فَإِنْ لَمْ تَمْ غَضًا فَلَا تَمْ صَلَاةً وَالْفَصْلُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ  
 إِعْتِبَارِ عَقْلِ وَأَمَّا فِي الْأَعْيَانِ فَلَمْ يَقْسِمِ الْعَقْلُ إِلَى حَرَكَتٍ  
 وَاقِعَةٍ صَلَاةً وَآخَرَى وَاقِعَةٍ غَضًا وَمَا إِنْ الصَّلَاةُ إِذَا تَوَهَّمَتْ



مَفَكَةٌ عَنِ الْعَصِيَّةِ لَا يَكُونُ هَذِهِ الصَّلَاةُ بِصَلَاةٍ أُخْرَى  
 مَا الْعَصِيَّةُ إِذَا بُوْهِتْ مَفَكَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ لَا يَكُونُ هَذَا  
 الْعَصْبُ بَلْ عَصَبًا أُخْرَى فِي الْحَقَائِقِ أَيْضًا الْأَمْرُ الَّذِي يَخْصُصُ  
 السَّوَادَ وَامْتِنَانَهُ عَنِ الْمَشَارِكَةِ فِي اللَّوْنَةِ لَا يَمْلِكُ أَنْ  
 يَرْفَعَ وَتَبْقَى بِلَاكِ اللَّوْنَةِ بَعِيْنَهَا مَقْرُونًا بِهَا فَضْلُ الْبَيَاضِ  
 بَلْ يَحْتَرِثُ لَوْنِيَّةً أُخْرَى وَتَبْطُلُ هِيَ مَعَ تَبْطُلَانِهَا تَحْصَمَتِ  
 بِمِ قَانَعَمٍ هَذَا فَإِنْ سَبَّبَ إِهْمَالُهُ قَدْ وَفَّقَ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ  
 وَغَيْرِ تَحْطِيطَاتٍ وَسَنَنْتَنِي إِلَيْهَا مِمَّا نَعُدُّ أَنْ سَأَلْتَنِي تَعَالَى  
**قَاعِدَةٌ** وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَاصَّ إِذَا غَنِيَ بِهِ مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ بِلَاغُ قَرَاءَةٍ  
 الْعَامَّةُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ الَّذِي مَعَ الشَّرِكَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ  
 لِأَمثالِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ بِوَجْهِ مَا لَمْ  
 يَتَشَخَّصْ فَبِهَذَا الْمَقْصُودِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الْإِنْسَانُ خَاصٌّ  
 بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَوَانِ وَالْحَيَوَانُ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْجِسْمِ فَإِنَّهُ إِذَا  
 غَنِيَ بِهِ مَا لَيْسَ بِعَامٍّ أَيْ لَا يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ فَلَيْسَ الْإِنْسَانُ  
 لَا يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ وَأَنْ أُضِيفَ إِلَى الْحَيَوَانِ فَأَخْطَأَ مِنْ  
 قِسْمِ الْخَاصِّ بِأَنَّهُ مَا لَيْسَ بِعَامٍّ ثُمَّ أَوْجَبَ خُصُوصَ الْإِنْسَانِ  
 بِالْقِيَاسِ إِلَى الْحَيَوَانِ وَالْحَيَوَانُ بِالْقِيَاسِ إِلَى مَا فَوْقَهُ  
 بَلْ يَلِيزُهُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى الْخَاصِّ اصْطِلَاحًا أُخْرَى وَهُوَ  
 أَنْ يَغْنَى بِهِ بَعْضُ الْمَشْرَكَاتِ 2 مَعْنَى إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَإِنْ

بِهَذَا الْمَعْنَى يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الْحَيَوَانُ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْجِسْمِ  
 وَالْجِسْمُ إِلَى الْجَوْهَرِ وَالْجَوْهَرُ إِلَى الْمَلَكُوتِ أَوِ الشَّيْءِ وَخَوَاهَا خَاصٌّ  
 وَأَمَّا مَا عَتَارَشَعَ الشَّرِكَةَ فَهُوَ خَطَأٌ صَرَحَ فَإِنَّهُ لَا  
 مَنَعَ أَضِيفَ إِلَّا مَا فَوْقَهُ أَوْ لَا يُضَافُ وَأَعْلَى إِنْ أَحَدُ  
 الشَّيْئَيْنِ إِذَا نُسِبَ إِلَى الْأُخْرَى تَمَّا لَا يَمْنَعُ الشَّرِكَةَ أَمَّا أَنْ  
 يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَعْتَمَدًا مِنَ الْأُخْرَى مُطْلَقًا كَاللَّوْنِ وَالسَّوَادِ  
 أَوْ أَعْتَمَدًا مِنْ وَجْهِ وَآخَرُ مِنْ وَجْهِ كَاللَّسَّانِ وَالْأَيْخُنَيْنِ  
 الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ بِأَيْخُنٍ وَمَنْ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ  
 وَكَالصَّلَاةِ وَالْعَصْبِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوْ قِسْمًا وَبِأَنَّ الْإِنْسَانَ  
 وَالنَّاطِقَ قَالًا وَلَنْ لَا تَعْلَمَ الْإِنْسَانُ رَأْسًا بِرَأْسٍ بَلْ كُلُّ  
 مِنَ الْمَوْصُوفَاتِ بِأَحَدِهِمَا يَوْصَفُ بِالْآخَرِ وَلَيْسَ كُلُّ مَا  
 يَوْصَفُ بِالْآخَرِ يَوْصَفُ بِهِ بَلْ بَعْضُهُ وَالْآخَرُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ  
 رَأْسًا بِرَأْسٍ وَالْأَوْسَطُ أَنْ لَا تَعْلَمَ أَنَّ رَأْسًا عَلَى الْحَصْرِ بَلْ يَقَعُ  
 الْقِيَاسُ عَلَى الْبَعْضِ وَإِذَا حَقَّقَ عَامٌّ مُطْلَقٌ وَجَّاهُ  
 مُطْلَقٌ فَلِزَمَ فِيهِ الِاسْتِرْكَالُ فِي الْأَخْصِ الِاسْتِرْكَالُ فِي  
 الْأَعْمِ صَرُورُهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَلْزَمْ وَوَجَدَ مَا وَضَعَ أَخْصَرُ دُونَ مَا  
 هُوَ أَعْمَدٌ وَمَعَهُ أَيْضًا فَصَارَ الْأَخْصُ مُطْلَقًا أَعْمَدًا مِنْ أَعْمَدِهِ  
 وَهُوَ نَحَاكُ **س** لَوْ أَوْجَبَ الِاسْتِرْكَالُ 2 الْأَخْصُ  
 الِاسْتِرْكَالُ فِي الْأَعْمِ فَلِزَمَ انْفِصَالُ الِاسْتِرْكَالِ 2 الْأَعْمِ



عند انقضاء الاشتراك في الاخصر مطلق عموم شي لمختلفات **ج**  
 انما يراد بهذا على من يدعي ان علة الاشتراك في الاعم انما  
 هي الاشتراك في الاخصر وسلم ان لا يجوز ان يكون  
 الامر عام اسباب قيات ان يدعي اللزوم ولا سلم لزوم  
 العلية من اللزوم في اللزوم ما ليس بعلة كما لا ذراك  
 مع الارادة عند حامي اهل الاصول وكاستعدادي  
 الضحك والكتابة وما يلزم من انقضاء الملزوم انقضاء اللازم  
 فقد يكون اللازم اعم بل لما يتوجه لاصحابنا الرد على  
 المعلة اذ انعموا العلية مع تسليمهم بعلة امر عام هـ  
**قاعدة** والمعنى العام اذا وجه او امتنع عليه امر لذاته  
 يطرز فيما يقع تحته ان كان الامتناع فالامتناع او الوجوب  
 فالوجوب واما الذي يمكن عاينه لذاته فقد لا يمكن تحته  
 فان خواص ما تحته قد تحت اعتبارها وامتنع ما ملن بالاعتبار  
 الاعم واللازم الحقيقي هو الذي يفارق الشيء في الوجودين  
 كالزوجية للاربعة كالماتم الاقتضاء له بنفس الماهية  
 كان حالها وان صادفت امر احميع مع شيئين  
 متقابلين فاحتمالة ليس احدهما لوجوه به لذاته بل  
 لوجوهما لحقة منها لسبب خارجي واذا رأت الحقيقة  
 الانسانية تتشخص بالوقوف في الاعيان وتتعمم

تعليق

بشرط التجريد عن الامور العاشية فهي لذات من حيث  
 هي هي لا تقتضي العموم والخصوص وكلها لحقة امر  
 بسبب اذا تجرد عن ذلك السبب لزمه اذ لو لم يمت  
 لذاته ما افترقا لا الخارج في فصح ان العموم والخصوص  
 عرضيان للالفاظ من حيث هي ذوات معان وللعاين  
 لا من حيث هي ذوات الالفاظ ولا من ان لا زمان بل  
 عرضيان عارضان **قاعدة** هذه الاحكام  
 التي ذكرناها اما هي للعام اعتبارا علم منع الشر كـ  
 وهو الذي ضاف الى اللفظ المفرد دون اعتبار ضميمه  
 فقال لفظ عام ولفظ خاص وبقا الحنوان اعم  
 من الانسان ومعنى ان امكان شركة في عام والمشتق  
 منه اكنة القوة او بالفعل وليس من شرط الاعمية الوقوع  
 فلما ان يقول صريا للمثل العيان مطلقا اعم من العيان  
 المروط بالتحرك وان لم يكن في الوجود عما لا وليس  
 هذه باعتبار الالف واللام ونحوهما ايها اشتراكا في الصفة  
 المذكورة فيهما لم ليس الالف واللام المذكوران موقوف  
 عليهما الاعمية فانه يوجب في غير ما صح امر انما به كقولنا  
 ولذا اعم من ولد علي واما العموم الاستغرافي فشي  
 اخر وهو الذي ينسب الى الخبر لا اللفظ وحده



وَأَعْنَى الْخَبَرِ قَوْلُ نَصَحَ أَنْ يَقَالَ لِقَائِهِ إِيَّاهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَذِبٌ  
فَنَهَى مُفْرَدَ كَقَوْلِنَا الْعَارِثُ مَضْمُونَةٌ أَوْ لَسْتُ مَضْمُونَةٌ وَمَنْهُ  
خَبَرُ لَا زَيْدِي قَوْلُنَا لَوْ صَحَّ الْوُضُوءُ دُونَ النَّبِيِّ لَصَحَّ السِّمُّ وَقَوْلُهُ  
تَعَالَى لَوْ كَانَ مِمَّا لَقِيَهِ إِلَّا إِيَّاهُ لَفَسَدَتَا أَوْ خَبَرُ عَنَّا قَوْلُكَ  
إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ مَشْرُوعًا لِلْجُرِّ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعًا  
لِلْجَبْرِ وَعَرَضْنَا مِنْ إِبْرَاهِيمَ هَاهُنَا لَنَسْتَه عَلَى عَمُومِ كُلِّ وَاحِدٍ  
فَأَنَّ عَمُومَ الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ لَيْسَ كَعَمُومِ الْآخَرِ فَنَقُولُ إِذَا قُلْنَا  
كُلُّ سَوَادٍ لَوْنٌ لَا يَعْنِي أَنْ كُلِّيَّةَ السَّوَادِ لَوْنٌ بَلْ كُلِّيَّةُ اللَّوْنِ  
تَمَّ الْجَزَاءُ الْخَاصُّ وَلَا أَنْ كُلَّ شَيْءٍ مَعْنَاهُ كُلُّ الشَّيْءِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ كُلُّ  
عَدَدِي وَالثَّانِي كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْجَمِيعَ مَا خُذْنَا مَحْمُوعًا فَادْفَعْنَا  
كُلَّ حَبَّةٍ مِنَ الْبَرِّ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ لِسُوءِ لَكَ أَنْ نَقُولَ كُلَّ الْحَبَّاتِ مِنَ  
الْبَرِّ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ وَالْكُلُّ الْمَشِيرُ إِلَى الْإِحَادِ يُقَرَّنُ بِالْمُسَوِّنِ  
وَالْمَجْمُوعِ يُقَرَّنُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْعَمُومُ أَنَا هُوَ لَمْ يَثَلِ  
الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يُبَشِّرُ إِلَى تَحْقِيقِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ غَيْرِ مُتَخَصِّصٍ  
بِسَوَادٍ دُونَ سَوَادٍ بَلْ كُلِّ وَاحِدٍ مَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ سَوَادٌ  
كَيْفَ كَانَ وَعَلَى أَيْ خُصُوصٍ كَانَ وَهَذَا هُوَ الْعَمُومُ  
الْمُسْتَفْرَقُ الَّذِي تَعْرِضُ فِيهِ الْأَحَادُ الْمَوْصُوفَاتُ وَهَذَا يُبَشِّرُ  
إِلَى الْإِحَادِ كَيْفَ دَلَّتْ عَيْنُهُ أَوْ ذَهْنِيَّةٌ وَاقِعَةٌ بِالْفِعْلِ  
أَوْ غَيْرِ وَاقِعَةٌ وَقَدْ وَجِبَ فِيهِ الشَّرْكُ وَلَا كُلَّ شَرْكٍ

بَلْ شَرْكُهُ مُسْتَفْرَقٌ تَخْلَافُ الْعَمُومُ مَعْنَى عَدَمِ مَنَعَ الشَّرْكَ  
وَلَمَّا جُوزَتْ أَنْ يَقَالَ زَيْدٌ الْإِنْسَانُ دُونَ أَنْ يَقَالَ زَيْدٌ نَاسٌ  
فَلَا يُنْفَرُ مِنَ النَّاسِ وَجِبَ فِيهِ شَرْكُهُ مَا وَمَقْصُودُ الْإِنْسَانِ  
مَا وَجِبَ فِيهِ الشَّرْكُ وَالْأَمَّا نَحْنُ أَنْ يَقَالَ لِنَحْمِلُ وَاحِدًا أَنَّهُ  
الْإِنْسَانُ كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ نَاسٌ وَالْعَامُّ الْأَوَّلُ أَيْ  
الْمُتَعَبِّرُ بِعَدَمِ امْتِنَاعِ الشَّرْكِ يَلْزَمُ مِنْ لَدُنْهِ لَذِبُ الْخَاصِّ  
وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ الْخَاصِّ لَدُنْهُ وَيَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ الْخَاصِّ  
صِدْقُهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِهِ صِدْقُ الْخَاصِّ وَالْعَامُّ الْكَاثِرُ  
بِعَكْسِ هَذَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ الْحُكْمِ عَلَى خَاصٍّ حَتَّةٌ لَدُنْهُ وَلَا  
يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ الْحُكْمِ فِيهِ لَدُنْهُ عَلَى خَاصٍّ حَتَّةٌ وَيَلْزَمُ مِنْ  
صِدْقِ الْحُكْمِ فِيهِ صِدْقُهُ عَلَى خَاصٍّ حَتَّةٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ صِدْقِ  
الْحُكْمِ عَلَى خَاصٍّ حَتَّةٌ صِدْقُ الْحُكْمِ فِيهِ وَالْعَمُومُ الْخَبَرِيُّ  
هُوَ الْمُسْتَفْرَقُ وَهُوَ الَّذِي تَبَيَّنَ الْإِحْتِجَاجُ إِحْدَاهُ بِإِغْرَافِهِ  
لِكُلِّ مَا يَدْرُجُ تَحْتَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَإِنَّا الَّذِي مَعْنَى  
عَدَمِ مَنَعَ الشَّرْكِ لَا تَعْرِضُ فِيهِ لِلْإِحَادِ وَتَحْكُمُ عَلَيْهِ بِمَا  
لَا يَتَعَرَّى إِلَّا الْإِنْسَانُ فَلَمَّا أَنْ نَقُولَ السَّوَادُ يُمَيِّزُ  
عَلَيْهِ تَحْصِيَّةً بِالْإِنْسَانِ أَرَكْنَا أَلَا مَا تَعْنِيهِ وَلَيْسَ  
لَكَ أَنْ تَقُولَ كُلُّ سَوَادٍ يُمَيِّزُ تَحْصِيَّةً بِالْإِنْسَانِ فَإِنَّ  
مِنَ الْإِحَادِ مَا تَشْخَصُ بِهِ لَوْ فُرضَ فِي الْإِنْسَانِ لَا يَكُونُ

له



هو هو بل المفروض حاصل فيه غيره فلا يمكن على الاحياد  
 ما امكن على الماهية المطلقة افهم هذا واقنع احكام  
 العام فما زكركه هاهنا وان لم تحط به علما فليس لك من القواعد  
 خبر ولو لم تجرد في مبسوطات الاصول غير متفرقات مصطنعة  
 حتى ان يثبتتم الحقائق له في هذا الباب مواقف مردولة  
 ههنا واما المشهور من الجائز فتورده على الحصر نظام بلغة قارة  
**اعلم** ان المتداول في الكتب ان الفرق في العام والخاص  
 ثلثة فرقة تسمى بارياب الخصوص وهم المنزليون الصيغ  
 الجمع ونحوها على اقل الجمع وفرقة هي ارباب العموم والوجوه  
 لا يستغراق واخرى هم المتوقفون ونحن نورد كلام  
 كل واحد وما ورد عليه ثم نخبركم ان شاء الله بالحق  
**فانما ارباب الخصوص** اجتمعا بان المشتق اقل  
 الجمع وما سواه مشترك فيه ولايات لاثبات حكم  
 بالشك رد عليهم خصمهم بان تثبت البعض لا بدك على تجوز  
 في الباقي وتكون الواحد مشتقا في لفظ الجمع لا توجب التجوز  
 في الثاني والبال وما فوق ذلك هو الشك في الثاني شك  
 فاصل المسئلة ولا يحتج بالشك على قطع ما شك فيه  
**وارباب الوقف** كما في الحسن الاسعري والقاضي  
 الباقلاني وطائفة من المتكلمين الراعيين الاشتراك اجتمعا

يتاى

مح

يحتاج متصا ان يكون صغ رعم في العموم للعموم لا تخلوا اما  
 ان يخلو بدلالة عقلية وهي لا تخلوا من قسمتها الى الضرورة  
 والنظر او عقلية وهي ايضا لا تخلوا من قسمتها الى ان  
 تكون متواترة او من قبيل الاحاد ولم يوجد فيها شيئا منها  
**رد عليهم** خصمهم بانه طلب الدليل لا نفس الدليل  
 وعمر الخصم عن اقامة الدليل لنسب ذلك على بطلان مذهبه  
 وصحة نقيض ذلك وكذا احتجوا خصمهم بان المشتراك  
 كالعين معودة في العرصة فدرعي الحقيقة حصراني البعض  
 متحرك واذ لك عهدا فمستعملين هذه الصيغ فمفهمين  
 بان مختصين اخرى فالراعي الحصر في طرف حاول التحمل  
**رد عليهم** خصمهم بانه استدلال طلب الاستدلال اعطاه  
 واقامة ما انصب المذلول راحة على اثبات الاشتراك ومنع  
 التجوز واليك لان تعين الاشتراك على تجرد الاطلاق  
 يفسخه كثر اطلاق محارات **ومما اجتجوا**  
 بان الفرق مدركة بدعوى بين المستفهم قارلا من  
 بهب ما في فاضله اوان كان مؤمنا والمنصفهم مثله قارلا  
 من يوجب ما في المشتك من فاضله فانه لا يستحسن ان  
 يقول اوان كان مشركا لما لم يستحسن ان يقول اوان كان  
 مؤمنا وقد استحسن الاول ولو عين في الاول العموم

فانما قيله  
 وان كان



مَا اسْتَحْسَنَ التَّوَقُّفُ وَكَذَلِكَ التَّوَقُّفُ عَلَى الْخُصُوصِ لَكَ الْبَاقِي  
 لَمْ يَسْتَفْتَحْ إِنَّمَا كَانَ لَاسْتِفْهَامٍ فِي الْمَشْرُكِ لَعِيدِهِ صَرَحَ النُّطْقُ  
 وَفِي الْوَسْطَى لَعْدَمِ تَقْوَرِ الدُّخُولِ فِي الْمَصْرَحِ **أَجِيبُوا** بَانَ  
 الْمَانِي كَانَ هَرَّ الْمَالِمْ وَأَمَّا الْأَوَّلُ إِنَّمَا اسْتَحْسَنَ فِيهِ الْإِسْتِفْهَامُ  
 لِكثَرَةِ مَحَارِي الْمَحَوَّزَاتِ وَحَرَّتِ الْعَادَةُ بِالْإِحْتِاطِ كَيْفَ قَدْ  
 يُعَيِّدُ الْمَخَاطِبُ فِي الْإِحْتِاطِ بِعَيْنٍ فِي تَفْسِيرِ مَا طَلَبَ الْمَخَاطِبُ  
 مَرَارًا عَلَى هَيْئَةِ الْإِسْتِخَارَةِ خُفَّةِ النَّدَمِ أَوْ حَزْرًا صَارَ وَتَحَوُّزًا  
**وَأَمَّا رَأْيُ الْعُمُومِ** أَحْتَمَى مَسَالِكُ مِنْهَا أَنْ  
 الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَقِّ قَوْلِنَا أَكْرَمَ النَّاسِ إِلَّا الْفَاسِقُ فَسْتَحْسَنُ  
 وَفِي حَقِّ قَوْلِنَا أَكْرَمَ النَّاسِ إِلَّا فَرَسًا مَسْتَفْعٍ فَرَلَتْ التَّفَرُّقَةُ  
 عَلَى دُخُولِ الْأَوَّلِ وَلَا الْإِسْتِثْنَاءُ خِلَافُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ لَا  
 قَارِقَ **أَجِيبُوا** بَانَ الْفَارِقُ لَا سَعْيَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ دَارَ فَايِدِهِ  
 الْإِسْتِثْنَاءُ كَمَا يَكُونُ إِحْرَاجُ مَا لَوْلَا لَدُخْلٍ فَيُدَلُّونَ إِخْرَاجَ  
 الْعَوَاجِ لِلدُّخُولِ لَا الدَّخْلُ وَالْفَرْسُ لَيْسَ بِصَاحِبٍ فَمَا حَسَنَ  
 الْإِسْتِثْنَاءُ **وَمِنْهَا** اجْتِنَاءُ جُحْمٍ بَانَ كَيْدُ الشَّيْ  
 يَنْفَعِي أَنْ يَكُونَ وَفِي مَعْنَاهُ مَقَالٌ أُعْطِيَ النَّاسُ أَجْمَعِينَ وَلَا  
 نَبَأٌ أُعْطِيَ رِبْدًا أَجْمَعِينَ **رَدُّ عَلَيْهِمْ** بَانَ دَلَالَتُهُ عَلَى  
 إِجْمَاعِ سَلْمَةِ الْخَصْمِ إِلَّا أَنَّهُ نَزَلَهُ عَلَى أَقْلٍ أَجْمَعَ أَجَابُوا عَنْ الرَّدِّ  
 مَا إِذَا قَالَ أُعْطِيَ النَّاسُ كَأَفْتِهِمْ وَأَوْجَعِينَ فَالِدَالِ

هُوَ الْمَوْكُذُ فَلَمْ يَدْرِ الْإِسْتِغْرَاقَ **أَجِيبُوا** عَنْ هَذَا أَنْ  
 الْإِسْتِغْرَاقَ مَا كُنْ وَتَقِيْنُ فَوَقَرَادَهُمْ كَقَوْلِ الْقَائِلِ أَكْرَمَ  
 صَاعِدِي الْجَنَلِ أَجْمَعِينَ مَا هُ كَحْتَصَّ هُمُ دُونَ النَّاسِ لَهُمْ  
**وَمِنْهَا** اجْتِنَاءُ جُحْمٍ بَانَ صِيغَ الْعُمُومِ لَيْسَتْ لِأَقْلٍ الْجَمْعِ  
 مُتَعَبَةٌ لَهُ وَمَا طُلِدَعُوِي لَاسْتِغْرَاقَ أَنْ أَدْبَقِي مَحْوُلًا وَحْتَاجَ  
 إِلَى قَرَأْنِ ثَقَرِ الْقَرَأْنِ أَنْ كَانَتْ لُفْطِيَّةً صَارَفَةً إِلَى الْإِسْتِغْرَاقِ  
 عَادَ إِلَيْهَا الْكَلَامُ بَانَ الدَّلَالَةُ فِي الصِّيغَةِ الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ وَأَنْ  
 كَانَتْ مَعْنَوِيَّةً فَتَنْفَعُ اللَّفْظُ وَكَيْفَ لَا سَلَمِي مِنْهُ وَسَقَفُهُ  
**رَدُّ عَلَيْهِمْ** بَانَ قَصْدُ الْإِسْتِغْرَاقِ بِدَرْكِ تَقَرُّبِ أَشَارَاتِ  
 وَحَرَكَاتِ الْمُتَكَلِّمِ وَعِدَّةُ الْأَصْنَافِ مُعَافَتُهُ إِلَى أَنْ تَوْجِعَ  
 صُرُوفُهُ عِلْمَ مَا أَرَادَتْهُ ذَلِكَ تَقَرُّبِ تَقَرُّبِ مَمْلَأِ الْحُلِّ وَالْوَحْلِ  
 كَقَوْلِ الْقَائِلِ أَكْرَمَ الْوُفِينِ رَحَاهُمْ وَنَسَاهُمْ صَغِيرَهُمْ  
 وَكَبِيرَهُمْ وَهَكَذَا **س** عَرَفْتَ الصَّحَابَةَ الْعُمُومِيْنَ  
 الْإِلْفَاطَ **ج** الْمَنْعِلُ شَاهِدٌ أَنَّ الرَّسُولَ وَلَا حَتَّ لَهُمْ  
 قَرَأْنِ مُوجِبَةٍ لِلْعِلْمِ **س** فَالنَّبِيُّ وَحَبْرُهُ عَلَيْهِمَا  
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا ذَا عَرَفَا **ح** خَلَقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَبُيِّنَ  
 عُلُومًا صُرُوفِيَّةً **وَمِنْهَا** اجْتِنَاءُ جُحْمٍ بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ  
 عَلَى أَجْرَاءِ الْأَلْفَاطِ الْكَتَابِ وَالسُّنَنِ عَلَى عُمُومَاتِهَا وَالْإِحْتِجَاجِ  
 بِهَا كَأَحْرَامِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا



وقوله وحرم الربا وقوله يوصيكم الله في أولادكم حتى  
استدلوا في إثبات قاطبة حتى يوصيكم الله في أولادكم حتى  
لا نورث ولا يرث واعترض اليهود على الامة العالمة انهم  
وما تعبدون من دون الله حصص جهنم راين الزاماً بالمملكة  
والمسيح حتى ترك قوله يقال ان الدرر سقطت لهم من الحسنى وما  
تأتى دفعهم بانكار العموم **رد عليهم** بان هذا ان صح  
فهو من بعض الامة في بعض الوقايح لا عن الكافة وبأننا ان  
هذه لم تتواتر ونالت ثابته انما قضى عمومها بقرائن والادلة  
في المتعدد عنها **حجة اخرى** لهم هي ان اهل اللغة كما  
عقلوا الاحساس والانواع والاستخاص ووضعوا الكل  
واجداً كما حاجتهم اليه عقلوا الاستغراق فأتى لم يضعوا له  
صفة وقد رد عليهم بوجه **شها** المسح بغيرهم عن  
وضع اسام استند الاصطلاح عليها العلماء كالجواهر والعرب  
بل نفس الحش والنوع فاتهم لفرقوا الفرق الذي اخرج اليه  
المباحث العلمية وغفلهم عن اسم يخص العمل الحكام دونها  
شارك فيه المستقل وعقلوا عن الروابط الصديقه وغفلوا  
عن تسمية انواع الروايح واقتصروا على تعريفها بالاضافات  
كراحة النذ وراحة المسك ونحوها وبأننا انما معاشر  
الخصوم لانكر وضعهم لبطالة ولكنه مشترك وليس

يعرفوا

الزل

المشترك يبدع في لغة العرب وغيرها وبالشأهت اهمها  
وضعوا فن امنت عصمتهم **واحب** بعضهم بالقابل  
ما رأت احداً من المحاربين ثم رأى واحداً بعد طفلاً وليس  
لشهادة قرينه فانه لو كتبت متخذاً عن القرين ان كل من  
قال لك انجد فقل له هو من فخر منته العموم وان لم يكن  
له قرينه ولا يفهم معه مناسبة فرك على العموم هذا الخوض  
حجج الفرق ومقاوماتهم ونريد ان ننسب اقرب ما ذكرنا  
اسما ارباب الوقف فارد به عليهم وفسخ به حججهم فصح  
ومن ههنا من المظللان ثم ليس لهم ان ارا صفة العموم  
اذا السرموا بالاشتراك فان كون الاسم مشتركاً لا ينافي  
كونه اسماً لكل واحد بل ذلك ملزم من ضرورة الاشتراك  
وليس ان الشئ اذا كان له اسم مشترك بينه وبين غيره  
لا صفة له بل له صفة واسم وهو ذلك المشترك واما لف  
كثف بغيره فبما تعلم به حال سائر المشتركات من القرين  
وليس ان القرين التي تدل على ارادة بعض مجاميل اسم مشترك  
لقرين فخص بعض اشخاص اسم يقع معنى واحداً وبمعنى جهاته  
قال قابل البصر بالعين عنت قرينه الاصار ارادته الغضو  
الباصر وكان الدراك هو لفظ العين لا القرينة وكان معنى  
اللفظ ذلك وليس هذا القرينة دلت على ان المراد بقوله

لها



تعالى استرى عبده لئلا النى عليه الصلاة والسلام قال العبد  
ليس انتم اهل بل لما نعم النى صلى الله عليه وسلم وغيره ولا العبد  
المضاف الى الله تعالى هو النبي وصده بل عيبت الواقعة احدهما  
المستخص وسئل ان العام لا دلالة له من حيث هو على الخصوص  
فالعين لسانه ليس اسما للبصر وعيبت الواقعة البصر بل هو  
استرله ولغيره لا ما جمع بينهما فاللفظ الدال على العموم وغيره  
هو صفة لكل واحد والقرائن تعرفنا ان المراد العموم او غير  
العموم فقول لا صفة له لا يحسم الا ان يعنى به انه لا صفة  
مختصة به بهذا حيث لغوي لا اصول فان الدلالة على  
العموم لا تنخص بالعربية وماذا يؤمنه ان اللغات اسما  
جردت للعموم ثم ما ذا للمزمنة المارة معه في هذا ما ذكرنا  
غير العموم واي فائدة فيه فانه اذا سئل صيغة دالة لا  
يصير وضع الواضع اماها بازا شي اخر وتحمم واهية  
ماستوى لا يثبت لهم دعوى الوقف على تقدير اثبات  
الاشترال الا حيث عرفت القران والقرآن حيث وجدت  
معينة المراد لا دالة لها على العموم بل اللفظ هو الدال  
وارادوا في التحوز والاشترال وحودا لكون لفظ الكل  
مجازا في الدل حقيقة في الاكل مصوات ما يذكر  
**وانا حجج ارباب العموم** فالمبينة على الاستثناء حسنة

ما بهما من بائس وكذا الماسة المسنة على قولهم اكرم  
الناس جميعين والرد المذكور وان ارتضاه بعض من يعتقده  
فيه فاسد فان الاستثناء لا يخرج ما لولا له لدخل ولزم  
التحمة واحدة لانه لا يخرج الصالح للدخول بحيث لولا  
الاستثناء ما دخل بل صلح معو غلط فان صالح الدخول فقط  
على تقدير عدم الاستثناء ليس يدخل اذ ليس الصالح للوقوف  
وافقا ولا كاحاة الى الاستثناء فانه يخرج ما لولا له لدخل لا  
ما لولا له صلح ثم ان ذلك عليه اللفظ دون الاستثناء وشمله  
صحت تجتبه وان لم تدل فهو استثناء ما لم تدل عليه اللفظ  
دون الاستثناء وهو غير مستقيم واستثناء الصالح عن  
الداخل استثناء عن غير الجنس اذ قولنا ان سياو اكرم  
الناس لا ثور استثناء عن غير الجنس لا يعنى به الجنس  
المنطوق المشهور فان الثور محاشي الاسنان ومشارك  
له في الجنس الا قرب بل يعنى به غير المشارك في الدخول  
بما المحكوم عليه ثم الاستثناء لا يصح عن الماهية  
المحرمة لانها وضامة بل تصح عند الاسان الى اعداد  
الموصوفات بها وان قال انه لقطع الصلوح والمستثنى  
كان اصا باعتار الصلوح فوقع العموم على الصلوح فوقع  
الاعتراف بالعموم سواء كان عن الموصوفين بالاشان



او الصالحين لكن بوصفوا بالانسانية ما خلا زيد ويكون قوله  
 قطع للصالح باطل فان الصفة نعمتها فلا مرجح وقطع  
 صلوح زيد عن الدخول تحت الانسانية كاذب وان عني به انه  
 اشار الى الصلوح للاكرام بحيث يكون القول مبنيا على ان  
 الناس الصالحين للاكرام الرهيم سوى زيد فوقع العموم على  
 الصالحين فان لم يكن زيدا صالحا فهو استثناء من غير الجنس  
 وان كان صالحا صح الاستثناء على ما لو لادخل وكذا  
 رده على المحنة الثانية فان قوله اكرم الناس كافة اقتضاه  
 على ثلثة فاستدل بشهادة ما شاع الفطر وقوله فعن الاستغراق  
 في قوم ارادهم باطل ايضا فانه ان اراد بالكل الغرض فهو  
 محارط ظاهر وكل محارط حقيقة فتعني الحقيقة على الاستغراق  
 فان اراد بالناس العلماء مثلا فصار المحارط في طائفة لفظية  
 الناس بمعنى العلماء او قوم اضمهم في قلبه والاستغراق باق  
 بحال على جهة حقيقة مضافا لما عني بالناس او نوى  
 صحة الاستغراق ضرورة فانه عني بالناس العلماء وقال كل  
 انسان كتب بلون مستغراق فيه والمحارط في غير المستغرف  
 وانما باقي حجمهم متوسط والاحسن ايضا حسنة على ما  
 اختصها بالالة خط بها امثلة من روايت الشرط لا يستقيم  
 فيها دعوى العموم على ما سذكر وجب ان تذكر لفظه الظل

ونحوه كما حذرناها لا كما ذكرت اذا اعتبرت قولنا  
 كل سواد لون على اي خصوص كان دون مشوبه وشذوذتي  
 اصلا مضرها كذا وحديثه خبرا يدل على العموم وله صبغة  
 وهي المذكور وان كان فيهما رواد على الحاجة تحري تحري  
 المؤكرات لقطع الوهم فوجرت صفة لعونه وبطل معتصم  
 واد استفسرهم في العموم ففسد لاحدون عن الاعتراض  
 مناصا لان الشرح لصفة مما انكروا **واما ارباب**  
**الخصوص** فاستشروا وجههم لانكار العموم فاستدلوا في  
 الجموع وان لفظه المشترك اذا خردت عن الالف واللام اذا  
 كان للعموم اذ لا تختص حسيديا بجمع او معهما اذ انا لا غير  
 العموم لا يدل على دل واحد من جميع المشتركين والامسا  
 صح ان يقال لثلاثة او اربعة انهم مشتركون لا ليصح ان يقال  
 انهم جميع المشتركين بحيث لا ينفي وراهم مشترك ما وضح  
 للجميع ان يقال انهم مشتركون والصالح للمفالمس لا يقتضي  
 لداته ايجادها ما سبق فتعني الجمع على الاهمال الضرورة استواء  
 النسبة الامكانية على ما سبق وانما حذرنا عن الالف واللام  
 لا بانريد ان نثبت ما بعد علمها وليس كما يتوهم ان وجودها  
 وعدمها سواء في العموم الاستغراق في لاسماء الجموع وانما  
 اذا كانت للعقد لقول القائل رأيت المشتركين فلا

كما في الجموع



ولاسيما لا دعوى العموم فيه أصلا ودل ذلك على أن مجرد  
 الجمع لم يتعين فيه الاستغناء **قاعدة** والالف واللام  
 ان صح من باب اللغة انه لغز الترتيب وتحسين هيئة الكلام  
 وصح ان من جملة ما يورد ان لا حيلة للعموم فيتعين حملها على  
 اعتبارات اربعة احدها العموم لقوله تعالى ان الانسان لقي  
 خسرا الا الذين امنوا فان الماهية الذهنية وحداية لا  
 خرج عنها شي ولست بدات داله على الكرم لما سبق فتبين  
 حمله على العموم والثاني ليعين الماهية العقلية لقولك  
 الانسان نوع والحيوان جنس والانسان هو الصالح  
 فانه لو كان مستغنيا لكان معامه كل واحد وليس كذا  
 ولقد افند من غير غنة مائة لافراز النوع عن الجنس فان  
 الشئ او الموحود لا جس لها حتى يفرزها عنه ولذلك  
 ان تقول الموحود عام او هو اعم من الجوهر وليس معناه  
 ان كل موحود اعم من الجوهر وتقول الرجل صنف وليس  
 بنوع تحت الانسان ولذلك قول الناطق فصل هـ  
 والثالث ليعين المعهود على ما نقل عن ارباب اللغة كما  
 قال زائلا لسان والرابع الترتيب لقولك هذا الرجل  
 فان الاسماء بهذا الغنى عن التعريف بالالف واللام  
 وليس مستغنى عنه فانك لو خذت عن قولك المذكور وعن

قولك دخلت الصخرة سبع ولو اذلت في قولك دخلت بغداد  
 يستقيم ايضا وليس الا لانه يستحسن في بعض المواضع ويستقيم  
 في بعضها فيورد كثيرا للتحسين واداست لك هذا القسم  
 فسوق الله لشي من المواضع حتى قوله تعالى الرحمن علم القرآن وقوله  
 الحمد لله وقوله مقتضى الدليل كذا اذا وجه عليهم انه كان  
 للاستغناء قياسا اذ لم يوجد كل دليل وان كان للعهد فلا محذور  
 شتا وان كان لتعين الحقيقة الذهنية فحقيقة الدليل المطلق  
 لا يشك به الحكم الخاص بل الحكم العام فاقرب ما يحمل عليه انه  
 للترتيب ولذلك ان يورده على كل مذبذبة او نحوها واما  
 البيان فقوله افند الناس الذرهم والدينار وقوله هم الدينار  
 خير من الذرهم في ابيات العموم ضعف فانه لو حرف الالف  
 واللام عند الاضافة الى بلد او الى الناس فمهم منه كما فهمها هنا  
 دون الالف واللام واعلم ان الالف واللام اذا صح من  
 ارباب اللغة انه للعموم ولغيره فيكون واعمالا لا شتران  
 وما طرأ من قول في الحديات ان الاشتراك على خلاف  
 الاصل فيحمل على ما يشترك فيه الكل وهو التعريف فان  
 التعريف ان كان لمفهوم ما قربنا به وقد حصل لا سيما ان كان  
 لواحد من هذه الاربعة فاستوت النسبة الى الكل ووقع الابهام  
 فان التعريف **مباحثات** واعلم ان من المشهور عند



القائلين بالعموم ان صيغ العموم خمسة احدها الجمع معرفة كانت  
 كالمشركين او منكروه لقولك مشركين فقد تنوي الحاي بينهما  
 في العموم واخرون فرقوا ثانيا على ان النكرة جمع غير معين  
 وعرفت عدم المتساوات وان لفظ المشركين ايضا انما يعبر استغراقا  
 فاذا كان الالف واللام للعموم فيكون التقييم لهما لا للجمع  
 وحيد يستوي لفظه الفرد ولفظه الجمع والثاني من وما  
 وحتي واثن وان تعلم ان قولك كل ما كانت او دائما اذا كانت  
 الصلاة صحيحة فالمصلي مطهر للاستغراق واما قولنا اذا كان  
 قد يعرف مثل قولنا قد يكون لاداء مقول فذلك لا دائما  
 اذا كانت الصلاة صحيحة فالمصلي مستقيم وقد يفتن مثل قولنا  
 دائما كما سبق وكل فاصح اقتران سبب متقابلين به ليس في ذاته  
 اقتضا احدهما ضرورة بل يجوز ان يستتبط العموم من قدر ابرز حارجه  
 من ان اضافته دون شرط خارجي من خصوص وقت يدك على الارض  
 من خزي القول اللازم ويكون العموم مطلقا من كارجي لاسر اللفظ  
 الثالث النفي كقولك ما في الدار دينار ويجب ان يخص  
 بنفي والافقوك لادل اسان عالم النفي وليس بعم وسبب  
 لا خاله مما بعد والراغ استد الفرد العموم الالف واللام  
 لقوله السارق والسارقة ويجب ان يخص بعض المواضع لخرج  
 منه العهد واحواته الخامس الالفاظ الموكلة لقولهم

طرا واحيون وكل واحد بالحصة هو الناص للعموم وانما  
 تأتي اخذ شي منها للتاكيد اذا شفع كاحر والا لفت  
 واللام انما تعم اذا دل على معنى هذه ويقع موقعها فتالوا  
 والفرد تعم في ملته مواضع بالالف واللام الاستغراق في النكر  
 في سياق النفي واما في سياق الاثبات فنخص او ما يضاف ال  
 امر او مصدر كقوله اعتق رقبة **مباحثه** وهذا  
 القائل جالف مقتضى ما صدى العموم وانه رتبة مائة اللفظ  
 الواحد الدال من جهة واحدة على سبب فصاعدا وقولنا  
 اعتق رقبة يدك على واحدة وليس له دلالة على الاثنى عشر  
 ما بل يدك على شخص منتشر والنكرة في سياق النفي ان عمت  
 مستغرقة فرما يعبر اذا صحت ال عام معنى عدم منع الشرية  
 دون ان يكون فيه ذكر بعض وكل فان قولك لش بعض من  
 الناس كاي نفي مع النكرة ولا تعم ولذا قولك لا كل الناس  
 عالم **قاعدة** اعلم ان الدلالة لا تلتك دلالة مطابقة  
 وهي دلالة اللفظ على ما وضع ما رايه ودلالة تضمن وهي دلالة اللفظ  
 على جزو معناه ودلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على فوق  
 حارجي كون التي قد لا تطابق امر يلحق المعنى من حيث  
 لونه واللفظ **واعلم** ان العام لا يدل على خاص كحيث  
 خصوصه والخاص يدل على عام لا يزمه انما تضمننا ان كان

خ ٨  
 محاصرا



العام جزء كدلالة الانسان على الحيوان أو بالالتزام ان  
 كان جارحاً لدلالة الانسان على مستعد المشي فاذا قلت رأت  
 فعلاً وحركة وما رأت صلاة صح ولولت رأت صلاة وما  
 رأت فعلاً وحركة لذت فان الصلاة دلت ضمناً على الحركة  
 والتخاص للمركب جزء العام ولا لازمة لتحقيق العام دونه ولا  
 هو كليته فاسقت الدلالات الملك فاذا عرفت هذا فاعلم  
 ان المعترف بان الانسان عام اخطأ في تعريف العموم اذا سلم  
 صحة نسبتها اليه بانه اللفظ الواحد لذلك على سبيل فصاعداً  
 بل الاسماية لا دلالة لها على اللزوم بل يدرك على معنى واحد هو  
 الحواسية والنطق بمرادها صحة مطابقة على الكثرة لا لاهلها  
 على اللزوم **ونذكر في هذا الباب** مسائل ليس فيها  
 دل ذلك المعتم منها ان الاسم المشترك في محل الاشتراك هل  
 هو عام ينقل عن الشافعي والعلي وعوى العموم فانه كما يذكر  
 ويراد به واحد من المحال يجوز ان يذكر ويراد به جميع المحال  
 وهو غير مستقيم فانه ان عني بمجموع الآحاد فلا يكون الواحد  
 جزءاً لا حينئذ مطابقة لجزء المطابق فيكون المجموع مفهوماً  
 واحداً وكل واحد منهما جزءه فيكون هذا وصفاً بالانطلاق  
 منه ومعنى واحد المعصومين مثلاً ونذكر ومعنى مجموعهما  
 مدلولاً واحداً مطابقة والمجموع غير الآحاد ضرورية فصار

الاشتراك في ثلثة مواضع فهو وضع وان اقتصر على أحدهما اذا  
 ذكر مرة فلا شمول للثاني **ومنها** ان الخطأ المضاف  
 لا المومنين او الناس لقوله تعالى والله على الناس حج البيت  
 يدخل فيه العبد بحكم العموم واخطأ بن زعم انه ملوك  
 للادمي تملك الله وقد حرج عن تكاليف كثيرة فان الخروج يصح  
 ان يكون مخصوصاً كالحايض والمسافر والمرضى **ومنها**  
 ان العام يدخل تحت خطاب الناس وانك من انكر تظلمهم  
 بفروع الاسلام اما انكار انه من جملة الناس فيستدعي اوضح انكاره  
 لجواز التكليف بالفروع دليل سياقي **ومنها** ان الشاهد  
 يدخل تحت خطاب الناس اما بحكم المسلمين فمنهم من غلب  
 اسم الله كير عند اجتماع المذكر والمؤنث وعمر واختار القاصي  
 عدم دخولهم لانه افرادهم حيث قال المومنين والمومنات  
 ويحوز ذلك فقد مبهرهن بالذكر فعدسه الى المومنات يستدعي  
 دليلاً والخط في هذه للغوى والافراد بالذكر لا يدرك على  
 عدم العموم وقوله تعالى من كان عدواً لله ومليكة ورسله  
 وحبر بل وميكائيل لا يدرك على انها للناس من المليك وهذا  
 لا يقتضي وقد عاهد صريحاً في اللغة العلب بحكم التذكير  
 وهو اصح **ومنها** ان المخاطبة شافهة لا يمل منها دعوى  
 العموم الاضافة الى جميع الحاضرين فقد تختص بالاقبل اليه



المحاط بوجهه او بمنزلة اهله ذلك ان استعمل المادى على غير  
 الامل ويعرف حاله من امكان حقوق المقابلين قالوا وقوله يا ايها  
 الناس تعمو المومنين في عهده فاثبات حكمه في حق من تعدى لهم الى  
 القيامة دليل زائد وفايدة العموم في مثل هذه امور الدليل  
 الاحصر لا مجرد الخطاب وهذا من مسامحة فانه على خلاف  
 القاعدة المحصورة **ومنها** ان المخاطب هل يتدرج  
 تحت الخطاب ادعى فؤده لا يدخل استدلالا بنحو قوله تعالى  
 انه خالق كل شيء ويقول القابل لعبد من دخل داري اعطيه  
 درهما فانه لا يحسن ان يعطيه نفسه ورد عليهم انه اذا عمم عمم  
 وتخصص بقولين والتخصيص سار لا بدك على عدم الشمول عند  
 عدمه **ومنها** طعن فؤده ان مقتضيات العموم  
 العطف على العام والسرد بالتعقيب والزمو بما قد جمع فيه  
 مختلفات فقوله كلوا من ثمره اما حه واتوا حقه يوم حصاده  
 انجاب وفي نحو هذا كره والحق ان هذا في الاقوال اكرهية تختلف  
 فاذا قلت كل فرس في اسان وطير حيوان يلزم ضرورة من هذا  
 السياق العموم في كل واحد وانما اذا اختلف السياق  
 لقولك كل سبع وزيد ضار او كل سبع والملك لا يلزم وفي  
 معرض الامر لقولك صم داما وصل لا يلزم العموم الدوامي  
 في الصلاة وانما وقع الخط لعدم تفصيل الخبرات ونحوها

وفي الشرطيات بخور ركب الخبز الاول من عموم في شيء شخص  
 او مفضل واعلم ان عموم التلازمات ليس لعموم الخبرات  
 المفردة فان التلازمات بل والعيادات عمومها بالاقوات والاوضاع  
 والخبرات المفردة عمومها بالاجاد والاشخاص **ومنها**  
 ما اشتهر ان مقتضى لا عموم له فقوله لا صيام لمن لم يتصل الصيام  
 من الليل مفضل لا يعنى على الجمال والصحة معا ورد ما لا يسر  
 كذا بل لوقا لا حكم لصوم غير ميت عمم جميع الاحكام  
 ورفع المال بعد رفع الصحة ضروري لا متلفي من العموم واذا  
 ركب جهة الحقيقة فبين فساد دعوى العموم في جميع مواقع  
 امكان التجوز وارفع العموم في تجوز واحد فاذا صح لزوم  
 العموم في تجوزي كما ينبغي صحة كل لا سب او كاله اقتصارا على  
 تعميم احدهما فليس على ما ذكرنا ان مقتضى لا عموم له فان  
 مقتضى العام عام بل كان ينبغي ان يقال لا عموم كجملات الاقتضار  
 عند فوات الحمل على الاصل ومن هذا علم ان العادة عن المقصود  
 هاهنا وقعت فاسدة فانه ان اريد ان يفسر عموم مقتضى ليس  
 عموم مقتضى فهذا فطري لا يحتاج الى التطويل وان اريد انه  
 لا يلزم فاذا سلم الاقتضاء حث وقع العموم بلزم واخر لاجل المشهور  
 بان يقال ان المحكوم عليه او المحكوم به لا يلزم ان يعم الحكم  
 جميع جهاته انا في جانب المحكوم به لقوله الغير المبني لا



صَيَّامَ لَهُ فَإِنْ هَذَا تَعَذَّرَ الْحَبْرُ الْمَشْهُورُ بِلِ إِذَا قَالَ الْمَاءُ طَهُورٌ  
لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُطَهَّرًا بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ حَتَّى تَطَهَّرَ الْحُمْرُ وَالْأَكْلُ  
وَقَوْلُهُ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَإِنْ لَزِمَ عَمُومًا بِحَقِّ إِحْيَادِ  
الدَّاهِلِينَ عِنْدَ مَنْ تَعَبَّرَ لَفْظُهُ مِنْ عِلَاصِهِ لَسَرِيحِهِ أَمِنْ عَنْ  
جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ حَتَّى مِنْ الْحَاوِ وَوَجَعَ الضَّرْسِ وَفِي كِتَابِ الْمُحْكُومِ  
لِقَوْلِهِ الْمُتَحَرِّكُ يَصِحُّ سَكُونُهُ فَإِنَّهُ لَا يَجْعُ جَمِيعُ أَجْوَالِهِ إِذَا الْمُتَحَرِّكُ  
إِذَا اخْتَصَرْنَا مِنْ جَيْتٍ أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ مِمَّنْ فِيهِ السَّكُونُ فَإِذَا فُسِّرَ عَلَى هَذَا  
الطَّرِيقِ فَسَتَقِيمُ وَالْأَقْصَى عِدَّةُ الطَّالِيلِ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ  
لَا أَكُلُ لَسَرِيحُ مَقْصُودُهُ جَمِيعُ الْأَكْلَاتِ وَلَا ضَرُورِي  
لَهُ جَمِيعُ الْأَوْقَاتِ وَالْمَاكُولَاتِ لِحُجُوزِ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْفَرَسِ كَانَ  
الْمُقَابِلَتَانِ الْإِقْتِصَاءُ وَقَدْ قُلْنَا طَلَّ مَا صَلَحَ لِلْمُقَابِلِينَ لَا يَتَصَوَّرُ  
فِيهِ غَيْرُ الْإِمْكَانِ فَلَا يَلْزِمُ قَوْلُهُ مَضْرُوبُهُ إِلَّا مَا كُولُ مَا وَقْتُ  
مَا لَا عَلَى الْعُمُومِ وَلَا عَلَى الْعَيْنِ بِمُقَابِلَتِهِ فِيهِ هَذَا هُوَ الْحَقُّ  
الَّذِي بِالْأَصُولِ أَمَّا تَفَارِيعُ الْفُرُوعِ فَشَيْءٌ آخَرٌ وَالْمُحْكُومُ بِهِ  
كَانَ فِي خَيْرِ عَامٍ لَا يَلْزِمُ فِيهِ عَمُومٌ **وَاخْتَلَفُوا** فِي أَقْلٍ  
الْجَمْعِ مِنْ هَذِهِ مَا لَكَ وَالْعَلَى وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْإِنْسَانَ  
وَمَذْهَبُ أَمَامِي الْفُرُوعِ وَأَنَّ عَبَّاسَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ أَجْمَعُ الْمَثَلَةُ  
بِأَنَّ لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ حَبَّارًا يُقَالُ لِلْمَاءِ فَصَاعِدًا أَفْعَلًا وَلَيْسَ  
فَلَسَ وَقَالُوا فَسَمَّيْتُ الْعَرَبُ الْأَسْمَاءَ لِمَا لَمْ يَكُنْ أَقْسَامُ وَطَرَانِ وَجَمْعُ

وَتَشْبِيهُ **أَجِيبُوا** بِأَنْ صِيغَ السَّنَةُ بِجَمْعٍ خَاصٍّ وَمَا ادَّعَى  
الْمُتَشَبِّهُ أَنْ لَا يَجْعُ غَيْرَ الْإِنْسَانِ وَأَنْ كُلَّ جَمْعٍ أَشَانٌ بِكُلِّ شَيْءٍ  
جَمْعٌ وَالْمُفْرَدُ مِنَ الْخَبَرِيَّاتِ الْعَامِ لَا يَبْعَلَسُ عَامًا وَإِذَا فُسِّرَ الْعَامَةُ  
الْمُتَحَرِّكُ إِلَى الْإِنْسَانِ وَحَيَوَانٍ وَلَمْ يَطْلُقِ الْحَيَوَانُ إِلَّا عَلَى الْعَحْمِ  
لَا يَذْكُرُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُوَحَّدُ فِيهِ حَقِيقَةُ الْحَيَوَانِيَّةِ بَلْ  
خَبَرَتِ الْعَادَةُ تَخْصِيصَ فِي الْفَضِيلَةِ بِأَيْمٍ خَاصٍّ وَجَمْعٍ مُتَبَايَنَةٍ  
فِي الْعَامِ كَالْمُسْلِمِ وَالْفَقِيهِ وَتَجُودُ ذَلِكَ وَالْإِنْسَانُ مُبْتَدَأٌ عَدْرِي  
بَعْدَ الْأَعْدَادِ فَهَوَا الْأَعْدَادُ **وَاحْتَجَّ** الْمُتَشَبِّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى  
وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذِ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ قُلُوبُهُ وَكُنَّا نَحْكُمُهُمْ  
شَاهِدِينَ وَدَفَعُوا بِشَرْكَةِ الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى  
فِي قِصَّةِ مُوسَى وَهَارُونَ أَمَّا مَعْلَمُ مَسْتَعْرُونَ وَدَفَعُوا بِشَرْكَةِ  
الْمَرْعُونَ وَالْحَاضِرِينَ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ عَمِّي أَنَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ  
حَمِيمًا لِيُؤَسِّفَ وَأَجِبَهُ وَدَفَعُوا بِشَرْكَةِ الْإِخَاءِ الْكَبِيرِ الَّذِي  
خَلَفَ عَنْ الْأَخُوَّةِ أَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَضَرُورِي لَوْنِ الْإِنْسَانِ جَمْعًا  
لِتَحْقُوقِ مَعْنَى إِجْمَاعِ الْوَحْدِ فِيهِ وَهُوَ أَوْلَى عَدْرًا ذَلِكَ لَا يَخْلُفُ  
فِيهِ اللَّغَاتُ وَلَا الْوَسْمُ فَمَا وَرَأَى الْإِنْسَانِ لِلنَّعِيشِ وَأَمَّا مَنْ حَثَّ  
اللُّغَةَ قَالِمُسْلَةً بِالْأَصْعَى أَوَّلَ بِهَا بِالْعَلَى وَذَكَرَهَا بِدَوَاوِينِ  
الْأَرَبِ الْقَوْمِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَيَكُونُ الزَّعَاغُ فِي أَنَّهُ هَلْ  
لَسْتُ جَمْعًا امْطَلَا خَا انْفَاقِيًا أَوْ هَلْ لِكُلِّ مِنَ الْإِنْسَانِ وَمَا وَرَأَى

الارادة



امارات لا تتعدى الى الاخر بعد ما يوافق الوضع الاصل ثم اذا وافقت  
 الاطلاقات مقتضى الحقيقة لولا اقرب ثم اجمع بقع الاشتراك  
 على ما تعم الاسمين وما ورأها وما تختص عاودها اذ لا يمنع عن تسمية  
 المجتمع **ومما ذكر في هذه الابواب**  
 وتعلق ما ذيل العموم الاستثناء وصيغته مشهورة على  
 الاو خلا ونحوها وحده بعضهم بانه قول ذو صيغ مخصوصة  
 محصورة دال على ان المذكور لم يرد بالقول الاول بال واحترافا  
 عن ارادة التخصيص ياتي دون القول مثل ما ياتي بدلالة عقلية  
 او فعل واحترافا بالصيغ المحصورة عن قول الفايلا رات المؤمنين  
 ولم اريد ان العرب لا تسميه استثناء وان افاد ما افاد الاستثناء  
 وهذا النمط من التعريف فاسد فانه ان اريد القول للهي فلا  
 يكون لقول واحد صيغ متعددة اعني للهي بل كل صيغة قول  
 احسن يترتب به الواحد بالنوع **ج** فكون تعريف النوع باشخاص  
 ومن ان ذلك غير جائز ثم الاشخاص لا يشاهي امكانا فيبطل الحصر  
 او باصنافه ولم يذكر الاصناف فيه وهو فاسد وان عني به  
 كلام النفس فاللاري لا يصح فيه فرض اول وثان ثم ذكر  
 المحصورات احترافا عن مثل قوله رايهم ولم اريد الاستقيم  
 فمن سلم ان هذه لا تنحصر وليست بمحصورة بل لا بد لضرورة  
 النهاية في الاوضاع ونحو هذه التراكيب العذوة الجاهات

المحصورات

من الحصر والخصوص ثم حذ الاستثناء والعام والامر ونحو هذه  
 مما لا تختص بالعرش بما يختص بها فاسد وقد يوجد الاستثناء  
 في لغات ولا يختص لنا اذ وانه فيما بل الاقرب ان رسم بان  
 الاستثناء صفة ترك على افراشي عن قول لولاها الدخول فيه  
 موصولة به غير محوجة الى اعادة التحكيم وقد انفصل عنه  
 الخصوص لسطنا به الوصل ونحو قولهم ولم اريد الحاجة  
 لا اعادة الرؤية والاستثناء لا يحتاج وان جاز ان يفرض به  
 فانا سلبنا حاجة الاعادة لحوارها ومما فرق بين الاستثناء  
 والتخصيص واما سبق كون الاستثناء متا في النص القاطع  
 دون التخصيص وفارقتا السخ في اية رفع للسابق اما بالكلية  
 او لبعض ما دخل فيه وهما يدلان على عدم الدخول لا على رفع  
 الداخل وقد نقل عن ابن عباس تجوز اخبار الاستثناء وتبزه  
 منصبه عن ذلك فانه قال بعد سنة الازيد لا تفصده منه  
 شي ولعله اراد انه اذا نوى الاستثناء لم يظهر بعد حين  
 يقبل منه **واحيى** بعض المحورين متا على الحاقه  
 بتخصيص العام والسخ ورد عليهم بانه قياس في اللغات والرد  
 غير متوجه بار هذا السخ حشا لغويا بل بحث حقيقتي اللغات  
 لقولنا دل لفظ فاما مفرد او تركب وكل قول اما خبر  
 او استخبار او كيت وكيت ولكن الحاق ايضا فاسد وكفى



اولا منع الجمع فاذا قد رغب ومنع ثم من البين احتلال الكلام  
المذكور بعد حين بخلاف الشيخ ومن شرط الاستثناء  
ان يكون المستثنى من جنس المستثنى عنه ولا يقال رأت الناس الا  
ثورا وقد سقت الاشارة الى ان هذا الجنس لا يعنون الجنس  
المنطقي وقد استثنى خزا لقول القائل رأت زيدا الا وجهه  
والدار الاقصرها واحتج بهذا النمط من حوز الاستثناء عن غير  
الجنس واحتجوا بقوله فانهم عدوا في الارث العالمين وقوله  
تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل الا ان تكون تحارة ونقل  
عن العرب ابيات منها

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس  
وقد اضر قوم فيه اضرار وادعى العصى كونه حقيقة في  
غير الجنس والحق انه مجاز ليس بداخل فيه الواسكة عن  
الاستثناء بخلاف الاول فالاول يحتاج اليه في الصدق  
والثاني لا يحتاج وتركه افصح من ذكره الا اذا كان فيه اضرار  
ودونه ينبو عنه الطبع ومن شرطه ان لا يرفع عين وضع  
السائق كما يقال رأت لهم الاكلهم واستثناء الأكثر  
اختلفوا فيه فجوز الأكثر ومنع البعض والثاني فيه للفرق  
ولاشك في انه يستهجنه الطباع السليمة **واجب**  
المجوزون بقوله تعالى قد الليل الا قليلا نصفه وانقص منه

قللا أورد عليه فانه استثنى النصف بل الزائد وينبغي ان  
هذا استثناء بك كانه قال قد نصفه أورد عليه واحتجوا  
بالحق الاكثر بالاقول ومنع الجمع والضرورة **وما يذكر**  
**ها هنا** انه اذا قال من قذف زيدا فاضربه ورد شهادته  
وفسقه الا ان يتوب فنهض من قال يرجع الى الجميع ومنهض  
من امتنع على الاخير ومنهم من توقف احتج الاولون  
بانه اذا قال عات من قتل وفجر وقطع الطريق الامن تاب  
يعلم انه قصد التعميم . نسخ بان هذا قياس في اللغات وانه  
لا يلزم اتحاد حكم القول الفصل حكمه المتخذه فيه المتكلم  
عليه ومنع رد المحكوم عليه المتخذ الخلة واحتجوا بان  
القول الاول بكرار الاستثناء فيه عقيب كل لفظ يستقيم  
لغة وعرفا واحتجوا بالمنع واحتجوا بان الفنايل والله  
لا افعل كيت وكيت الى مبلغ عددان شاء الله يرجع الاستثناء  
الى الكل ومنع ايضا بالتوقف الى ان يبريدليل . واعلم  
ان مثل هذه الاحتجاجات فاسدة فانه اثبات قواعد كلية  
من الاصول مسایل فرعية هون على منكري الاصل انذارها  
غير متلقبات من اصل مقطوع بل هو اثبات الشيء بفرع اسانه لا  
بفرع ثبوته فانه قد يصح **والخاصة** تخنيان احدهما  
قولهم ان المعمين عكموا لان كل جملة عين مستقلة



فصارت جملة واحدة ونحو لما خصصناه بالآخر جعلناه مشقلا  
وهذا اعتراض على علة قدرت على لسان الخصم وعساه لا نعلل بما  
ذكر وتعليل ايضا بحادثة مذنب نفسه فنقول الخصم ما احسنت  
ولا اصنت والثانية قولهم ان الاول متقن الدخول تحت  
المستثنى عنه مشكوك الخروج بالدخول تحت المستثنى واستدلوا  
تصرح منع تقن الدخول قبل تمام الكلام ومأم حتى اذف تمنع  
منع تعين الرجوع الى الاختيار بل يجوز الاقتصار على الرجوع الى الاول  
واجب الموافقة بانه اذا بطل التعم والتخصيص واستترك  
المشركان وشمل اطلاق العرب الخطين فدعوى الجوز في  
طرف تحكم فلم تنق لا الوقت وقد اختلف المميزون هذا  
وهو الصحيح واعلم ان من اترك الشرط منزلة الاستثناء  
او تخصص العام اخطا اما شرط اللازميات فتجوز مع  
المساواة ومع اعمية الحكم الثاني الاول لقولك ان كان  
هذا بالعام اولا فهو كلف والثاني لقولك ان كان  
هذا صحيح الصلاة فهو منطهر اما الاول فلا تخصص  
في المنطوق للمساواة والثاني ما خصص الحكم الاول الثاني  
فان عذرة منطهر ولا الثاني الاول فان العام لا تخصص ما هو  
اخص منه واما الشرط بحسب المعنى مسيئاتي تحت عليه  
وهو غير هذا الشرط فله ما هو شرط ذلك المعنى ولا يصح

المروان

ان جعل شرط ما قدر ان حرف الشرط ولا نقول كلما كان المصل  
منظرا فهو صحيح الصلاة فانه باطل وان كانت الطهارة شرطا  
للصلاة فقد تحت طهارة بعضهم

## فائدة في المطلق والمقيد

اعلم ان المطلق قد يعنى به ماهية الشيء فحسب بلا شرط  
احدا من تعيين احد الوجودين او تخصص صفة بل يقتصر  
فيه على ملاحظة الماهية فحسب فعلى هذا المطلق لا يشترط  
فيه الاقتصار على احد الوجودين والتخصص بالذهني قيد خرج  
عن الاطلاق وقد يعنى به الماهية المشروطة بالاخصيص  
ما وراء ما يضطر اليه العقل وهو لوها في الذهن والاول  
كان معناه الامشروط بضميه وتخصص والشئ معناه  
المشروط بالاخصيص بالصام وقد تصطلح به على الماهية  
المجردة عن الصفات التي تتميز بعض المميزات عن البعض  
مع تقيد بوحدة مطلقة وهذا اكثر دخولا في اعراض  
الفقهاء من غير وقد يعنى به محض حقيقة حيث لا يمارجها  
ما يملك ان يمارج فيقال ما مطلق ونحوه وجميع هذا  
نستعمل في العلوم وله محامل اخرى ذكرناها في كتبنا  
ونقشناها ولرجع الى مشهورات الكتب قالوا والمطلق  
يحمل على المقيد ان اتحد الموجب لقوله لانكاج الابوي



وَشَاهِدِي عَدْلَ قَالُوا فَلَوْ قَالَ تَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ فِي كِفَاةِ الْقَتْلِ ثُمَّ  
 قَالَ فِيهِ مَرَّةٌ أُخْرَى فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٌ مَكْرُوهَةٌ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ  
 نَزَلَ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ وَصَحَّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ لَا يَرَى بَيْنَ الْعَامِّ  
 وَالْخَاصِّ تَقَابُلًا لِلنَّاسِ وَالْمَشْوَخِ إِمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْمَوْجِبُ كَالظَّهَارِ  
 مَعَ الْقَتْلِ وَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهُ يَحْمِلُ الْمَطْلُوقَ فَتَعْرِضُ عَلَى الْمُقَيَّدِ مِنْ غَيْرِ  
 حَاجَةٍ إِلَى دَلِيلٍ لَا يَجَادُ الْحُكْمَ قِيَاسًا عَلَى مَا سَلَّمَ فِيهِ الْإِتِّحَادُ وَهُوَ  
 تَحْكُمُ مُحَضَّرٌ وَلِزَمَ مِنْهُ تَنَاقُضٌ فَإِنَّ الصَّوْمَ مُقَيَّدٌ بِالتَّابِعِ  
 فِي الظَّهَارِ وَبِالنَّفَرَةِ فِي الْحَجِّ وَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ  
 أَصْلًا لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي النَّصِّ وَهُوَ شَيْخٌ وَقَدْ أَطْلَعَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ  
 فِي بَابِ الشَّيْخِ وَهَذَا يَجِبُ عَلَى الْمَطْلُوقِ الثَّالِثُ وَتَحْقِيقُ الْإِمَاتِ  
 فِي مَعْرِضٍ مَصْدَرًا وَأَمْرًا وَحِكَايَةً أَمْرًا وَطَلَبَ لِقَوْلِكَ طَلَبْتُ  
 مِنْهُ مَا: وَفِي مَعْرِضٍ بَعْدَ مَا قَدْ سَقَيْتُ لِقَوْلِكَ مَا طَلَبْتُ مِنْهُمْ غَلَامًا  
 وَاجِدًا بَلْ جَمَاعَةً مِنَ الْغُلَامِ وَبِهَذَا يَعْلَمُ أَنَّ لِسَانَ كُلِّ نَكْرَةٍ فِي  
 سَبِيْقِ النَّفْيِ تَعْمَرُ كَمَا يَتَوَقَّعُونَ وَبِمَا اسْتَلْفَمْنَا مِنَ الْإِشَارَاتِ وَقِيَاسِ  
 نَزْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى تَخْصِيصِ الْعَامِّ فَاسْتَدَّ فَإِنَّ الْأَشْكَالَ هُنَاكَ  
 إِنَّمَا نَشَأَتْ مِنْ مَخَالِفَةِ أَضْرَارِ اسْتِغْرَافِ الْعِزِّ الْمَعْقُوبِ بِمَنْوَبِهِ  
 وَهَذَا مَا دَكَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدٍ وَذَلِكَ الْوَاحِدُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَيْثُ  
 دَاهَ عَلَى التَّخْصِيصِ بِصَدَقِ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُتَخَصِّصِ بِخَطَابٍ زَائِدٍ  
 فَإِنَّ صِنْفَةَ الْمَطْلُوقِ حِكْمًا عَلَى مُقَيَّدٍ وَمِنْ طَلَبِ مَا بَارِدًا

فَقَدْ طَلَبَ مَا مَاتَ وَمَا عَرَضَ لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقُ بِوَحْدٍ فِي الْمُقَيَّدِ  
 لَا الْمَطْلُوقَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُطْلَقٌ وَلَيْسَ إِذَا لَمْ يَرُدَّ الْمَطْلُوقُ بِالْمَطْلُوقِ  
 الْمُقَيَّدِ لَمْ يَرُدَّ الْمُقَيَّدُ لَمْ يَرُدَّ الْمُقَيَّدُ وَالزَّيْمُ تَعْيِينًا لَهُ الْإِطْلَاقُ  
 كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لَغَيْرِهِ أَشْتَرِي فَرَسًا فَإِذَا اسْتَفْصَلَ عَنْ الْأَشْيَاءِ  
 وَأَنَّ كَانَ الْمُرْتَبِلَ قَدْ نَظَّفَهُ بِحَيْثُ يَفْهَمُ مِنْهُ تَحْيِيرُ لَفْظِهِ  
 قَوْلُهُ أَوْ لَا رِسَالِ الشَّخْصِ فِي الشَّرْعِ بَلَى لَوْ قَالَ قَائِلُ قَوْلِنَا رَجُلٌ  
 مُقَيَّدٌ أَوْ يَدُكَ عَلَى تَعْيِينِ وَصْفٍ أَوْ حَمْعٍ فِيهِ إِطْلَاقٌ وَتَقْيِيدٌ أَخْطَا  
 فَاحْشَا

## الفصل الثاني في بقیة اشارات

الالاماء وافسامها وضرب من المحمل والمبين

وَيَحْتَرِي الْأَلْفَاظُ وَفِيهِ قَوَاعِدُ  
 اعْلَمِ أَيْضًا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَسْمَاءِ هَلْ هِيَ بَوْقِيَّةٌ أَوْ أَصْلًا  
 وَالرَّمْزُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ الَّذِينَ تَوَارَدَ تَزَاعُفُهُمَا عَلَى الطَّرَفَيْنِ  
 صَاحِبَهُ بِالسُّلْسِلِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّفْظَ لَا يَتَوَقَّعُ  
 وَقَالَ الْآخَرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْأَصْطِلَاحَ لَا يَصْطَلِحُ أَمَّا الْجَوَازُ فَكَلَامًا  
 أَخْطَأَ فِيهِ لِتَجْوِيزِ الْعَقْلِ أَنْ يَصْطَلِحَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ لَفْظَ الْهَامِ بِإِنْ شَاءَ  
 بِتَرْكِيبِ الْحُرُوفِ تَرْكِيبًا خَاصًّا عَلَى أَشْيَاءٍ مَعْدُودَةٍ ثُمَّ يَعْلَمُ مِنْهُ  
 غَيْرُهُ مِنْ دَرَجَاتٍ تَعْلَمُ الْإِطْلَاقَ لَعَاتٍ غَيْرِ مَسْهُوقِينَ بِأُخْرَى وَتَحْوِزُ  
 أَنْ يَحْلُقَ إِلَيْهِ حُرُوفًا فِي الْهَوَاِ أَوْ يَرَى إِنْسَانًا فِي مَنَامٍ ثُمَّ يَحْلُقُ فِيهِ



ادراكا اما الوقوع فليس لواحد من المرفقين دليل قاطع على تعيين  
 صحة مذهبه وقوله وعلم ادم الاسماء كلها يحتمل الطرفين كلهما  
 فليس قاطعا على التوقيف وفي سياق الآية ما نذكر على سبيل لغة  
 اخرى ما مخاطبة ادم للملكة **اخري** وهي هم اخلفوا  
 في ان الاسماء اللغوية هل تثبت قياسا قال مومر سمي الخمر خمر السمر  
 العقل فسمى النبيذ خمر لدخول في عموم قوله حرمت الخمر لعينها  
 وكذا العمم معنى الرنا لدخول فيه اللأيط والتارق ليدخل فيه  
 التاش ليعم النصوص واذا فتح هذا الباب فلما علم ان جعل اعم  
 مما حصلوه فجعل كل سائر خمر اذ كل وانج زائلا لعم النصوص كل  
 سائر وواح ولا مانع للانسان ان يضع من نفسه لغة ولكن لا يكون  
 لغة العرب **س** الشنا نصرف تصرفات بقياساتنا  
**ج** ما وضعنا هائل ثلقتناها من العرب ان صا طهم كذا فبا وضعوه  
 ونظكوا به فاستدللنا به على لغة ما وضعوا واستعملوا الاعل كفية  
 مانفع ولو سمننا ما على الضرب شاربا لان غير اللغة العرب  
 ولما وضعوا القطوسة لتغير الانث والفرجة لياض حبر  
 الفرس لسر لنا ان سمي كل بياض وتغير بذلك في لغتهم بل في  
 لغتنا **قاعدة** اعلم ان من الاسماء مترادفة وهي اسماء  
 يتخذ مفهومها من جميع الجهات فيكثر مع اتخاذ المعنى كاللث  
 والاسد اما اذا اختلفت الاعتبارات كما في المظنة والسبب

فان المظنة انما هي بالشبهة الى الحكمة والسبب الحكم وكذا لانا  
 والادني فان الاشتباه للماهية المتصلة وكونه ارميا للشبه  
 لا ادم ولهذا لا يصح بهذا الاعتبار ان يقال لادم ارمي فبين  
 في هذه ونحوها التباس ولا يصح فيها توجيه ما دعوى الترادف  
 وكما نورد في الطرايق على انهم سوا لا شافقا اذا ادعوا ان  
 التباس سارق انه لو كان تبارقا للزم الترادف وهو على  
 خلاف الاصل ويجيئون بانها تختلفان اختلاف العام والخاص  
 والحوادث كلام صحيح وجعل المذكور سوا لا فاسد فانه تناسل  
 من جعل القاعدة والهدايات الجاهلية لا تحصى ولا ينضبط  
 ومن الاسماء مشتركة وهي التي تختلف معانيها مع الوحدة  
 اي لا يكون وقوعها على كثرة لغتي سملها هذا اذا كان اللفظ  
 واحدا والمعنى متعددا واما اذا كان وقوع اللفظ على كثرة  
 المعنى مشتركا فقد قسم الى الواقع بالسوية وسمى متواطيا وال  
 واقع متفاوت في اوليه او اولوية وتسمى مشككة وتجمعها  
 العام بمعنى عدم متبع الشركة والمشركة لا يجري فيها القسم  
 والمتواطية ونحوها لا يقال لها لفظها ما اذا عنت به الحركات  
 بل عنى به الواحد الجامع ومن الاسماء محاذية وهي اسماء تطلق  
 على اسماء على انها اسام لها بل مناسبتها لما وضعت هي بازايه  
 فالمناسبة قد تكون باعتبار تضاد لسميتهم المهلكه مفان



وَالْفَحْمَ بَيَاضًا وَالْمَحَاوِزَةَ أَمَّا عَقْلِيَّةٌ كَالسَّبَبِ وَالْمُسْتَدَّ بِشَيْءٍ  
الشيء باسم لآزمه اوحشية كلفظه الغارط والمشاكلة اما حشية  
كالغرس للمقوش والجوان المشهور وعقله كالحمار على اليد  
والحيوان المشهور وتعتبر الحوزة امر مشهور كالتجاعة  
للاسد لا نحو البحر وكل محار تستدعي سبق حقيقة ولا كل  
حقيقة بل هي ما نقل تحوزي واذا ذكر لفظه من وعني بها امر  
على حشيه ودلت اخرى وعني بها مع اعتار زائد كيف ما كان  
تعتبر الحوزة او الاستبراك واذا اشتهر الاسم على الحمل التحوزي  
حتى يشي ما صنع ما رايه لشيء منقول من قول العرف  
كالخارط ومنه منقول من حجة الشرع كالصوم فانه كان عبارة  
عن الاعتسالك والصلاة فانه كانت عبارة عن الدعاء فنقلت  
الى العبادتين المشهورتين وقال بعض المعتزلة والخوارج ان  
الاستماء اما لغوته واما دسبه كما نقلت الى اصول الدين كالايمان  
والكفر والفسق وشرعيه كالصلاة والصوم وهو تقسيم  
ربك صدا بل هي اصلية ومنقولة والمقبولة اما بتصرف الشارع  
او غير وما تصرف الشارع تستوي فيه الصلاة والايمان والكفر  
والفسق ولا معنى للدينية فيه فار الاعتار بالمعبر لا باعداد  
ما فيه الغير فان من الامور الركيزة ان تقسم لانما في العبارات  
والمل في السيوع كالربا والما في المناجيات لفظه التكاج

وَالطَّلَاقَ وَالْمَا فِي الْحَسَابَاتِ كَالْقَصَاصِ وَنَحْوَهَا صَرِيحًا  
للمثل وخالف القاصي في المنقولات مستدل بقوله تعالى  
حللناه قرانا عربيا قال فتعين لونه على لغة العرب واستدك  
هذا ايضا على امتناع كون غير العربية في القرآن وليس مستقيم  
ان كل ما معدودة ما حوزة من لغات اخرى او منقولة على  
سياقة العربية من مواضع لا تخرج عن لونه عربيا وقد انكر  
بعض الناس اللفاظ المجازية في القرآن لما اشبه عليه  
معنى المجاز فانه يذكر ويراد به الباطل ولا يخفى ان  
قوله تعالى وسئل القرية وقوله تعالى ويحزق ابراهيم  
جبل الوريد ويؤذون الله ورسوله واماله تحوزات وما  
احتج القاصي به في دفع المنقولات ان الشارع لو غير اللغة  
لزمه تعريف الامة بالتوقيف ولتواتر لامتناع قيام الحجج  
الايجاد اجيب بان المتصرفات قد نقلت متواترة وما احتج  
بالا تخرج النسخ في كل تصرف بل عرف ضرورة الاطلاقات  
وما شاهدوا من القران ونقلوه وتواتروا المقسوم على اللغوة  
والدينية والشرعية احتجوا في اثبات النقل بقوله تعالى  
وما كان الله ليضيع ايمانكم واراد به الصلاة وقوله الايمان  
بضع وسعور بابا ادناها اما طه الاذي عن الطريق رد  
عليهم القاصي انه اراد بالايمان التصديق بالصلاة والقبلة



وفي الجملة المجازيات مسلمة وقد حرت عادة العرب بها انما النزاع  
 في الفل والوضع **س** الصلاة على الوضع اللغوي ليس فيها  
 رلوغ وسجود ولذا الحج والصوم فمما يرجع لا اركانها اجبان  
 الحج معناه القصد والصوم الامساك والزكاة النماء ونحو ذلك  
 الا ان الشرع ضم اليها شرطاً لانه نقلها وهذا فائدة فان  
 الشرط اذا كان خارجاً من المفهوم بعقل حقيقة الشيء وصورته  
 دونه لم يلزمنا اساناً مستلقاً بدعوا ومن عمارة متصل بذيته  
 عرف الشرع ومن راع لا يحكم بكونه متصلاً وادراك الشارع  
 لا خبرنا او احبنا لا حناصل لا يعم منه الدعاء وكذا اذا خبرنا  
 ان لا ناصل ثم اذا كان الصلاة دعاء لم شرط الدعاء بما ذكره والركاة  
 اذا اخذ بعبارته عن النما ان كان بحسب صورة فالمفروض شرعاً  
 تنقيص لانما وان كان نحو المال فنما ماله لا يوجد مركباً  
 مالم يخرج فقد استمر الوضع ولا شك في كونه مجازاً الا  
 ان المجاز اذا اشتبه شديداً بحيث يربوا اطلاقاً على محل التجوز  
 على اطلاقه ما زار المشتى الاصل لسمي منقولاً والراعي انه وضع  
 متأصل من دون هل باعتبار مناسبه وتجوز اخطا ايضاً  
 واعلم ان الحقيقة التي تعال قسيمه للمجاز في الالفاظ غير الحقيقة  
 التي هي خصوصية وجود الشيء الثابت له الذي يكون باعتبار  
 هو ما هو فان الشيء الواحد لا يكون له حقيقتان واللفظ

الواحد نذكر في مواضع كثيرة ويكون اطلاقاً على كل واحد  
 حقيقة والمجاز اللفظي قسم هذا لا قسم الاول ومما نذكر  
**ها هنا الجمل** من عرفة مانه اللفظ الذي اذا ذكر  
 وحده لا يفهم منه شيء فاما ان يمنع كون غير الدال من الاصوات  
 والحروف لفظاً اصطلاحاً خاصة او يلزم ان تركيبها الهادي  
 الحرفية ايضاً يحمل ثم من رتبته مما سبق لسر له ان يسمى اللغات  
 العربية التي لا يفهمها الا الله اللغة فجملة فانها ليست لهم منها شيء  
 اذ لا تسترط عموم الفهم فان الشرط اذ لم يفهم مشهورات العرب  
 الناصية لا تصير هي جملة وليس في الرسم ذكر الغالب والاكثر  
 والاقل بل تتعين الحمل مشتركاً او مجازاً يلوى بقوة الشهرة المشمل  
 قتل اندر است الوضع الاول على الرسم المذكور ومنهم من قسم  
 اللفظ لا ما يتعين معناه بحيث لا يحمل غيره فيسمى متناً والى ما  
 تردد بين معنيين فصاعداً ويسمى مجزلاً وهذا ايضا ضابط  
 الجمل الزم بالاشتراك ضرورة او تجوز ساوي الاشتراك  
 لقوته وسها بعد هذا التفسير في قوله ان من الجمل ما احدها  
 كمتشك زاعم وجوب الوتر بقوله تعالى افعلوا الخير فان الخير  
 ما حده هو معنى مشترك بين الكل ليس الاشتراك فيه في اللفظ  
 فقط وكذا في قوله تعالى ولنجعل الله للكافرين على المؤمنين  
 سبيلاً ان وقع نزاع ففي تفسير الآية مع انه هل تعمم ام لا فان



المعتمد لا يدعي التأول الا لو قويعه على معنى شامل واعلم  
ان الاحمال لا تنافي بالعموم في بعض الاحمال او كلها وقد رد  
بعضهم على المعتزلة في زعمهم ان قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم  
تحتل فان الاعيان لا توصف بالحرمة ولم يتعين حصات الصفات  
من النظر واللمس والبيع والنكاح ووجه الرد بانه يتعين المقصد  
بعرف الاستعمال كالقول حرمت عليك الطعام فانه يتعين الاكل  
والحمم فيتعين الشرب ونقل عن بعضهم انه من قبل المحذوف  
لقوله تعالى ونزل القرية اي اهلها قال ان عني انه مجاز فخطا  
وان عني به الحذف مع الضم اصابت والاسماء العرفية ليست  
بمجاز واعلم ان هذا الراد اخطا في هذه المسألة فان  
الحرمة اذا اضيفت الى ذات الام وليس بقصد بها ذات ما اضيف  
القول شي اخر تعين كون الاضافة لعينها اضيف اليه  
فلزم المجاز ضرورة غاية ما في الباب ان يفهم في العرف وليس من  
شرط المجاز ان لا يفهم بل الجذب من المجاز ما يادرك ذهنه الى  
الوقوف عليه وتشهد به العطرة في الحقيقة اذا قلنا للمعتزلي هل  
فهمت من عرف الشرع حرمة نكاح الام دون النظر واللمس  
لمرمة الاعتراف فان عني الراد منع الاحمال انه يتبين بالعرف  
او بادلة ولا ينكره المعتزلي وان عني انه لو تجرد عن قرائن  
خارجية وضمائم عرفية يتعين فيه من نفس اللفظ معناه

ومقصد القائل فكذب العقل وان فسر الاحمال بالاشمال  
فقال لخصه التحريم اذا كان للنظر والوطى هل يختلف معناه  
من حيث هو تحريم بالاضافة الخارجية قبيحة ان الحرمة انما  
النسب صروفها لا مقنونها من حيث انها حرمة ومن نظر لسم  
تجدها فها خلا فامعته واورد قوله عليه السلام رفع عن  
أمتي الخطاء والسيئات لا تقتضي نفيهما كما ظن قوم فانه يلزم  
منه الحلف والمراد به نفي اللوم والعقاب الاخرى  
**س** اليس يجب الضمان على الساهي **ج** ليس عقابا  
اخرى ولا لو ما لم يوجب الضمان ابتداء لما على العاقلة سبب  
الغير وقد يجب عقابا لما على المتعمد القتل واعترف في هذا بانه  
لو تجرد عن القرائن لا يتعين عموم جميع الامار بل يقتضي محملا  
لنفي الامار كلها او بعضها ولا يصح عامة للمضمر ليجب القابل  
بالعموم بها ولا مستند لفظيا في التميم **س** هو موضع يقتضي  
نفي المتنوع والتابع فاذا تعذر نفي المتنوع يتعين العموم في نفي التابع  
**ج** نفي التابع لنفي المتنوع حقيقي والتابع من الحكم في قوله  
لا صيام ولا صلاة ولا يحوها بعد تعذر نفي المتنوعات يتمم  
لدلائها تجوز وتحتل بغير هذا التجوز وتخصيص البعض  
ولا ربح لشي من البعض والحمله والاحاطة على شي وحل عن  
المعتزلة ان قوله لا صلاة لحبار المسجد الا في المسجد وقوله



لا يكاح الا بولي وشهود وقوله لاصيام ونحوها متردد  
 بين الصورة والخبر ورد عليهم بان في الصورة نفي لا الخلف  
 لوجود الصورة دون ما علق به ورد القاضى بن نفي الكمال  
 والصحة لعدم اولوته احدهما ومصير القاضى لسر لا عترافه باللفظ  
 الشرعية بل لانه ترى الاضمار ولا يعين لا يحد الاضمارين وقال  
 بعضهم انما طصورة في نفي الصحة وان كان يحمل نفي الكمال  
 لان هذه لما صارت شرعية تعين مقاصد الشرع وهو صريح في نفي  
 الصوم فالصحيح المنفي الجمال مخالف الصريح ظاهر مخالفة العقد  
 مخالفة الصحيح وهذا القابل ممررد على المعتزلة ما سبق فاعرف  
 مخالفة الصريح ولم تنفكر في اية لما اعترف بمسؤولية شرعية  
 والمفهومات بعضها الى النافل فلو ادخل الماقل في مفهومها  
 الشئ مثلا او الشهود في مفهوم النكاح ما الذي كان منعه  
 ما ادخل الاجاب والقول فان رجع الى اطلاق العرف بمنع  
 صحته فانه فرع ارادة الماقل وهو عرف بما وضع فاذا اخاف  
 لا نفي الماهية فالظاهر اية اراد نفيها والمنفى هو الماهية  
 المجعولة له بالعل فان هذه ليست لسايط الحقائق العبدية  
 ثم لم تنكر هذا القابل ان بعض المواضع لنفي الجمال لقرار عرفت  
 بل يدعى ان اللفظ يحمل ذلك وار الساحة اذا احزت ركنا  
 والركن ليس مجرد ما توقف عليه الشئ فان الشرط الخارجى

ايضا كذا بل تتعين فيه الجرية والتي اذا ارتفع جز حقيقة  
 يبطل هويته مصح نفذاته وفي الجملة هذه ايضا متقاربة  
 والنزاع لفظي لا عترفا فاذا تحقق النقل في الصلاة او الوضوء  
 جعلوا الاموى وضوا وما سادى دون الوضوء صلاة متعلق  
 بادخل النافل واخرجه وقد عرفت ذلك فقرأين من كلامه  
**ومتايد كرها هنا** ان بعض الاصوليين رعمان اللفظ  
 الدائريين ما يفيد معنى وبين ما يفيد معنيين يتعين جملة  
 على ما يفيد الاكثر كما اذا دار بين المفيد وغير المفيد ورفع  
 بان الدائريين ذي الفائدة وعدمها اما لا يمكن جملة على  
 عدمها للزوم العث بخلاف الدائريين المفيد من المذكورين  
 وهذه ايضا عبارتهم فيها غير مثبتة لان اللفظ ذا المعنيين  
 هو المشترك ولا يصح ارادة مفهومية مقابل تعبر عن المقصود  
 بالاقول فوايد والشر ورعم بعضهم ان كلام الشارع جملة على  
 حكم متجدد اول من جملة على حكم اصل او عقل او حسى وهو لا  
 حرجوا على الشارع ان يتكلم بما هو حقيقى او يوافق الاصل فتقوله  
 عليه السلام الانسان فموقوفها جماعة بخور ان يعنى به تسميتهما  
 جماعة او انعقاد فصله الجماعة او الاشارة الى ان اول عدد  
 الاثنان بخلاف ما يتوهم ان الواحد اول عدد واول الجمع  
 الثلاثة فان نزلوا الى مواقف مغلبة ظنيته غوروا باصول



طبيّة بان الاصل موافقة الحقائق والاصل الاستصحاب  
او المعامل فان او عده طر والمحدد واستمرار العدم ونحو  
ذلك من المغلطات ورغم بعضهم ان اللفظ اذا دار بين الحمل  
اللغوي والشرعي تعيّن اللغوي لانه غاطت العرب بلغتهم  
ودفعوا باراغلب اطلاقات الشرع في هذه الاسامي الشرعيات  
واذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فمفهوم الحقيقة الا ان ذلك  
قرينه على المجاز واذا صار المجاز مشهورا بحيث يراد بالوضع  
الاصلي فحمل عليه والاشتراك ويكون بنفس اللفظ  
كالعين او في تصرفه كقطعة فاك من القتلولة والقول وقد  
يكون لاداء ما اذا دار الواو من عطف وقسم وقد يقع  
العطف من قبل الالفاظ من التركيب ومن مصرف الضمير  
كقولك ان زيد قائما وعمر ويضرب اخاه في قوله تعالى  
او تعفوا الذي بينه عقدة الكاح فان جميع هذه مترددة بين  
الروح والولي او تقع الاستنباه بسبب الوقف والابتداء  
كقوله عز وجل وما يعلم تأويله الا الله والاستنباه الاعتراف  
باعتقاده الغيبي ان الله بريء من المشركين ورسوله بامر الرسول  
محمله فليتبين المعنى ولفظه القاصد او لفصل ترك  
اول ترك مفصل او لفظة واما خبر ما لم ينش الفوت من لزوم  
الايان وحين لا يلزم ان يكون على العروج ذلك مما ذكر

في الكتب العلمية ومسانطن معروفات فاقا بين تحمل  
المجاز والحقيقة انصرف التضاريف والمشتقات والاطراد  
في الحركات لئلا احدهما ولا يخلوا من تسامح ايضا

### ومما يذكرها هنا البيان

وقد عرفت القاضية بانه اخراج الشيء من حيث الاشكال الى حيث  
التحلي والوضوح ولم يقبل للحوز في لفظ الحيز والخراج بحصه  
منع ذلك بما للجملة والمشتكلات ثم توجه على ما استندوا اليه  
في معنى السببه ببيان امتناع المشغعات وقد عرفت بالدليل وهو  
ما يتوصل بصحح النظر لا يعلم او غلبة ظن في مستقر العادة الا ان  
هذا القائل يلزمه ان يستحي المعرفات كالحدا صاد لئلا اذهى  
بيان وبها يتوصل الى صور محمولات معاني ولم يرد ان يفوت  
من الحجة والدليل وجعل الدليل اعتمد من الحجة من وجه وما  
اراهم بطلقون كذا في استعمالهم ولا يسمون كذا ذلك لا  
ولا مساهمة في الاستنباه ومنهم من اشترى البيان بنفس العلم وجعل  
البيان بانه التعليم والنسب بازا والتعليم ومنهم من اخذ في تعريف  
البيان بانه ما افاد علما او حوة وهو خطأ اذ ليس من شرط البيان  
الاعطاء بالفعل بل بشرط فانه الاستعداد **ومما يتعلق**  
**بهذا الباب** ما اختلفوا فيه انه هل يجوز تاخير البيان  
عز وقت الحاجة واورد بعضهم انه لا يجوز الا عند من يجوز



تَكْلِفَ الْمَجَالِ أَمَّا أَخِيرُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ حَازَ عِنْدَ أَكْثَرِ عَقَلٍ  
فِيهِ خِلَافًا لِلْمُعْتَرِ لَةً وَكَسْرٍ مِنْ سَعَةِ الْإِيمَانِ وَأَصْحَابِ الطَّاهِرِ  
وَمَرُوقَ فَرِيقٍ مِنَ الْمَجْمَلِ وَالْعَامِ فَقَالَ الْعَامُ تَوْهَمُ مَقْضَاهُ مِنَ الْإِسْتِغْرَافِ  
فَلَوْ تَأَخَّرَ بَيَانُ ارَادَةِ التَّخَصُّصِ لَمْ يَكُنْ التَّجْمِيلُ وَالْحَرَى عَلَى خِلَافِ  
الْمُرَادِ فِي الْبَعْضِ وَأَمَّا بَيَانُ الْمَجْمَلِ وَالشَّيْخُ مَحْزُونٌ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ  
تَعَالَى وَابْوَا حِفَّةً يَوْمَ حَصَادِهِ إِلَى أَنْ يَهَيَّ وَهَؤُلَاءِ أَفْوَاهُهُمْ  
مُحْتَجَّةٌ وَتَنْبِيْزُ قُوَّةٍ كَلَامُهُمْ بِالْحُجَّةِ الَّتِي ذَكَرَ بَاهَا عَنْهُمْ أَخْرَاجُ  
وَالْمَاغُونُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَوْا مَعَ التَّأَخِيرِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ لَكِنْ  
مَعَ التَّأَخِيرِ فَقَطْ فَإِنَّ الْحَاجَةَ مَشَتْ أَوَّلًا لِمَا لَمْ يَكُنْ التَّجْمِيلُ وَمَا حَذَرُ  
هَذَا وَالْمَعْرُوفُونَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحَذَرُوا فِي كُلِّ مَجْمَلٍ وَالْمَجْزُورُونَ  
لِلتَّأَخِيرِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ أَحْتَوَاهُ بَابُهُ لِوَأَسْتَحَالَ لَوْ كَانَ  
الْإِمْتِنَاعُ أَمَّا لَدَائِمُهُ أَوَّلًا لَزِمَ وَكُلُّ أَمَّا أَنْ يُعْرَفَ بَصَرُهُ أَوْ  
تَطَرُّقُ دَعْوَى الضَّرُورَةِ مَدْفُوعَةٌ وَمُعَارَضَةٌ بِمِثْلِهَا وَدَعْوَى  
النَّظَرِ قَائِدٌ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ عِدَانَةُ الْقَاصِي وَبَارِئُ صِدْقِهِ  
وَقَدْ اسْتَوْهَتْ فَإِنْ حَاصِلُهَا طَلَبُ الدَّلِيلِ أَوْ بَعْضُ الْحُجْمِ عَنْ  
الدَّلِيلِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ طَلَبِ الدَّلِيلِ أَحَدُ طَرَفِي الْفَقْطِ نَظَرًا لَنَهِ  
أَوْ صَحَّةِ الْآخِرِ **أَخْرَجَ** لِهَدَايَةِ لَوْ كُنْ تَأَخَّرَ بَيَانُ  
لَمْ يَجْزِ بِأَخِيرِ تَسْيِيرِ الْإِلَهِ وَالْقُدَّةِ وَلَيْسَ فُلَيْسَ وَجْهَةُ الدَّرُومِ  
أَنْ الْإِمْتِنَاعُ أَنْ كَانَ مَقْضَاهُ لَعَدْرَ الْإِمْتِنَاعِ الْإِمْتِنَاعُ وَقَدْ

تَفْسِي

اسْتَوْى الْإِفْقَارُ زَيْفٌ بَانَ امْتِنَاعُ تَأَخِيرِ الْبَيَانِ رُبَّمَا يَمْنَعُ  
الْحُجْمُ أَنَّهُ لَعَدْرُ الْإِمْتِنَاعِ لَمْ يَكُنْ عَمْرَافَةً لَكُونِهِ لَعَوًا وَالثَّالِثُ  
تَسْلَمُ عَلَى الْخَوَازِ بِالْوُقُوعِ بَابَاتِ مِنَ الْإِيمَانِ وَبِالسُّنَّةِ مِنْهَا قَوْلُهُ  
تَعَالَى مَا يَتَّبِعُ قُرْآنَهُ هَذَا عَلَيْنَا بَيَانُهُ وَثَمَّ لِلتَّأَخِيرِ وَمِنْهَا قَوْلُهُ  
تَعَالَى أَحْكَمْتَ أَمَّا تَمْ قَصَلَتْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ لَعْنَهُ بَارِئُ الْخَوَازِ  
بَقَرَةٍ وَتَأَخَّرَ الْبَيَانُ لِأَمَّا عَدَا سَوَلَةِ كَثَرَةٍ وَفِي حِفَّةٍ نُوْحٍ  
أَنَّهُ لَسَرُ مِنْ أَهْلِكَ أَنَّهُ عَمَلٌ غَرَضًا خَرَابِ الْبَيَانِ عَنْ سَلْبِ  
الْأَهْلِيَّةِ وَبَيَانِ الصَّلَوَاتِ وَالرُّكُوعَاتِ وَارْتِكَانِ الْحَجِّ تَعْدُ  
أَوْ أَمْرٌ مُطْلَقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَمَّا الصَّلَاةُ وَسَبَّحْ عَلَى النَّاسِ حَجَّ  
الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ شَيْئًا وَكَثِيرٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَأَمَّا  
الْإِحْتِجَاجُ بِقَضَاءِ نُوْحٍ فَمَاسِدُ فَإِنَّهُ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ عَمَلٌ  
غَرَضًا قَدْ عَصَلَ عَنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ  
وَيُجَوِّزُ الْإِفْتِرَاقَ لَا يَقُومُ حُجَّةٌ وَكَذَا قَوْلُهُ تَمْ قَصَلَتْ لَيْسَ  
فِيهِ التَّأَخِيرُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ وَبَابَاتِ الصَّلَوَاتِ انْمَأْثَلَتْ  
بَيَانُ التَّأَخِيرِ فِيهَا إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ دُونَ تَجْوِيزِ تَعْقِيبِ الرُّسُولِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيَانِ **حُجَّةٌ أُخْرَى** لِهَدَايَةِ أَنْ الشَّيْخُ  
مُتَأَخِّرٌ وَهُوَ بَيَانٌ عِنْدَهُمْ وَهَذِهِ لَا يَمْتَنِعُ مَعَ كَثِيرٍ مِنْ شَيْئٍ  
الْإِيمَانِيَّةِ فَقَدْ مَتَّعُونَ كَوْنَهُ بَيَانًا أَوْ سَلْمُونَ وَيُفَرِّقُونَ  
بَيْنَ بَيَانٍ وَبَيَانٍ لَمْ يَسْبِقْ مِنْ قَاعِدَةِ قَوْمٍ وَلَمَّا نَعَى خَوَازِ التَّأَخِيرِ



الى الحاجة فتح منها ان مخاطبة العربي بالهندية لغو ولا فارق  
**اجيبوا** بالفرق اولاً فان العاقل لا ينكر انهم من قوله  
تعالى واتوا حقه يوم حصاده ما لا يعلم من لغة الهند وهوراسا  
عزما الفهم احلا لاهل الترك والهند والفرس ايات عربيه  
نترجموهم والبيان كالتراجم **س** فجور خطابات  
الصي والمختون **ج** من لم يفهم لا يستحق مخاطبة بل ما موراً  
كالمعدوم على تقدير الوجود ولذا الصي والمختون بين  
الخطاب لفائده اذ لا فائدة فيستوي طرفاه **ج** فوشوا في  
الفائدة اولاً وثانياً اذ عوا الفائدة لعزمه على الامثال وتقرب  
نبيه المسارعة لاقبل نية المؤمن جبرم عليه **س** اخور  
الناخر لا مدة عن مناهيه وهو محال اوال مدة مناهيه  
والتخصيص بالاقوات تحكم **ج** اما تعيين الاوقات فالى  
الله لتخصيص الاشياء بحجرات الامكان **س** فمن الممكر احترام  
السارع قبل البيان فلزم الناخر عز وقت الحاجة **ج** تنجته  
منه فاسلم من اذيرايه ناسخة **س** لومات قبل الشخ يقب  
**ج** لومات قبل التخصيص بعث عامه **س** من منع موته لا  
لاذاته بل لوجوب التأخير الى اداء الشخ **ج** فمشله يقال في  
تخصيص العام وهذا اما تنجته على نيل كمال ان الشخ بيان وغيره  
فرق بان عدم الشخ حكم دون رافع وكالف عام ما ارد

نقصه **نخبة اخرى كهر** انه اذا غنى بقوله في خمس من الابل  
ساة فالابل بالابل الشران فهو تخميل للمراد مضاد فلذا اذا ذكر  
العام و غنى به البعض وهو كما يريد بال عشرة سبعة كحوان  
المقيد بالاستثناء احييت بعدم اقتضاه العموم الاستغراق  
بل الماهية الذهبية تفاك لوسلم الاستغراق لتوجه وهذا  
الجواب فاسد فانا بينا حال العموم الاستغرافي واقتصر منها  
من ينطق احيانا وهل كان اللام في ايات العموم الا للاستغراق  
فانت صفا وطول النفس ولم تنفتح له انه ما دانت ثم كف  
مخصر الماهية الذهبية وكيف يستثنى عنها وهي امر واحد  
وقد سبق ما لو تأمل فيه المتأمل وجد هذا الرد فاسداً وهذا  
الوجه واقفا لازماً لا يحصى عنه واحكم ما ذكره  
المجوزة حكاية البقرة وستوهنه الجزت القابل ان تنى  
انرايل شددوا على انفسهم شدد الله عليهم او علم الله امران  
مسايلهم فعقبه بهم ومسايلهم عما سبق ان بعض من  
حوز الناخر لا وقت الحاجة مع الذرخ في التخصيص لا يهايمه  
الاقتصار على الاول ورد عليهم مساوي يستحق ما قبل  
اول التخصيص وما تعدد في الايام والاحتمال والرموا بالواقع  
بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهم النص  
ثم لكره والاول اقرب فقد منع الحصر هذا التدرج واعلم



انه اذا اُخذ مثل قوله واتوا حقه يوم حصاده وقول القابل  
 زَيْدَاتُ نَجَلٍ لَا يَكُنِي رِسُومُهُمُ الْمَذْلُورَةُ فَإِنَّهَا تَخَصُّصٌ بِالْمُسْتَلَمَاتِ  
 وَهَذِهِ لَسْتُ مُشْتَرِكَةً بَلْ تَعْرِفُ بَأَنَّهُ لَفْظٌ إِذَا ذَكَرَ لَا يَتَوَصَّلُ  
 مِنْهُ حَصَاتٌ بِقَصْدِهَا صَاحِبُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ قَدْ تَذَكَّرُ  
 بِأَنَّا رَأَى الظَّاهِرَ كَمَا نَطْلُقُهُ الشَّافِعِيُّ أَحْيَانًا عَلَى مَا يَمْتَلُونَ بِهِ مِنْ  
 قَوْلِهِمْ نَصَّتِ الطَّبِيعَةُ رَأْسَهَا إِذَا أَظْهَرَتْهُ وَتَسْمِيَةُ الْكَرْبِيِّ مَنْصُصَةً  
 وَغَيْرَهَا وَقَدْ بَعْنِي بِهَذَا اللَّفْظِ الْبَاتُ فِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَا يَسْمِي  
 أَحْتِمَالًا آخَرَ وَقَدْ تَذَكَّرُ عَلَى وَجْهِ تَعْمُّمٍ جَمْعًا أَمْرًا وَاحِدًا  
 أَيْ الظَّاهِرُ وَالْبَاتُ وَجَمْعُهُمَا الظَّاهِرُ الْعَرَفِيُّ وَالتَّأْوِيلُ  
 ضَرْبُ اللَّفْظِ عَنْ الْحِجْلِ الظَّاهِرِ إِلَى الْحِجْلِ الْخَفِيِّ لِذَلِكَ نَفِي الْقَطْعِيَّاتِ  
 سَعْيٌ كَوْنُ الدَّلِيلِ قَطْعِيًّا وَفِي الطَّبِيعَاتِ تَعْتَرِجُ جَانِبُ  
 الْمَدْعَى إِنْ كَانَ قَدْرُ خَفَاءِ الْإِحْتِمَالِ وَتَرَبُّوا وَالْأَعْدَادُ الشَّائِرُ  
 مَا كَرِهَ لَا يَسْلَمُ وَتَحْتَلِفُ الْحَاحَةُ حَسَبَ طُحُورِ الْإِحْتِمَالِ  
 وَحِفَاةٍ وَتَعْيِينِ النَّوَائِلِ فِي الْمَجَازِيَاتِ وَقَدْ يَمْنَعُ أَصْلُ التَّأْوِيلِ  
 أَوْ ظُهُورُهُ قَرَأْنِي فِي النَّصِّ مِمَّا قَوْلُهُ هَلْ أَيْدِي عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 أَيْ أَمْرًا لَيْسَتْ بِغَيْرِ أَذْنٍ وَلَيْسَ بِأَقْدَحًا بِاطِلَ الْمَشْهُورِ وَقَدْ  
 حَمَلَهُ بَعْضُ خُصُومِ الْمُحْتَجِّينَ عَلَى الْمَكَايِدَةِ وَالْقَرَأْنِ تَصَادِمُ  
 مَسْرُوحَةٍ فَمِنْهَا أَيْ وَتَقْصِدُ بِهَا التَّعْمُّمُ وَمِنْهَا رِبْطُهُ بِمَا وَمِنْهَا  
 الْعَقْبُ بِالْبَطْلَانِ الْمُتَكَرِّرِ فِي جَمَلِهِ شَرْطِيَّةٌ بِأَضْرَاقٍ

وَلَوْ أَنَّ دُرَيْدًا نَالِخًا لَا يُمْكِنُهُ الْمَلْغُ مِنْهُ **وَسَمَّاهَا** قَوْلُهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَبْلَانِ لَمَّا اسْلَمَ عَلَى عَشْرِينَ سَوَةً أَمْسَكَ  
 أَرْبَعًا وَفَارَقَ سِتْرَهُنَّ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَبِ رُوزِ  
 الدَّلِيلِ لَمَّا اسْلَمَ وَبَحْتَهُ اخْتَانُ اخْتِرَ الْوَاحِدَةَ وَفَارَقَ الْآخَرَ  
 وَأَوَّلُهُ بَعْضُ مَنْ يَتَكَلَّفُ بَأَنَّهُ مُرَادَةٌ أَمْسَكَ أَرْبَعًا بِالْإِنْكَاحِ وَفَارَقَ  
 الْمَاقِبَاتِ تَرَكَ الْإِنْكَاحَ وَقَدْ صَادَرَتْهُ قَرَأْنٌ مِنْهَا قَوْلُهُ أَمْسَكَ  
 فَأَمَّا لَوْ اسْمَعْنَا مُسْتَعْمَا فَمِنْهَا الْإِنْكَاحُ بِهَذَا الِاسْتِدْمَاعِ ن  
**وَسَمَّاهَا** تَعْقِيبُ الْإِنْكَاحِ بِالْمَفَارِقَةِ وَأَمَّا الْمَحْصَلُ الَّذِي  
 لَا يَرْضَى بِالْكَلامِ الْمُتَكَلَّفِ الْمُضْطَرِّبِ وَهُوَ الْقَاضِي أَنْ يُزِيدَ  
 مَعَالِ أَرْهَافِ الْحَدِيثِ لَا بِأَوَّلِهِ وَلَوْحٌ لِقُلَانِهِ **وَمِنْ ذَوَاتِ**  
**الْقَرَأْنِ** مَا اجْتَنَبَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ فِي الْبَيْدِ وَهُوَ مَا  
 رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ بَيْدَ عَامَ حُجَّةِ الْوَرَاغِ  
 فَسَمَّاهُ فَقَطَّ وَجْهَهُ قَدْ عَامَا رَفَصَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ إِذَا اغْتَسَلْتَ  
 عَلَيْكُمْ الْإِبْدَةَ فَالَسُّوا مَثُوبَهَا بِالْمَاءِ بَشِيرَةً وَذَهَبَ  
 خُصُومُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ شَدِيدًا وَأَنَّمَا كَانَ مُبَدَّلُهُ فِي وَكَأَنَّ  
 بِالْعَدَا بَشِيرَةً أَيْ بِاللَّيْلِ بَشِيرَةً بِالنَّهَارِ وَكَانَ جُلُوسًا  
 وَلَفْظُ الْخَبَرِ اسْتَمْلَ عَلَى قَرَأْنِ تَصَادِمُ هَذَا النَّوَائِلِ وَمِنْ  
 مَوَاقِعِ تَشْدِيدِ الذِّكْرِ عَلَى الْمَأْوِلِ مَا بَالِغُ فِيهِ بَعْضُ الْأَصُولِينَ  
 عَلَى مَنْ أَوَّلَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاةً



وَرَعَمَانَ الْعَزُولَ عَنِ الشَّاهِ رَفَعَ لِلنَّصِّ وَإِنْ غَيْرَ الشَّاهِ لَيْسَ لَشَّاهٍ  
وَأَصْفَ امْرَأَتِ الْمُنَاخِرَةِ فَقَالَ لَيْسَ هَذَا فَعَالِلُ بَانَ الرَّفْعُ سَخَوْرُ  
الزَّكَّ مَطْلَقًا لِمَا إِلَى بَدَلٍ فَلَا إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّخَصُّصُ  
بِالذِّكْرِ لِلشَّاهِ الْوَجُودَ عِنْدَهُمْ لِمَحْصِيَّتِهِ بِذِكْرِ الْحَجَرِ مَعَ الْحَوَارِ  
بِالْمَدِّ وَالسَّهْوَةِ الْإِدَاءِ عَلَى الْمَالِكِ وَفِي الْحَمَلَةِ مَعَ التَّكَاوِيلِ  
لَيْسَ يَنْطَعِي وَلَا فَمَا سَلَفَ بِلِجْنَتِهِ أَرَى **وَمِنْهَا** قَوْلُهُ  
تَعَالَى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ الْإِنَاءَةِ قُلْ إِنَّمَا نَصَبْتُ الْإِنَاءَةَ عَلَى  
الشَّرِكِ وَأَوَّالِ الْعَطْفِ لَهُ عَوْرُضُ الْبَقَرَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْزَمُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَتَقْدَحُ حَوَارِ تَغِيثِ الْمَصْرَفِ  
وَقَطَعَ قَوْلُهُ سَطْلَانِ تَأْوِيلُ شَيْءٍ سَكَنًا عَلَى جَوَانِ تَكْرِيرِ  
الْمَرَادِ شَيْءٌ فِي أَيَّامٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي وَاحِدٍ وَعَوْرُضُ مَا يَحْتَمِلُ حَرْفِ  
بَقْدِيرِ أَطْعَامِ طَعَامِ شَيْءٍ وَالْفَرْضُ ابْطَاقُ قَطْعِ الْمُبَالِغِ وَلِرَجْعِ  
لَا الْمَقْصُودُ فَإِنَّ الْأَمثلةَ لَا تُحْصَى

**اِحْتِمَالُ مَا زَكَرْنَا مِنْ تَقْسِيمِ الْأَلْفَاظِ**  
لَا مَرَدَّ لَهَا التَّطَابُقُ وَالنَّضْمِيَّةُ بَلْ فَخَاوِي وَاسْتِدْلالات  
خَارِجِيَّةٌ مِنْهَا فَهْمُ التَّعْلِيلِ مِنْ صَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْوَصْفِ  
الْمُنَاسِبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى الرَّائِيَّةُ وَالزَّانِي فَاطْلُقُوا وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَافْطَعُوا وَابَاءُ كَمَا مِمَّ وَجُوبُ الْقَطْعِ وَالْجِلْدِ  
عَلَيْهَا مِنَ الْمَنْطُوقِ فَهِيَ عَلَيْهِ الرِّبَا وَالسَّرِقَةُ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ

لَمْ

بَلَى الْعِلْمُ مُتَلَقَّاهُ مِنْ مَطَابِقَةٍ مَنطُوقٍ أَوْ تَضَمُّنٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى  
إِنَّ الْأَسْرَارَ لَفِي نَعْمٍ وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي نَجْمٍ أَيْ لِبَرِّهِمْ وَفَجُورِهِمْ وَكَذَا  
دَلَّ مَا يَجْرِي تَجْرِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالرَّغْبِ وَالرَّغَبِ وَالْتَحْذِيرِ لِقَوْلِ  
الْقَائِلِ أَكْرَمَ الْعَالَمِ وَاحْتَبَّ الْعَاسِقُ وَمِنْهَا مَا يُسَيِّقُ اقْتِضَاءُ  
وَهُوَ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَنْطُوقُ وَلَكِنْ يُلْزَمُ مِنْ ضَرُورَةِ اللفظ  
لِقَوْلِهِ لَا فَنَى الْأَعْلَى وَصَرَفَهُ إِلَى مَا نَصَرَفَ وَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْلَاحِ جَارِ الْمُسْتَحْدَا لَا فِي الْمُسْتَحْدِ وَبَحْوِهِ وَمِنْ  
الْإِسْتِدْلَالِ بِضُرُوبِ الزُّومِ الْمَصِيرِ لَا أَنْ مَرَّ طَيَّالٌ لَيْلًا فِي  
رَمَضَانَ فَاصْبَحَ حَبِيبًا لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ لَمَّا مَدَّ الرَّحْمَةَ بِقَوْلِهِ  
حَتَّى يَتَيَّنَ لَكُمْ الْخَطُّ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَطِّ الْأَسْوَدِ بَعْدَ قَوْلِهِ  
نَقَالَ فَإِلَّا نَبْشُوهُنَّ فَيَلْزَمُ مِنَ الْمَدِّ إِلَى الْبَيِّنِ الْمَذْكُورِ  
جَوَازُ تَأْخِيرِ الْحُكْمِ لِمَا يَتَعَدَّدُ ذَلِكَ

**وَمِنْهَا مَا خَصَّصَ بِاسْمِ الْمَفْهُومِ**

وَقَسَمَ إِلَى مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ وَمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ وَمَفْهُومِ  
الْمَوَافَقَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالضَّرْبُ وَالْقَتْلُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَقُلْ  
لَهَا أَفَ وَلَا تَنْهَرُهَا وَيُعْتَبَرُ فِيهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ لَوْلَا  
سَبْقُ تَعْظِيمِ الْوَالِدَيْنِ زَيْمًا تَوَقَّفَ الزَّهْنُ إِذْ يُنْظَرُ لِلْمَلِكِ أَنْ  
يَأْتِيَ بِقَتْلِ مَلِكٍ وَمَنْعٌ عَنِ الْإِزْدَارِ بِهِ كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ حَتَّى  
أَنَّ الْقَائِلَ زَيْمًا يُجْلَدُ عِنْدَ الدَّخُولِ إِلَيْهِ وَكَفَهُمْ مَا وَرَأَى



الدرة في قوله فمن عمل مثقال ذرة وكالقابل ليس لفلان عند  
 حته وحب ان تعلم ان هذا النمط ليس متلقى من اللفظ لذاته بل  
 اشقالات ذهنية واستدلالات لمن طلب الماء فاستدل من  
 طلبه ومن هيات ضم اليه عطاء شان وتسمية هذا النمط  
 مفهوما اصطلاحيا فقط بل قد يستدل بصفة الوجه وحرته  
 على حبل ووجع قصده استدلالا من المعاني تلك المعاني  
 قد يكون مدلولها علميا بلفظ او بحس وكما قد سفل من معني  
 عقل لا معنى عقل ولست هذا من دلالات الالفاظ في شيء  
 ودلالات الالفاظ وصيغته تختلف بالامر والاعصار ودلالات  
 المعاني لا تختلف باللغات والافاضاع بل هي اوازهم جقيقة  
 وقد اورد بعضهم على نفسه شواكلا من ان الحاق الضرب بالادف  
 قياس ثناء على طابع الابداء واحاب بالمكان عنت بقياسيته  
 حاحه التامل واستنباط ففاسد وان اردت انه مسلوب  
 لزم من منطوقه فاسد وهذا الخواب فاسد فانه ماخذ القياس  
 بما يدخل فيه التامل بل يدفع الى اصله معنى جامع او مافى  
 قوة هذا سواء احتاج القياس بين الفكر طويل او وقع  
 بديهة وليس لا شئ قياسيا بسبب انه لم يتعب فيه دليل انما  
 حكم بقياسيته اذ ارينا صرده من دون ان تعلم انه تعب  
 اواذه ومن قيل ما يوحد في مفهوم الموافقة او ذوات

مستغرقة الحروفات مافيه واما مفهوم المخالفة وقد عرف بانه  
 الاستدلال بتخصيص الشئ بالذكر على نفي الحكم عما عداه لقوله  
 في سائر الغنم زكاة وقوله صلى الله عليه وسلم البنت باحق  
 بنفسها من ولها فدهت مالك والسافعي والاكثر من شيعتهما  
 انه معتبر في الدلالة والاشترى ايضا اعتبره واجتمع به  
 في قوله تعالى كذا اثم عن اثم يومئذ لمخوفون انه نذك  
 على خلافه في المؤمنين والقاضي وان شرح وجماعة من هذه الفقهاء  
 ابوا اعتباره ومنعوا دلالة احب المحدثون اياه بحجج  
 منها ان القابل اضرب ريدا اذا خرج واشترى الغلام  
 الكاثر فانه يفهم منه خلافت الحكم فيما خالف رد عليه  
 بان الاصل عدم العقلين وكان الموجب اطارته مفتحة  
 على اجازية واجتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم لما ترك  
 قوله تعالى ان يستغفر لهم سبعين من فلان يغفر الله لهم  
 لا يزيدن على السبعين يذك على فهمه المخالفة في الرايد  
**اجبوا** بان الحشر لم تنوات فلم تثبت به اصل وايضا يحتمل  
 وجود قرائن ايضا خارجة عن الدلالة التي ترعومها بقايد  
 في الرايد وايضا لم يقل لا يزيدن حتى يغفر الله لهم فربما  
 كان يستعمل فلون الاحبار باظهار الرافة ثم مفهوم  
 الموافقة منع مفهوم المخالفة فان الموافقة فقد تفهم من



المألفه في الكثرة واحتجوا بفهم ابن عباس وهو من اعلم الناس  
 باللغة من قوله صلى الله عليه وسلم اما الربا في النسبه المخالفة  
 في غيره واحدا الصحابة ان الماء من الماء مشروح بقول عائشة اذا  
 التقي الحثان فقد وجب الغسل ولا نوال لقوا في الغسل عن غيره  
 من المفهوم ورفع هذا بان معتبري المفهوم بما كان مذاهبهم  
 لمذهبهم فسيار لو لم في الخطا وثاننا ان لوظة انما في خبر ابن عباس  
 للحصر فيكون اللفي من المنطوق وحدث الماء ايضا فصار من  
 هية الكلام قوما حملوا الالف واللام الاستغراق والحصر  
 في الماء الاول وهو ما في الغسل به على طريق اخرى وهو انه  
 لا ماء الا من الماء **وسمى** اجتماعهم بان تخصص  
 الشيء بالذكر لا نداء من فائدة وليس الا بالخلاف فماتوا  
 وهذه عمدتهم ورددوا ما ذكر من هو موضع على الفائدة في اللغات  
 والفائدة لمع الوضع وهذا الخوات فاسد فان الخصم لا يستد  
 بنفس اللغة والوضع بل بفعل المدرك من الاعراض مع حضور  
 المشار في الامر العام في الدهن ثم المانعون منعوا حصر  
 الفائدة بما ذكروا **س** لو كانت لعلمائها لا  
 يلزم من عدم العلم العلم بالعدم ثم مفهوم اللقب لم تعتبره  
 متميزا ولا طلب فيه الفائدة ثم في التخصيص فوايد منها  
 تفوت المسكوت اليه راي المتخذهن لتباؤا في اجتماعهم

ولستوفر دوايعهم على حفظ الشريعة فان مثل النفوس لا مافيه  
 محال الاستنباط الترميمية التحكم بالقليل المحض وسد باب  
 حولان باب الافكار في المعاني واحتجوا انما بان الغلق  
 بالصفة كالغلق بالعلة اجيبوا بان ابقاء العلة لا يوجب  
 انقضاء الحكم لجواز تعدد العلة لمطلق حكم ولذا يجوز تحقق  
 الحكم دون الصفة التي ربطت به **واضح نفاة الا عتبار**  
 بوجودها انه لو دك التخصيص على مخالفة ما ذكرتم  
 لدك على مفهوم اللعب ولو دك على مفهوم اللعب للزم  
 الناقص والحلف في القران وكفر الحافق وفاسد ففاسد  
 انا الساقط والحلف في مثل قوله تعالى انه لدو علم وقوله  
 نعم العبد وكان يلزم الفى عن غيره بما ذكرت على غيره  
 لزم الناقص والحلف وليمما تعرض الكامة من القول ان  
 رددنا عالمه في العلم عن الله سبحانه ولا بد كنه وكثره  
 ورسله وهو كثر **س** هذا فباس الوصف على اللقب **ج**  
 المبدأ واحد والاسماء انزل على مفهوماتها كانت للصفات  
 اولاً اشخاص ودلالة التخصيص في الكل بالسوية هذا  
 ما يذكر ونان قد ثبت ان هذه اسد لالات خارجة  
 ومن اعتبار الاول للقران ورد الثاني خطأ فقد تفرق  
 القران احيانا في الثاني ما يفيد ظن الخلاف حتى اذا قيل



انسان عن حلال زيد وعمره وقال اما زيدا فقال واما  
 عمرو فراهد تغلب على الظن بل قد يفيد علما اذا احق تفرا من  
 خلافا ما ولو باعتبار واحد في كل واحد وفي قول القائل  
 وعينك عيناها وجذرك جذها سوى ان عظم الساق منك فبقيا  
 ولم يذكر غلط ساقا في الاول لقصر الغلط ما نطق وقد قصر  
 منه حرما ومن دون ان سبق حصرا مسابقة في الجميع حتى تستثنى  
 الساق وعرضا فصرح مخالفة دون تصريح فقد ينق اثم له اقرب  
 من هذا الا انه لا ينبغي ان يسكن ان اهل العرف كثيرا مما  
 يعممون اعراضهم فماتهم بالطريقين جميعا وقد يتركون  
 بقية الكلام ليستنبط المستمع وليكن كلاما لا يصلح عكازه  
 للاحتجاج ولا يصلح للتعويل واعلم ان العالمين بالمعقومات  
 اعترفوا بان خوفه تعالى وان ختم شقاق سنها وقوله صل  
 الله عليه وسلم ايا امرأه تحت بغير ادب وليها لا مفهومة فان  
 خلع المرأة لا حري الا عن شقاق وان كانا لا يكون الا عند  
 ابي الولد وكذا قوله صل الله عليه وسلم فليست شيخ  
 ثلثة ابحار لعلها عندهم وهم يعترفون بان للخصم  
 اسما ما غير ما ذكره ولا يلزم ان يكونوا ضابطين  
 لها في جميع المواضع واذا حقق ارتفع الخلاف ولا سبيل  
 لاسات الاطراد فانه اتفاق

## الفصل الثالث في الامر والنهي وما

تنقلق هما من مباحثهم  
 حد القاضى الامر بانه القول المقتضى طاعة المأمور بفعل  
 المأمور به والنهي بانه القول المقتضى ترك الفعل وانت تعلم  
 فسار ما عرف به الامر فان المأمور والمأمور به لا يعرفان الا  
 من حيث هما هما الا معرفة الامر بعرف الشيء بما لا يعرف الا به  
 وقد حدد بعض المشايخ الامر بانه قول يطلب به العاقل فعلا  
 من دونه وظاهر ان القول بغير كلام النفس وغيره وقوله  
 وقوله من دونه فصل بين الامر والدعاء كقولك اللهم اغفر  
 لي وفي الجملة طلب الفعل من هو فوق القائل الذي قد يسمى  
 السؤال ومن المساوي الذي قد يسمى التماسا وقد رتبة بعضهم  
 بان الامر قد يتصور من العاقل فقد يامر العبد سيده ولا  
 يستبعد ان يقوم نداء العبد امر الباري تعالى ويكون  
 عاصيا به وهذا زيف مزيف لا وجه له فان العبد انما يتبع  
 ويخضع عليه لتحتله ان سيده دونه لما حسب انه امره  
 وكذا غيره حتى ان الكناس اذا قال امرت الملك بليت  
 تستهزأ به لانه جعل نفسه اعلى من الملك فاذا كان  
 الامر محققا لم يكن الطلب من الاذن متحققا واذا كان  
 موهوما فهو ما واذا كان مصدقا فصدقا ومكذبا فمكذبا



كسائر الحزود والحقائق والمحولات التي تحتل باسمائها  
وحدودها وقد زعم بعض المعتزلة ان تحرد صيغة افعل  
امر واستحق موردوها للتدبير والاباحة وغيرها وقد زاد  
فيه بعضهم بشرط ارادة المأمور به واردة احداث الصيغة  
وارادة دلالة الصيغة على الامر وقد رده عن كروج النايه  
والحالي وما ورد بمعنى التدبير واذا كان الصيغة نفس  
الامر ففاسد الفساد بآداة الدلالة على الامر ثم اذا  
ورد هذا حاد يكون تعريف الشيء بنفسه وان لم يورد هذا  
فمنع اشترط الشيء بنفسه وزعم ان الشيء هو نفسه بشرط  
ان يدل على نفسه ثم التزم ركلام النفس وفسخ عليهم  
بالسيدا لامر عبده عند ملك عاتته على حربه الدائم  
ثم يدعونه بعضا به ما رايته مخالفة فانه بامر ولا  
يريد امثاله ولهم اختلاف في ان الامر هل له صيغة  
اي هل له صيغة هي نمط من الكلام جزئية محتقنة به  
دون استعانة صيغة اخبار وتصريح الامر من حيث هو  
امر فانه اذا قال الشارع امرتكم اولت عليكم  
او فرضت وغيرها يدل على الامر فلا يقع له فيه خلاف  
وقد استنهر ان صيغة خوفا فعل قد ترد للاطاعة كقوله  
تعالى فاذا جيلتم فاصطادوا ولا تتبععدا ان يكون

قوله تعالى ادخلوها سلام آمين من هذا القليل ولا وجه  
كحمله على الوجوب كما زعم بعض المعتزلة فان الاخرى ليست  
دار التكليف ولا تكلف فيها بالوعد على الترك وقد ورد  
للتدبير كقوله تعالى اعلموا ما شيئتم وللطلب وقد تكون  
امرا وقد تكون التماسا وقد يكون دعاء وقد يكون  
طلباً على سبيل التمني لقول القائل

الايتها الليل الطويل الا الخليل

علما بما يمثل به في المشهور وقد عدت اسما كثيرة متداخلة  
بعود كلها على ما ذكرنا وقد ذهب قوم الى ان الامر  
للندب واخرون الى انه للوجوب واخرون الى التوقف  
وزعم بعضهم التجوز فيما سوي ما اخاره وبعضهم ادعى  
الاشتراك وذلك بحث لغوي اعني ما يتعلق بالاشتراك  
ولا يصح ان يقال الامر هل هو مشترك او تجوزي فانه  
امر معنوي حقيق بل يجب ان يقال صيغة افعل على  
الامر وغيره هل هي بالاشتراك او غير ثم الامر ماذا  
يقضي من الندب والوجوب والصايرون الى انه  
للندب لهم جميع **منها** قوله صلى الله عليه وسلم  
اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم ان تقييده بالاستطاعة  
علامة النديه **اجيبوا** بمنع امتصار اشتراط الاستطاعة



بالمندوب بل الواجبات أصا كذا كما يحق صلاة المريض  
 وكقوله استقر الله ما استطعتم **ومنها** احتجاجهم  
 أن اللون مطلوب بحيث يثاب عليه مشترك بين الوجوب  
 والندب متيقنا والعقاب على التزك مشكوك فيه فيترك  
 على المتيقن وهو المذنب ورد عليهم بوجوه منها أن  
 القسطة فاسدة فإن الأمر من مختلفان بالحجود دخل في  
 حد الذنب جواز التزك وعدم العقاب عليه والفرض مشروط  
 في معناه بالعقاب على التزك وتأكد منفعه ذلك  
 فلم يوجد حدا جدهما في الآخر وأجمل على القدر المشترك  
 صلح للمخصوصين فانهما متكافئان من نفي الأثر والخرج  
 عن ترك الذنب مستحق لا ينسب إلى الشرع **اجنبوا**  
 ما بعد ورود الشرع وتوجه الأمر لمقتضى حكم العقل  
 بل يعين المراتب الأمرية إلى الشرع وتعرفها المشرع إلى  
 متأكد بالعقاب على التزك وعينه ولو جى الوجوب حجج  
**منها** المتشكك بآيات لقوله تعالى اطيعوا الله  
 واطيعوا الرسول وقوله فليحذر الذين يخالفون عن أمر  
 أن تصيبهم فتنة وقوله ومن نقص الله ورسوله الآية  
**اجنبوا** منع العموم في الأزل ثم التحصيل بالواجب  
 وكل ما فيه وعيد حصص الواجبات وبالذخول في ذنبه والعقاب

بالتردد عن طاعته في ارتكان الإسلام فاعلم أن هذا  
 النزول إماميتاني بعد اقامة الدليل ودونه ليس إلا ان يكفى  
 بالاحتمال **ومنها** المتشكك بالسنة لقوله لولا اني اخاف  
 ان اسوق على امي لامرهم بالسؤال عند كل صلاة والندب  
 دار نفق الوجوب مراداه ومما تاتي ان نخاف به انه  
 يحتمل ان يكون قد قالها قبل سرعية الذنب عند كل صلاة  
 واعلمهم ارادة الوجوب بقربيه المشقة وارسل ان يكون  
 الامر لغير الوجوب **ومنها** قوله صلى الله عليه وسلم لمصل  
 دعاه اما سمعت الله يقول استحيوا الله والرسول اذ دعاهم  
**اجنبوا** بانه لم يرد كصدقه امر بل دعاه سد الخالف  
 الواجب فازاحاه الرسول قد اوحى الله سبحانه تعظيما  
 له **ومنها** حوايه للتأويل ان حنا هذا لعائنا اوللا بد  
 مائة للابد ولو كانت لعائنا الوجوب بدل على تعيين الوجوب  
 في اوامر **اجنبوا** يار ذلك لسبق قوله تعالى فنبه على  
 الناس حج البيت وكان قوله سر سائلاه وتعين الوجوب  
 في بيان الواجب ملامر هاهنا **ومنها** تمسكهم بجماع  
 الامنة اسما لم ير ترجيح في معجورات الاسلام في الاحجاب  
 والتحريم لا الاوامر والنواهي **اجنبوا** بالمنع الصريح  
 وان ما يعين فيه الوجوب ملقن في الفعل ولذا احتجاجهم



بان في العرف والشرع بهضم منه الوجوب منعوا فانه نفس  
 ما يوزع فيه وكذا احتجهم بان النهي تنعير فيه التحريم  
 فكذلك قسّمه **اجيبوا** بالمنع في النهي ولا يمنع  
 لروا الاحاق ثانيا وكذا احتجهم بان الاحتجاج بين  
 المهمات فان لم ينفرد بصيغة افعل بقي مالا **اجيبوا**  
 بالمعارضة مثله في الذب بانه من المهمات فليختر به  
**س** كان تنائي في الذب ان يقول نذرت ورعيت  
 ونحوه **ج** فساق في الواجب ان يقول صمت وقرضت  
 ونحوه **وسمها** احتجهم بان صيغة افعل اما ان  
 يزل على المنع او التحبير او الذم او الوجوب وقد بطل غير  
 الوجوب متعين **هـ** استردوا في حصر الاقسام والمناقشة  
 في الرفع للوضع او في الوضع للرفع **واعتلم ان البحث اذا**  
 كان في مطلق الامر ولا يتناى دعوى بوجه العقاب  
 في كل امر اولوه من قبل السيد بعده بل لو تلقى من الشرع  
 او امره كلها ما كده بالوجوب لغيت وما بالي لم ينكر  
 الا بكار الا ان الشأن فيه وانما الذي يحج به بعض  
 من وجوب عموم الامر لهما من التشكك بالسامع في لسان  
 العلماء ان المأمور يقتسم الواجب والمندوب  
 ولا تقوم حجة صدق او لا منع عموم الاطلاق بل هو

مختص من رى هذا الرأي وثانيا ان الشيوع لا يمنع التخصيص  
 وكذا احتجهم بان المندوب طاعة وليس للموئمة مرادا  
 فان المراد به قد عارفا الطاعة عندنا على ما سقوا لا لكونه  
 مثابا عليه فان الطاعة قد لا يثبت عليها ايضا على تقدير  
 طوره واهله والمندوب فيه امر حازم كالمختوم وهذا ايضا  
 مني على اطلاق لفظة الطاعة فان الطاعة اما تحقق  
 اذا كانت في معرض امر متوث الفعل طاعة تعدت ثبوت  
 الطلب امر او معرفه سوية طاعة تعد معرفة ان الطلب امر  
 فقد اثبت العلم بالشي لشي سيع العلم به العلم به بل الاقرب  
 العود لا معنى الوجوب وان الامر لا يند في معناه من  
 طلب ولا كل طلب متأكد سقطت الرواية وعقاب وينا  
 لوازم الماهيات على الاطلاقات فاشد فان الكلام  
 في اقتضاء حقيقة الامر لا في لفظة افعل **هـ**  
**ومن المندوب** في الكتابان صيغة افعل اذا وردت  
 بعد سبق خطر عارض لعله ارسلت رقة له قوله تعالى  
 وادخلتم فاصطادوا وقوله فاذا قضيت الصلاة فانتشروا  
 طهر فيه الاباحة وان كان يحمل النذر والوجوب  
 الا ان الغالب هو الاول وللقارئ في هذه الاستنباط  
 مدخل عظيم ومن قال ان الامر متردد بين الوجوب



وَالذَّبُّ نَعْدَ اعْتِرَافٍ عَدَمٍ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا فَقَدْ غَفَلَ عَنِ أَحْكَامِ  
الْمُتَوَاطِنَةِ فَإِنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِي صِغَةٍ تَرَاهِي مُشْتَرِكَةً  
بَيْنَ غَيْرِهَا الصَّالِبُ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فَالْتَرَدُّ لَا يَسْتَقِيمُ وَإِنْ  
حُلِيَ عَنِ السَّامِعِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصَالَ الْحَوَانُ مَتَرَدَّةً لَيْسَ  
الْإِنْسَانُ وَالْفَرَسُ **وَمِنْهَا** اخْلُقُوا فِي هَذَا الْبَابِ  
أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ هُوَ لِلتَّكْرَارِ عَمَّ طَائِفَةٌ أَيْ لِلتَّكْرَارِ وَاحِدِيَّةٌ  
لِلْمَوْجِدَةِ وَلِلنَّهْجِ يَحْتَمِلُ التَّكْرَارَ فَلَوْ جِي التَّكْرَارُ حَرَجٌ مِنْهَا  
أَنْ أَوَامِرَ الشَّرْعِ فَهِيَ مِنْهَا التَّكْرَارُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ أَجِبَ  
بِالْفَتْحِ بِأَحْجٍ فَعَيْنُ الْقَرِيبِ وَارَوْه **وَمِنْهَا** احْتِجَاجُهُمْ  
بِأَنْ يَقُولَ أَتَمَلُّوا الْمُشْرِكِينَ عَامٌ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ضَمٌّ أَجِبَ بِمَنْعِ  
الْإِحْقَاقِ وَأَنْ يَطِيرَ صَمَّ الْأَيَّامِ تَرْجِيئُ تِلْكَ أَيْضًا نَعْمٌ  
مَعَ الْقِيمِ فِي كُلِّهَا مَا سَوَوْا عَمَّا دُونَ ذَلِكَ **وَمِنْهَا**  
احْتِجَاجُهُمْ بِأَنْ يَقُولَ لَا تَعْمُرْ عَمْرٌ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صَمٌّ  
لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ عَنِ ضَدِّهِ يُدْ بَوَجُوهٍ مِنْهَا مَنَعَ أَنْ الْأَمْرَ  
بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضَدِّهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي وَحُصَّةٌ **وَمِنْهَا** أَنَّ الْقِيَاسَ  
بِاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ وَهَذَا ضَعْفٌ فَإِنَّ الْحَثَّ هَاهُنَا لَيْسَ فِي  
اللُّغَةِ بَلْ فِي افْتِخَارِ الْأَمْرِ مُطْلَقًا فِي أَيْ لَعْنَةٍ أَيْ هَذَا كَثْرًا  
مَا سَعَلَهُ بَعْضُ مَنْ يَغْتَدِّقُهُ وَلَمْ يَفْكَرْ أَنَّ هَذِهِ الْإِبْكَاتِ  
أُمُورٌ حَقِيقَةٌ لَسْتَوِي فِيهَا جَمِيعُ اللُّغَاتِ **وَمِنْهَا** الْفَرْقُ

فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَإِنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي وَجُودَ الْمَأْمُورِ مُطْلَقًا  
وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي عَدَمَهُ مُطْلَقًا وَالنَّهْيُ الْمَطْلُوقُ نَعْمٌ وَالْوَحْشُودُ  
الطَّلُوقُ لَا تَعْمُرُ وَهَلْ مَا وَجِدْتُمْ فَقَدْ وَجَدْتُمْ مُطْلَقًا وَمَا اسْتَفَى  
مِنْهُ مَا اسْتَفَى مُطْلَقًا وَلِذَلِكَ إِذَا قَالَ فِي الْيَمِينِ لَا أَفْعَلَنَّ بِرَّ  
مَعَهُ وَلَوْ قَالَ لَا أَفْعَلُ حَتَّى تَمُوتَ **وَمِنْهَا** أَيْ مِنَ الْعُرُوفِ  
أَيْ لَوْ حُلِيَ الْأَمْرُ عَلَى التَّكْرَارِ لَعَطَلَتْ الْأَشْغَالُ لِلزُّرُورِ  
التَّكْرُّرُ الدَّائِمُ خِلَافُ النَّهْيِ وَقَدْ اسْتَضَعَفَ هَذَا لِأَنَّهُ  
أَتَتْهُ اللُّغَةُ لِلْمَشَقَّةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَتُورَدَ أَيْ اثْبَاتُ اللُّغَةِ  
بَلْ أَيْ اثْبَاتٌ لِأَنَّهُ مَا هِيَ لَدَاهَا تَأْتِي عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمَقْصِدَةٍ  
وَمِنْ الْعُرُوفِ أَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى مَنَعِ الْمَنْعِيِّ عَنْهُ فَيُوجِبُ الْكَفَّ  
دَائِمًا وَالْأَمْرُ عَلَى حُسْنِهِ وَالْحَسَنُ لَا يُوجِبُ الْإِنْسَانُ بِهِ  
دَائِمًا وَهَذَا لِأَنَّهُ عُدَّتْ لَنَا قَوْلُ بِالْحَسَنِ وَالْفَتْحِ  
الْفَعْلِيَّةِ وَأَمَّا الْحَقُّ إِذَا اعْتَبِرَ هُوَ الرُّجُوعُ لِأَمَّا اسْتِرْجَاعُ  
الْيَمِينِ أَنَّ الْمَاهِيَةَ الصَّاحِبَةَ لِذَاتِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَ كُلِّ مَنْ  
الْمُقَابِلِينَ لَيْسَ مِنْهَا افْتِخَارٌ أَحَدُهُمَا وَلِمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ  
فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَفْعَلْ أَوْ لَا تَفْعَلْ الْآنَ وَوَقْتُ لَدَا  
غَيْرَ مَكْرَرٍ مَعَاوِدًا وَلَا دَائِمًا وَإِنْ قَالَ أَفْعَلْ أَوْ لَا تَفْعَلْ  
دَائِمًا وَمَعَاوِدًا أَيْ أَنَّ حَقِيقَتَهُ الْأَمْرُ لَا يَقْتَضِي أَحَدَهُمَا  
لِدَائِمَتِهِ وَالْإِنْفَاقُ الْآخِرُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فِي هَذَا سَوَاءٌ



وَالْفُرُوقُ فَاسْتَدَّ وَالْعَلَلُ بِالصُّورِ الْفَرْغَةِ فَاسْتَدَّ فَقَدْ مَنَعَ  
 بِاقْتِضَاءِ الْأَصْلِ وَتَعْيِيمِ النَّفْيِ الْمَطْلُوقِ دُونَ الْأَثْبَاتِ الْمَطْلُوقِ  
 ابْتِغَاءً فَاسْتَدَّ فَإِنْ جَاءَ لِحَالِهِ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ سِيَاقَةِ  
 الْعَرِثَةِ إِذَا قُرِنَ النَّفْيُ مَنَعًا وَعَلَى مَا شَاءَ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ ثُمَّ إِنْ  
 لَزِمَ أَعْمَالُ الْمَزْمُومِ الْأَعْدَادُ فَامَّا الزَّمْعُ عَمُومًا فَالْوَاقُوتِ  
 فَمَنْعُ الْأَلْفَرَانِ حَارِجُهُ وَأَسَدُ لَا لَاتٍ وَمَنْ أَوْهَى  
 النَّاسُ نَظْرًا مِنْ عَجْرَةٍ تَقَرَّرَ عَمُومُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لَا زَكَاةَ فِي مَا لَمْ يَحُولْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَتَّى يَأْتِيَ  
 عَمُومٌ يَنْشِبُهُ مَالَهُ وَجَعَلَ صِغَةَ النَّفْيِ جَامِعًا وَعَمُومًا  
 فِي الْخَيْرِ أَطْرَافُهُ فِي النَّفْيِ وَلَقِيَهُ عَادَاتُ الْعِبَارَاتِ  
 مِثْلُ الدَّاهُونَ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلتَّكْرَارِ اخْتِلَافًا فِي الْأَمْرِ  
 الْمُضَافِ إِلَى شَرْطٍ فَزَعْمُ قَوْلِهِ لَا يَأْتِي لِأَخَافَةٍ وَقَوْلُهُ  
 أَوْجَبُوا تَكْرَارًا لِأَمْرٍ تَكْرَارُ الشَّرْطِ وَقَدْ أَجَبَ  
 مِنْ تَكْرَارِ الشَّرْطِ كَالْعَلَّةِ فَإِنَّ الْعَلَلُ الشَّرْعِيَّةَ أَمَارَاتُ  
 فَتَسْتَوِي فِي التَّكْرُرِ دَفْعًا بِأَنَّ الْأَمَانَ إِنْ كَانَتْ  
 عَقْلِيَّةً فَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِذَاتِهَا دُونَ أَمَّا الْإِسْعَالُ فَإِنْ  
 كَانَتْ سَرْعِيَّةً مَعَ أَطْرَافِهَا الْأَبْدَلُ بِوَجْهِ التَّعْدِيَةِ  
 كَالْعَقْدِ بِالنَّاسِ أَوْ بِصَرَحٍ بِأَنَّ هَذَا تَكْرُرُ الْحُكْمِ  
 بِتَكْرَرِهَا **بِت** أَحْيَاكَ الشَّرْعُ الْبَيْتُ سَكَرَ

تَكَرَّرَ بِأَسْيَا بِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَقَوْلُهُ بَعَالَى إِذَا  
 قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْتَسِلُوا **ج** مَنْعُ فَمِنْ التَّكْرُرِ نَاءٌ عَلَى أَنْ  
 الشَّرْطُ يُلْزِمُ بَادِلَهُ فَاطَّعَهُ خَارِجُهُ **وَأَجَبَ** مِنْ لَمْ يَحْتَبِرْ أَثَرُ  
 الْإِضَافَةِ فَإِنْ جَاءَ إِذَا قَالَ إِنْ فَمِنْ زَيْدٍ فَاضْرِبْهُ أَوْ يَقُولُ لَوْ كَيْلَهُ  
 إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَطَلُوقُ رُجْعِهِ لَا يُوْجِبُ التَّكْرَارَ وَلَا يَتَّبَعُ غَيْرُ  
 الْحُضَامِ بِذَلِكَ الشَّرْطِ وَأَنْتَ قَدْ شَرَّكَ مَا سَلَفَ مِنْ عَمُومِ  
 التَّكْرَارِ وَمِنْهَا حَالُ هَذَا فَإِنَّ التَّعْيِيمَ أَمَّا ثَانِي مِثْلُ قَوْلِهِ  
 كَلِمَا كَانَ أَوْ دَائِمًا إِذَا كَانَ **وَمِنْ مَشْهُورَاتِ**  
 مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ اقْتِضَاءُ الْأَمْرِ الْفُورِ فَاجِبٌ قَوْلُهُ اقْتِضَاءُ الْفُورِ  
 وَتَوَقُّفٌ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ الْمُتَوَقُّفُ يَقْتَضِي أَنَّ النَّاسَ سَلِمَ الْأَمْثَالَ بِالمُبَادَلَةِ  
 وَنَهْمٌ مِنَ الْخِصْمِ فِي التَّوَقُّفِ حَتَّى فِي الْأَمْثَالَ بِالمُبَادَلَةِ وَرَدَّ عَلَيْهِمْ  
 مَا نَعَقَدَ الْأَجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْمَانُورَ الْمُبَادِرَ مُبَالِغٌ فِي الْأَمْثَالَ لِأَسْلَ  
 مِنْهُ وَقَدْ أَمْرٌ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ بَعَالَى وَسَارِعُوا وَقَوْلُهُ فِي مَعْرُضِ  
 الْأَمْتِدَاحِ يَسَارِعُونَ فِي الْحَرَاتِ **أَجَبَ** مُوجِبُوا الْفُورَ بِالنَّاسِ  
 ثَانِي الْوُجُوبِ **أَجَبُوا** بِالْمَنْعِ وَبِحَقِّقِ الْوُجُوبِ الْمَوْشَعِ عَلَى مَا سَبَقَ  
 وَأَحْوَالُ الْأَمْرِ بِوَجْهِ عَقْدِ الْوُجُوبِ وَالْعَرْمُ فُورًا فَلِذَلِكَ الْفَعْلُ فَاجِبًا  
 مَنَعَ الْأَحْقَاقِ وَإِنْ وَجُوبُ الْعَرْمِ عَرَفَ مِنْ خَارِجٍ مِنْ غَيْرِ الْفَسْحِ بِمَا أَذْهَلَ  
 أَفْعَلَ تَعْدِيدَهُ فَإِنَّهُ تَوَجُّهُ وَجُوبُ الْعَرْمِ دُونَ الْفَعْلِ وَهَذَا أَحْسَنُ  
 الْوُجُوبِ وَرَدَّ عَلَيْهِمْ أَيْضًا مَا نَهَى فِي اللُّغَاتِ وَهُوَ فَاسْتَدَّ بِمَا سَبَقَ



وَاتَّذَا اعْرَثَ مَا سَلَفَ مِنْ عَدَمِ اقْتِضَاءِ الْمَاهِيَةِ مَا صَحَّ عَلَيْهِمَا مِنْ  
 مَقَالِدِهِ عَرَفَتْ أَنَّ الْقَسْرَ لَا عَتَبَ خَارِجَ وَعِلْمُهُ أَنَّ التَّوَقُّفَ الشُّكُّ فِي  
 اقْتِضَاءِ الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ لَا حَاصِلَ لَهُ إِذَا عَلِمَ الْاِقْتِضَاءَ **وَمَا** بِدَلِّهَا هَا  
 الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ الَّتِي هَلْ هُوَ أَمْرٌ بِذَلِكَ الشَّيْءِ أَخَارُ يُجْصَلُونَ هُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَمْرٍ  
 إِذْ يَصِحُّ أَنْ يَأْمُرَ الْعَاقِلُ تَحْضًا بِأَمْرٍ غَيْرِهِ وَأَمْرُ الْمَطْلُوبِ عَنْهُ بِالْعَمَلِ وَفِي كَوْنِهِ  
 فَايِدَةً فِي الشَّيْءِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالْأَمَانَعُ عَنْ أَنْ يَقَالَ لَوْ لِي طِفْلٌ لَهُ عَلَى طِفْلٍ  
 أَحَرُّ شَيْءٍ أَطْلُبُ وَلَوْ أَنَّ الْآخَرَ أَمْنَعُ وَأَمَّا فِي الْأَوَامِرِ السَّرْعِيَّةِ فَمِثْلُ  
 قَوْلِهِ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً إِنَّمَا أَمْنَعُ هَذَا الْجُورَ لِأَقْضِيهِ إِلَى مُحَقَّرِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْمَحُ بِالْأَمَةِ عَلَى خَالَفَتِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا لَمْ يَمْ  
 الشَّيْءُ وَبَيْنَ مَا يَلْحَقُهُ مِنْ خَارِجٍ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ  
 بِالصَّلَاةِ تَسْبِيعُ أَوْ حَتَّى لَا تَرُدُّونَ الْأَشْيَاءَ **وَمَا يَذْكُرُهَا هَا**  
 أَنْ يَعْضُ الْعَقْلُ طَائِفَةً مِنْ حُجُوبِ الْقَضَاءِ الْخَارِجِ إِلَى أَمْرٍ مُحْدَدٍ وَحَقِّقَ  
 أَوْ حَتَّى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ فِي وَقْتٍ لَا يَقْتَضِي الْقَضَاءُ الْمَأْمُورَ بِهِ عِبَادَةً  
 مُخَصَّصَةً بَوَقْتٍ وَالْمُخَصَّصَةُ بغيرِ لَيْسَتْ هِيَ فَلَيْسَ الْأَمْرُ بِمَا  
 وَالْأَدَانَةُ هِيَ هِيَ وَلَيْسَ فَلَيْسَ **س** الْوَقْتُ لِلْعِبَادَةِ لَا لِأَجْلِ الدِّينِ  
**ج** الْوَقْتُ بِمَحْضِهِ الْعِبَادَةُ حَتَّى لَوْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ هِيَ  
 الْمَطْلُوبَةُ تَخْلَافُ الدِّينَ فَإِنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ عَلَى الْأَجْلِ لَيْسَ لَا يَكُونُ دَاوِمًا لِأَجْلِ  
 لِلْمُهْلَةِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِالْمُخَصَّصَةِ بَوَقْتٍ لَيْسَ بِأَجْلِ الْجُلُودِ لِلرَّكَاةِ  
 وَقَدْ حُجِّجَ الْقَضَاءُ بِالدَّلِيلِ خَارِجٍ لِمِثْلِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَامُ عَرَضٌ أَوْ

نَسِيَهَا فَلْيُجْلَسْهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدْ نَعَرَفَ عَدَمَ الْقَضَاءِ الصَّاحِحَ كَمَا لِلْجُمُعَةِ  
 وَالْأَصَحِّهِ وَفِيمَا سَبَقَ مَوْقِفٌ لِعَدَمِ دَلِيلٍ وَلِحَقِّقَ بِأَقْرَبِ الْأَصْلَيْنِ  
 مِنْهُمَا **وَمَا** بِذِكْرٍ أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي وَقُوعَ الْأَحْصَاءِ الْمَأْمُورِ بِهَا  
 امْتِثَالُ وَمَنْعُ بَعْضِ الْمُطْلُوقِ لِأَمْرٍ آخَرَ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ وَقُوعُهُ مِثَالًا  
 عَلَيْهِ وَمَا مَوْزَا الَّذِي يُلْزِمُهُ الْإِمَامُ حُجَّةَ الْفَاسِدِ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ وَلَا يَحْرُمُ  
 وَالْمُضِلُّ الْبَطَانُ لِمُطَارَنَةِ مَا مَوْزَا بِالصَّلَاةِ وَثَبَاتُ عَلَيْهَا وَحُجَّتُ عَلَيْهِ  
 الْقَضَاءُ **اجْتَبُوا** بِنَا كَمَا امْتِثَالُ الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَا يَلْفِي فِي اسْتِحْبَابِ  
 قَضَائِهِ بَلْ الْأَمْرُ مُحْدَدٌ فَسَلِمَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ لَا يَمْنَعُ احْتِبَابِ مِثْلِهِ وَلَكِنْ  
 لَا يَغْدُرُ قَضَائُهُ إِلَّا عِنْدَ ظُلْمٍ فَإِذَا يَمْنَعُ بِمَا مَنَعَهُ لَيْسَ لَهُ  
 شَيْءٌ الظَّاهِرُ طَهَارَتُهُ طَنًّا إِذَا كَانَ كَانَ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ عَلَى  
 الطَّهَارَةِ فَقَدْ عَصَى بِصَلَاتِهِ عَلَى طَنِّهِ وَإِنْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى  
 حَالَتِهِ فَقَدْ امْتِثَلَ **اجْتَبُوا** بِنَا مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ عَلَى  
 الطَّهَارَةِ وَمَا مَوْزَا بِالصَّلَاةِ عِنْدَ سَنَانِ عَدَمِ طَهَارَتِهِ لَضَرْبِ  
 الشَّيْءِ لَا لِلْوَقْتِ مَطْلُوبًا مَا صَاحِبًا أَوْ بَدَلًا لَيْسَ هُوَ فَاقْدِرْ لِلشَّرْطِ  
 فَسَلِمَتْ الْقَضَاءُ وَاعْلَمْنَا أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْأَمْرُ وَالْحُكْمُ  
 فَمَنْعُ امْتِثَالِ دُونَ أَحْرَاءٍ وَالْمَنْعُ حُجَّةَ الْفَاسِدِ مَأْمُورًا بِأَمْرٍ  
 أَحْرَ وَهُوَ حُكْمٌ آخَرُ غَيْرُ حُكْمِ الْأَمْرِ بِالْحَجِّ الْمَقْرُونِ لِبَشَرَاطٍ  
 وَلَوْ لَا أَمْرٌ أَحْرًا نَأْتِيهِمْ أَنَّ الْحَجَّ الْفَاسِدَ وَاجِبُ الْإِتْمَانِ  
 فَإِذَا تَمَّتْ الْفَاسِدُ فَقَدْ امْتِثَلَ وَأَحْرَاءُ أَصَابَ حَيْثُ الْأَمْرُ



المختص بتميم الفاسد ولا يلزمه ان تمام اخر يشروع  
 فاستدعيه فضا وتقي عليه امثال الامر بالمقرون  
 بالسرايط ولا يلزم من عدم احراز حكم عدم اجرا اخر  
 وكذا في غيره فعلى هذا منع امثال لم يقع به الا حرا  
**ومما يذكر** ان ظاهر الخطاب مع جماعة التعديية  
 الى الكافة ويجوز ان يخص هذا بحار الشريعة لقدر خارج  
 ولا نفى المخاطبات العامة لا يلزم واستثنى ايضا في  
 الشريعات ما اذا وجد صارف يدرك على سقوط الرض  
 عن البعض كقوله نغال ولكن منكم امه تدعون الى الخير  
 وبامرونا بالمعروف ونهون عن المنكر فرض العباد على واحد  
 اى واحد كان بالواجب المحذور واجب على من شهد الشئ لصلاه  
 الحانة او المنكر او مح على الجمع وسقط عنهم اداء البعض او  
 المنكر او مح على الجمع وسقط عنهم اداء البعض اختار  
 بعضهم الستم الاخير محتجا بان سقوط الامر قبل الاداء  
 ممكن اما بالنسخ او بسبب اخر وبذلك عليه عموم الثواب  
 عند عموم الانبياء وعموم النائم عند عموم التزك وتكليف  
 من لا يعلم انه مكلف ولا يغني باطل بخلاف المحر لخصال  
 الهامة فان الشخص معين ومن اراد ان يفرب هذا الراي  
 فلجرف الاجاب الى الجميع لا الى كل واحد فان الوجوب

اذا تعنى على كل واحد بالفعل وليس الشئ مما هو لصلاته الحانة  
 فاسقاطه عن الباقي رفع للطلب بعد التحقق فلو شخا ولا  
 يصح هذا دون خطاب جريد عند واقعة وهو باطل ولا  
 يلزم من صحة حكم على حمله صحة حكم على كل واحد فان  
 مجموع جبال او رجال يمنع ما لا يمنع كل واحد ومجموع  
 السنة الشريفة صافي اليها الادراك من التعقل والشعر  
 والذوق وان كان مختصا بواحد ولا يشب الى كل واحد  
 والمطلوب ههنا عسكر الخصم من حملة العسكر ونسب الى الكل  
 اذا كانوا وان اتفق استدلال البعض بالرفع ولا يصح لستة  
 الى كل واحد كما صح الى الحملة اذا كان الحكم على حملة وادى  
 البعض وليس مما يخزي السنة الى كل واحد فقد ارادى  
 فتنسوبا الى الحملة من حيث هي حملة هذا اقرب مما تنسب الى  
 نذكرها هنا وامامنا كل واحد موقع بالقصد الباني فاما  
 بالذات باسم الحملة من حيث هي حملة **منشأ**  
 رعت المعتزلة امتناع انما من علم الامانة لا يبلغ او انه  
 او شرط بوقف عليه الامثال ونصح من الجاهل وقالوا العبد  
 ادامات في انباء رمضان تنينا ان الواجب عليه كان النصف  
 وكف كعليه ولا حاة يصح المكلف وحالفهم اهل  
 السنة ولهم حجج **منها** ان الامر بالشروط واجب كون



الشئ مشروطا بما يقع بعده وهذه لاسوى شأ فان الامر  
 متقدم المناخير عن الشرط لسرعات الامر بل المأمور واساعه  
 فقد استرط عرما بقدرة واقوى ما ذكره من الاحتجاج ان  
 الامر طلب فاذا علم ان العبد لا يبلغ اوان الشرط ولا يمكن  
 الطل **اجتنبوا** ان هذا يخالف اصلكم فانكم لستم  
 قائلين بكلام النفس واما عندنا فلم يدخل الازالة في معنى الامر  
 ولا استرط بها ولا زمته وحقوز ان امر الله عندما لا يبلغه  
 لوطن نفسه على عزيمة الامثال فيثاب عليه او يكون فيه لطف  
 اخر ولا يمنع ان امر السيد عنده ما علم انه سيمفع عنه  
 تطيبا لقلبه او لمصلحة اخرى **واجب** اقل السنة محج  
 منها ان الامة اجتمعت على ان العازم على ترك المنيات او  
 فعل المأمورات ثاب عليه غير ما لو كان عازما على ترك غير  
 الممنهي وفعل غير المأمور فان احتمل عدم كونه مأمورا او منهيما  
 لعلم الله بعدم مملكته فشك في كونه مفعلا وهذا مخالفته  
 للاجماع وهذه ضعيفة جدا فانهم ايفقوا ايضا على ان من  
 غلب على ظنه كون المني مأمورا او منهيما وعزم على الفعل او  
 الترك ما وثاقه القربة ثاب عليه وان تنزع كاذب الظن  
 والوثاق على سب فعل ما توهمه قربة وار لم يكن قربة  
**واجتنبوا** ما خري وهي انعقاد الاجماع على ان من

حبر المضى في اول الوقت عن الصلاة الواجبة فقد عصى  
 ونعزى ذلك على ثقتن الوجوب لتقن العصيان وقد  
 استوهن هذه بان عصيانا انما هو للحسن والضرف فيه  
 ومنعه عن المباحات ايضا حرام ولا تقن بتقن الوجوب  
 به **واجتنبوا** ايضا باجماع الامة على ان صلاة  
 الغرض لا تقن الابنية الغرضية وربما عوت في سائرها **س**  
 لا تقن بقاءة لتبينها فكيف سوى فرصة ما هو سالك فيه  
**ج** نانه لسر مثال في الغرضية بل فاطع مرضه الاربعه شرط  
 البقا والمأمور بصوم غد مأمور في الحال وان كان الشرط  
 حصول غد ولهذا فرق الفقهاء بين قول الرجل اذا كان  
 الشهر فانت وكل يبيع الدار وقوله انت وكل يبيع الدار  
 لكن بعثا اذا جاز من الشهر ولذلك اجتمعت الامة على  
 لزوم الشروع في صوم رمضان وان كان احتمال الموت في  
 اناء الشهر مانع الوجوب وهو قائم ابدا فكان يدفع لزوم  
 الشروع **س** هو على تقدير البقاء واجت الشروع والطا  
 بقاءه فسقطت كما ان من اقل عليه ان يهرب وان  
 كان من المحتمل موته في الطريق فان فتح باب دفع الوجوب  
 بمثل هذه الاحتمالات سقطت الاحكام **ج** هذا لازم  
 مذهبيكم فالمنامة والمودى لا المحال محال واعلم



ان هذه الطريقة ضعيفة ايضا فان وجوب نيّة الفرضيّة في  
الصلاة مختلف فيها وكذلك في الصوم والزام الشرع  
شي عند التقاء وعلم الفرضيّة مع عدم التقاء شي آخر  
وجوب الشرع بظن التقاء لوجوب حكم الفلص بظن صدق  
الشاهد وان كان في نفسه كاذبا يمنع لزوم الفرضيّة في  
نفسها وفي علم الله من وجوب الشرع وجوب الشرع  
غير وجوب الاثام **بِحُجَّةٍ أُخْرَى** فربما من ههنا  
اجماع الامّة ان الشيء اذا بلغ يلزمه اعتقاده انه وجب  
عليه الايمان بالفرائض والامتناع عن المحرمات وعليه  
يعلم الله به لا سقط عنه وجوب هذا الاعتقاد وعندكم  
ممنع علم المأمور بكونه مأمورا قبل التمكن من الامتثال  
واعلم ان هذه من الطرار الاول ايضا فنقول الخمس موجه  
وان الفرائض حث فعلها والمحرمات تحث تركها والكلام  
في انه هل هو واجب ام لا واعلم ان منع الامر بالشرط عند  
يقين الامر بقاء المأمور وحصلة بقاءه لا البلوغ والامتناع  
فاسد لا حقوله وباحر الشيء بما شيعه على علل به لم يتوجه  
هاهنا وانما منع علم الامر ببقاءه لا شك انه محل  
للاشكال فان الامر بالصورة طالب والطالب بالضرورة  
يلزمه ان يكون عند الطالب احتمال وقوعه اما اذا

حزما لا وقوع بطل الطلب وصح ارادة الطلب واردة  
الطلب ليس بنفس الطلب وكذلك الامر من دون ارادة  
ما ممتنع وان كان يمكن ارادة الامر فان لا يرتد المدرك  
كف بطله في نفسه والسند المعتمد بطله في نفسه  
امتناع العبد ولسانه الاثنان مع حتى لو سأل الملك عند  
العبد هل يريد منه ما امرت بلمنه اطهارا الارادة فائت  
الطلب دون ارادة ما لا تمشي وما ان اطهارا الادارة ليس  
بارادة ما طهارا الطلب ليس بطلب **ومسألة** الرموانه  
انكم حوزتم الوعد بشرط كوعد الثواب بشرط عدم الفسق  
فحوزوا الامر وهذا ضعف لانه لا يتوجه لضم الغليل  
بما ذكرنا من امر الطلب والتعلق الشرطي بحوزة الطلب  
وبعميمه المعزله ايضا في الامر فابتد وهذه امر متايل  
كثير وهي التي تحتل البحث في هذا الباب وهذه  
اخرى وهي **مسألة** اختلفوا في ان المنى  
عن التصرفات المعيّدة للاحتكام هل يقتضي مساذها  
وكذلك في العبادات المشروعة باصلها اذا ورد المنى  
مها لوقوعها على حصة معد قوم لم يتقين الرجوع الي  
ذات المنى بل لا صفة ما بوجبه صرف المنى في  
الكل لا الوصف والسافعي الحق المنى لا محل وفوت



انوا الحسن الحصري من العبادات والصرفات المعيدة للملك  
 في هذا الباب ووافقه على ذلك من يعتقد فيه من المتأخرين  
 وهو اوجه المذاهب اما في الصرفات فقالوا لا ينقض الفساد  
 اصلا فان المعنى بالفساد حلف الاحكام عينا وخر وحرها  
 عن كونها سببا لها ولو صرح الشرع بان حرمت عليك  
 الربا لعنه وحملته سببا لتبوت الملك في العوضين  
 ونهيتك عن استئجاره الا ان لعنه وعن الطلاق في  
 الحنفية لانه وادالة الحاشية الماء المغصوب وذبح شاة الغير  
 كل ذلك لعنه ولان ان فعلت ملكك ووقع وطهر  
 وحل لم يتناقض شيء من هذه الاقوال ولا استحالة فيه اصلا  
 لا عقلية ولا عرفية ولا مخالفة لغوه بخلاف قوله امرت  
 به او اوجبت لعنه مع قوله نهيت او حرمت لعنه ولذلك  
 ايجل والحرمة ما لو اولا كرامة اقام عليه دليل شرعي  
 لا ينشئ القليل بامتناع ما امكن وحق فتوله وللر كل  
 الاستكالات منه وحجتهم وقت على من فروع كون  
 الشيء متعينا لذاته وحر كفساده وبين كونه متعينا  
 لغوه كاليق وقت النداء وطلاق الجايز لتطول العدة  
 فان حجتهم على الكل متساوية البنية وكما لغتهم حجة  
**منها** ان المنهي قسح وتعصية وكف تكون

مشروعا **اجيبوا** بان المشروعية ان عنيتم بها الاعتقاد  
 قرنه بفرضية او بدنية فسلم امتناع الاجماع وان عنيتم  
 اعتقاده سببا لتبوت الملك فممنوع وهل هو الا نفس  
 محل النزاع **احرى لهم** انه ما ورد النهي في البيع والنكاح  
 الا لبيان سلب افادة الاحكام **اجيبوا** بالمنع فانه  
 نفس محل النزاع **اخري** تمسكوا بقوله عليه السلام  
 كل عمل السر عليه امرنا فهو رد **ج** عن مقبول طاعة  
 وسببا للتواب اما انه مشلول السببية للاحكام فلماذا  
**اخري** لهم اجمعت الامة على التمسك بالمنها هي  
 على الفساد كتلفهم فساد الربا من قوله تعالى وذرؤا ما  
 بقى من الربا واجتاج عمر في نكاح المشركات بقوله  
 ولا ينكحوا المشركات **د** دفع بان هذا لم يصح عن الكل  
 ولا حجة في فعل البعض ومنع تمسكهم بها في الفساد اصلا  
 بل في المنع ثم الذين ذهبوا الى انه لا يبرك على الفساد احتلفوا  
 في انه هل يدرك على الصحة فمنهم من حكم بان يدرك على  
 الصحة لصوم يوم الجحر فان النهي عنه علامة صحة او المنع  
 لا نهى عنه وقد منع هذا فقيل لا يفسد ان الشرع لو جعل  
 النهي امانة الصحة فلما لم يفسد فانه اللام وما تواتر  
 به نقل والتقليد بامتناع النهي عن المنع يفسخ بقوله



تَعَالَى وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ أَمْلَحَ الْأَمْرَ مِنَ الْمَنَاءِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعَى  
 لِلصَّلَاةِ إِيَّامَ أَقْرَابِكَ مِنْ حَجَلٍ عَلَى الْمَهْمُومِ اللَّعْوِي **ج** أَمَا الصَّلَاةُ  
 فَلَا يَغْفِرُ مِنْهُ ذَلِكَ إِلَّا وَانَا الذِّكَاخُ أَيْضًا لَا يُفْتَمُّ مِنْهُ  
 هَاهُنَا مُخَرَّدٌ خَرِمَ الْوُطَى بِلَمْنَةٍ تَلْقَى تَحْرِيماً لَانْكَاحِ الشَّرْعِيِّ  
 ثُمَّ بَعَارِضُ مَا ذَكَرْتُمْ مِثْلَهُ فِي صَوْمِ نَوْمِ الْيَحْيَى **س** ذَلِكَ عَلَى  
 خِلَافِ الْأَصْلِ **ج** غَضَرٌ مِنَ الشَّرْعِ عَلَيْهِ الْأَسْتِعْمَالُ بَعْدَ  
 الضَّرْفِ عَلَى حُسْنِ الصَّرْفِ فِي الْمَأْمُورَاتِ وَأَمَّا فِي الْمَنْهِيَّاتِ  
 فَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ عَرَفٌ أَسْتِعْمَالِ الشَّرْعِ فَبَرَحَ الْإِعْرَافُ أَسْتِعْمَالِ  
 اللُّغَةِ فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عِنْدَ تَخَارُضِ الْأَحْوَالِ وَالْمَقَامِ  
 الَّذِي قِيلَ هَذَا أَفْرَبُ عَلَى أَنْ حَجَلَ الصَّلَاةُ عَلَى الْوَجْهِ اللَّغَوِيِّ  
 لِأَحْصَالِهِ فِي الْكَائِبِ بِهَوَايَا مَا يَعْنِي دَلَالَةُ الْإِهْمَاءِ  
 عَلَى الْفَسَادِ فِي الضَّرْفَاتِ أَمَا تَعْرِفُ فُسَادَ الْغَفْدِ أَوِ الْعَادَةِ بِقَوَاتِ  
 رُكْنِهِ أَوْ شَرْطِهِ وَتَعْرِفُ الشَّرْطِيَّةَ وَالرُّكْنِيَّةَ أَمَا بِإِجْمَاعِ  
 كَسْرِ الْعَوْنِ وَالطَّهَانَةِ وَأَنَا بَصِيرٌ وَصَبِيغَةٌ لِهَوَاهُ لِأَصْلِهِ  
 لَا يَطْهَرُ وَالْمَنَاهِي الْمَخْصُومَةُ كُلُّهَا بِأَنْدَلِهَا عَلَى  
 اخْتِلَالِ زَلَنِ أَوْ شَرْطِ فَرْكِ عَلَى الْفَسَادِ قَالُوا وَفَرَّقَ بَيْنَ  
 دَلَالَةِ الْإِهْمَاءِ فِي الْعِبَادَاتِ وَدَلَالَتِهِ فِي الْمَعَامَلَاتِ فَإِنَّ الْإِهْمَاءَ  
 يُضَادُّ لَوْنِ الْمَنَاهِي فَتَرْتِيبُهُ وَطَاعَةٌ لِأَنَّ الطَّاعَةَ عَمَانَةٌ عَنْ  
 مُوَافَقَةِ الْأَمْرِ وَالْإِهْمَاءِ وَأَبُو حَنِيفَةَ عَمَّمَ الصَّرْفَ إِلَى

الْوَصْفِ حَالًا بِإِبَانَةِ مَشْرُوعٍ بِأَصْلِهِ مِنْهُ يَوْصَفُهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ  
 طَوَافِ الْحَدِثِ وَصَلَاتِهِ فَإِنْ اشْتَرَا طَوَافُ الْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ  
 قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلُ كَقَوْلِهِ لِأَصْلِهِ لَا يَطْهَرُ وَهِيَ نَفْيُ الْإِهْمَاءِ  
 وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ حَاوَلَ فَرَقًا بَيْنَ الصَّلَاةِ الْعَصِيَّةِ وَصَوْمِ نَوْمِ  
 الْيَحْيَى بِأَنَّ الْعَصِيَّةَ يَقْتُلُ الْعَصْلَ لِتَحْقِيقِ الْعَصْبِ دُونَ الصَّلَاةِ  
 مُخِلَافِ الْوُقُوعِ نَوْمِ الْيَحْيَى خَطَأً فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْعَوْمُ فَكَمَا  
 أَنَّ الْعَصْبَ أَعْمَرُ مِنَ الصَّلَاةِ فَالْوَاقِعُ نَوْمُ الْيَحْيَى أَعْمَرُ مِنَ الصَّوْمِ وَإِنْ  
 أَرَادَ انْفِصَالَهُ مَقْضُوعًا فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا فَرَضْتَ الْعَصْبَ فِي شَيْءٍ  
 آخَرَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْعَصْبُ كَمَا أَنَّكَ إِنْ فَرَضْتَ الْوُقُوعَ الْيَحْيَى  
 فِي شَيْءٍ آخَرَ وَقَدْ أَخَذَ الْجَعْلَانُ فِي الْأَعْيَانِ مِمَّا جَمَعَا فَلَا  
 رَوْلَ الصَّوْمِ مَعَ بَقَاِ الْوُقُوعِ الْيَحْيَى وَلَا الْوُقُوعَ الْيَحْيَى الَّذِي  
 لِلصَّوْمِ لِشَخْصِهِ مَعَ بَقَاِ الصَّوْمِ فَكَذَلِكَ تِلْكَ الصَّلَاةُ وَتَوَعُّهَا  
 صَلَاةً وَتَوَعُّهَا عَصْبًا لَا يَتَّقِي شَخْصَهَا عِنْدَ قَوْلِ الْعَصِيَّةِ وَلَا  
 شَخْصِ الْعَصِيَّةِ وَهِيَ هِيَ بَعِيْنَهَا مَعَ رَوَالِ الصَّلَاةِ **س**  
 الْوَاقِعُ فِي نَوْمِ الْيَحْيَى لَا حُصُولَ لَهُ مُطْلَقًا فِي الْأَعْيَانِ **ج** فَذَلِكَ  
 الْعَصْبُ مُطْلَقًا **س** الْوُقُوعُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ **ج** فَكَذَلِكَ  
 الْعَصِيَّةُ فَإِنَّهَا صِفَةُ الْأَفْعَالِ **س** أَصَافُهُ نَوْمُ الْيَحْيَى خَارِجٌ  
 عَنْ حَقِيقَةِ الصَّوْمِ فَكَذَلِكَ أَصَافُهُ الْمَكَانَ الْقَصِيَّ  
 مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْعَصْبَ لَا يَقُومُ بِحَقِيقَتِهِ مَا قَسَمَهُ وَفَرَّقَهُ هَاهُنَا



فاسدة **هـ** وهما هنا تحت آخر بقرب منه مسئلة ومن  
المفروق عنه ان شيئا واحدا لا يكون مأمورا به شيئا والواحد النوع  
حوزا بقسامته الى منتهى وما موركا للوجود المنقسم الى محرم  
كالصبي والواجب كالمشهور وبعض المعتزلة يوجبون التافق  
وظن ان شيئا واحدا لا يكون واجبا غير واجب فقال المحرم  
اما هو القصد الصبي ولم يعلم ان العام الحسي قد ينقسم الى انواع  
يمنع على بعضها ما وحده على الاخر باعتبار فصولها بل نوع واحد  
كالسواد يحل على بعض اشخاصه ما يمنع على الاخر وهو كونه  
في نوع اختص لشخصه تحت احتمال مفارقة وامنع على مشاركة  
الذي لشخص محل اخر الحصول في محله بوجه من الوجوه وهذا  
شأن ما لا يخفى عدده بين المشتركات في امور عامية **ثم**  
الواحد بالذات حوزا لكونه جهة وجوب وحرمة  
كالصلاة في الارض العسوية وقوموا لولا لا يتصور هذا  
والرهنم الحزم باجماع الامة فانه ما امروا الطلعة بقضاء  
الصلوات المؤداة في مواضع العصب وقد ذهب العلوي  
انويكروا المسكونة كالحرم لان الصلاة سحودها وزلوعها  
الوان اختيارية وهي نفثها عصب وكف يصح كون ذات واحدة  
واجبة محرمه مثاب نفاق علمها الا ان العلوي لما علمه  
مخالفة الجمع بالحيثية بوجوب العضاء فقال سقط الوجوب

عنده لانه والجمهور عللوا التجويز باختلاف الحمسين ومثّلوا  
بقول السيد عبده ارفع الفأفا اعتقك ولا تدخل الدار  
ولا تقض منها عملا ما والا فاضربك مدخلها وصل فيهما فاية  
بحسن منه حربه وعنفه معا بحسن العصبان والامساك  
**س** حكر احمد بن حنبل بالطلان وكذا النوهاء **س**  
والحاي **ج** فانهم مستوفون بالاجماع ومخوون **س**  
كف بيوى القرينة وهي بعينها معصية **ج** فاما ان يمنع  
وجوب سنة القرينة في الفرض واما ان تعتبر القرينة كحمة  
ابها صلاة لاحمة العصية والحمتان متغارتان هذا موخر  
ما ذكره كرون وحاصل ما طولون. اما دعوى الاجماع فبته مع  
مخالفة احمد واليهما فاسد واذا منع لاسان صحة بوجه ثم  
لست امام من امة المسلمين لانه طالت الاجماع وماتت مسته  
حاهلته افك وتديع بناء على مجرد وهم ودعوى. ثم ان احمد  
ما انكر احد فضله في الامور العقلية فكيف توانرت  
قصية الاجماع في خراسان على قرب خمسين سنة الى متوسطي  
في القليات اوصغيف ولم يصل على قرب المائتين الا اسد الناس  
حثا في القليات المخالط كحمة الانار في مواطينهم  
لال من يدعي اجماعا بقبل دعواه فبعد ظهور منع احمد اذ منع  
الحكومة فما الحيلة في اثباته بمرسل هذا النمط وشرع في طريق



اخبر من المحدث مفعول الغرض المخرج فيه ثبوت امر قد تخرج فيه  
 باعتبار خارج واعتبر بما هيئات الاحتمالات وتخرج فيها باعتبار  
 العضول ولزومها ونجما تخرج الملكات من اسبابها وقد يمنع  
 المبركن كجبه خارجة كالحسم المتحرك مادام متحركا فانه يستحيل  
 منه السكون ومع ان الاختناع خارج لا يمكن فيه وقد خلف  
 الجالنان المتكافئان كالحسم الذي يصادف فيه مثلا متحرك  
 ومستكن من حيث النظر الى المتحرك كان تخرج لولا المستكن  
 واذا غلب المتحرك تخرج الحركة وكذا اذا غلب المستكن وان  
 تفاوتا في الحسم على السكون لعدم تخرج الحركة مفعول الصلاة  
 العصية مخرج عندها على وجودها من جهة العصية ومن اعتبرا  
 وامعة فرضا تخرج وجودها على عدمها ولا يصور الرجحان تعا  
 فانما ان تغلب حكم تخرج الوجود ما يتبع المنع او تخرج العدم ما يتبع  
 جانب الترجيح للوجود وامحى حله او يرجحان تعا وهو محال  
 او تفاوتا من معنى الحوار **س** اختلفت الجهتان والرجحان  
**ح** يجوز ذلك وانما كلامنا في هذا الذي اختلف فيه  
 جهتا الرجحان فانه شئ واحد في العين وملاحظة الجهات  
 ذهني وعرضانية في الاعيان على تجمع احواله بالكلية  
 هل يخرج وجوده على عدمه ام ساويا او تخرج العدم فان  
 سناوى الطرفين فسق الجواز لا الوجوب ولا الخطر وان تخرج

احدهما فطلح حكم الاخر في الاقتضار او المنع بمفعول اذا  
 سأل السائل الشارع مثلا انه هل تجوز الصلاة في الارض  
 المعصية فانما ان يمنع العصب فقط فانه ليس كلاتفاقه  
 بل الصلاة العصية بمجموعة كاهن ولا رضاهما فاقوت ثمة اليه  
 ولا عبادة لانه علم هذا المجموع فخرج جانب الترك فلم يقع  
 المجموع من حيث هو مجموع الاعل خلاف رضاء وطاعة  
 وان قال يجوز فصل على اقتضار الصلاة نفسها ورفع حكم  
 الخطر او حسن فارتفع الخطر وصار القسم المذكور من الجواز والفعل  
 وان كان لكل من طرفيه عند تحرد النظر اليه تخرج اما عند  
 اجتماع الامضاء اما ان تخرج الوجود او العدم او يستويان فاذا  
 حوز المسؤل الجملة المذكورة من حيث هي حمله سقط الخطر  
 فان المحور المعنى العامي والخاصي لا يتركب من محذور وامّا  
 ردأي حنيفة النهي الى الوصف 2 مواضع ولا يعني فان كلامنا  
 فما اذا سألنا عن الصلاة العصية هل يجوز فعلها ام لا ما حوزا  
 مجموعا وكذا صوم يوم النحر مجموعا فها هنا ان هذا المجموع  
 من حيث هو هذا المجموع الذي من شأنه الوقوع في الاعيان  
 هل يخرج وجوده او عدمه او يحسب بالحرر شك لا يعني فانه  
 في نفسه لا يخرج عن الاقسام الثلاثة هي الحر والرجحان فاذا  
 عرف هذا لم تات الحكمة على تقدير منع الاجتماع الاعل قاعدة اجمد



وعند تسليمه على قرب تما حراً القاصي ان يكون الآداب مستطالاً  
وقد حوز ذلك في مروض الفايات وفي غيرها اي اسقاط الوجوب  
دون ان يان عننا كلف به ومثل محوزي ترشح الطرفين معاً كالمعلم  
الذي استأمره سائلة عن حال انهما مع طاب فاختت مذكر  
جهاث المصالح فحجتها بالخوار ثم رجع الى عقد جهاث المفسد  
فحجتها بعقد الجواز ثم يعود الى جهاث اخرى مصلحة فيعود  
هو الى الجواز ثم يعود الى الطرف الاخر فيعود فلما اكثرت  
عليه تحير فاختت بقولك ناعاً بجوز لا بجوز لا بجوز  
والصرونة في الاخر بلزم اما الاستواء او التجوز باسقاط المنع  
او المنع لا عن اعتبارات عقلية بل عن الذات المتشخصة ذات  
الاعتبارات فان كانا فيها لا في الاعتبارات اهم عرضنا  
من هذا وامثال السيد فاذا سألناه قتل الفاعل لا له او  
لمن في حق عياد حزن له ان الرقاب هل يصلها في الدار فاما  
ان منع او جوز المجموع كما هو وكلاهما في الامتاع قرينة  
وعسادة والقانون الشرعي المطرد في الاستخاص والسفل  
الكلام في حق السيد والعبد والوثاب والعقاب لا الي  
الضرب والعطا فان الاولين يدلان على الرضى والسخط دون  
الاخرين ولستمحقق لزوم الرجح من الطرفين وما يقسم الحر  
لا المستغرق العادة الى عقوق الداحلات مطلقاً مع العقاب

والثواب قبله من الناقض ضرورة اوال الجملة من حيث هي جملة والله  
اعلم **مسألة** يجوز قوم التكليف بما لا يطاق واجتنبوا  
مخرج منها انه لو استحال لكان اما لصيغته وليست هي  
بمصلحة الايمان او الامتناع بصوره فالوا لا مانع عنه الا  
لستحل ان يطلب السيد من عبده الكون في مكانين لحفظ  
ماله في بلدتين او لمفسدة ولا يجب على الله رعاية المصالح  
ويجوزها لمقد كونه في التبعير مصلحة وليس هذا لمخاطبة  
الحايطة فانه لا يدرك ولا يعقل **ومنها** احتجاجهم  
بقوله تعالى انذرهم ام لم يذره لم يؤمنون فيكون تقدير  
خطاب التكليف بامر لم اعطيه توفيق الايمان ولا اوجد منه  
ذلك ولا يتعلق به ارادتي وعلى الوقوع ولا يمكن له ان يؤمر  
وهو ممسك **ومنها** احتجاجهم بقوله تعالى ولا تحملا  
ما لا طاقة لبايه والتمنع لا يطلب تركه معين امكان  
تكليف ما لا يطاق وقد استضعف بعض العلماء هذه اما  
السائلة فقال يحتمل ان يراد به ما يصعب جملة من التكليف  
واما البائنة فقال هو ممكن لكمال عقله وقدرته واما  
الاولي فردها لاستحالة الصيغة ولا لمفسدة بل لامتناع  
الطلب بعد تيقن الامتناع فلمنه هذا فيما ردتته على الثانية  
كما حوز الامر بالايمان بناء على كمال القدرة فانه اذا علم



الباري انه لا يقع وانه لا يتعلق بايقاعه القدره ولا يردده فقد  
امتنع بغيره والامتنع بغيره في عدم الوقوع كما امتنع بذاته فاذا علم  
الباري يقال انه لا يقع والطلب ممتنع فيه ايضا بحقه هذا بلزمه  
في الشئ قبل التمكن وعلمه بعدم الوقوع وطلبه مما تعلم عدمه  
وقوعه والنزوم بهذه الاشياء هذا الراد ولا يوجه منه هذا  
فليس الا ان يرجع عن جواب الوجه الثاني ويعرف من اعتناك الامر  
على ما حذرنا به فيما سبق وفي الامر المعنوي والطلب المعنوي  
وكفته للزوم الادراك واذا وصفت اساس الامر على متقين  
العدم فمضاف للاجاب لا فساد العقل واعلم ان من المسلم  
عند الجمهور امتناع نواهد الاعتبارات المتقابلة لكون الشئ مكرها  
ومتدوبا والوجوب والحرمه او الحك والامر والنهي على طرفي  
الفصل **من** متوسط المرعاه المعضونه حرام عليه اللبس والخروج  
فتواردت الحرمه على الطرفين **ج** ان الظاهر من حال الشرع  
انه مأمور بالخروج كاتزاع الوجود الوقاع للوجح وان كان فيه لذه  
الا انه مأمور دفعا لا التذادا فلم يتوارد الطرفين صريح الامر  
والنهي **وما يذكرها هنا مسائل** منها  
انه لا يصح التكليف الا بفعل اولف بعد تحقق سبب ما وصح  
تخليف المكروه بخلاف تكليف النائم والمحنون فانه عاقل وهو  
قادر على الترك ملتزما للقتل وقد صحح الامر بقتل الانسان

نفسه فكيف بالصبر على القتل وانكار المعترلة بنا على  
طعنهم ان ليس له اختيار فاسد فان الاختيار المسكوت عنه هو  
انه لو خلى ودواعيه لم يفعل وهذا غير ارادة انتفاع الفعل  
فانه يجب لو لم يزد ان يفعل واختار القتل قدروا وقع الفعل  
المحتر عليه وقد ذكره الانسان على ما هو طاعة لفعل حبه  
او كافر الا انه لا يكون مجبدا داعي الشرع فلا يثاب من تلك الحقة  
**ومن حمله** ما اختلفوا فيه ان الكفار هل هم مخاطبون بفروع  
الاسلام ذهب بعض اصحاب الراي الى امتناع التخليف اجتماعا  
بان نحو الصلاة ممتنع عليه فاني ركت به ردوا بان المحدث  
والجنت يؤمر بالصلاة وان لم ينكر الشرط طاملا عند الامر  
والامتناع كالاتباع قبلهم على ما مدهم الانعاق المحدث التارك  
وقوا طيل متت انه ليس من شرط المأمور به حصول شرائطه  
**واجتنبوا** ايضا فقالوا ان لم يكن الاثنان في حالة الكفر  
وفي حالة الاسلام لاحك القضاء فكيف يؤمر بما لا يمكن فيه  
الامثال واي معنى للوجوب **اجتنبوا** بان عدم تكليف القضاء  
تعدا الاسلام انما هو لكون الاسلام مسقطا لقوله عليه السلام  
الاسلام بحب ما قبله ويظهر اثره في تضاعف العذاب لو مات  
كافرا والاجماع منعقد على عدم التسوية بين الكافر القائل  
للاساءة المستويش للدين ومن لم يفعل ذلك **س** فلم



اَوْحَيْتُمُ الْقَضَاءُ عَلَى الْمُرْتَدِّ دُونَ الْكَافِرِ الْاَهْلِ **ح** مَدْحُ  
 الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ لَا حُجَّتَ عَلَيْهِ الْاَدَاءُ وَالْاَدَاءُ عَلَى مَنْ لَا حُجَّتَ عَلَيْهِ  
 الْقَضَاءُ وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ تَرَادَعِي لِحُتْمِ تَوَارِ هَذَا الْكَلْفِ وَقَعَ  
 فِي الشَّرْعِ وَمَذْكُورٌ عَلَيْهِ وَحُوهُ **مَنْهَا** قَوْلُهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ لَا  
 يَدْعُونَ مَعَ إِيَّاهُ الْهَآخِرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ الْا  
 لْحَقُّ وَالْآيَةُ نَصٌّ فِي تَضْعِيفِ الْعَذَابِ لِمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ  
**وَمَنْهَا** قَوْلُهُ تَعَالَى لِمَنْ مَلَكَ مِنَ الْمُصْلِينَ **س** هُوَ حُجَّةٌ  
 عَلَى الْكُفَّارِ **ح** لَكِنَّهُ مُصَدِّقٌ كَيْفَ وَقَدْ قَرِنَ بِهِ وَكَأَلَدَبِ  
 يَوْمِ الدِّينِ **س** الْمُرَادُ بِهِ تَرْكُ الْإِيمَانِ **أَجِيبُوا** بِالْأَصْرَةِ  
 لِهَذَا النَّوِيلِ غَيْرِ تَحْلِ التَّرَاعِ وَأَعْلَمُ أَنْ أَصْحَابَ الرَّأْيِ أَجْرَى  
 مَا يَتِمُّ شُكُوكٌ بِحَقِّقَةِ الطَّلَبِ وَأَنْ إِرَادَةَ الطَّلَبِ لَيْسَ نَفْسِ  
 الطَّلَبِ وَطَلَبُ الشَّيْءِ مَعَ إِرَادَةِ الْإِفْعَالِ طَلَبٌ أَنْ لَا يَفْعَلَ فِي  
 الْفُسْرِ أَطْهَارُ لَا يَفْعَلُ وَالْأَمْرُ بِمَا رُذِرَ أَنْ لَا يَفْعَلَ لِعَذَابِ أَنَا  
 هُوَ فِي نَفْسِهِ طَلَبُ الْعَذَابِ لَا طَلَبُ الْفَعْلِ وَالْكَافِرُ إِذَا كَانَ  
 عَلَى تَقَرُّرٍ بِالْإِسْلَامِ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ وَقَبْلَهُ لَا يَتَأَتَّى وَلَا مَعْنَى لِلطَّلَبِ  
 فِيهِ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِمَا تَوَقَّعَ عَلَى شَرْطِ أَنْ يَفْعَلَ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ وَإِذَا  
 كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُؤَلَّهٌ أَمَّا الْإِوَلُ فَمَنْعُ النَّضَاعِ لِلْجَمْعِ أَوْ لَا  
 وَثَانًا حُرْمَةُ الْقَتْلِ فِي الْمَلِكِ كُلِّهَا مَحْتَجٌّ الْعَذَابُ بِنَا عَلَى مُقَدِّمِ  
 لَنَا عَلَى يَكْلِفُ وَنَحَالَفَةُ إِيْرَشَعِي وَالتَّانِي أَيْضًا كَمَا ذَكَرَ

وَالسُّوَالُ وَالْجَوَابُ سَيَأْتِي فِيهِ فَمَا بَعْدَ **وَمَا أَخْلَفْنَا**  
 فِيهِ إِنْ أَلَمْرُ بِالشَّيْءِ هَلْ هُوَ نَفْسُهُ أَمْ عَنْ صَدْرِهِ اخْتَارَ الْقَاضِي  
 أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَدْرِهِ وَاجْتَبَى بَانَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ نَاهٍ عَنْ  
 صَدْرِهِ فَإِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى إِقْرَارِ شَيْءٍ آخَرٍ بِهِ بِأَمْرٍ ذَكَرَ عَلَى أَنَّهُ  
 نَاهٍ عَنْ تَرْكِ مَا أَمَرَهُ بِنَفْسِهِ الْأَمْرُ فَتَرْكُ الْحَرَكَةِ أَعْيُنُ السُّلُوكِ  
 وَالشَّرْقُ عَيْنُ تَرْكِ الْغَرْبِ وَلَوْ وَاحِدًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى حَيْزِ  
 شُغْلٍ وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخَرٍ تَفْرِيعٌ قَالِ وَالْدَّلِيلُ عَلَى أَنْ لَيْسَ  
 مَعَهُ عَيْتُهُ أَنْ ذَلِكَ الْغَيْرُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ صَدْرُهُ وَهُوَ نَحْوُ الْإِمْتِنَاعِ  
 اجْتِمَاعُ الضَّرَرَيْنِ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ وَهُوَ نَحْوُ الْقَضَادِ  
 الْمُتَلَيْنِ أَوْ خِلَافِهِ وَلَيْسَ كَذَا إِنْ يَصِحُّ انْفِصَالُ الْخِلَافَيْنِ وَقَدْ  
 اخْتَارَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ هُوَ النَّهْيُ عَنْ صَدْرِهِ  
 مُحْتَمًا بِأَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ بِالشَّيْءِ مِنْ عَمَلٍ عَنْ صَدْرِهِ حَالَةً عَمَلُهُ فَتَغَيَّرَ  
 التَّغَيُّرُ وَالنَّهْيُ وَهَذَا مَا بِهِ يَأْسُرُ شَرُّ الرِّمِّ الْقَاضِي بِخَوْبِهِ  
 تَكْلِيفًا لَا نَطَاقُ وَمِنْ جَمَلِهِ ذَلِكَ الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّرَرَيْنِ فَيَقْضَى  
 فَاَعْدَاءُ هَذَا وَلَكِنْ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حُجَّةَ الْقَاضِي مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى  
 آخِرِهَا فَاسْتَدْرَجَتْهَا الْغَفْلَةُ عَنْ الدَّلَالَةِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ وَلَيْسَ  
 لِأَمْرِ الشَّيْءِ نَفْسُ الشَّيْءِ وَقَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى الرُّوحَةِ وَهِيَ خَارِجَةٌ  
 إِذَا ذُكِرَتْ دُونَ أَفْرَانِ شَيْءٍ آخَرٍ بِهَا ثُمَّ قَوْلُهُ لِلْخِلَافَيْنِ  
 يَصِحُّ انْفِصَالُهُمَا لِمَرَّةٍ فِي عِلْمِ الْبَارِي وَقَدْ دَلَّتْهُ إِذْ لَيْسَ بِمُتَلَيْنِ



ولا حذر للاجتماع ولا احدهما عين الآخر واما منع انفكاك  
ادراكهما وحياء ما لا يقول كل واحد من الادراك او ادراكا  
امر فبما ينطوي بل ادراك الشيء ادراكا مطلقا ومردده ما او  
ادراك الشيء لدانه فانه غير الحياة عندة وعند غيره ايضا قد  
ولونه جباها خلافا ومنع الانفكاك وان منع الخلاف  
في شيء بما ذكرنا كما قد منع الحرية اذا استحال الانفكاك  
فقد قدح نفسه في حصص وفي الجمل المملك زمان منع انفكاكهما  
مع الخلافية ما ان كان لامة في المتضادين فعل ما ذكرنا قضا  
المذكور وان كان في المعاملين فهو فاسد بالكلية فانه اذا  
امر بالقيام به عن ترك القيام اي عن لا يقوم والسلبيات لشيها  
ذوات تتحصل بل تعطلها وتصورها مما تصاف اليه وفي الشيء  
اثبات بعينه فاذا امر ولزم به عن الاستغناء فليس الا ان تغيب  
ان ليس الا يفعل اي يفعل معناه ان الامر بالشيء امر بذلك الشيء  
**القول في بعض فروع الامر**  
قد حذر القاضي الواجب بانه ما يتركه وزلام شرعا بوجه  
ما مل وقوله بوجه ما احتراز عن الواجب الموسع فانه زلام  
اذا تركه مع ترك العزم واعلم ان هذا التحديد وان عجب  
فوما فاسد فاما ان يعتبر ان الشارع نذمه او الشرع او اهل  
الشرع والاول لا يستقيم فان الشارع ما نص على لوم كل

تارك الواجب بل ولا على ترك كل صنف من الواجبات ثم قوله  
نذم وزلام لا ينبغي عن ذلك وان اراد بنفس الشرع فهو كحور  
اذ ليس الشرع جبا ناطقا يذم ويمدح وان عني اقل الشرع فهم  
انما يذمون تارك الواجب اذا علم انه ترك واجبا يكون قد  
عرفوا الواجب قبل ان يدعوا ليدعوا على تركه فهو تعريف الشيء  
بما هو فرع معرفته ولا يتحقق الا بعد معرفته **س** البس الرزوم  
اعتبرت في الصناعات الحقيقة وهي تعريفات بالوارف الخارجية  
التابعة للماهيات **ج** فرفير التعريف تابع ماهية الشيء  
او ما لا يتحقق تحقق الماهية من الوارف وبس التعريف تابع  
معرفته ماهية الشيء وما لا يتحقق الا بعد معرفته الماهية  
والاول حايز والثاني فاسد وهذا الرشم من النمط الفاسد  
وكانوا قد حددوا الواجب بما يثبت على فعله وبعبارة  
على تركه وبما وعد بالثواب على فعله والعقاب على تركه  
وزيف استحاله الوعد بجواز الغفران ولو صح الوعد ما  
امكن التخاور لان الخلف ممنوع في وعده ووعده وقد  
ورد ان الله يغفر الذنوب جميعا ويخو هذا زيف ايضا الرزوم  
الثواب والعقاب فان التوبة تخط السيئات والردة للحسنات  
فينفك الرزوم ما عرفت به فلم يطردهم ان يقولوا هذا ليس لهم  
مرجع في الحصر وغيره الا الثواب والعقاب وكل عمدتهم



٢٢٢ في قياسهم وقواعدهم هذا فالأول أصلاً فليعرف الواجب  
 بله ما وعد بالعقاب على تركه لولا المسقط ونحو لا تشك في وعد  
 الله ووعدته بمحارات الحسنات والسيئات والوعد محقق وقد  
 وجب تحقيقه لا لأن الله تعالى يحب عليه شيء بل لأن تصديق وعده  
 واجب وقد يجب باعتبار خارج فالواجب في نفسه أو يقال الواجب  
 ما ناك كدترجح وجوده في بطن الشارع بوعده العقاب على تركه  
 لولا المسقط والحرام ما ناك كدترجح عدمه على سبيل ما قلناه  
 فسدل الوجود فيه بالعدم والنزك بالفعل ولذا في جميع القاسم  
 ومن أراد داخل الثواب أصلاً في تعريف الواجب والمحذور فسميته  
 الأحكام الالواجب ومقابلته وهو الحرام والبدن ومقابلته وهو  
 المكروه وكلاهما تعرفان بترجح لوعده الثواب على الفعل والنزك  
 دون العقاب على السخط وتأتي تعريف المكروه بترجح الشرع  
 عدمه على وجوده دون العقاب على فعله لاستماله على بعضه  
 المستند دون الخطر والاول أهون على أن المكروه نعتي  
 به المحترم وقد فسرها وقعت الشهية والريسة وقد استوهن  
 ما المجتهد إذا ما رأى بطلان الحرام أو إلى أي طرف كان  
 تعين في حقه ذلك ولا معنى للكراهية بقى من الافتحام  
 ما لم يترجح في نظر الشارع أحد طرفيه وهو الجائز والحائز  
 أو جب مؤتمراً به أعم من المباح لظهوره لا صيغة المباح

لاستدعائه مستحاً وفعل الإباحة فخصوا المباح بما ورد فيه  
 أدل الشرع شره وفعله دون ترجح ونظر الواجب الشرعي من  
 المحسات العقلية ضروري الوجود وهو الواجب العقل ونظر  
 المحترم الممتنع ونظر المندوب الممكن الالري ونظر المكروه  
 الممكن الأقل ونظر الحائز الممكن المتساوي الطرفين وكما  
 أن الممك قد يعنى غير الممتنع وقد يعنى غير ضروري الوجود  
 والعدم والاول نعم الواجب دون الثاني وقد وقع من الخلط  
 لبعض الصغار من أن الواجب أن كان ممكناً أن يكون والممكن  
 أن يكون ممكناً لا يكون فالواجب ممكن لا يكون وإن لم يكن ممكناً  
 وما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع ولم يعلم الغالب أن الواجب  
 ممكن بمعنى غير الممتنع ولا سلب هو أن ممكن أن لا يكون للخلول  
 الواجب فيه وهو غير ممكن لمعنى مستلوب الصرورة عن الطرفين  
 وما ليس بممكن لهذا المعنى لا يلزم ضرورة عدمه بل قد يكون  
 ضروري الوجود فذلك ما يقال أن الواجب أن كان جائزاً  
 وما يجوز فعله بجور تركه فالواجب بجور تركه وإن كان  
 غير جائز وما ليس بجائز محظور فالواجب محظور يحل مثل ما  
 سبق من الاعتبار العامي للحوار بمعنى غير المحظور فدخل فيه  
 الواجب ولا سلبك الالغنى واعتباره الخاصي بمعنى سلبك جميع  
 الطرفين فنقلب طرفاه وأخطأ من توهم أن المحتمل هو



الممكن او الحائز الشرعي فان الوجوب وقسمه بحسب اعتبار الاشياء  
 في نفسها والمحمّل بحسب حالها عندنا اذ اردنا انما فقد يكون  
 الشيء واجبا في نفسه او ممثلا ونحوه من ذلك **مسئلة**  
 ومما اختلفوا فيه الافعال مثل ورود الشرع فزعم بعض المعتزلة  
 الحظر فيها وتعميم ذلك ناقض قاعده التحسين والتفريق وتعليقهم  
 بانه تصرف في ملك الغير رفع يده لا يتضرر به المالك وينفع المضر  
 ونزل اللات في الحال ضرر باحر ولاسر لوهم محتمل مع تغير عدم  
 الضرر في حق المالك وزعم بعضهم ان ابطالها حجة وبوقشتوا  
 في اللفظ لما سبق فان المنيح هو اياه ولا بد من الخطاب وان  
 احوال العقل رجح الى التحسين والتفريق وقد اشتر فيه مروج  
 الطرفين فان عني متساوي الطرفين في الترجيح على ما سبق فقد  
 اصابوا ووافقه اهل السنة في المعنى وحيث ان يشرع على وجه  
 يخرج منه فعل المجنون والصبي وفعل ابيه عز وجل ومن عظم  
 الاباحة بلقاس العقل اجمع يكون المشاعر الحسية خلقت  
 للنفع وقد كان الباري تعالى قادر على خلق الاعضاء عريّة  
 عن قواها والمحسوسات عن كيفياتها **اجتنبوا** بان من  
 مشهورات المتكلمين استحالة خلق الجوهر عن العرض وضده  
 فاصح الحلول الا فيما عظم به منعوا العرض لهعله ثم سألوا  
 ما لو اركون خلقها لصبر عليها لساب ومنهم من حكم

بالوقوف مثل ان عنوا بالوقف بوقف الاحكام على ورود  
 الشرع صحيح وان عنوا بتردد بين كونه محظورا او غير محظور  
 باطل . وقسم الحائز الى ما هو متروك على النفي الاصل الى  
 ما ورد فيه نص على الاباحة وهذا ما لا نزاع فيه والى ما يقوّم  
 عليه دليل مستنبط من السمع مع القاء على النفي والسمع باثني مغربا  
 وقد قسم الواجب الى معين والى متهم فالمبني على حصوله من  
 خصال الكفاية فان الواجب من حملتها واجدا وامرت المعتزلة  
 ذلك زاعمين الناقض بين الوجوب والتحريم والمحذورون استدلوا  
 على تحريم عقلا بانه متى للسيد ان يقول لعبيده اوجب عليك  
 حياطة هذا الثوب او حفر هذا النهر في هذا اليوم ملتفا  
 باصدا معا فبا على تركهما جميعا ولا تاتي دعوى احباب الجميع  
 لنصرح التحريم والاكفاء ولا يعدم وجوب كليهما لتصرح  
 العقاب على تركهما جميعا ولا يفتن واحد للترديد والتحريم  
 فيفتن المطلوب واستدلوا على الوقوع بحال الكفاية بل  
 بفسر اعتاق الرقبة فانه بالنسبة الى اعتاق اي رقبة كان  
 منهم **س** الواجب هو الجميع ولو اتى به وقع واجبا وان  
 اقتصر على احدى سقط عنه الاخر **ج** بالفسخ بالامان  
 والولين فان الاجتماع محرم فكيف يكون واحدا ثم  
 اتهمت الامة على عدم وجوب جميع الخصال **اجب** مانعوا



التحسين ان الله من الخصال ان تساوب عند الله في صلاح العبد  
 فوجب الكل وان تترك الغرض بوصف الوجوب فيتعين واجبا  
**اجيبوا** منع كون الافعال ذوات صفات تقتضي الوجوب  
 بل الانجاب الى الله في تعين المساويات لتخصيصه الجواهر والاحكام  
 بهاتين واوقات واحوال مع تساوي السبب الامثاليه واحتجوا  
 ايضا بان الله عالم بوجوب واحد فيتعين عنده **اجيبوا** بان  
 الله يعلم ما اوجب لما اوجب وقد اوجب لهما كان وهو عالم بما  
 سيقول لان الواجب كان احدهما لا غير وليس الوجوب  
 وصف ذاتي للشيء بل يتعلق باضافة الخطاب . واعلم ان في  
 حصال الكفاية جهة وجوب وجهة جواز اما تحريم هذا  
 بعينه فحائز وانقاع المقنن من حيث الحقيقة الوعنة او  
 الشخصية ليس بواحد فان في تجوز فعل غيرهما تجوز تركهما  
 وكفى بحج ما جاز تركه فاداهل ولم يحج عليه فيكون قد  
 فعل غير الواجب وهذا منشأ غلط من غلط ولا شك انه من  
 حيث انقاع ذاته متعينه وانقاعا جازا وفيه حقيقة ايقاع  
 الوجوب وهو انه واحد من الثلاثة مطلقا او واحد من  
 الثلاثة خاصا غير عام ومتعينا غير متعين فانما التعين المانع  
 للشركة فواقع طائرا والحقيقة الواجبة وان لتخصيص  
 بالوقوع هي اعم وهذا تعلم جهة حقيقتي الوجوب والجواز

ومما قسم عليه الواجب المصيق والموسع ومثل امر السيد عنه  
 بخياطة الثوب في بياض البهاراي وقت كان وحقق القسم الى  
 مثبات على فعله ومعاقت على تركه مطلقا والى ما بالاضافة الى  
 مجموع الوقت وخصوصهم قالوا هو بالاضافة الى اول الوقت  
 بذات جواز تركه وبلاضافة الى اخره ثم ادوا ترك غوب اجتمع  
 الموسعون بلونه منويا وضا في اول الوقت على فرضيته **س**  
 مسلمو معنى ان مصير الى الفرضية لتجديد الزكاة **ج** قوله  
 انه نذرت بالنسبة الى اول الوقت كجواز تاخير ليس هذا حيد  
 الذب فانه منفي الحرج عن الترك مطلقا لا عن التاخير وما جاز  
 تركه لبدل ليس نذرت كالعق المحرم من استخاص فستبه  
 الاستخاص لنسبة الاوقات والموسع كالمحرم والحاقه بتجديد  
 الزكاة مخالفة للاجماع فانه يحق فيه نية التجديد دون  
 تحريمه **س** وقال قوم انه واقع بغيره الا انه سقط  
 عند الفرض **ج** لو وقع بغيره كان فيه نية القليل واستحال  
 نية الفرضية **س** سوقف فان بقي على هيئة المطلقين الى اخر  
 الوقت وقع فرضا وان مات او حن فيقول **ج** اجتمعت الامنة  
 على ان المودي المات قل انقضاء الوقت مود فرضا على حسب ما  
 نوى فريضة انه غر وقل **س** ينتم الكلام على جواز الترك  
 بناء على عزم الاحتياال وهذا يوجب التحسين العزم والفعل



ولم يحدد من الشرع هذا التحريم لحرمة القول بأداء فرض الوقت ثم  
انه لو مات غافلا قتل الآداء لم يلزم عاصيا **ج** اما انه لم يعقل  
تسليم ذلك لسبب ان الغافل غير مدرك وانما اذا لم يعقل ولم يعزم  
على الفعل فهو عاصي على الترك بطلقا وذلك حرام وما لا انفكاك  
عن الحرام الا به وهو واجب فذلك الدليل على وجوب العزم ودلالة  
العقل اقوى من دلالة الصنع واعتلم ان الواجب الموشع بعبء المهم  
المذكور فان الموداة في كل جزء من الوقت تسحبها غير المودات  
في غيره وقد علم ان تمايز الاعراض المتماثلة في النوع المتحد  
محلها بالاقوات فالواجب عليه واحد من اشخاص الصلوات  
المتمايزة بالاقوات فيصعب تسليم ذلك والنزاع في هذا عقلا لا  
ان كبح المنازع بدليل سمعي ان الواجب هو ما يقع في آخر  
الوقت فقط اما مع الامكان مع تسليم المعرفة لا يستقيم ويجوز  
الموسع في قوله عدم العزم على الفعل مع عدم العقلة عزم على  
النزول ساء لا سبب له ايضا فتقابل بالمع الصريح ان يقتض  
العزم على الفعل لا عزم على الفعل لا العزم على الفعل فان بعض  
اقتضاء الجوهر لدايم السواد لا امتضاء السواد فان اقتضاء الاسود  
مكثرت مع السواد دون لا امتضاء السواد فليس ترك التحريم  
بميز العزم والفعل ولرجع الى تحريم الاشخاص في حرر والحق  
**ثم ان القائلين** الموسع ذهب بعضهم الى ان المؤخر المات

قبل انقضاء الوقت عاص واستردوا ان هذا مخالفة للاجماع فان  
السلف ما عصى او ما عصتم من مات فجاء بعد انقضاء امكان  
اداء الواجب سيما اذا اشتغل بالوضوء ومات في الطريق وكيف  
عمل العصية مع تجاوزه **الناخر** **س** حوز بشرط سلامة العافية  
**ج** فيلزم ان يكون حكم السلف بالجواز بناء على الاطلاع على  
العصوب **س** ان طار الناحية ابدا ومات غفلى معنى للوجوب  
**ج** بالجواز مع عدم العمل لا وقت يغلب على ظنه السلامة  
**ومما يتعلق بهذا الباب** ما اورد ارجاعه فطنوا ان  
المتكوفة اذا احتلقت باجتنبة محال لهما لكان  
الحرام هي الاجتنبة وقد نوه هذا ان الحرمة والحل وجوهما  
صفات الجوهر والاعيان كالسواد والبياض وليس لتباينهما  
حرام احدهما لكونها اجنبية والآخرى للاختلاط واداشت  
رضيعة بنساء مدنية حل له ما يلزم مع احتمال انها الرضيعة  
ولا يقول بعلم الله انها ليست روحه بل اياج له الوطى والزوجة  
وهي حلال عند الله له لظنه **ومما** اختلفوا فيه  
ان الواجب الذي لا يفتقد كحد مجتود كذا القيام ويجوز اذا زاد  
على اقل الواجب هل يوصف الزيادة بالوجوب فذهب قوم  
للتعظيم الوجوب لا تحاد الامر وعدم الاعتبار واخرون  
ذهبوا الى ان الزيادة على الاقل نذبة لانه لم يجز الا ما يقع



عَلَيْهِ الاسْمُ فَإِنَّهُ سَعَى فِي الْعَقْلِ وَإِنْ شَمَزَ فِي الْحَسَنِ إِذَا بُوِجَتْ  
 وَرَخَعَ إِلَى مَعْنَى الْوَاجِبِ وَفَضَلَ الْأَمْرَ فِي الدَّهْنِ ارْتَفَعَ التَّرَاعُ وَقَدْ  
 رَدَّ عَلَى مَنْ يَقُولُ أَنَّ الْحَاجِزَ مَا مَوْرَبَاتِ الْأَمْرِ طَلَبُ وَاسْتِدْعَى الرَّحِيمُ  
 ضَرُورَةَ الْأَذَانِ عَنِ مَا الْأَمْرَ الْأَذْنُ **س** وَقَدْ سُرَّ بِالْمَبَاحِ حِوَارِ  
 كَالسُّكُونِ الْمَبَاحِ سُرَّ بِهِ الزَّيَا وَالسَّرِقَةُ وَسُرَّ الْحَرَامُ وَاجِبٌ **ج** إِنْ كَانَ  
 كَذَا وَلَمْ يَكُنْ الْحَرَامُ وَاجِبًا فَإِنَّهُ سُرَّ بِحَرَامٍ حَرَامٍ **س** هَلْ  
 الْمَبَاحُ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ **ج** يَخْتَلِفُ بِمَعْنَى **وَمِمَّا**  
 اخْتَلَفُوا فِيهِ إِنْ الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَلْ يَتَّقَى الْجَوَازُ أَمَا مَنْ عَجَلَ  
 اعْتَبَارَ عَدَمَ الْجَعْلِ فِي تَحْوِيزِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعِي الْجَوَازَ الْعَامَّ  
 الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ فَإِنَّهُ يَمْسُحُ بِقَاوِهِ لَا قَلْبَانِيَّةَ اللَّوْنِيَّةِ  
 أَمَا حَوَازِ الْأَحْرَامِ أَوْ خَاصَّةٍ وَلَا مَبَاحٍ عَنْهُ وَيَتَلَقَّى مِنَ الْمَعْنَى الْأَهْلَ  
 لَا مَبَاحِيَّةَ الْوَاجِبِ وَالْقَائِلُ إِنْ الْوَاجِبُ جَائِزٌ وَزِيَادَةٌ إِنْ أَرَادَ  
 بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ فَصَدَقَ وَكَذَبَ مِنْ كَذَبِهِ وَإِنْ أَرَادَ الْخَاصَّةِ  
 فَاخْطَأَ وَمَنْ نَظَرَ إِنْ الْوَاجِبُ إِذَا اسْقَطَ عَنْهُ الْعِقَابُ سَقَى  
 الْجَوَازَ فَلَرَمَّةُ اعْقَادِ حَوَازِهِ فِي بَقَا، الذَّبُّ نَعْدَ اسْقَاطِ الْعِقَابِ  
 وَلَا قَارِقَ وَلَرَمَّةُ الْحَكَمِ إِنْ الْوَاجِبُ نَذْبٌ وَزِيَادَةٌ وَهَوَافِسُ  
**وَمِمَّا** اخْتَلَفُوا فِيهِ إِنْ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ  
 وَلَيْسَ التَّرَاعُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَتَلَقَّى بِالْمَخْلُفِ لِقُدْرَةِ وَأَعْيَانِهِ  
 تَلِكَ الْمَشْيُ إِلَى الْحَجِّ وَالْجَامِعِ وَعَسَلُ جَوْزٍ مِنَ الرَّاسِ لِيَتِمَّ غَسْلُ

الْوَجْهَ وَمَا قَوْمَانَهُ وَاجِبٌ لَوْ قُفَّ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فَلَوْ حُوزَ  
 تَرَكَهُ لَزِمَ تَحْوِيزُ تَرَكَ الْوَاجِبِ وَمَنْ لَا نَعْرِفُ بِالْوَجْهِ الْعَقْلَ لَا  
 تَأْتِي لَهُ حَزْمُ الْحَكْمِ هَذَا فَإِنْ بَارَكَ الْمَشْيُ إِلَى الْجَمْعَةِ مُتَحَقِّقًا أَنْ  
 مَعَايِفَ لَمْ يَكُنْ الْجَمْعَةُ عِنْدَ عَدَمِ طَرْدِ مُسْقَطٍ كَمَا تَهْتَدُ مِنْ قَبْلِ إِمَائِهِ  
 هَلْ يَعْاقِبُ لِعَدَمِ الْمَشْيِ رَابِدًا عَلَى مَا نَعَايِفَ لِأَجْلِ تَرَكَ الْجَمْعَةَ فَلَا  
 تَلَقَّى الْأَمْرَ حِطَابًا أَوْ ذَلِيلًا شَرْعِيًّا وَمَا طَوَّلَ فِيهِ شَرْعٌ وَإِذَا تَلَقَّى  
 مِنْ دَلِيلٍ مُسْتَقِلًّا أَنْهُ وَاجِبٌ فَيُطْلَقُ الْإِسْتِدْلَالُ بِكُونِهِ وَاجِبًا  
 لِعَدَمِ بَارِي الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ وَهَذَا الْغَلَطُ أَمَا وَقَعَ لِلْفِطْرِ الْوَاجِبُ إِلَّا  
 وَالْوَاجِبُ الثَّانِي هُوَ مَعْنَى الضَّرُورَةِ أَيْ مَا لَا تَنَارِي الْوَاجِبُ  
 إِلَّا بِهِ ضَرُورَتُهُ فِي انْقَاعِهِ أَمَا إِنْ لَمْ يَنْعَقَ مَا عَلَى التَّرَكِّ مُسْقَطًا فَلَا  
 يَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَصْلًا وَمَنْ أَعْتَبَرَهُ تَلَقَّى مِنَ الْعَقْلِ فَلَقِيَهُمُ الْوَاجِبُ  
 وَاجِبٌ بِذَاتِهِ وَالْوَاجِبُ بَغْيُهُ وَالْمَحْرَمُ بِضَالِ مَا لَدَاتِهِ وَمَا  
 لَغْيُهُ وَمَنْ أَعْتَبَرَهُ أَضًا تَلَقَّى مِنَ الشَّرْعِ إِذَا سَبَّرَهُ حُجَّةٌ لَهُ أَنْ  
 يَقْسِمَ هَذَا الْقِسْمَ فَإِنْ مِنَ الْحَرَمَاتِ مَحْرَمَاتٍ لَغْيَهَا لِحَزْمِ  
 أَوْ بَارِ وَالْحَارِ عِنْدَ الدَّاءِ وَخَوَهَا وَكَذَا الْوَاجِبَاتُ **هـ**  
**حَاسِنَةٌ** أَعْلَمُ إِنْ الصَّحِيحَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ عِبَانَةٌ عَمَّا  
 وَافَقَ الشَّرْعَ وَحَبَّ الْقَضَاءُ أَوْ لَمْ يَحِبَّ وَعِنْدَ كَثَرِ الْفَقْهَاءِ  
 عِبَانَةٌ عَمَّا أَحْزَا وَاسْقَطَ الْقَضَاءُ حَتَّى إِنْ صَلَّاهُ الْمُحَدِّثُ الظَّانُّ  
 طَهَارَتَهُ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى أَصْلَاحِهِ لِأَنَّهُ وَافَقَ الْأَمْرَ



الْمُتَوَحُّدَةُ وَخَوَّةٌ فِي الْحَالِ وَأَمَّا الْعَصَا فَوُحُوهُ بِأَمْرٍ مُتَّحِدٍ وَعِنْدَ  
 الْعَصَا مَاسِدُهُ وَالصَّحَّةُ فِي الْعُقُودِ قَدْ فُسِّرُوهَا بِأَنْ يَفْقِدَ الْعَقْدُ  
 الْحِكْمَةَ الْمَقْصُودَةَ مِنْهُ وَالْمَاطِلُ هُوَ الَّذِي لَا يَنَادِي إِلَّا حِكْمَتَهُ  
 وَأَنْتَ أَوْ حَافِيَةٌ قَسَمَاتُكَ هُوَ الْمَشْرُوعُ لِأَصْلِهِ وَتَعَقُّدُ ذَلِكَ إِلَّا  
 الْمَشْرُوعُ يُوصَفُ وَهُوَ قَائِدٌ لِدَلَالَةِ الْأَصْلِ بِأَزَاءِ الْأَصْلِ وَالْوَصْفُ  
 بِأَزَاءِ الْوَصْفِ وَلَكِنْ إِنْ عَلِمَ أَنَّ قِسَادَ تَفْسِيرِ الصَّحَّةِ بِمَا ذَكَرْتَهُ فِي  
 الْعُقُودِ فَانْ حِكْمَةُ الدَّكَاجِ التَّوَالِدُ وَالْتَّاسُلُ مِنْهُ وَقَدْ خُصِّلَ فِي  
 دَكَاجٍ بِاطِلٍ ٢ صُورًا مَا خُصِّلَ فِي الصَّحِيحِ وَكَذَلِكَ قَدْ خُصِّلَ  
 قَاصِدُ الْمَلِكِ ٢ بَيْعٌ بِاطِلٍ ٢ صُورًا ٢ وَالْمُسْتَدْرَكُ لِمَعْنَى الْأَحْرَاءِ  
 ٢ الْعَبَادَاتُ مَانَةٌ لِسُرِّ كَوْنِهِ سَبَبًا لِلتَّوَابِ فَإِنْ غَيَّرَ الصَّحِيحُ صَحْخَ  
 سَبَّأَهُ كَالصُّورِ الْعَرِيِّ عَنِ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ قَتْسُهُ بِالصَّابِ مِنْ لَيْسَ  
 مَعْنَاهُ الْإِنْقِصَافُ بِالْإِقْتِيَادِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَائِدَةٌ وَلَا يَنْفَعُ فِي  
 نَحْلِ الْفَتَوَى وَلَا يَفْقُودُ الْأَمْرَ فَإِنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ بِغَوَايِ الْوَقْتِ  
 مَعْنَى الْأَحْزَانِ أَمَا قَوْلُهُ لِسُرِّ مَعْنَاهُ كَوْنُهُ سَبَبًا لِلتَّوَابِ فَقَدْ  
 ثَبَتَ عَلَى غَيْرِ الْمُبْتَدِ فَيَنْبَغُ عَدَمُ صَحَّتِهِ صَدَلًا وَإِنْ كَانَ هُوَ غَيْرَ  
 مَقْصُودٍ لِلْمَقْصُودِ صَحَّةً طَرِيقَةً أَلَمْ يَكُنْ فَقَالَ إِنَّهُ صَحِيحٌ  
 لِسَبَبِهَا وَثَبَاتٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْقَسْبُ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ مِنْ حَيْثُ أَنْتَ  
 لِسُرِّ مَوَاقِفِهِ أَمَّا آخِرُ وَلَا ثَبَاتٌ مِنْ تِلْكَ الْحِجَّةِ مِنْ حَيْثُ اثْبَتَ صَحْخَ  
 وَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَصَحَّ مَا اثْبَتَ وَإِنْ رَجَعَ إِلَى طَلَاقِ الْعَرَبِ إِنَّهُ لَا

لَيْسَ بِصَحِيحٍ بِذَلِكَ لَعَنَى عَدَمُ وَقُوعِهِ مُثَابًا عَلَيْهِ اقْتِضَاءُ لِلْأَمْرِ  
 الْمَقْدَرِ الْمَشْهُورِ فَالْمَشْهُورُ بِأَزَاءِ الْمَشْهُورِ وَالْحَقُّ بِأَزَاءِ الْحَقِّ  
 وَقَوْلُهُ إِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ الْإِقْتِيَادُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْفَتَوَى فَاسَدَ  
 فَإِنَّهُ ثَبَاتٌ لِلْمُسْتَفْتَى إِنْ سَأَلَ أَيْ أَوْ تَعَتُّ مَعْلُومًا هَلْ امْتَثَلَتْ فِيهِ  
 أَمْرُ الشَّرْعِ وَهَلْ وَمَا أَمْرٌ عَلَى حِمَايَةٍ وَقَدْ تَعَلَّقُ بِهِ قَائِدٌ لِعِبْلَةٍ  
 أَيْ هَلْ وَقَعَ عَلَى حِمَايَةٍ مَا هُوَ مَوْزُونٌ لَا وَأَمَّا الْأَحْرَاءُ فَلَا حَاجَةَ لَهُ  
 غَيْرَ وَقُوعِهِ عَلَى حِمَايَةٍ مَا أَمْرٌ بِهِ وَالظَّانُّ طَهَارَتَهُ إِنْ وَافَقَ فَعَلَهُ  
 أَمْرًا رُجِبَ عَلَيْهِ لِمَا هُوَ وَفَصَحَّ وَأَمَّا كَمَا أَمْرٌ وَتَقَى عَلَيْهِ أَمْرًا خَرَجَ بِجُوبِ  
 صَلَاتِهِ طَهُورِيَّةً فَإِنْ أَوْقَعَهَا صَحَّتْ أَيْ وَافَقَتْ اقْتِضَاءَ الْأَمْرِ  
 الْأَحْرَمِ لِسُرِّ مَعْنَى الْأَخْرَاسِ هِيَ مَوْتُهُ أَوْ سَعَهُ أَوْ أَمْرٌ يَطْهَرُ  
 مِنَ السَّمَائِلِ مُوَافَقُهُ أَمْرٌ فَوْجُوبِ الصَّلَاةِ الْمَطْنُونَةِ لِلْمُحَدَّثِ هَلْ  
 هُوَ نَفْسُ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لِلطَّهُورِيَّةِ وَنَفْسُ وَجُوبِهَا أَوْ غَيْرِهَا  
 وَمِنْ جِلِّ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُهَا وَجُوبُهَا فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ  
 وَاحِدًا وَلَا صَفِيَّتَهُمَا وَإِنْ تَعَدَّدَ الْوُجُوبَانِ وَالْأَمْرَانِ تَعَدَّدَتِ  
 الْمَوَاقِفَتَانِ وَأَحْرَابُ كُلِّ وَاحِدَةٍ فَإِنْ أَعْلَى مَا أَمْرُهُ ثُمَّ قِيلَ مَا كَفَاهُ  
 أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْآخَرِ فَإِنْ كَانَ لَا فَنَصًا الْأَمْرَ الْمَكْرُورَ فَوْجُوبُ  
 الْمَكْرُورِ لِسُرِّ لَعَنَ صَحَّةَ السَّابِقِ وَإِنْ كَانَ لِدَلَالَةِ الْأَمْرِ  
 نَفْسَهُ وَعَلِمْنَا أَنَّهُ مَا خَرَجَ عَنْ عَصَدَتِهِ بِالْأَوَّلِ فَمَا امْسَلْ عَلَى  
 الْحِجَّةِ الَّتِي أَمْرُهَا تَعَدُّدُهَا لَا لِفَاءً قَابِعٌ لَعَدَمِ الْوُقُوعِ عَلَى الْجَمْعِ



المطلوبة وان كان الامر ان قلبي الاول ما وقع وبقي للتالي  
والفصل ليس لنفس ما امرت به حيث امرت لعدم تادى الاخر  
مضافا لوافق امر نفسه ثم التادى لا الحيلة في البيوع كيف  
تقتصر الصحة ونحن ادارنا الصروف على الصحة المشروعية بحكم  
صحته وان لم يعلم حكمة ثم التادى لا الحيلة العقل فاسد فرب  
صح ما حصلت حلت وما تادى لاعتله لمعاقبات ولا كل من اشترى  
اشفع وهكذا جمع ذوات العادات من افعالنا وادخلنا الحكمة  
وحكمنا بالصحة فليس الاما احاطة المتكلمون ثم هي تطرد  
في التصرفات والعبادات بخلاف ما ذكر غيرهم واذا دفعوا الى  
تفسير معنى الاحرام فيعودون كالموافقة وحاصلها يرجع الى  
وقوع الفعل لاحصاء المشروعية واعلم ان من المشهور الفرق  
بين العزيمة والرخصة اما العزيمة فقد فسرها بعضهم بما سلمه  
العباد بايجاب الله تعالى وعند هذا المفسر لا يمكن العزيمة الا في  
الواجبات والسدب والخطر والاباحة لا يدخل تحته وقد فسرها  
بما وسع المكلف فعلة لعدرا وعجزه مع قيام السبب المحرم وهذا  
حجج ان يرتد فيه الترك ايضا فان من الرخص ترك وبادا المحرم  
الواجب الى ان يمتنع مع انها حرام فان هذا ممتنع واما الذي  
فسر من المتأخرون العزيمة بانها عبارة عن الحكم المأبى  
على وجه ليس فيه مخالفة دليل شرعي والرخصة بانها الحكم

المأبى على خلاف الدليل لمعارض راجح اخطا فان المكاح  
وان خالف المأبى او وجوب الزكاة مثلا او الفصل قصاصا لاسي  
رخصة والما في دليل شرعي لماسيائي واعتبر حاجته الى الاصل  
وهو غير النفي الاصل ومن المشهور من فهم من الاعادة والفصل  
فان الاول منخصص بقا الوقت دون المأبى هذا ما اردنا ذكره  
في القسم الاول

## القسم الثاني في اصول الأدلة التي هي مدارك

احكام الشرع وفيه مصوك اربعة  
الفصل الاول في الاصلين الاولين وهما الكتاب والسنة  
وامور تتعلق بهما اما كون كتاب الله دليلا على احكامها وحجة  
ولا تنكره مسلم واما دليل حقيقته فقد حقق في اصول الدين  
حاثات السنوات وحققت المعجزات ولا يحتاج الى ذكرها هنا  
فان ادخال العرب في الصناعة فمنها نقص وقد حثت عادة  
الاصوليين بالتعرض للشيخ فنورد منه مسابيل

## القول في الشيخ

وقد عرفه بعض اصحابنا بامانة الخطاب الرافع لحلم خطابات سابق  
مع تراخيه عنه وانت تعلم ان تعريف النسخ بالخطاب غير صائب  
بل النسخ ان كان ولا بد هو رفع الخطاب حصر خطابات سابق  
فان الخطاب الرافع نفسه ليس نسخا بل الرفع هو النسخ ثم يصح ان



نوصف الخطأ بأنه ما نسخ لانه نفسه نسخ وان ذكر فهو يجوز  
فالواو بمعنى الرفع انه لولا الاستمرار ورفق من الاستمرار والهدم  
وسن استقامته الاجابة والفتح فان ما ينهي دون عرض خارج  
لست كما لو لا الوارد لاستمر وذقت المعتزلة الى ان السخيان  
ووافهم كثير من اصحابنا والفقهاء الرهيم ايضا ما يجوزوا النسخ  
2 كلام الله بمعنى الرفع فقالوا بل هو الخطأ الكاسف  
عن مده العبادته او عن زمن انقطاع العبادته او عن سان مدة  
شرعية العبادته على حصتها خطاب متأخر بحيث ينشأ  
فما بعده لست على الحصة التي كانت قبله على ما سقى من السابق  
ورد عليهم اولاً بعده الاتافاة في وضع اللسان عبارة عن  
الازالة وعن العمل ايضا والسان بعيد عن كليهما اذ ليس معنى  
الفعل فتعز الازالة وهذا الاصلح للاحتجاج فانه على اي  
وجه كان لم يبق على الوضع اللغوي بل بما خصص يعقن  
الازالات او نقل الكلمة فان في اطلاق الشرع لا يذكر المشوخ  
الا بآراء العرف الشرعي المعهود حتى لو ازيلت بعض حروف  
انه لا يقال نسخ بعوشها او رالت عن الحفظ لانقال نحت فاذا  
لزم التجوز والقلقلة ان نزع عن اسمته نسخ الدلالة على وال  
المدة التي كان الحكم فيها ما لماسات تجوزته فاسمي  
برؤسله يسهر فيها ساهم الترت والمأحات اللفظية بعد

وقوع التجوز أو النقل لا يعني وما فتح عليهم به ان قوله تشارك  
وتعالى ثم اتموا الصيام الى الليل تضمن بيان مدة الصيام وليس بنسخ  
واذا كان كل ليلة من المدة وما نسخ الصوم وهذا يتوجه على  
الطحا لاول ذون النالك ومهم من راع فسحة ما لو كان بيان  
لنطرق الى الخبر بالتحصيص اي الحر الذي هو من قسما الامر والهي  
من اقسام الكلام وهذا فائدة لم يفسر ببيان كل بيان مدة  
شرعية للصيام وكنت وفات ايضا لو كان ما نال الساع نسخ  
الكاتب خبر الواحد والقياس لجواز تخصيصه بما هو فاسد  
فان جواز تخصيصه بما مختلف فيه ثم من الطوائف من يزعم ان  
التخصيص نفسه نسخ وكف بتاي هذا الا لزام بانه ان نسخ  
الاحاق ثم ليس بيان الكل شي وعلى كل جهة بيان حصة  
قيدها واما اصحابنا فقد فرقوا بين النسخ والتخصيص فاعيد لهم  
ان التخصيص بان انما اخرج من اللفظ لم يكن مراداً والنسخ  
رفع المراد نفسه وتجوز ان نسخ قوله افعلوا ايلا بخلاف التخصيص  
والنسخ مشروط بالتراخي بخلاف التخصيص وان التخصيص لا  
يدخل في غير العام بخلاف النسخ فانه يرفع حكم الشخص ايضا  
وان النسخ لا يصح الا خطاب وقول بخلاف التخصيص فانه  
يتاى دليل العقل وان النسخ لا ينفي الدلالة بخلاف التخصيص  
فانه يدع الدلالة في الباقي وان نسخ القاطع لا تجوز الا



بقاطع خلاف التخصيص به حوز القياس هـ افرق على  
 مذهبه وقد حتم راعى انه بيان ان الحكم ان كان باساقى  
 علم الله الى وقت النسخ فان النسخ من ان كانا موزونين اسدا  
 فقد تعذر علمه **اجيبوا** ما هم موزون في علمه الى وقت النسخ  
 الذي هو قطع الحكم الذي لولاه لدام ما علم البيع المطلق مقتدا  
 للملك الى ان يقطع بالنسخ وقد اذنت كتب الترافضة الداعل الله  
 حتى قالوا ان عليا انما يندب بالمعصيات مخافة ان يبدوا الله واما  
 اصحابنا استوا النسخ على منكره فقالوا لو امتنع اما ان يكون  
 امتناعه لذاته ومورثه او لما ساري اليه من المفسدة او باده  
 الى حال والاول باطل فانه ليس كاجمع من السواد والياض  
 ولا يمنع تغاير سني شي واحد واما المفسدة فلا واجب على  
 الله من قبلها شي ثم انما يكون في ان يامرهم مصلحة لهم في  
 نفس الامر ليستعدوا امر خفف عنهم وهذا عكس اصحابنا في  
 هذه وفي مسألة النسخ قبل التمكين وفي تخويز النسخ لا الى بدل  
 ففي الكل حجة بان الله الذاته اولكت ولت اضبط  
 حتى لا يحتاج الى الاعادة **اجيبوا** عل وقوعه سمعا بالاجماع  
 والنصوص المخرجة لقوله تعالى ما نسخ من ان او ساءها نك خير  
 منها - لم يفسد كلام الله فعداته . العصر في تعلق  
 نسبة الكلام واعلم ان هذا الاحتجاج الاخير لا يخلل

له اما اليهود فليسوا بمصدقني اجماعنا ونصوصنا واما جماعة  
 المعتزلة وفرقة من اصحابنا ما انكروا وجود نسخ ولكن ومع  
 اختلاف في معناه **ومتا** احتج اصحابنا عليهم قصة ذبح  
 ابراهيم ونسخه قبل الوقوع فذكر على انه ليس بالمدة الحكم بل  
 رفع عينه وسياى عليه مقاولاتهم **واجتجوا** ايضا بانه لو كان  
 النسخ بياننا لما جاز تاخير عروفت الحاجة وهذا ضعيف فان  
 المحصر يقول ما نأخر عن وقت الحاجة بل نقدر ايضا على الحاجة  
**ومتا** اجابوا ايضا انه لو كان بياننا لما جاز تاخير ما لم  
 حوز هو لا يخصص العام وهذا الصا ضعف فان العام لم يفسد فيه  
 المراد فيكون تاخير عروفت الحاجة وقد يقع ارتكاب غير  
 المراد وتجهيل المراد في الحال والاحكام حاصل في الوقت والالباس  
 بخلاف النسخ فان وقت نفعه لم يقع وعند الوقوع سني ولا يفسد  
 لا ارتكاب غير المراد **مسئلة** وما اشتد فيه اختلافهم  
 حوز النسخ قبل التمكين من الامتثال وصورته ان يقول  
 الشارع حوز في رمضان هذه السنة او بعدوا في وقت كذا  
 ثم نسخ قبل صحتته او عند محسبه دون يسر ما تاتي فيه الإيقاع  
 وطريقتهم المستى على ان الامتناع لكيت ولت وقد سقيت  
 وقد اكرت المعتزلة ذلك بحسن احديهما انكم قلتم كلام  
 الله واحد فلف يكون امرا وجهاسي واحد معا **اجيبوا** ان



تَحْتَ كَيْفَ كَانَ مِنْ كَوْنِهِ وَاحِدًا مَقْدَامُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ فِي  
 اصول الدين وان يحتم ان يعلق بها الايمان بخلافان بالتقدم  
 والتأخر وما حوط بهما معا **الشأنية** هي ان الشيء الواحد  
 كيف يكون مأمورًا منتهيًا مصلحه مفسده معا **اجيب**  
 انه انما رعاية المصالح والمفاسد وحوصلتها لا يقول به واما  
 لونه مأمورًا منتهيًا احسنه بجوابين احدهما دعوى تقدير جسمى  
 الامر والنهي وما حلفت عبارات معتدى هذا الجواب فنقسم  
 من قال مأمورًا بشرط بقا الامر منتهيًا بشرط نذاله ومنهم من قال  
 مأمورًا بشرط كونه مصلحه واما يكون مصلحه ما بقى الامر فاذا انتهى  
 خرج عن كونه مصلحه ولهم عبارات اخرى انك من هذه وقد  
 استوهن بعض المتأخرين هذا فقال معناه ان الشرط ما يتصور ان  
 يوجد والا يوجد والمأمور لا يتبع مأمورًا الا عند دوام الاثر  
 فكيف تقول انك بشرط الا انها لا عنه وما اجاد هذا  
 اما قوله ان الشرط محور ان يكون والا يكون لم يحصل له فالجواب  
 شرط العلم في حق الماري سبحانه ولا يقال فيها نحو هذا وان اراد  
 بالنسبة الى المشروط فقايد فان الشرط المقتضى لا ينقل عنه  
 وجود المشروط اما بعده وكان هذا عرضه ان الشرط يجب  
 ان يكون عن المشروط والشيء لا يشترط وجوده باستمرار  
 وجوده اما وجوده اوله امله او ك فالفما اخر عنه فكيف

بشرط به واما وجوده المسمى فهو نفس البقاء فاني بشرط به فافسده  
 لعدم السخ الجواب الثاني انهم الذين يوجبونه مأمورًا منتهيًا  
 من وجه واحد في وقت واحد ضمن احدهما بعد الاخر فانه ليس  
 من شرط الامر الارادة او المصلحة والمفسده فلو اوجبنا وجود  
 نسخ ما امر به ابدا اذ البعز ليس في نفس الامر بل في تعليقه وقد  
 اعتمد المحورون بعضه ذبح اسعمل وحصولهم اجالوا في  
 دفعه وجوه منها دفع الامر به فقالوا كان مناما قد فعلوا  
 شيئا من النبوات كان مناما كذا جهة الامر يقول اسعمل افعل  
 تؤمر **ومنها** تسليم الامر به وزعمهم ان المأمور لم يكن  
 الذبح بل العزم عليه اشلاء له وقد كذبوا بقوله افعل ما تؤمر  
 فانه استأن الى الذبح بمان العزم اما يجب عند وجوب المأمور  
**ومنها** انه لم يسبق له ان الله خلقه نحاسًا او حديدًا  
 فانقطع الامر لعدم التمكن ورددوا بان هذا ينافي مع ما همكم  
 فانه امر بشرط وهو منقطع عند كونه لا فائدة فيه ولا حاجة  
 الى الفدا **ومنها** ان المأمور لم يكن الذبح بل النحل والاضجاع  
 وقد فعل ولا نسخ **اجيبوا** بان ذلك ليس بلام وايضا لا  
 شئ من الحامس ان فعل وقطع الالة التام واستدلوا  
 على وقوع الامثال بقوله تعالى قد صدقت الروما **اجيبوا**  
 بان هذا ما نقله غيركم ولو كان لاستمر واذا قولك



صدقت أي أنك مصدق الناميس ولو لم تصدق ما أقدمت وهذا  
 الدفع الخامس ضعيف فإنه ليس من شرط الواقع الاستمرار شيئا واقع  
 عبر عليهما إلا لو لم يكن من شرط جميع ما جرى الحكاية في القرآن  
 ثم التصديق الذي أولوا عليه لم يتوقف على الإقدام فلمن  
 صدق لا يتقدم وفي الجملة ليس يتقاع في دفع الكلام الختم مفرقة  
 الأمر في قوله أعمل ما تؤمر عن رزقه في الغرض فإنه لا يمنع توهم  
 اسعمل أنه أمر وإن لم يكن والاية حاكية عنه شيئا في أيام صباه  
 ودعوى أن من النبوات ما كان منام فصحيح ولكن لا دلالة للأسرار  
 حكم بل يجوز أن يكون لما ماتم أيضا تأويل كروا النبي عليه السلام  
 في كسوفه سقفه وكرواته في مناعة الغم له وكرواته  
 صلى الله عليه وسلم في تضح ما رآه النبي وخوه وفي الجملة الآية  
 ليست بما لا يقبل التأويل من الطرفين والاعتماد على الدليل  
 العقل القاطع ولمن مع من أصحابنا أن يدفع المحجة بمقولات  
 الامتناع في الشيخ الحكم المأمور به على الناس وما قبل التملن  
 أما هو للزوم محال فإنه إذا قال أفعلا دائما أو في وقت كذا  
 لم قال لا تفعلوا أما أن تصدق أنه طلب دائما أو في ذلك  
 الوقت أو ما طلب الثاني باطل فإن اعتقاد الكونه أمرا اعتقادنا  
 لكونه طلبا فإنه لا يصح التصديق بوقوع الشيء منك  
 عند أنه يتقن صدق حكمنا حصول ذلك الأمر صادقا

فكذا حكمنا لا رزقه وهو حصول الطلب دائما أو في ذلك  
 الوقت بل من أن يكون صادقا مقوله أفعلا دائما أو في ذلك الوقت  
 في قوة فوه أطلب منك دائما أو في ذلك الوقت والدليل عليه  
 أما لو رخصا أمر الأمر دائما لك هل أنت طالب دائما لا يصح أن  
 يقول لست بطلب دائما وقد قال أفعلا دائما فإنه ناقصة  
 مستغنى أن يمثله أو يحينا بانه طالب دائما وإن كان من لا  
 يتعرف بعد علم كل ذلك قبل سؤالي أنا فادأ علم أنه طالب دائما أو  
 في ذلك الوقت الحاضر ثم قال لا تفعلوا بطل تصديقه وقد  
 بانه طلب دائما أو في ذلك الوقت فصار الموضوع صادقا دائما  
 كاذبا وهو محال **ووجه آخر** وهو أنه لما لم يتسّر  
 لهم دعوى بعد دجيتي الأمر والنهي ويستحيل لوزن شيء واحد  
 ما مؤرا من بابا بحجته واحدة على ما التزاما به وروح طرفين معا  
 ينعق قولهم يصيب متعاقبين فإن الطلب بامرأته القابض بانه  
 عند جامعنا وهو واحد ولا يتقدم ولا تأخر فيه فصار تعلقا  
 شيء واحد من جهة واحدة في وقت واحد بامتناع الوجود  
 والعدم وهو محال والمعتزلة في إبطال طلب في نفس الأمر  
 على خلافين وبالث الرجوع إلى معنى الطلب لم يعلم أنه لا  
 تقع والفرق بين الطلب والموضوع طلبا لا يظهر على ما  
 سبق كالفرق بين ما ظهر مرادادين المراد حتى أن السيد



المات العذر قد يقول الجيد عبد الملك اريد منك لئلا لا يرتبه  
 بما اذا طلب ما لا يرتبه ترجح في نفسه وخود بما ترجح عذمه عذمة  
 لتقاوم الارادة والطلب بل الطلبين وهو محال **ومما**  
 اختلفوا فيه ان النسخ هل من شرطه اسات البدل ومنع قوم حوان  
 ان ينسخ الا الى بدل محقق بقوله تعالى ما نسخ من اية او نساها ناس  
 خير منها او مثلها. ورفعتكم اما او لا فانه ما نسخ الجواز بل  
 الوقوع وبما ان نسخ اية ماثلة هي رابعة المشو لا اخرى  
 واصفه. لم يثبت صدق النسخ لا الى بدل ونسخ الهوى عن  
 ارجاء كونه الاضاحي لا الى بدل وغير ذلك **ومن محال**  
**الاختلاف** تجوز النسخ الى الاثقل فمنهم من اقتصر التجوز على  
 ما الى الاخف والزمهم الاصحاب ان الامتناع لاداءه او للاستصلاح  
 او لمحال ما سبق به جواز ان يكون الاصل اثقل **س** قد ورد  
 ان الله بالناس لرؤف رحيم **ج** مقتضى الاولون في العالم فقير  
 ولا كدود ولا مملكت اصلا **س** قوله ثات بحرمته  
 اما كون في الاخف والا فالمران حثركه **ج** لابل ما هو خير  
 ثوابا وان كان اثقل **س** ليس بواقع **ج** امر وانزل القنال  
 ثم امر واثبات واحد لعشر وحرمت الحرم وبما في المتعة والحرم  
 الاهلية بعد اطلاقها ونسخ صوم يوم عاشورا بصوم شهر  
 رمضان **ومما اختلفوا فيه** انه اذا نسخ بعض العباد

اسقاط اسن من اربع هل هو نسخ للبعض او للاصل قال قوم  
 نسخ للبعض لاستمال الدل على البعض واحتار بعضهم انه نسخ  
 لكل لا رطل الاربعين الوخوب مسقط وخوب الاربعة  
 والركعتان عماده اخرى غير الاربعة ولو كان نقصا لكان  
 مصلح الضح اربعاً قد ادى بالواجب وزياده فالوا ولو نسخ الطهارة  
 بقى الصلاة كالحال لو اوجب لو بها على الحد كمال نسخا  
 لوجوبها على الطهارة وكانت هذه عبادة اخرى اما اذا جرت  
 على الطهارة والحديث فليس بنسخ وهذا ما مشرفه فان  
 الصورتين متساويتان في الاعتبار فان نظرنا الى افراد شي فساوا  
 ذلك حرمة بالخوض او بالانحباب فيكون نسخا وكذا اذا  
 نظرت الى الصلاة واقعا على صفة فان كانت الواجب  
 فيها الطهارة غير الواجب فيها الحديث والواضح فيها الطهارة غير  
 الحائز فيها الحديث بل غير الحائز فيها الطهارة بالخوض والخاصي  
 وان نظرت الى خروج الطهارة عن حقيقة الصلاة فجوز شرط  
 شي واحد مختلفات طارئة لاستدك ما به كاشتراط بقاء  
 الكوهر متخادات على سبيل البدل بحث لا تفك ولا حل به  
 هوية **ومما** يختلف فيه ان الزيادة في النص هل هو  
 نسخ وحب ان يفصل فانه ليس بمعناه الزيادة في شياقة النص  
 بل في مقتضاه والحكم بالابت به وقد فصل بعضهم الى ثلثة



افقسام الاول ان يوجب الصلاة ثم يوجب الحج وبين انه ليس  
 منسوخ لقار الخميني مع الثاني ان يتخذ المريد والمريد عليه قالو  
 زك في الصبح ركعتان فهذا نسخ اذ كان حكم الركعتين الاحرا  
 وملا رتفع **س** استملت الادع على اثنين فليس يرفع بل هو  
 ضمرا حيث بان النسخ رفع الحكم لا رفع المحلوم عليه وقد رفع  
 من الركعتين الاحرا ومن اراد ان يقر هذه الطريقة فليقر بها  
 يكون العدد الاقل ليس جزا العدد الاكثر ليعقل مع قطع  
 للطريقة ولطال ان حقيقته عند الفصل لانها ستة واحدة  
 في العقل ولان كون العشرة من خمسة وخمسة ليس اول من  
 كونها من تسعة او ثلثة او ستة واربعة والشئ الواحد له صورة  
 واحدة لا تقوم بمختلفات متبادلة الثالثة قال هي من  
 المرتضى كبراه عشر طلبة على مائتين قال ابو حنيفة انه نسخ  
 واختار هذا المقتضى انه ليس بنسخ قال وهو بالمفصل اثنتي  
 فانه لا يفي المائتين عند المائة **س** ايجاب المائتين كان  
 مقتضى اطلاق الاقتصار عليه **ج** هو مفهوم ولا يقال النسخ  
 الاعل المظنوق وهذا الفرق على ما تمهد من المأخذ فاستد  
 فانه اذا اعتبر هنا الصلاة واحدة فهو جز واحد وان نظر  
 لانهية العدد وان الاقل ليس جزا للاكثر فلذا هنا  
 وان يطر لا الاجزاء فلذا هنا وان لم يطر الاجزاء هنا مطلقا

فلذلك الاقل ثم كان هاهنا الكاري والثمانون محرما وقد جوب  
 بايجاب المائة وكف لا يكون ضرورة الحرام في شخص واحد على  
 حال واحد واجبا نسخا ثم العجب انه اورد ان الامر بالصلاة  
 على الطهارة بعد وجوب الصلاة مطلقا نسخ هذه الزيادة لان  
 لان الاول احرا على الحدث دون الثاني وان تخويز نسخ الحففين  
 ليس نسخا لوجوب الغسل ولا لاجرا به بل لغيبه بجعله احدا  
 الواجبين ولم يحقق الاجرا عند وجوب زيادة العشرين  
 بالمائتين ولم تعتبر نسخا وليس ما ذكر في المسح والطهارة  
 منطوقا بل هذا اصرح من ذلك ثم حث التلوي **ومما**  
**نذكرها هنا** ان الامة المسووعة تجوز لا وثها وحوار  
 التلاوة حكم آخر ولش من المسووعات كذا وقد نسخ حوار  
 التلاوة مع بقا الجلم لنسخ لاوة اية الرجم مع بقا الحكم  
**س** اذ ارفع التلاوة فليس نسخ الحكم لانه فرعه **ج** منع  
 رعية الحكم للتلاوة ولم من دليل لا يعقد الصلاة ثم  
 يجوز ان يبطل الدليل وسق المذلول **س** نسخ الحكم  
 مع جواز التلاوة استيفاء الدليل مع رفع المذلول **ج** اذا  
 جات النسخة زالت الدلالة ويجوز بقاء الشئ مع بطلان  
 جهة دلالة **وما اختلفوا فيه** جواز نسخ الكتاب  
 بالسنة والعلم ومع الشافعي وبعض وجوزه كثير



احتج المانع بقوله تعالى قل ما يكون الا ان يذله من تلقا نفسي  
 ان اتبع الاما يوحى اليك **اجيبوا** بانه لا خلاف في انه لا  
 يدل بربطه بنفسه بل يوحى اليه من الوحي ما يشاء وما  
 لا يشاء **اخرى لهم** قوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها من  
 احكامها او نلغها والحيروا المثل انما يكون من القرآن **ج**  
 تحقق الوعد بانه اخرى وان لم يكن نسخا سواء الله حكما  
 او لم تثبت مع ان النسخ في الحقيقة هو الله على لسان رسوله  
 والمجورون قالوا اما التخوير العقل ولا تاتي اذكاره وقد  
 دل السمع على وقوعه اذ توجه الى بيت المقدس من السنة ليس  
 من القرآن وقد نسخ بالقرآن وحرم المباشرة نسخ بالقرآن  
 وليس فيه وكذا صوم يوم عاشورا واما نسخ القرآن بالسنة  
 فكثير لنسخ آية الوحيه للآيتين بقوله الا وصية لو اريد  
 واعلم ان الاجماع لا ينسخ ولا يفسخ للوحي بعد زمان الرسول  
 صل الله عليه وسلم وخوز قوم نسخ المتواتر بالاجازة قالوا  
 لا حيلة العقل فان اهل مسجد قبا تحولوا الى الكعبة بقول  
 واحد اخبرهم وايضا لازالت الصحابة يلقون اخبارا للناسخ  
 والمنسوخ الى النواحي **احتج** المانعون بانه رفع المقطوع  
 بالمظنون وحديث قبا يجوز ان يصح فرائضه **اجيبوا**  
 بان اعتبار القرآن تعطيل لاخبارا بالاجازة قالوا واما انه

رفع للقاطع ممنوع اذ لو كان كذلك لقطعنا كذب الراوي ليس  
 لنا اذ حوز صدقه وانما كان مقطوعا له بشرط ان ثبت صدق حر  
 لسخه وات تعلم ان قوله اعتبار القرآن تعطيل الاجازة تعطيل  
 ما تدفاه تعطيل الاجازة من اسمها لسخها التواتر وما ادعى  
 انه من الاجازة ادعى فيه القرآن ولا يلزم بها النسخ وليس اذا لم يصلح  
 للنسخ لم يصلح للعمل به فيما دون محل النسخ **واجيب** المجورون  
 نسخ آية غسل الرجلين حديث المسح وهو من قبيل الاجازة منع  
 كونه من قبيل الاجازة لمتواتر حتى قال ابو حنيفة جازنا  
 مثل صوة الشمس والمسلة طسنة يتوقف فيها ممتنع وهم  
**ومما اختلفوا فيه** ان من لم يبلغ خبر النسخ هل النسخ في  
 حقه اخبار بعضهم ان حقيقة النسخ الرفع وما لم يبلغه لا يرتفع  
 عنه الحكم ولو نزل الامر السابق دون ان يبلغه خبر النسخ  
 عصي والزم بانه اذا علم ارتفع الحكم بالعلم بالنسخ او بالنسخ والاول  
 باطل فتعين الثاني اجاب بان العلم بشرط لا نسخ قبل وجود  
 الشرط قال وقوله انه مخطن باطل اذ الخطا انما يقال  
 اذا طلت ولم يصب او وجب عليه الطلب فقصره قال وربما  
 لا يجب عليه قضاء صلاته ونحن نسب عن طاهها فما نجد  
**ومما** اختلفوا فيه نسخ الحكم بقول الصحابي انه  
 نسخ دون ان يقول سمعت الرسول صل الله عليه وسلم قال



القلي وقوم انه لا يقبل حوزا ان يعتقد غير السخا الا ان  
 حكي الماسخ ومقتضى فيه برانا ونعظم قال ثقل لا يقتل قوله امرنا  
 مكدا وفضنا وهذه ايضا مما يحمل طرفاه القالك والقتيل  
**وبما ذكر** هاهنا ان نسخ المتواتر لا يجوز بالقياس  
 ولا نسخ المعلوم بالطريق الاجتهاد ههنا انفقوا وقال بعض اصحاب  
 السانعي يجوز السخ ما جعل دون الحفي وقال بعض المناجرين  
 ان غنى ما جعل المقطوع فسلم والا فلا وما ياتي به القطع  
 فحوى بقرب من الصريح او وصف لا يلفت اليه الشارع لا انوثه  
 في شرايه العتق او مثل ان كان البند مأيا ملة فورد بعده  
 ان الحرمه حرمت لشربها مسخ اما حة البند ان تعبدنا بالقياس  
 وان لم تعبد ولا يملن حوزا ان يكون للخصوص مدخل وهذا لا  
 حاصل له فانه اما ان يتلقى من النص وقد اصاب الى شدة ما حزم  
 وحوزا ان يكون لهامدخل وان تعبد بالقياس لم يتعبد بالقياس  
 في كل صورته وانه يصح في كل موضع فاذا كان مما هو مرفوعه الفارق  
 صار كسائر القياسات ولا اعتبار لما ذكر وشدة الحرمه حوز  
 اثبات الفارق فيها ومن احسب ان القياس فرع النص فكيف  
 يسحقه ما اصاب فانه ليس فرع ما نسخه بل فرع نص اخر بل حب  
 العود الى الاجماع فان الصحابة انما عدلوا الى القياس عند الناس  
 عن النص حتى كانوا يقولون ولا سمعنا هذا لفضنا فيه خلافة

ولانوا يحلون بطلان كل قياس خالف النص والماسخ في النص  
 هو والمتاخر ونعرف ذلك اما بالاجماع على ما حرمنا متاخر  
 او الاجماع على انه الماسخ وانا ان يدكر الراوي الماسخ او يدكر عليه  
 اللفظ لقوله عليه السلام كنت ستم عن رايه القصور قروروها  
 ولا تنت سرتب المصحف المقدس والمتاخر ولا يارح السلام  
 الراوي فلهذا سيع تعدان سلم او قلله **الاصول الثاني**  
 سنة الرسول صل الله عليه وسلم وتنقسم المقول منها الى متواتر  
 وغير متواتر وانذار السمس صرح معانده فان الانسان يعلم  
 من نفسه انه لا شك في وجود بغداد مثلا مشكك وان لم  
 يدكر شاهدها ومن شرايط التواتر ان كان الشيء في نفسه  
 وان يكون الاخبار لا عن ظن بل عن امر شاهد اذ لو اختلف قوم  
 لا خصوص عن امكان وجود العالم لم يتواتر ذلك وان يامن  
 القس في غير عن الاتفاق والتواطى ولا شتى في تضاعف سلسله  
 الى الاجاد فانه حينئذ ما يتواتر انه بقله الاجاد لا انه  
 متواتر في نفسه وقد ذكر الشهادات دون افادة القن للندج  
 في الحكاية من القلة الى الشرح وعدد التواتر منه كامل  
 وزائد والراي ما راد على ما افاد القن ومن الشروط الفاسدة  
 حكم من اوجب ان يكون عدد التواتر بحث لا حوهم بلك  
 ولا حصم عدد فان المصلين في جامع واشتار من مائة سوق



اذا حروا واخبروا عن واقعة ودخول القين مع صحبه ان  
 يحويهم بلد فالقين هو القلي سواي الشهادات والعدد الكامل  
 لا مركب شرطه ولا يدري ان القين لنا بواقعة بل حصل  
 ولا يلزم من افاده ملع من الشهادات نقلة في موضع افادتها  
 في آخر فللقران مدخل عظيم واوح القاصي اطرازا لافاده  
 ولا يستقيم عند اعتبار القران وقول القلي انه قد حصل  
 التواتر بقول واحد متحدثا عن القران سفة وان كان يجوز  
 حصول القين بقول واحد اذا اختلف بقران كثره وللمنة  
 لا يسمى متواترا اذا عرفت التواترات بقضايا يكون موجب القين  
 فيها كثره شهادات قوليه ولكه ضرب من القضايا المسماة  
 بالحدسية وما يدكر ان العدد الكامل اذا اخبروا ولم يحصل  
 العلم بتوليهم جيب القطع بكذبهم لانه لم يشترط في حصول  
 العلم الاكمال العدد والاحبار عن شاهدة وبقين فاذا  
 وجد الشرط الاول ولم يحصل متغير الخلل الاول في الشرط  
 الثاني فقد كذبوا وهذا في شامخ فان العدد الكامل  
 لما اعترف هذا القائل بانه لا يعرف وان الكامل في واقعة لا  
 لم ان يكون كاملا في غيرها ولا تعرف انه كامل ورايد وادع  
 لا يلزم ان يكون رايد غيرها بل قد يكون كاملا او غير كاملا  
 واذا اعتبرا القران خطأ في تحيين الشرطين بل زعمنا

توقف على ثالث من القران **س** فضة الصل على ما زعمه  
 الحارثي تواتر ولم يحل صدقة **ج** الذي شوهده من الصل صدقاه  
 متواتر عندنا صلبا انسان يشبه المسيح قصد قنما راوا **س**  
 ولا يبقى على المحسوسات اعتماد **ج** كانه في غير زمان خرق  
 العادات لا يصح وفي زمانا سلم الله عنا العلوم الضرورية  
 واذا وحزنا علما ضروريا ما ما صار العصاة تعبانا محكم  
 بكذب الناقل **وما يذكرها هنا** ان كل خبر ذكره عند  
 الرسول وسع ولم يفعل فسكت عليه بحج فتولة اذ لو كان  
 لدينا لما سكت عليه اعني بما يتعلق بالدين ولذا كل خبر ذكر  
 من ردي جماعة ما جرت العادة بانكاره وان كان لدينا  
 وسكتوا عليه وهو جمع وليس هو مانع وهو من اهل الخبرة  
 يعر اذا مشغ في مشقة العادة تواطهم على الكذب بحج فتولة  
 وهذا الطريق ثبت اعلام الرسول صل الله عليه وسلم **وفي**  
**نقل الاخبار مرات** واعلاما ينقل ان يقول الصحابي  
 سمعت الرسول او اخبرني او شافني ودونه ان يقول  
 قال الرسول او صد او اخبرنا وليس كالأول نحو ان  
 نقل عن واسطة ما في كثير مما روجعوا بعدا لا طلاق  
 فقالوا اما سمعنا عن ولان وان كان الطاهر عند الاطلاق  
 ان يكون قد سمع ودونه ان يقول الصحابي امر الرسول



او يخفى وهذا مقتضى عاقله باحتمال ثان وهو انه ربما يرى  
 ما ليس بامرا ونهى ذاك فهو دونه وان كان الطاهر من حالهم  
 الصواب ودونه ان يقول امرا ونهيا وسقضى عاقله باحتمال  
 اخر سمى الاحتمالات سبقت وهو انه ربما يكون الامر  
 من الصحاح او من بعض الخلفاء وان كان هذا الاحتمال في غير  
 الصحاح كدمنه من الصحاح ودونه ان يقول كانوا  
 يفعلون كذا واذن انهم لا يقولون صل الله عليه وسلم  
 واما التابعي اذا قال كانوا يفعلون ولم يشاهد عصر  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يدرك على فعل الجميع ولا حجة في  
 فعل البعض فهي خمسة من المرات وكل واحد على خلاف  
 الاجماع او على خلاف الدليل القاطع العقل او النص القاطع  
 لا يمكن ان نواتر اذ لا حجة في طرقي القضي فهو تردد  
 وانا الذي لا تعلم صدقه ولا كذبه فتوقف فيه **س**  
 لو كان صادقا لما اخلا بنا الله عرسه بصدقه **ح** تعارض  
 في كتاب الدين مثله وليس هذا كالمحري بالسوء فانما  
 سطر بلذيه لان النبي كلنا ما صدق علما وصدقوا علما  
 بغير دليل محال وحصر الواحد وشهادة الاثنين لم  
 تقبل بالصدوق فيه علما بل جعل به بالنظر **س** بحث  
 على الشارع اساعته لينتاز **ح** ما بطلنا العلم بغيره

71  
 وما تطفنا بالعمل به بناء على طشنا فلا يلزم من قول انهم مكلفون  
 بما تحصل لكم من الظن **ومما** طالت فيه النزاع  
 حال خبر الواحد ونعني به كل ما لا يتواتر سواء كان عن جمع  
 او عن واحد وضابط التواتر العلم وايضا قوله حوار التعبد  
 عقلا فضلا عن وقوعه سمعا فان ادعوا الضرورة عور صوا  
 مملها على المقتضى وان رجموا النظر ولا سبيل اليه لانه  
 اما ان يكون لداته وليس يمتنع او لمفسده ولا يلتفت الى  
 رعاية المصالح وعلى تقدير الالتفات مع المفسده **س** وجع  
 المفسدة هو انه ربما يروى في سفك دم او استحلال بضع  
 وربما كذب فظن انه بامر الله فلا يلزم منه حجة  
 وبيع بالشارع التمهيل **اجيبوا** ناهية لا يمتنع ان يقول  
 الشارع اذا طار بك الطائر وطنته غرابا او حيت  
 عليك كذا عند ظنك والمقر بالشرع لا يمتنع من هذا  
 الانكار لانه تعبد بالعمل بالشهادة المظنونة والفتوى  
 المظنونة صحيحة وحكم القاضي المظنون ملحقه بالشهادة القطعية  
 والفتوى القطعية والعصا القطعية كاصدارات من الرسول  
 ووجب قومه العمل بالاحاد عقلا ونما احسبوا به انه لو  
 وجد المفتي الخبر الواحد ولم يعمل به لعطلت الاحكام ولا  
 ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم تبليغ الاحكام الى كل قطر



على وجه التواتر ما لم يف بذلك عند أصحابه وقد  
استضعف هذا فان الفتى اذا لم يجد متمسكا يرجع الى الله  
الاصليه ولا يحتج على النبي استيعاب الوقايع التي لا تنافي  
بالنصوص **واختار** ايضا ما ان لم يصدق الواحد  
وصدقه منكم بعد ركننا امر الله وهو عصيان وبطلان  
من وخوه منها انها تعارض بمثل في الفعل لا مكان كذبه  
فيلزم مخالفة امر الله بان يكون الواجب غيره الثاني يلزم  
العمل بخبر الفاسق بل الكافر لا مكان الثالث ان البراءة  
معلومة بالعقل ولا يرفع بوجه وهذا قد استدلل به فتوى  
في انكار العمل بالواحد اي الرجوع الى البراءة ومذهب  
السلف انه ليس بمسجل العبد كالحاكم والواحد والثنائية  
وامع سمعا وهو فيه طرائق احدها ما نقل عن الصحابة  
العملية في وقايع شتى فان لم تتواتر احادها حصل العلم بمجموعها  
من ذلك ما روى ان عمر لما كان يرى ثوبت المرأة من ردة  
زوجها لما اخبره الصحابة ان الرسول صلى الله عليه وسلم  
كتب اليه بوث امرأة من ردة زوجها المقتول رجع  
لا ذلك ومن ذلك قصة الجحوس وقول عمر لا ادرى ما  
اصنع بهم وطلب من سمع شيئا ان يرفع اليه فقال عبد الرحمن  
ان عوفنا شهد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول سنواهم سنة اهل الكتاب **ومنها** خبر  
عمر في قصة الجنين حتى حل من شاهد النبي صلى الله عليه  
وسلم اوجب فيه الغرة فقال لولم تشع لقضينا فيه بعين  
هذا اي لم نقض فيه بالغرة وقد انفصل الجنين ميتا للشك  
في اصل الحياة **ومنها** رجوع الصحابة الى عائشة في  
الالسال لما قالت فقلت اما ورسول الله فاعثلنا **ومنها**  
ان اهل قبا يحولوا الى اللعنة بخبر واحد ولذا التابعون  
كانوا يفعلون **الطريق الثاني** احتجاجهم باعتماد  
الرسول على اخبار الاحاد وبعثه اجدهم الى الاطراف فانفذ  
عشر المائة ومعاذ بن جبل الى اليمن وكان كلهم الاحكام  
مدل على انه كان يكلفهم العمل بخبر الاحاد **س** كان  
سعيهم لقض الصدقات ونحوها وكان اعلمهم قبل ذلك  
شفاهما او بالتواتر **ح** لم يكن في مجرد قبض الصدقات  
بل في تعليم الدين ثم كلف اوجب عليهم التصديق في دعوى  
القبض وهم ايجاد **س** كلف علم المبعوث اليه انه مطلق  
بالعمل بالاجاد **ح** بانهم حصل لهم العلم من سيرة الرسول  
صلى الله عليه وسلم وما حرت به العادات في تصديق رجل  
تعرض مشور ولا يه عن ملك في محل سلطانه على رؤس  
الاتهاد **الطريق الثالث** احتجاجهم بان العاي



مكلف باتباع الفتى وتصديقه مع انه ربما نحر عن طريق  
نفسه فاكدرى تخبر عن السماع لا شك انه يح عليه اتاعه  
مع ان منزلة القدم في احتياط نفسه واحتمال الخطا اكثر  
من الرواية **الطريق الرابع** مسكهم بقوله تعالى  
ليتفقوا في الدين وليسندوا قوتهم اذ ارعوا اليهم  
ووجه التمسك بما سبق واستح المحالف بانه لا  
يمكن دعوى الاجماع في قول الخبر الواحد وما من واحد  
الا وقد رد اخبارا من الاحاد وقد توقف فيه النبي صلى الله  
عليه وسلم ورددنا بذكر حصر الخبر في شرث الحديث حتى  
احسن معادته ومحمد بن مسلم ومن ذلك رد اي يكره  
ابنه عنه خبر عثمان رواه من استند به الرسول صلى الله  
عليه وسلم في رد الحكم من العاص فطال به من يشهد معه  
ومن ذلك تخلف على الراوي على الحديث ومنها رد عاصه  
خبر ابن عمر في تعزب الميت من اهله وامثال هذا لا  
يخصي **واحبوا** ايضا بقوله تعالى ولا تقف باليس  
لك به علم وقوله فبينوا ان تصبوا قوما بحالة **اجبوا**  
ما نازككم به فاطعه في الدلالة وما ذكرتم من حوزان  
يكون لامورا اخرى وقرائن اوجت الرد كما اردنا العاصي  
نقض الشهادات لا بدك على بطلان اصل الشهادة وردها

ولا يحتمل ان يكون لزيادة الاحتياط فانه كما ان الظن  
اكثر ويحتمل ان يكون لعليهم غيرهم ليلوا قولك  
هل قابل مع امكان الاحتياط وربما يكون لخصوص الوقايح  
احوال بوجوه الرد لقراءة عمن الحكم من العاص فهو كالتشهاد  
فما امتنع على قوله والحجة الثانية اجيب عنها بان تمسككم  
بالاية لا ينافي مشروفا فان وجوب العمل بخبر الاحاد معلوم  
بدليل فلا جملته فيه وثانيا الواجب على ما ذكرتم لا يعتبر  
في قول ابن سيرين ولا في بطلت الشهادات وبالثانية لم نؤمن  
منه تختم بصلح الخلاف لانا لا نعلم امامهم فضلا عن ورعهم  
وزانفا ان المراد من الايات منع الشاهد ان يشهد بماله  
لشاهد والفتوى بما لم يرد وخوة كبر استن وختم  
لا رد الا حاد بغير دليل وعلم فاقم اول من خالف الاية  
هذا ذلك ان تعلم ان كل من الفريقين مما نقلوا عن  
الصحابة لا يتوجه لهم الا لزام الصريح به انا احكامنا مدعي  
الحصر العرائض فامتلوا وعذرهم بانه لم يسئل عنهم غير الصيغة  
لا يكتفيهم اذ ليس من الواجب طم جميع القران ونقلها  
ولعله تنكر اجماع الدل عليه ولعله ان فعل البعض دون  
قرنه يكون مذهبه كما قال جماعة في مواضع كثيرة على  
الخصوم ولما رد بعضهم الاجماع على من يدعي صيغ العموم





تمسكت بالصحابة ودارت على المعنوم ونحوه ومدعى الاجتماع  
 2 منول المراسيل مردغوى التواتر صغوحا فان الاحاد المرفوعة  
 التي لا توارد على شئ واحد لا ايمان بالزام التواتر معها فان  
 الدعاوى محتلفة منها قول عمر بن الخطاب عن ابي بكر عن ابي  
 بكر عن ابي بكر عن ابي بكر عن ابي بكر عن ابي بكر عن ابي بكر  
 مختلفه فما تواردت الاحاد الا على اراء اشخاص ولم تتواتر  
 راي كل واحد صاها ثم لا بد من تدعى اجماعا على قوله بصعب  
 علينا اثبات موافقه كل واحد **واما الطريقة الثانية**  
 من تعث الرسول صلى الله عليه وسلم الاحاد مقدرا ورد المخرج  
 بها ما يصح به حجة من مهابل المنشور وامر القرائ  
 مقول المحرر حال الصالحى وامارات قرب الرسول وحياته  
 وكونه عارفا على الرجوع اليه وعظم الواقعة ونحوها  
 اودت عليهم صدقهم حتى اهتموا لشكوا ما مع الاحتياط  
 فيه بالعت الى النبي عليه السلام وفحص الخبر واما التلطف  
 بمسألة المفتي فهو غير تكلف المفتي نقل واحد فلقى  
 بحث عليه متابعة الاصل المحكم من الدين حتى توجب  
 الشرع على العاني اتاعه والا فلا يوجب الشرع ولا يكون  
 هو مفتيا واما الثقة في الدين فليس فيه تعين تبلغ الاجاد  
 مخرج عن قرائن وخطر ما جعلهم الى النبي صلى الله عليه وسلم

والصحابة رضي الله عنهم مخرج الى ما ذكرنا واما الخاف  
 اضل الدين بالمشادات الحرة فممنوع صحة الاحاد بمقتضى  
 المسئلة طيه وتعدد الجمع جدا لا يجوز لاصحابنا التمسك بالحق  
 القاطع المتواتر الذي يقسم ظهور الحاضرين وقطع دابرهم ومن  
 له نص فاطع متواتر ما الذي حوجه الى مثل هذه المسائل  
**واعلم** ان السرايط التي تجمع الرواية والسمادة الطلطف  
 والانسلاخ والعدالة والضبط فمعه اربعة والخبر  
 والذكورة والبصر والقراءة والعدد والعداوة فالواتر  
 في السمادة دون الرواية اما القراءة والعداوة ربما تحته  
 الماسية عليها بما سبق من فعل اي بكر عن ابي بكر عن ابي بكر  
 فالوا والضرر الضابط للصوت يقبل روايته فان الصحابة  
 كانوا يقبلون قول عائشة وهي تحت الحجاب وجاهل جند  
 2 فجرد الضبط لحال الاعنى ولا شريطا لوز الراوى عالما  
 اوفيقها اورر طامل علمه لا من هو افقه منه والصحابة كانوا  
 مقبلون قول الاعرابى الذي لم يروا لاجدبا واحدا ولم يقبل  
 روايه المشهور بالهزل واللغو امر الحديث والسنافل في  
 حديث نفسه اوبكر السهو المنطل للوتوق ولهم  
 في الجرح والعدول اختلافات كثيرة والبر الفارع في  
 ذلك طيه فامرنا الاختصار وقبيل الزهر المعززون



انفراد القصة زيادة في الحديث سواء كانت ملك الرائدة لفظية  
او معنوية معللينة لو انفرد بجميع الحديث لكان مقبولا  
فضلا عن بعضه **س** انفراد السماع في جمع بعضه **ج**  
ان قاموه بالمعنى فتقول قولهم اولى وان لم يكونوا  
الرسول صلى الله عليه وسلم ذكره في مجلسين او في اخرى  
الكرتين او راي المامض اذ دخل في اثناء المجلس او خرج قبل  
انما هو او استغل والنفي شهادة عليه بخلاف الالباب  
**وسما** اختلفوا فيه نقل الحديث بالمعنى ردة فتومر  
واختارا لا يكثران الحوازل من كان عالما بنحوه اذ حور  
تفسير بلغة فارسية ونقله بها فحوز بالعربية وقد  
روي الصحابة الخطوط بالفاظ مختلفة واجتمع الرادون  
بقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأ سمع حتى فوغاها  
ودفعوا ما رويها عنه قد نقل بالفاظ مختلفة بتعليله بما  
عقته به من قوله رب حامل فقه الى من هو افقه منه ذلك  
على مدخل الفقه لم يسمع من حوازل القل على غير لفظه وقد  
اختلفوا في المراسيل فقلها ابو حنيفة ومالك والشافعي  
ورزها الشافعي والعلوي واجتمع الرادون بانه لو ذكر  
شيء ولم تعد له ونفى محولا عند الم بقله فاذا لم  
سمعه فالحصل انه **س** رواية العزل عنه تعديك

**ج** المنع فاما شاهدنا همروا عن راسيلوا عنه عدلوه  
مرة وجرحوه اخرى وموقفوا احيانا واصالوا لو كان السكوت  
عن الحرج تعديلا لكان السكوت عن التعديل حرجا ولو جرح  
ان يكون الراوي ملكا بنفسه اذ اروي عن حرجه **واجم**  
الدر فقلوا باساق الصحابة والتابعين على قبول المراسيل  
فان عاس مع كثر روايته مثل انه لم يسمع من النبي صلى الله  
عليه وسلم الا اربعة من الاحاديث لصغيريته وقال في  
حديث الرباعي السنية حدثني به اسامة بن زيد وكثيرا ما  
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذا فلما روجع قال  
اخبرني ولان ونحو هذا كثير حتى قال الراوي عارب  
ما كل ما حدثكم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لكن سمعنا بعضه وحدثنا اصحابه بعضه **اجبوا**  
ماز المسئلة اجتهدت حوزان يكون الدر وستم عنهم راوا  
مذهبكم وايضا مسكروا المراسيل منهم من قبل المراسيل  
الصحابي لا يهملون عن الصحابة وكلهم عدول منهم  
من اضاف اليه مراسيل التابعين ومنهم من خصه بالتابعين  
بالقبول واخا ر بعضهم ان التابعي والصحابي اذا عرف  
بصرح خبره او بعبادته انه لا يروي الا عن صحابي نقله  
والاولا لا يهملون من غير الصحابي بل من الاعراب



الذي لا تعرف حاله حتى قال الرهري بعد ارسال حديثه جل  
على باب دار عند الملك وقال عروه الرهري فما ارسله حديثي  
بعض الحرسة واعتبر السامعي ما سئل سعيدي المسبب للثمة  
احاطه وسهر عاده بذلك **ومما** ذكر ان خبر  
الواحد يقول فمات به المولى خلافا للكرخي وبعض اصحاب  
الراي وعلل من قل انه كلما نقله العدك وصدفه مملكت  
وجب تصديقه خلاف افراد الواحد سئل ما حل العادة عدم  
الاسفاضة فيه لقتل امير في الشرق **س** قطع بكذبه  
لان من الذكر مثالا لما سئل عنه الانسان وسئل به  
الوضو وان حب على النبي صلى الله عليه وسلم اشاعته **ج**  
ان كان كذا فصلا وقطع لدرج النصد والحمامه والقصه  
وجوب الغسل من غسل الميت **س** لسر عموم هذه العموم  
ذلك **ج** ولا حكم المس واللس كالحاج فانه متكرر بالطبع  
ومدعمه دون من الانسان العر الضروري ولمسه سم  
وان سلم بان الفصد والحمامه لا سكر ركر ذلك ولكه كثر  
وكيف حتى حله حتى يودي لا يطل لان صلوات كثير  
لا تخفى عذره فليس الا ان الله لم يكلف سؤله ما شاعه  
جميع الاحكام بل ما شاعه البعض والرد في البعض الاجاد  
**ومما** اختلفوا فيه ان الراوي اذا انكر شيخه حديث

هل هو معتبر روايته وقد فصل اما اذا انكر الشيخ انكار  
جديد ملوك ولا يعمل به بالابقاق فالواو لم نصر الراوي محروجا  
به لان اخرج لا يشك بقول واحد ثم نعارضه بكنيا الراوي  
له فها متكازبان متخافان اما اذا انكر اذ كان متوقف  
وقال لست اذكره فيعمل بالخبر عند اكثرهم لان الراوي  
حارث في اية سمعة منه وهو ليس بقاطع في كذبه وبما عدل  
ودهب الكرخي ويقضهم الى ان شيان الشيخ بطل الرواية  
وعلى هذا خرج حديث الرهري المشهور في تلح المرام نفسها  
واخرج ما ان الشيخ ليس له ان يعمل بالحديث والراوي وروى فلف  
يعلمه احيى ما ان الشيخ له ان يعمل به اذا روى العدك  
عنه فان بقي شاكك مع رواية العدك فليس له العمل به  
واما الراوي اذا قطع ما سمعه منه وكره اذا سمع منه  
فيلزمهما العمل جمعا من تقديرهما وقد ذهب الى العمل به ملك  
والسامعي وجايعه من المتكلمين لان الشبان عالت على  
النوع واي محدث حفظ جميع ما رواه **اشارة الى**  
**ترجيحات في الاخبار** اعلم ان توارد الخبرين  
الماديين على طرفي تقيض معا متنع الا باعتبار الشيخ او  
اختلاف اعتبار سبب دفع به الشافض والا فالراوي كذب  
على النبي صلى الله عليه وسلم واذا عارض خبران على طرفي



المقبض قدم من المتن المشن على مضطرب لفظاً أو معنى أو كليهما  
 فانه بعد عن سياق كلام الرسول عليه السلام ويقدم ما  
 راوه اسد تقطاً واحتاطاً والمشموع على المكشوف للونه  
 بعد عن التحف والمروى في ضاعف منه مشهورة  
 متداولة عند أهل النقل يقدم على رواية المفرد لما وثق  
 الوبق والروى في سلسلة من الرواة المعروين يقدم على  
 ما استعمل سلسلة على ضعف أو خال الصفات والآحوال  
 والمروى في جماعة والمستظهر لكس الروايات يقدم لأنها  
 زبد الطائفة وقد خالفوا فيه والمراتب الخمسة يقدم  
 بعضها على بعض لما سبق والمستظهر وكثير الشهادات  
 من أخبار الأجرار والمراسيل يرجح محالها فإن لم نعثر مستقلة  
 لا أقل من الرجح قتل والمترجح باجماع الأمة والنص المنثور  
 والقاطع العقل يقدم وهذا فاسد أن عني به في الاستدلال  
 فإن الحكم بصير مقطوعاً بالادلة المدلولة ولا يصح خلاف  
 وتبقى مسنوباً إلى المقطوعات ولا حاجة إلى اعتبار المظنون  
 وإن عني به نفس الترجيح نظماً سنة الفسح صرق الراوي كالات  
 الحكم مخوراً إذا حتم كذب الراوي فإنه على موافقة النص  
 وتادم صفة بالشهادات والمفق على اسناده يقدم على  
 المستكوك في أسأله والمستلقى من رطبة أم بما حل عند وهو

ساكت أي التي ضل الله عليه وسلم كوار غفلة وقد قدم  
 ما لم يقل راويه معارضه على ما نقل راويه مصارمة لصا زهما  
 رواية تحفي وبنلامة الطرف الآخر قبل صاحب الواقعة  
 تقدم روايته على رواية غيره فانه أصبط وأعرف وموافق  
 عمل أهل المدينة يقدم على المخرد عنه لأنها ممتط الوحي  
 وهم شاهدوه ومشاهدوه ويقدم ما علمت به الأمة  
 موافقة على عدم ذلك لجواز أن يكون علمهم بذلك له  
 والأفلا أقل من الرجح موافقة جاملهم على الحكم له  
 وتقدم الأحص لالة على الأعم لانه النص والتقدم  
 من طوارق الخصمات وإن مرض له بخصم فيكون أقل  
 لأن كل ما يخص الأحص بخصم الأعم ولا يغلب  
 إذا كانا على طرف واحد وإذا كانا على طرفين فالحاص  
 أشرف أقوى ويقدم الأبعد عن الأسمارات والتجورات  
 المعندة على مستعمل علمها ويتبرح الناصر مطابقة أو ضمناً  
 على ذال التزاماً ويقدم محل الدال على مجامع على محل مباني  
 وهذا شرح النص في الخال ويقدم المفق على عدم  
 خصيصه على المستكوك فيه انه هل رطل فيه التخصيص  
 والمسارع فيه فانه وإن رد على من اسقطه من الاعتبار  
 ولا أقل من ضعفه وتاخره ويقدم ما وإفاء ظهور الناشر



على من لا يوافيه وقد اختلفوا في تقديم الحاضر على المبع والدار  
 للحد على موجب والموجب للعتق على موجب الرق فمع قوله الرجح  
 لان الراوي العبد واحدا المصدق والحل احكام شرعية  
 ولذا في ترجيح ما عمل به بعض الامة الاربعه او طائفة من الامة  
 او عمل الراوي فأكبرهم مع اذ لا يجب تقلد هم فاستوى  
 في رواية العبد ولذا في رجح المالكوف على الغريب كقول الفقهاء  
 وغيره فان للشارع المطلق المالكوف والغريب والمرهنة لا تسلم  
 عن امر كان المنازعة وبحول تزداد في اعداد درجات مظلونه

وسألت بقوه الناظر وقد بلغ مائتا  
**الفصل الثاني في الاجماع والقياس وتعارضين ادله**

القول على الاجماع وبغنيه ايقان ائمة محمد صل الله عليه وسلم  
 على امر من امور الدين والامر النظام وقوم بصورة راعين  
 ان الدواعي متحاربة الى الاختلاف متارعة على الظنون فليف  
 يجمعون على امر واحد وما هو الا كافاتهم على اهل المصير  
**اجيبوا** ان المهمات الدينية ليست كاكل المصير  
 وانا يكون اجتماعهم عند عدم تعارض وجود فتاوى  
 وغيرها ومن النباين من لم يترك تصور ولكن يترك كونه  
**واجب** المتنبون صحة وكونه حجة بحج متها  
 اما الكتاب لقوله تعالى ولذا لك جعلنا لئمة وسطا

وقوله تعالى ومم خلقنا امه متدون ناحق وقوله وما احلفتم  
 فيه من شي فحمله الى الله اي ما افقتم عليه حق وقوله واعتصموا  
 بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ومن حلف من الحداق صرح بان  
 هذه لا يدرك على العرض دلالة قاطعة بل ولا طاهرة ايضا  
 وقد مسكوا ايضا بقوله تعالى ومن شاقق الرسول من بعد  
 ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الاله واستؤهن  
 الاحتجاج بها ايضا لانه لسر نصافي الغرض ويحتمل ان  
 يكون المراد منه ومن شاقق الرسول وشيع غير سبيل المؤمنين

في ابقائه ومتابعته بوله ما تولى ونص له جهم **حجة**

**احرى لهم** المسك بقوله صل الله عليه وسلم لا يجمع  
 امي على الخطاء وهذا ادك على الغرض من نصوص الكتاب  
 وان كان دونه من قبل التواتر ووجه المسك انه تطايرت  
 الروايات عن الرسول صل الله عليه وسلم بعضه هذه الامة  
 عن الخطا على الفاظ مختلفة على لسان القات مع اتفاق المعنى  
 كقوله سالت الله لا يجمع امي على الخطا بما عطاها ولقوله  
 من حرج عن الجماعة شبرا خلع ريعه الاسلام عن عنقه وامثال  
 هذه وكلها كانت طاهرة في عهد الصحابة وما دفعها احد  
 ثم استمدوا منه الدلالة على الغرض بطريقين احدهما دعوى  
 العلم الضروري بان مجموع الاحاد افادنا علمنا لئمة لجماعة



عَلَى الثَّانِي الْأَدْعَى عِلْمُ الْأَضْطِرَارِّ لِشُرْكَائِهِ وَخَصِيٍّ أَحَدَهُمَا  
إِنْ الْأَخْبَارُ لَمْ تَزَلْ مُشْهُورَةً مُتَشَكِّكًا بِهَا مِنْ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ  
أَحَدُهُمْ خِلَافًا لِمَنْ كُنَ الطَّاعِ مَحْمُولُهُ عَلَى الْخِلَافِ نَهْزَ لَيْلُ  
عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً وَبِأَنَّ أَيْمَانَهُمْ بِأَصْلِهِ مَقْطُوعًا بِحُكْمِهِ عَلَى  
الْكُنَا فِي السُّنَّةِ وَلَا يُمْكِنُ هَذَا إِلَّا عَنْ مُسْتَدٍّ مَقْطُوعٍ أَعْرَضَ  
عَلَيْهِمْ خُصُوصًا مِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا أَيْدِيًا أَعْرَضَ عَنْ مَعْرِضٍ  
وَلَمْ يَظْهَرْ **أَجِيبُوا** بَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَدْرَسِ الْخِلَافُ فِي دِيَّةِ الْجَنَّةِ  
فَكَيْفَ يَتَدْرَسُ فِي الْأَصْلِ الْعَظِيمِ الثَّانِي مِنَ الْأَعْتَرِافِ أَنَّ  
هَذَا اثْبَاتُ الْإِجْمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ **أَجِيبُ** بَأَنَّا اسْتَدَلْنَا عَلَى  
الْإِجْمَاعِ بِالْخَبَرِ وَعَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ نَحْلُو الْأَعْصَارَ عَلَى الْمُدَافَعَةِ  
مَعَ الْعَادَةِ يَقْتَضِي الْأَنْكَارُ فِي حُجُوبِهِ إِذَا لَمْ يَلْمِزْ مَقْطُوعًا بِهِ  
وَالْعَادَةُ أَصْلُ يُشْتَرَكُ بِهَا عَلَى تَعَارُفِ الثَّالِثِ تَأْوِيلًا لَهُمْ  
**مِنْهَا** جَمَاعَةُ الضَّلَالِ عَلَى الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ وَدَفْعُ بَابِ  
الْلفظ لِسَبِيحَتِي عَنْهُ وَقَدْ فَهِمْتُمْ هَذِهِ الْأَمْرَ وَلَا  
مَعْنَى لِنَقْلِ الْكُفْرِ عَنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ بَلْ وَمَنْعُ قِيَّاسِ الْعَقْلِ أَيْضًا  
بِأَنَّ شَهَادَتَهُمُ السُّبْحُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **س** أَصْحَابُ الْأُمَّةِ  
مَنْعُ إِذَا الْأُمَّةُ غَيَابَةٌ عَنْ كُلِّ مَنْزِلٍ وَلَا يَحْتَغِ أَوَّلُهَا  
أَخْرَاجُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْزِيهِ الْحَائِزِينَ وَالضَّبَائِلَ بَلْ لَا يَصِحُّ  
الْأَمْرُ بِعَقْلِ وَبَعْضِ الْمَرَلِ عَلَى حُجَّةِ الْأَمَانِ وَهَمْزُ

الْمَوْجُوزُونَ فِي عَصْرٍ وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ سَوَّحَةً عَلَيْهَا  
مُسْتَكْلَاتٌ مِنْهَا أَنَّ اثْبَاتَ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ حَوَائِمُ بَازٍ هَذَا اثْبَاتُ  
الْخَبَرِ وَصِحَّةُ الْخَبَرِ سَكُوتُ النَّاسِ عَنِ الْمُدَافَعَةِ فَاسْتَدُّ فَإِنْ  
سَكُوتُ النَّاسِ دُونَ بَطْنِهِمْ وَلِهَذَا انْكَرَ الْأَكْثَرُ انْقِصَادُ  
الْإِجْمَاعِ سَكُوتُ الْبَعْضِ فَإِذَا اعْتَرِ بَطْنُهُمْ يَلُونُ أَجْمَاعًا  
وَالشَّيْءُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لِنَفْسِهِ وَلَا دَلِيلًا لِنَفْسِهِ  
لَا أَنَّهُ كَانَ يُقَدَّرُ الشَّيْءُ عَلَى نَفْسِهِ بِحَالٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا نَقَلَهُ  
بِحَالٍ فَتَرَكَ الْمُدَافَعَةَ إِذَا قُتِرَ بِصَرْحِ الْقَبُولِ أَيْضًا لَا يُرِيدُ  
عَلَى الْإِجْمَاعِ فَاسْتَدُّ دَلَالَةَ الْخَبَرِ بِالْإِجْمَاعِ فَسَقَدَ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ  
حُجَّةً عَلَيْهِ وَإِذَا عَلِمَ كَوْنُهُ حُجَّةً لَا حَاجَةَ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ  
بِالْخَبَرِ بَرَّانِ الْأُمَّةِ أَنْ ارَادَ بِهَا الْكُلَّ فَيُحْزَنُ أَنْ يَكُونَ لَهَا  
فَائِدَةٌ وَهَوَانُ مَا اسْتَمْرَأْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ لَيْسَ  
بِضَلَالٍ عِنْدَ اللَّهِ نَعَالٍ وَأَنْ جَعَلَ الْأُمَّةَ عَرْدًا خَلَّ مِنْهُمَا  
الْجَمْلَةُ بِكُلِّ طَبَقَاتٍ بَانَ جَعَلَ عَامًّا وَتَخَصَّرَ مِنَ الْبَعْضِ فَقَدْ  
اخْتَلَفُوا فِي الزَّعَامِ إِذَا دَخَلَ التَّخَصُّصُ هَلْ يَبْقَى حُجَّةٌ فَلَيْفَ  
صَارَ دَلَالَتُهُ قَاطِعَةً بِعُمُومِهِ وَاسْتَقْوَاهُ عَلَى أَنَّهُ مَا دَامَ اِحْتِمَالُ  
التَّخَصُّصِ بَادِيًا لَا يَصِيرُ مَقْطُوعًا وَقَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ أَنَّهُ  
مَقْطُوعٌ وَبَقِيضُهُ مُحْتَمَلٌ فَاسْتَدُّ فَإِنْ اِحْتِمَالُ الْقِتْصِ يَطْلُ الْقِطْعُ  
**س** لَمْ يَلْحُظْ اثْبَاتُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ وَقَدْ اثْبَتَ النَّظَرُ بِالْظَرْحِ



النظر لا امتنان لاثباته بالنظر فان الخصم يعيد الكلام الى منع  
 صحة نظر النظر فان ادعى فيه الضرورة فارع او لا وان منعك  
 منه معة او لا فلم يمنعك ما سأل يادى النظر وصحة بعض عرض  
 امور حسابه وغيرها من العلوم القطعية على المثال للشاهد  
 وبلون هذا السر ينظر معنى كونه مستملا على مقدما وتزلي  
 دليل بل نظر بمعنى الاعتبار والتأمل في المشاهدة الباطنة لا  
 غرو قولهم ان العلم بوع منه اوصف لا يصح اضلا لهذا فانه  
 ليس العلم مطلقا محفولا او متارعا منه كحل البعض دليل  
 يتوكل الله وان كان يصح ان يؤتى من بعض المعلومات الى  
 البعض والكلام في الدليل وانه لا يصح ان يكون عين المطلب  
 والمنازع فيه واما دعوى الضرورة ولا تسلم على المعارضة  
 مثلها ونقيضها ولا كل من ادعى ضرورة شيع منه وسلم  
 اليه محل النزاع **ومن حجج المثبتين** ان الصحابة اذا قطعوا  
 قصته لا يقطعون الا عن مستند قاطع ويستحيل القطع  
 بحجج كثيرة غير محل القطع وعلى مقتضى هذا لو نقص الامة  
 عن عدد التواتر حوز عليهم الخطا وتعضهم استوهن  
 هذه الطريقة وقال منشأ الخطا اما ان يكون عمدا  
 او كراما صريحا او ظاهرا غير القاطع قاطعا وما ورا بالآخر  
 مسلم عدم حوانه ولما شاهدنا قطع اليهود والنصارى

علم

بل فرق لا يحصى عدد هم زائد على عدد التواتر منفق على الباطل  
 ولم يمنع فاعلم انه لا يمنع على عدد التواتر من يقطع قاطعا  
 والمحتجون بهذا المسلك معقول صحة الاجماع عن اجتهاد  
 وعليه ظني فان الطماع محمولة على الاختلاف والاستبعاد  
 بالاراء واذا واحد وامساعا فمتنع في مستقر العادة السلوك  
 والرايون عليهم الذين كراههم حوزا بنا على الاحتجاج بالفرق  
 وايضا فهم لا عن يقين وقالوا تسلم انه بعد التوافق استد  
 وبكون تدرج ما من مستوطافه من الاذكار وسعوى على  
 التدرج الى ان يستوى الكلمة بما وقع للتصاري الاتفاق على  
 الناكوت مع بطلانه وضعف سبهم فيه لفتلدهم طائفة من  
 اساقفتهم اجتمعوا في القرن الاول **احاط المحتجون**  
 ان كلامنا في الاجماع في قرن واحد مثل قرن الصحابة وخوم  
 من التابعين والطماع متكافيه وليس فيه التدرج الذي  
 فرضتموه فاصحوا نوا علما فضلا لا يبايظهم في الله لومته لا يبر  
 وفدا لصل الله عليه وسلم اصحابي بالخوم فاذا اجتمعوا فمتنع  
 عن اجتهاد اذ كل واحد اذا حله تراجع نفسه انه على ما لا يبعد  
 فان كان ناصقا فهو المراد وان كان قاطعا اخر وكذا وان  
 كان مجتهدا فيه مظهرنا مع قيام حجة على القبيض واحتمال  
 طاهر فمتنع عدم الخوض فيه وظهور الخلاف واما التصاري



فمدحوا من العلة وكذا غيرهم من الفرق مثل سبعة الجبائي  
 وأي هاشم وغيرهما بل ومثل من نسب إلى الشافعي وأي حنفية  
 واشتريت تلامذتهم وما زالوا يزدادون مضافين تقلدوا حنفية  
 سائقتهم ثم ما شملوا من الأسقال وميل بعضهم إلى بعض ثم اعتر  
 هؤلاء بالهم طائون لا جان مؤن بل الصاري واليهود تشا حروا  
 حتى ازجاعة استلوا ولا يزالون يشنون لفساد مذهبيهم على  
 ان المناخيت تشوا على طريقة ابايهم ما استأنفوا نظر الخلاف  
 المذكور في الجمع العظيم وهذا اصل الطوق في اثبات الاجماع  
 والرويت هذه الطريقة ولا يثبت شي مما ذكرنا ثم ادانت  
 الاجماع بهذه الطريقة مكنون الحكم ثانيا بالقاطع والاجماع  
 يكون معروفا وما الرم المحنون بهذه الطريقة خصوصهم  
 ان القياس نفسه اختلفوا فيه فكيف يتفقون على التمسك به  
 الاختلاف ظهر بعد الحكاية . سيأتي عليه الكلام  
 ثم قالوا الخطا في الاجتهاد طائرا بالاجماع فكيف يتفق  
 الاجماع على استحاله ما جوزه الاجماع وهذا قد رد ان الخطا  
 انما يكون عند الانفراد اما عند الاجماع فممنوع ثانيا على  
 الطريقة السابقة فاذا اندفعت مما سبق فليس الا ما ذكرها ولا  
 اي اصحاب هذه الحجة ثم اذا رضى الامة ثلثة اواربعة مثلا  
 وما يريد على واحد فان الولد لا يصور منه مفهوم الاجماع كحاج

الخرق العادة في كل يوم حتى تسجل عليهم الخطا فان عندهم  
 هم كلبية الامة فممنوع اجتماعهم على الباطل وهو لا يقتله الطباع  
 ولا تظمن اليه العلون المستلزمة واعلم ان قوما انكروا تصور  
 الاطلاع على الاجماع لكونهم متفرقين في الامصار ومنى تواتر ضا كل  
 واحد **اجتنبوا** ما هم اذا اجتمعوا شاهد هم الماقل وان افرقا  
 كحر عن الاطاد الواتر كما عن لا خيفة والشافعي مذهبا وهذا  
 فاستدوا بالخطا بعد عدم السدود فممنوع وانه ما فقد رضا واحدا  
 فعلم من التواتر كون الشيء ولا تعلم من عدم التواتر عدمه وهذا من  
 اصعب ما يقال على المحججين على الاشياء بالاجماع ولا كس لا يخل  
 لكون الاجماع حجة **وما يذكر** هاهنا قول العوام  
 في الاجماع في امور لا خبر كمر بها لا يعتبر بل وكثير من التشبي  
 لعلوم الحياة بل ومن الفقهاء الذين ليس لهم من الاصول خبر  
 ومن المتكلم الذي ليس له في اصول الفقه ومدارك الاحكام قدم فانه  
 في حكم العوام في الواقعة واعتبر اجماع العوامي وغيره من  
 اصحاب الصناعات العلمية المذكورة مما يتعلق بصناعاتهم خبرهم  
 وتشارك العوامي الخاص في اساء كوجوب الصوم والصلاة ونحوهما  
 اما اذا حالف العوامي فهل يتخذ اجماع الكواص دونه ممنوع بعضهم  
 الانعقاد لا هم من الامة واختار المعتزون انه يتخذ اثنا  
 اولامه لمحق بالصي والمحنون لعدم الخبرة وثانيا فان العصر



الاول ما كانوا يلتفتون اليهم في اجماعهم **وما يذكر**  
 هاهنا ان المبتدع اذا طالت لاسعد الاجماع دونه عند الرهيم  
 كما يجتهد الفاسق **س** لعله اظهر الخلاف دون ان اصم  
**ج** ولعله اصم وشارله فيه الفاسق ولم من مبتدع يجتنب  
 الكذب والفسق بخلاف المعتود بالفسق وهذا لما هو في المبتدع  
 الذي لا يلفظ فاما الذي كفر بدعته فلا يعين بمخالفته ولا يستدرك  
 على كفره بمجرد اجماع غيره من من على كفره دون دلالة قاطعة لان  
 ما سواه لا يكون دلالة حتى يخرج منها ولا يخرج منها حتى  
 تثبت كفره ولا تثبت كفره بما يوقف على كفره والدور انتم على  
 السر والاثبات لا غير ادخول صحة الاجماع وثبوت كفره عند الله  
 وفي نفسه وان ظهر كفره بعد مخالفته في واقعة اجمع عليها ما  
 سواه فيثبت لنا ان ذلك اجماعا لانه كان اجماع الامم وهذا  
 اكثر على طريقة من لم يسند الاجماع الى طاع فاما ان اسنده  
 فالعمدة فيه القاطع عنده **وما يذكر** هاهنا ان صحة  
 الاجماع لا تختص بالصحة وذهب داود ومن معه من اصحاب  
 الطاهر الى صحة الاجماع في الصحة وماطل مصر ما سواه  
 لسبح المدح كونه اليهم والى غيرهم واجتنب المخالف بقوله تعالى  
 وشيع غير يسئل المؤمنين فانه يتناول الذين ليس اليهم فعل الايمان  
 وهم الموحدون وقت نزول الآية فان سواهم معدوم لا يوصف

بالايمان وتستحيل عليه خلاف ووفات **واخرى لهم ان**  
 الواجب هو اتباع سبيل جميع المؤمنين واقضا الدليل لا يتعقد  
 لوقفه على ما يعم اجماع اهل الامة الملتزمة الى القنانية الا  
 ان هذا المالم تصور الا بعد القنانية ولا يفيد حينئذ اجماعهم  
 وكان تنادي بالاطلاق فائدة الاجماع والاحتجاج به فوضع  
 فائدة النصوص فلم ينزل على جميع الموجودين وقت نزول  
 الآية وتعددهم اشقت الكلية بعد وجودها فلا تعقد وتفسخ  
 عليهم الشبهتان بالتوافق على صحة الاجماع بعد وفاة سعد  
 ابن معاذ وخمسة وكل من استشهد في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم  
 بعد نزول الآية وعدم اعتباره من امر بعدهما ممن يستأهل للاجماع  
 وليس كذلك الاتفاق بما لاجماع اذا لم يتعقد بعد حياة الرسول  
 صلى الله عليه وسلم وفي حياته لا تعتبر لحضوره ولا فائدة فيه  
 اصلا واذا نطل الالفات حسب اعتبار الكلية المطلقة الى ما  
 سيوجد في الاستقبال بطل الالفات الى الماضي **س** لو  
 كان قرن الباعين او نحوهم كلية الامة دون الماضي لصح  
 الاجماع منهم مع فتوى الصحابي المت على خلافهم وليس كذلك **ج**  
 اذا سبق خلاف الصحابي ولا ينقطع فتواه بموته فقد اخل  
 بكلية الاتفاق **س** اليس لو غاب لا يتعقد دونه فلماذا  
 اذا مات **ج** فرق بين الحالين الغائب بحتم العود والمخالفة



لقيام مضمحما خلاف الميت اذ لا يصح منه الخلاف ثم يفسح الكل  
موت من مات او استشهد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **س**  
فلعل الصحابي ما يكون خالف ملهم فحمل ولا احتج **ج** **الاحتمال**  
هذا الاحتمال كما لا يخل بحو في الموت في حياة النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم لو فتح هذا الباب لاشأت الاحتجاج بالنصوص بجواز النسخ  
الذي لم ينقل **س** هذا الاحتمال طارعا على الاعتقاد والمخالفة  
المذكورة سابقة على الاعتقاد وملاصقة ما توهم سببه  
**ج** لومع الاحتجاج كان لاحتماله يقين حجة الاحتجاج فلا  
يختلف كما لا يختلف احتمال عدم الناحية وانعدامه بعد  
وجوده في حق الزاعم وجوده الآن ومنع نفسه فيه واعلم انه مهما  
التزم القوم بعدهم انعقاد اجتماع كلمة قرن بعد قرون ميت  
ودل ما يجيئون به يصير حجة عليهم وعليهم بالتسوية ثم اذا ارتد  
اجتمع من احتمال النسخ واحتمال المخالفة فبينهم الخضم ونسخ باطل  
احتمال القرآن في القرن اتفاقا ولكن الاجتماع يدخل في ما هيته  
الموافقة دون النص بالاحتمال يبطل التصديق بتحقيق ما هيته  
خلاف النص والغايات الاحتمالات في النص معلوم بقواطع الشرع  
خلافها فانها تختلف باطل الاحتمال الخلفي وان كان  
على نفى الفارق فيعم الاشكال وفي الاخير لا يظفر بالمسئلة الامانع  
امكان الاطلاع على الاجتماع **وسما** اختلفوا فيه

اعتبار مخالفة التابعين في عهد الصحابة فذهب بغيره لا عدم  
الاعتبار وهو فاسد لا سوانسب الادلة ثم ان كثير من التابعين  
كانوا يفتون في عهد الصحابة كالحسن البصري وسعيد بن  
المسيب ولا فارق بين المجلس الا الكثرة وابوها في زيادة فضلة  
ولو منعت الفضلة اعتذار خلافتهم لمنعت اعتبار مخالفة متأخرى  
الصحابة عند اتفاق السابقين الاولين **س** نقل عن  
عائشة انها انكرت على اي سلمة بن عبد الرحمن جأراة الصحابة  
وقالت فروج صفع مع الديك **ج** ما ذكرناه ثبت بادلة  
قطعة لا يبطل بطل هذا الاحاد وان ثبت فلعله مذهب عائشة  
ولا حجة فيه **واعلم** انه اذا اعتز الحجة المذكورة فلا  
نعتبر خصم للاعتبار للاجماع في اهل المدينة وخصم غيره في اهل  
الحرابين والكوفة والبصرة ولعلمهم طوايع لا بها كانت  
طبيعة في زمانهم لاهل الحبل والعقد وفي الجملة هذا التخصيص  
تكملا لاعتبار له **وبما ينكر** هاهنا انه لا يعتد بالاجماع  
باتفاق الاكثر مع مخالفة الاقل لان طريقة المشكك بالنصوص  
استت العصة الكلية ولا كلية عند خلاف الاقل والادلة  
في الجملة دلت على امتناع اجتماع الكلية على الخطا ثم كم  
من مسئلة انفرد بها صحابي لمسئلة العول وغيره واجمع الصحابة  
على تجويز خلاف الاجاد **س** فذا انكروا على ابن عباس



في تحليل المتعة وأي موسى بقوله النور لا تنقض الوضوء وغير ذلك  
**ح** أما ذلك لسنن وأردة ونصوص ومخالفتهم إياها ثم إن الواحد  
 قد ينكر عليهم كما اذكر وأعليه **احتجوا** بأن الواحد لا يحصل  
 العلم بكونه صادقا فما أخبر عن نفسه فكيف يدفع به قول  
 من حصل العلم بأخبارهم عن أنفسهم فالمستسكن بالجواب أن  
 إن الإجماع والعصمة ثبت للكلية وأصح مسقطوا اعتبار خلاف  
 القلة بأن الواحد مخالفة شذوذ وقد نهى **اجيب** عنه  
 بأن الشذوذ خرج عن الجماعة بعد الدخول فيها وقد وافقنا في أنه  
 لو رجع بعد وفاته لا يقبل قوله بعد الإجماع **واحتجوا**  
 بقوله صلى الله عليه وسلم على كمال السواد الأعظم فإن الشيطان  
 مع الواحد وهو عن الاثنين بعد **ح** حث على متابعة الأمام  
 الأعظم وطلب الرفق في الطريق وليس فيه ما يدل على انعقاد  
 الإجماع عند مخالفة الأقل هذا على طريقة المتمسكين  
 بالخبر أما المسددين فيصعب عليهم منع الانعقاد عند مخالفة واحد  
 فإن دللهم بالسنة إلى ما دونه كما بالنسبة إلى الجامعة إذ لو لم  
 يدل موافقتهم مع خلاف الواحد على فاطح فإن موت ذلك الواحد  
 قيل الإنكار والاحتمال باق أو فرض انتفاؤه كنف ذلك  
 وكف صار غير القاطع فاطعاً وإذا صعب في الواحد يتعدى  
 لاجتماع قليل وربما مضى الأصعوبة عليهم من قبل اختلاف

مع التجارب إلى شطرين كل ضعف أحصاه عدده اليسر لو لا شركاؤهم  
 كانوا هؤلاء رايدين على عدد النوازل متفقين ثم اهل الحجاز عند  
 وفاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يلغوا مختار حرب واحد فمات بعد  
 ثم تجوز إحصاء العلماء في عدد شتيبة الأمر عليهم بسمه لا يشهدون  
 كلها فيبتغى الباؤون وكسر من اعتار دقق بغفل عنه معتبر  
 من الباحثين بطلع عليه غيرهم وعدم علم قوم بالشئ لا يدل على  
 عدمه وإنما كان موافقة الباقيين لعجزهم عن نصر المذهب  
 لقوة الشيعة فيلزمهم التوافق برتوخة عليهم الاشتكاك  
 بأن القاطع إن كان عقلا لا يصح اندراسة وإن كان متواترا  
 كيف يقطع مع المفاوضة الجمهورنة فنقل الإجماع والاجتماع  
 دون مستنده ولشمل الحواب بما سبق وفي الجملة طريقته  
 الأسناد وإن كانت أقرب الطرق إلا أن من كان له قاطع  
 لا يحتاج إليها. وأعلم أن الدقة لو أن الأكثر صحة  
 وليس إجماع فاستدلوا بأن حجة لبعض ما سبق من الأدلة كان  
 إجماعاً وأدلى بليس **وما اختلفوا** فيه فتوى بعض  
 الصحابة مع سكوت الباقيين فإن قوماً قالوا إذا استشرع السلوت  
 تعقد إجماعاً فإن السلوت حينئذ بالنطق بشرط قوم منهم  
 انقراض العصر على السكوت وقوم اعتبروا ذلك حجة لا  
 إجماعاً وهو فاسد لما سبق والسكوت ليس بموافقة



وَلَا يَنْبَغُ إِلَّا سَاكِتٌ قَوْلُهُ مَا قِيلَ **س** لَوْ خَالَفَ لِأُظْهِرَ **ح**  
 لَوْ وَافَقَ لِأُظْهِرَ وَيَحْتَمِلُ نَكُوتُهُ وَجُوهًا مِنْهَا حُرْهُ عَنْ عَدَمِ الْإِلْفَا  
 لِأَقُولُهُ كَمَا وَفَّقَ لِأَنْ عَابَسَ فِي نَكُوتِهِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ لَمَّا كَانَ أَمْرًا  
 مَهِيئًا فَهَبْتَهُ **و** مَسْأَلَةٌ أَنْ يَكُونَ مَعْقِدًا أَصَابَةً كُلُّ مَحْتَمِدٍ  
 وَلَا يُظْهِرُ أَجْتِهَادَ بَقِيَّتِهِ وَلَا يَكْرِغُ عَلَيْهِ مَعَ اعْتِقَادِهِ الْمُخَالَفَةَ  
 وَمَسْأَلَةٌ أَنْ تَنْظُرَ فُرْصَةً لِمَتَّكِرٍ مِنْ تَقَرُّرِ قَوْلِهِ فَحَتَرَمَ قَلَمًا وَمِنْهَا  
 بَوَافِقُهُ لِلْعَمِيَّةِ عَنْهُ وَقَدْ اسْتَفَاضَ إِسْمُهُ كَانُوا يَتَدَانَعُونَ بِالْمَقْنُوكِ  
 وَكَانُوا يَقُولُونَ أَنَّ الَّذِي بَقِيَ فِي كُلِّ مَا يَنْتَفِي بِالْمَحْنُوتِ وَكَانَ  
 أَرْغَمَ رَجِيْبُ عَزِّ وَاحِدَةٍ وَسَكَّرَ عَنْ شَعَةِ وَفِي الْجَمَلَةِ لَهُ إِسْبَابٌ  
 كَثِيرَةٌ وَالسُّكُوتُ كَقَبْلٍ مُرَدَّدٌ وَإِذَا لَقِيَ كَلِمَةُ الْإِمَّةِ وَلَوْ فِي  
 لِحْطَةٍ وَاحِدَةٍ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ وَاسْتَرْطَقُوا انْقِرَاضَ الْعَصْرِ عَلَى  
 الْمُوَافَقَةِ وَالْأَدْلَةُ مُتَشَابِهَةٌ فِي النِّسْبَةِ عَلَى مَا قَبْلَ الْإِنْقِرَاضِ وَمَا بَعْدَهُ  
 فَمَا الطَّرِيقَةُ الْكَرِيمَةُ أَوْ حَتَّى عَصَمْتُهُمْ عَنْ الْخَطَا وَلَا يَسْقُطُ بَعْدَ صَحْنِهِ  
 خَطَا **س** لَفِي بَصَرِ حُجَّةٍ وَجَائِزٍ فِيهِ الرُّجُوعُ **ح** رَجُوعُ الْكُلِّ  
 مُحَالٌ لِإِجْمَاعٍ دَلِيلٌ طَرَفِي الْقَبِيضِ وَالطَّرِيقَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ شَعَتْ  
 لِقِيَامَ الْقَائِلِجِ وَمُخَالَفَةُ الْعَقْلِ يَكُونُ شَذْوًا عَنِ الْإِجْمَاعِ **س**  
 الَّذِي رَجَعَ زَيْدًا حَكَمَ بِأَرِي رَأْيٍ فَتَفَكَّرَ فِيهِ **ح** مَاذَا مَا لَا  
 نَقْطَعُ عَنْهُ هَذَا الْأَخْمَالُ **س** يَكُونُ أَحْطَاتُ مَقْبَلِ الْإِجْمَاعِ  
 إِذَا أَخْطَأَ **ح** نَقَالَ لَهُ كَحْتَمَلٍ إِذَا افْرَدَتْ وَأَمَّا فِي الْجَمْعِ

تَعْدَانِفَاقَ الْكَلِمَةِ مُحَالٌ لِصَاحِبِ الصَّادِقِ أَوْ لِقِيَامِ الْقَائِلِجِ  
 وَمِنْهَا نَصَبٌ عَلَى قَاعَةِ الْإِسْنَادِ الرَّجُوعُ بَعْدَ رَأْيِ الرَّايِ  
**س** لَيْسَ لَوْ كَانَ الْإِسْنَادُ تَعْدَفَتُوهُ مُخَالَفَ لَهُمْ وَمَوْتُهُ لَمْ  
 تَعْقِدْ لَمَوَاتِ الْكَلِمَةِ **ح** مَا ذَكَرْنَا الْإِسْنَادَ مَسْئُوقٌ مُخَالَفَ  
 فَلَمْ يَخْفَوْهُ مُوَافَقَةُ الْكَلِمَةِ وَفِي كُلِّ الزَّعَامِ الْخِلَافُ مَسْئُوقٌ بِإِسْنَادِ  
 الْكَلِمَةِ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ فِتْوَى أَلِيَّتِ حَلَّافٍ مَا أَثَرُوا أَمْلَازِيْمَ مِنْ  
 بَعْدِهِمُ الْإِسْنَادَ وَرَأَاهُ سَوْسُهُمْ فَانَّهُ مَشَرَّ الْحَدِيثِ عَلَى انْتِشَاعِ اجْتِمَاعِ  
 الْمَوْجُودِينَ فِي زَمَانٍ وَهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا وَالْمِثْلُ لَسَنَ مِنْ زَمَانِهِمْ  
 فَتَعْتَدِيهِمُ الْمُخَالَفَةَ **سَبْطَةُ الْخَرِي** لَوْ جِي انْقِرَاضَ الْعَصْرِ  
 هِيَ أَنْ عَلِيًّا قَالَ اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ أَيِّ بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى مَنَعَ بَيْعِ أَمْرِ  
 الْوَلَدِ وَأَنَا الْآنَ أَرَى بَيْنَهُمَا مَعَالِ غَيْدَةٍ رَأَيْتُ فِي الْجَمَاعَةِ  
 أَجَبَ الْيَاسَ مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفَرْقَةِ دَعَوْا بَأَنَّ إِسْنَادَ الثَّلَاثَةِ لَيْسَ  
 نَحْبَةً وَلَا كُلَّ جَمَاعَةٍ عَلَى مَعْنُومِهَا الْعَرَبِيَّ إِجْمَاعٌ وَإِذَا اجْتَمَعُوا  
 بَحْبَارٌ بَعَثُوا لِمَنْ شَاءَ طَهْرًا فَطَاعَ بَعْدَهُ لَيْسَ بِوَارِدٍ ذَلِكَ لَا  
 طَرَفِي الْقَبِيضِ **وَمِمَّا** لَسَوْدُ بَعْدَ الْكَاعْدَةِ إِذَا احْتَمَتْ  
 الصَّحَابَةُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ بَعْدَ إِجْمَاعٍ عَلَى الْحَضَرِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ  
 كَأَجْمَاعِهِمْ عَلَى وَاحِدٍ **س** طَبُوعًا مَحْتَمِدِينَ غَيْرَ مَا يَحْتَمِلُ  
 ثَلَاثُ **ح** بَعْدَ مِثْلِهِ أَلْغَيْنَاهُمْ قَوْلًا وَاحِدًا وَكَانَ يَلْزَمُ  
 مِثْلَهُ وَلَيْسَ كَذَا بَلَا لَوْ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا انْفَقُوا عَلَى الْقَوْلَيْنِ



ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى أَحَدِهِمَا صَارَ الَّذِي رَجَعُوا إِلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعًا وَلَمْ  
 يَخْرُجْ عَنِ الْمَشْتَكِكِ بِالْجَمْعِ مِنْ لَمْ يَشْرَطْ انْقِضَاءَ الْعَصْرِ وَلَمْ يَسْتَنْدِ  
 إِلَى قَاطِعٍ فَإِنَّ الْأَوَّلِيَّ كَانَ إِجْمَاعًا عِنْدَهُ وَالثَّانِيَّ انْقِضَاءً مِمَّا كَانَ  
 لَهُ أَوَّلُ دَلِيلٍ طَرَفِيٍّ الْقَيْضِ ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهِ الْمَكَلَمُ لَمَّا زَاغَتْ أَوَّلًا  
 أَنَّ الرُّجُوعَ إِلَيْهِ مُتَعَقِدٌ قَطْعًا فَلَرِمَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْفَتْوَى ابْنًا  
 وَاسْتَبَاهُمْ إِذَا انْفَقُوا عَلَى الْعَوْلِ سَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلَى بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ  
 غَيْرَ عَلَى فَنَّى الَّذِي حَوَمَ عَلَيْهِمُ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِمَا إِنْ بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ  
 بظهور دليلٍ وَجِبَ الْمُوَافَقَةُ اعْتَدَوْا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْعٍ لَدَانَةِ  
 لِلْإِثْمَانِ الصَّادِقِ وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَعَ إِلَى أَنَّ  
 الْأَوَّلَ هُوَ مُحْتَجٌّ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مَسْتَوْقٌ بِخِلَافِ الدَّلِيلِ وَاسْتَضَعَفَ  
 نَقَصَهُمْ لَازِمُ نِسْبَةِ الْأَدِلَّةِ الْبَهَامِ سَوَاءً وَقَدْ حَصَلَتْ جَمْعَتَانِ  
 وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ  
 عَلَى الْحَقِّ وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ الْأَوَّلَ لَشَرِّطِ الْأَيْطَرِ إِجْمَاعٍ يُفْسِدُهُ  
 وَهُوَ فَاسِدٌ فَإِنَّهُ إِذَا صَحَّ إِجْمَاعًا مَنُوقَفٌ عَلَى شَرِّطٍ وَأَنَّ إِذَا اعْتَبَرَ  
 أَطْلَعَتْ عَلَى هَذِهِ نَاقِضَةً لَهَا أَوَّلًا فَإِنْ صَبَّرُوا الصَّحَابَةَ  
 أَنْ كَانَ عَلَى أَنْ هَذَا لَا يَمْلِكُ مِنْهُ قَوْلُكَ مَا لَمْ يَخْصِرْهُ فِي  
 الْقَوْلَيْنِ صَحَّ إِجْمَاعًا أَنْ كَانَ لِسَاعِلِ قَاطِعٍ مَعَ الثَّالِثِ أَوَّلِ الطَّرِيقِ  
 الْخَبَرِيَّةِ فَرَجَعُوا إِلَى قَاطِعٍ لَا يَبْنِي فِي إِجْمَاعِ الْأَوَّلِ وَمَنْعُ عَلَى  
 مَنْ تَعَدَّ هُمْ أَبَدًا مَا لَمْ يَجْمَعْهُمْ وَمَنْعُ أَيْضًا إِجْمَاعٌ عَلَيْهِ لَا يَسْتَحَالُ

اجتماع دليل الطرفين وإن كان اجتماعهم على أن هذه حجة بان  
 يكون على قولين بحث تحريفها وعلى وجه لا يعرف أصلها لهذا  
 الاجتماع معني وهو خطر للفعل والتزل معاً وهو منمنع  
 وإن جمعوا على أنه يجب الإيعاز فهو اجتماع الأمة على جعل حكم  
 شرعي وهو فرض فاستدوا وحكم البعض يعني والآخر بآيات  
 بحث اختلافوا فيه فليس هذا اجتماعاً على لزوم الخلاف بل ادعى  
 بعضهم النفي مقصوداً عليه والآخر بالآيات وسئلوا عن الثالث  
 فعلى أي شيء اتفقت فتاويهم وما موجب للخطر ولم يحكموا  
 به بل شكوا عنه فوالقائل أنه كغير قول واحد فاستدوا  
 فأنه محكوم به وهو شئ واحد وهما ما حطوا بشئ واحد  
 ولا منافاة في أنهم لم يصبروا للمزوم الجبريل كل اقتصر على مذهب  
 نفسه لهاده الخلاف فراجع البعض إلى موافقة المأثور فليت  
 شرعي أي إجماع خالفوا وعلى ما إذا كانوا متفقين ووجوب  
 الشك ليس أمرًا يتفق عليه فهذا كله غير مستقيم ثم  
 اختلفوا على أن المأثور إذا اجتمعوا على أحد قول الصحابة  
 هل يصير القول الآخر منجوراً فقال كثير لا يصير القول الآخر  
 منجوراً ولا يكون الصائر إليه مخالفاً للإجماع لانقضاء الكلية  
 فاقع عليهم مخالفتهم قوله لا تزال طائفة من أمتي على الحق  
 ظاهرين والمفروض اتفاق المتأخرين على خلاف قول بعض



المقدمين ان لم تكن الجمعية الاخيرة حقا لم تخلف لس  
 الامنع صحة الخبر فادعوا اليه من قبل الاحاد فرجعوا وان كان  
 من عصمهم في ابياب الاجتماع **وما يذكر** ان الاخذ بالاقول  
 لمصير الشافعي لا ان دعي الذي ثلث دية المسلم بعد مصير غيره الى  
 المساواة وال النصف ليس باجماع لانه ما انعقد الاجتماع على  
 منع الزايد والشافعي عني فاعتن لانه لم يثبت عنده دليل على  
 زائد فرجع في منع الزايد الى البراءة الاصلية ويختلف احوال في  
 قولنا الثلث واجب وهو الواجب

**الاصول الرابع القياس**

وقد عرفوه بانه جعل معلوم على معلوم 2 اثبات حكم لها او نفيه عنها  
 بامرجاع سنهما من اثبات حكم او نفيه عنها او نفيها عنهما وهذا تعريف  
 فاسد فان قوله اثبات حكم لها فيه ايهام مساواة على الاصل  
 والفرع في الاثبات او النفي ولا يستقيم ذلك ثم احترازوا عن  
 لفظه التي لغوا ما حرم في الممنوعات لما عدلوا الى المعلوم ولزمهم  
 ما احترازوا عنه بقولها من جامع سنهما فالامر انصافي ولذلك  
 الكامنة اسات فان لم يحل هذا الاخل اطلاق لفظه الشبهة  
 بل الاصلية والفرعية وكيف ثبت الامر الكامع الاعلى شين  
 تاشين واذا علم ان القياس من شان الكادين ولا يمنع عليهم  
 ان تمثل لهم في الاذهان صوراً معي بالصورة اشياء ما ان

الحامع في الدهن ايضا انما قلنا مختص ولتحذف الرد ذات المستقحة  
 في الرسوم المشعة في الحدود فانه لا تصور تقويم حقيقة واحد  
 مختلفين ساد لان علمها لم يقتصر شيئا انه هو الحكم على احد  
 المتصورين في العقل والمعلومين ان انتهى الراسم ما في الاخر  
 ناء على طابع بينهما سر الحكم العقل قد يكون اسما وقد يكون  
 نعبا فانا اذا قلنا الصبي غير مكلف حكمنا باسماء النطفة عن  
 الصبي ثم قوله في الرسم السابق بامرجاع بينهما مركب وكيت  
 لا يصلح نفسه للرسم على ما توهمه السقاط بل هو لشرح وتفصيل  
 للجامع والعصل طارحي رايد وقد حاربتوا فالتبعة  
 وطوائف من المعتزلة منعوا صحة القياس في الاحكام الشرعية  
 وزعموا امتناعه عقلا وذهب اهل الظاهر الى امتناعه  
 شرعا وصار اكثر المظنن والفقهاء الى جواز عقلا وورود  
 التعبدية وجامعه من الناس عجت وجوبه عقلا احسن  
 المحلون بوجوه احدها ان التعبد مما تقارض فيه الظنن  
 بوزن طي محلات الاراء ولما يصح التعبد اذا صحت عليه دليل  
 قاطع منعوا بمنع رعاية وجوب الاصل اول الامر الرول الى  
 مصلحة مرعية غالب ثم عن المصلحة لملاح في كلف الاجتهاد من  
 من المثوبات ومن شرف العلفان فرض الاصل نصب القواطع  
 فليس اذا وجب الملاح وجب الاصل ثم لعل الله علم انهم لسو



دفعوا الى محصل التعمد لغوا ثم دفعهم الى القضاء بالشود لزم ما  
 الرمي - ما بعد القاضي بالحكم صدق الشاهد بل ينظر صدقه  
 فكذا التعمد كلف نظر الصواب الوجه الثاني انه لا قياس الى  
 علة والعلة موجبة لذاتها ولا يصح في الشرعيات هكذا لا  
 معنى للعلة في الشرعيات الا علامه منصوبه اعلمنا بها احكامه  
 الثالث قالوا اذا استشهدت الرضعة بعشر من الاحبيبات او  
 مائة بعشر مذكيات لم يحرم هذا البدل الى واحدة لا مكان الخطاء  
 وهو ترك في القياسات ولا يلزم عليه عدالة الشاهد والاجتهاد  
 القليل وكثرة فان الاحتياط للملئمة لانها لها ولا يملن بغيرها  
 بالنقص احاط عنه بعضهم ما نعرف ما به لو لا تصويب  
 كل بمحمد ما كان هذه جواك مرفك لا نسلم ان التحريم كان بمجرد  
 امكان الخطاء فانه لو شك في رضاع امرأة حل بكما جاع امكان  
 الخطاء لكس الشارع اما اباح نكاح امرأة بعد اجنبيتها يفتن  
 وحكم ان المقتن لا يرفع بالشك الطاري واقا اذا تعارض يقينا  
 التحريم والتحليل فليس ذلك في معنى المقتن الصافي ولا الذي  
 لم يعارضه غير مجرد الشك بل لو روى الشرع بالرخصة فيه لم  
 تمتنع وهذا عند ضعف لا ينعى به في ابيات اصل من اصول الشرع  
 لم تعارض المقتنين فاسد وان كان يتيقن ان فيمن احبيته ومن  
 رضى عنه الا انك اذا نظرت الى واحدة كان حالها حال الواحدة

المذكورة ثم سبق نقن الاحتمال ان عني به سقر الولادة على سبق  
 الرضاع فكذا في كل من العشرة سبق فيها هذا سبق والشك طار  
 وان عني به سبق نقن الشك في هذه الواحدة بعدد ما ان الرضاع ففاسد  
 فقد لا يكون هذا سبق ويكون هذا الحكم وقوله ان لم يسلم ان كل  
 محتمد مضيق لا يجاز عن هذا الاصل على محال وسنبين  
 وجه امتناعه وقد اعتمد ما انف عنه كل عاقل وان كان  
 لا يستل في ابيات القياس الا ذلك والقياس ممتنع لا يصح اتمانه بل  
 سبيل الجواب ان هذا نفسه قياس على قضيه شرعه فان التحريم في  
 الاصل شرعي والحامع مشكوك فيه فقد اعترف بالقياس الظني  
 من حيث انكر واعتمد من حيث تجدد **ومما** اوجب به  
 الشيعة ان الفتي الاصل معلوم وكف رفع العلوم القاطع  
 بالمسكوك **ج** الفسخ ما حكم بالشاهد والحالف في مجلس الحكم  
 ولم يلم في اساع قول الذي فرضتموه معصوما وكالفون بقول  
 البراء الاصلية **ومما** تمتكوا به ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اوتي حوايج الكل ولف حلا حقا ما على الصبيص ليحير الناس  
**ج** ما ترك الشخص القاطع على تحريم القياس وصدا الامام  
 المعصوم بل على نفي الشبهة وحال الروم وامر صفات الله ولعل في  
 الترك صلاح ولطف **اخرى لهم** كتف يجوز اختلاف  
 الفتي والابيات في شرعة وفي فقه **ج** محصنة المصوب



مَنَعَتْ وَالصَّوْبَةُ زَعَمَتْ اخْتِلَافَ الْجِهَاتِ وَلَا لَزُومَ عَلَى الْقَدِيرِ  
**اخْزِي لَهُم** أَنَّ الْحَلْمَ فِي الْأَصْلِ انْتَبَهَتْ بِالنَّصِّ لَا تَعْدِيَهُ وَأَنَّ  
 ثَبَتَ بِالْعِلَّةِ مَقْصُودُهَا أَنَّ الْحَقَّ قَاطِعٌ وَالْعِلَّةُ مَقْصُودَةٌ هـ  
**اجْتَبُوا** مَا تَبَيَّنَ مِنَ النَّصِّ وَحُجِّلَ لِلْبَيِّنَاتِ فِيهِ عَلَامَةٌ تَوْجِدُ  
 فِي غَيْرِهِ مُحْكَمَةٌ مِثْلُ حَلْمِهِ لَمَّا تَعَدَّى الشَّارِعَ مُنْتَهَى الْفَرْعِ بِالْعِلَّةِ  
 وَالْحَلْمُ فِي الْفَرْعِ وَأَنَّ كَانَ مَتَاعًا لَا يُلْزَمُ أَنْ سَعَةً فِي الطَّرِيقِ فَإِنَّا  
 نَلْحَقُ الطَّرِيقَاتِ بِالْمَحْتَوَسَّاتِ وَلَا يُلْزَمُ الْمَسَاوَاهُ فِي الطَّرِيقِ بِالْحُسْنِ  
 وَكَوْنُهَا ضَرُورَةً وَأَنَّ شَاوَتْ فِي الْحُكْمِ **اخْزِي لَهُم**  
 وَهِيَ غَدَرٌ تَقَرُّمُ أَنَّ الْحُكْمَ لَا سَتَ الْإِتْوَافِ وَالْعِلَّةُ غَايَتُهَا أَنْ يَكُونَ  
 مَنْصُوصًا عَلَيْهَا فَلَوْ أَنَّ الرَّابِي فِي كُلِّ مَنْصُوصٍ مَقْصُودٌ عَلَى الْعُمُومِ  
 لَقَوْلُ الْقَائِلِ اعْقَتْ مِنْ عَيْتِي كُلُّ اسْوَدَّ وَانَّهُ شَمْلُ الْعَتَقِ وَلَوْ  
 قَالَ اسْعُوا الرَّابِي فِي الْبَرَاءَةِ مَطْعُومٌ وَبِطَائِرُهُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ  
 اعْقَتْ لَمَّا لَمْ يَسْوَدَّ لَمْ يَلْزَمُ إِلَّا مَا صَرَّحَ بِحُجُوزِ مَدْخُلِ الْحُضُورِ وَكُنَّا  
 إِذَا قَالَ اسْعُوا عَامًا فَإِنَّ شَيْءَ الْخُلُقِ لَا حُجُوزَ أَنْ يَعْتَقَ الْمَأْمُورُ غَيْرَهُ  
 وَأَنَّ كَانَ مُشَارِكًا لَهُ فِي شَيْءٍ الْخُلُقِ وَاسْتَدْرَكْتُهُ **وَاجْتَبُوا**  
 بَوَحْشِينَ أَحَدَهُمَا الرُّوسُ مِنَ الْعَتَقِ وَنَعْلَانِ الشَّرْحِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ  
 الشَّرْحَ أَبْتَدَى الْأَحْكَامَ فِي أَمْلَالِ الْعَادِبِينَ عَلَى تَصَرُّفَاتِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ  
 الصَّرِيحَةِ لَا عَلَى تَحْرِيرِ أَرَادَاتِهِمْ حَتَّى أَنْ كَثُرَ مَا يَبْدُلُ عَلَى الرِّضَا لِأَنَّ  
 يَفْرُقُ بَيْنَ الْقَوْلِ لَا تَعْتَرِجُ خِلَافَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّ يَلْفِي فَتَحًا

مَا يَبْدُلُ عَلَى رِضَا اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ فِيهَا وَلِلْخَصْمَانِ يَقُولُ أَمَّا الشَّانُ فِيهِ  
 حَتَّى تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ التَّعْدِي بِالْقِيَاسِ الْوَحْدَةِ الثَّانِيَةِ لَوْ قِيلَ  
 لَوْ إِحْرَانًا كُلِّ السَّمُونِيَّاتِ فَإِنَّ بَيْنَهُمَا وَالرَّجِيلَ فَإِنَّ جَارًا وَلَا تَحَالُطَ زَيْدٌ  
 فَإِنَّ يَأْتِي بِوَاقِفِ أَهْلِ الْعَرَفِ وَاللُّغَةِ فِي مَعْنَى الْغَلِيلِ مِنْهُ الْمُتَعَدِّي  
 لَا الْوَاقِفِ وَهَذَا يَتَعْنَى فِي الْحَقِّ إِلَّا أَنْ الشَّرْحَ مَضَى بِمُخَالَفَةِ  
 الْأَصْلِ بِطَرِيقِ الْقَوْلِ الصَّرِيحِ وَإِذَا ثَبَتَ الْعِلَّةُ فَالْعَارِفُ الَّذِي عَرَفَ  
 الشَّارِعَ عَدَمَ الْأَلْفَاتِ إِلَيْهِ كَالذِّكْوَةِ وَالْأَمُوثَةِ فِي سِرَابِ الْعَتَقِ  
 بِكَثْرَةِ الصَّفْحِ بِحَرْفٍ وَهَذَا أَنْ الْحُجَّتَانِ لِاحْتِرَابِ لَمْ يَدْفَعَا إِلَّا بِمَا  
 الْعَبْدُ الصَّرِيحُ بِالْقِيَاسِ ثُمَّ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنَ الْجَوَابِ أَمَّا يَخْتَصُّ بِمَا  
 إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةً فَلِهَذَا مَنَعَ قَوْمُ الْقِيَاسِ فَمَا إِذَا لَمْ يَنْصُ  
 عَلَى الْعِلَّةِ وَرَجَعَ أَصْحَابُنَا إِلَى تَعْيِيمِ الْأَجْمَاعِ وَجَحَّ الْأَثْبَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ  
**س** يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ فَإِذَا لَمْ يَتَّكِلْ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةً **س** فَكَذَا  
 فَمَا إِذَا كَانَتْ مَنْصُوصَةً فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ إِذَا قَالَ  
 حَرَّمَ الْحُمْرَ لَشِدَّتِهَا أَشَارَ إِلَى الشَّدَةِ الْمُتَخَصِّصَةِ بِأَنَّ شِدَّتِي الْحُمْرِ  
 وَالنَّيْدِ مُخْتَلِفَتَانِ وَهُوَ هَذَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَاقَّ النَّيْدَ بِالْحُمْرِ يُعَدُّ التَّحْلِيلَ  
 الْمَذْكُورَ لَيْسَ بِقِيَاسٍ بَلْ بِمَشْكُوعٍ بِعُمُومِ النَّصِّ وَهُوَ فَاسْتَدْرَكَ  
 سَبَقَ وَأَنَّ كَانَ حُجُوزًا أَنْ يَفْهَمَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ لَا يَأْكُلُ الْخَنَظَلُ  
 فَإِنَّ سَمَّ الْعُمُومِ وَلَكِنْ يَفْرَأَنَّ وَأَعْلَمُ أَنَّ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فَرْقٌ  
 إِذَا الْمَانِيَةُ تَفَرَّقَتْ بِهَا مُقَدِّمَةٌ مُسْتَعْرِفَةٌ كَامِرَةٌ خِلَافَ النُّظْمِ



الاول واجتنب موجبات التعدي شرعا ما بالانبياء ما مورون  
 بتعليم الحكم والصور لا تشاهي ولا صور بعينها مقترا احباب  
 القياس وهذا قد استضعف لان احباب تدخل تحت تلكايتها  
 وتخصر الدليلات من اني الشخص يصح عليها امر وخوب النعم على الانبياء  
 ممنوع **اخري لهم** ان العقل لما ذك على العلة العقلية  
 ذك على العلة الشرعية لا بها مناسبة مصلحة **ج** هو الخاف  
 فاسد واما ترك القياس لتخصيص النص بنص موافق الحكم ليس  
 شي اليه فادعيت المصالح ولا قياس فعتبر المرسل **ج** واجتنب  
 المحورون المدعون ورود العبد بامور نواترت من ذلك حكم  
 الصحابة بامانة اي يكره علمنا سطلان دعوى الضرر وطعا ومن  
 ذلك رجوهم الى اجتهاد اي يكره ورايه في قتال مانع الزكاة حتى قال  
 عمر كرم بقالهم وورق الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل  
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لها عصوا مني وما هم  
 واما اله الا حقها فقال ابو بكر لم يقل الا حقها من حقها انبياء  
 الزكاة لا من حقها اقامة الصلاة فليس افرق بين ما جمع الله ومن  
 ذلك ما اجمعوا عليه بعد طول الوقت من كتب الصحف وجمع  
 وقال ابو بكر لما سئل عن الكلالة اقول فيها راي فانك صوابا  
 فمن الله وانك خطا فمنى ومن الشيطان والله ورسوله منه  
 بريان الكلالة ما عدا الوالد والولد ومن ذلك انه ورث

ط

ام الامم دون ام الاب فقال له بعض الانصار لقد ورثت امرأة  
 من بيت لو كانت هي المنة لم يرثها وتركك امرأة لو كانت هي المنة  
 ورثت جميع ما تركت فرجع لا الاشراك بينهما بالسند وقد عمد  
 عمر لا اي مؤتي الاستعري اعرف الاشياء والامثال وقس  
 الامور برأيك ومن ذلك قول علي حذ الشرب من شرهذي  
 ومن هذي افترى فاري عليه حذ المفترى قالوا وهذه لا خلوا انما  
 ان كان منها نص فاطع او لم يكن فان حكموا بغير نص ثنت الاجتهاد  
 وارثت نقاط فحال ان يكتم واذا ظهر مسق مخالفة وبذع وليس  
 كذا وكذا قياس عمر الشاهد على القاذف والحكم على الشتم في محرم  
 منها حكاية عن اليهود **ومما** ينسك به من المشهور قول  
 معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقال له بيه  
 تحكم فقال بحاب الله قال فان لم تجد قال فسته بيه قال فان  
 لم تجد قال احند راي فحمد الله النبي صلى الله عليه وسلم على  
 يومئذ رسوله ورسول رسوله ومن ذلك قوله لعمر لما تردد في  
 قبلة الصابم ارايت لو قصمت هل كان عليك جناح قال لا  
 ومن ذلك قوله للخشعية ارايت لو كان علي ايديك دين فقصديته ان  
 تنفعه قالت نعم قال قد بين الله احق بالقضاء وهو قياش ومن  
 ذلك قوله ان يفتي الربط اذ احب فقتل نعم قال فلا اذن وروث  
 ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقضي بينكم بالبراي

فعل



فيما ينزل منه وحى وقوله تعالى لحلم من الناس ما اراك الله  
 وقال عمر يا ايها الناس ان الراى من سوا الله صلى الله عليه  
 وسلم مضى فان الله كان يدره وانما هو من الطن والتكليف  
 واعترض الخضم عليهم بوجوه اما الداودية فلم تقتصر على منع الاجماع  
 بل رعت منع الصحابة عن القياس في الحطة حتى قال ابو بكر  
 اى سماء بطلنى واى ارض تغلى ادا قلت فى كتاب الله بى راى  
 وقال عن لغز ان اخمدوا مقدا خطاوا وان لم يحمدا فقد  
 غشوك وقال عمر اياكم واصحاب الراى فانهم اعدا السن  
 اعنتهم الاحداث ان يحفظوها فقالوا بالراى فسلوا واضلوا  
**اجيبوا** ان هذه الروايات ارسخت وتواترت وقد تواتر  
 ما رويها حتى اجمع بينهما فحمل ما اكرهوا من الراى على الراى المخالف  
 للمصداق الصادر عن من رسلنا من الاخذاء وبذلك عليه تباقة كلامهم  
 ما روي عنهم ان اخذ الناس روى اخصالا وقولهم لو ابا بالراى  
 كرموا الحلال واخطوا الحرام فذكروا القياس لا يعرفون بصحة  
 شى من الراى فالزمهم ما رويانا والمصححون اعترفوا بفساد كثير  
 من القاييس فلم يلزمهم ما رويوا وقال المستوفى للمشت اما حد  
 معاذ فرسل ثم هو مخصص بتحقيق المناط او نحو ذلك واما حديث  
 ابن بكر 2 مانع الزكاة فقد لمسك فيه بالبض الذي روي بالقياس  
 واما حديث قبله الصام فلعله اورد الى صلى الله عليه وسلم

مستخا لقياس عمر على المفطرات ثم النى صلى الله عليه وسلم  
 نوذ من عند الله تعالى وقد اراه الله وقد قال لخصم من الناس  
 بل اراك الله وهكذا ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان مضيا فان الله كان يدره ثم قالوا ان صح شى فكون  
 تحقيق المناط **س** لمحق به غيره **ج** لا يلزم من صحة مناط من  
 القياس نفع عليه صحة اخر فان الاخر لمحق بطريق غير المخصص  
 عليه فدخل تحت ما انكره لو اودا وما ورا هذا عن المستفيض ان  
 لم ينضم اليه هذا لا يفيد علما ولا يثبت به اصل وان ذلك على  
 الغرض واصف المواقف للرايين مع وقوع الاجماع على اعتبار  
 القياس بل ان صح من البعض حتى ان كثر منهم لم يثبت ولم ينقل  
 عنه شى في هذا الطلحة والزبير وسعد وجماعة غيرهم ثم  
 من العجب ان من اصحابنا من سلم ان الاجماع لا تنقد عند سكوت  
 الباقيين واجتمع مما سبق ثم سلمها هنا سكوت البعض واعتبره  
 اجماعا ولا يمتشى هذا والسكوت اشك وقولهم ان البعض لو علموا  
 نطلانه قطعوا لادروا الى العسق لما فعلوا بالروافض وغيرهم  
 احاط بالخضم ان هذا استقراء ولا يلزم بل ربما وقع في واقعة  
 وتسمي لا يشر في غيرها الم يقل ابن عباس ان عمر كان امرا ميسرا  
 فمبته وربما كان الذي اعتبره اشد اعتبارا لافوا بعض  
 ما سبق واطظر والخلاف اورد الى الحارثه ان لم يكونوا معتبرين

عمران الراى



الصحة والعرض ان هذه المسئلة طسنة وحديث جمع القرآن ان  
 ذلك في ذلك على اعتبار المصلحة المرسله ولذلك تصب اي كبر  
 والا فله ركنه اصل ولم نقل عنهم فيه قياس وقول محاد  
 احمند راي ليس فيه اي ارد فرعا الى اصل ثم ان سلم جميع ذلك لسر  
 مما نقل كلف بالقياس وقول على من شكر هدي ومن هدي افترى  
 لسر فيه اصل وفرع وطاع فانه جعل العلة نفس القذف فلا يلون  
 هو اصل وعلة معاد ان جماعة اذا الزموا مع خص جميع الصفات او  
 حوازا اعتبار الخصوصية او تركيب او صاف خاصة مع العامة او  
 اعتبار تركيب محله من المناني والمثالك مفرقة اجابوا بان  
 هذا بعضي لا حتم باب القياس ونحن معتدون به فان هذا التبعيد  
 ومضه معاذ ليس مصاهدا ولا في غيرها معنى محقق تحقق  
 المناط بعد تقدير العلة مخزده تحت سطر اقران المقدمة الاخرى  
 دور جزو وخصوص اذ لسفته من الصغونية من خص الصفات باعتبار  
 الخصوص ونحوه نافي اليقين والفرق ظاهر لا شك فيه فان حكا  
 العذر لا يحقق فيه اذا كانت العلة هي الامانة الحارمة المجردة  
 لا لما يعتبره المناخرون تخويز الحلف فاسق لهم الا ما روى من عقيد  
 عمر ان الامور استباه مع صحة اولافانه من قبيل الاحاد وباننا  
 ان ذلك زمانا كان مذهبه ولا شئ به اصل قاطع وثالث اعتبار  
 المشابهة في الدخول تحت خزانات العلة المنصوصة ولا إمكان

لا تبات التبعيد بالقياس ولا اعتذار عن هذه الوجوه بوجه ما  
 ندر من معتبر قول الصحاي حجة فهو لا اختصاص له فيعتبر قياسه  
 ايضا اختصاصا وكما لا يتعدى قوله الى اقوالنا فلذا قياساته الى  
 لا قياساتنا فلعل النبي صلى الله عليه وسلم احاز لهم لما هدم افعاله  
 واقواله ولهذا لم يرض عايشة محاراه الصحة عن اي سلمه وقالت  
 مروح تصفع مع الديوك وكحو هذا كثر وكانت الحجة ما هم فعلوا  
 لانهم امروا بما نقل هذا اصلا ثم سيأتي ان قول الصحاي ليس بحجة  
 واما شبهة منكري القياس من الكتاب والسنة فمنها  
 مستكهم بقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شئ وقوله تبياننا  
 لكل شئ **اجيبوا** بانه اين في كتاب الله مسئلة العول والمستوتة  
 بل اعداد ركعات الصلوات ومقادير نصب الزكوات ثم ان فتعتم  
 بدلالة ولو من بعد فنقول ذلك الكتاب على الاجماع وذلك  
 الاجماع على صحة القياس فينادي الى الكتاب بما انكاره للقياس  
 سى من الاستيلاء وليس تبيان في القرآن **س** بين في القرآن بقوله  
 تعالى ان سعون الا الظن وقوله وان الشياطين لم يخونك اولياهم  
 لحباد لو **ح** اذ جعل الشرع علامة حكم الظن كون حكمنا  
 بذلك الحكم علمنا الاطنيا فاما نعلم انا ظانون قطعا لم يضطربتم  
 نقضا القاضى بالتأهدين او اليقين واما التجاركة فهي مختصة  
 هاهنا بما يتعلق في انكار الدين ثم انهم محاد لون في انكار القياس



م قد ورد وحاد لهما التي هي احسن ما ضربتم الى المحم وتخصص  
 المحادة الاول **ومنها** مسكهم بقوله مردود الى الله والرسول  
**ج** المستتب مردود اليه ومحكوم مرفعه هذا ما يتعلق بحج المناريتين  
 فيه **ترتيب في بعض تقاسيم القياس**  
 اعلم ان للقياس في الحاق الفرع بالاصل طريقين احدهما اثبات  
 احاد الحكم على الفارق فاد استغنى الفارق لم يضره اتحاد المدار  
 والحكم وقد سمي بعضه القياس في معنى الاصل والثاني  
 العرض للجامع ضربا والجامع اما ان يكون علة الحكم ويسمى القياس  
 المتضمن له قياس العلة او دليل العلة وهذا ينقسم الى قسمين احدهما  
 ان يكون الجامع احدا للامر من المتكافئين يستدل به على الامر  
 الاخر من حيث دلالة على العلة المتحد لها فيستدل باحد العلولين  
 على العلة ومن العلة على العلول الثاني والثاني ان يكون  
 الاستدلال من نفس الامر مثلا فيستدل به على الموش لما قد يستدل  
 بوجوب الديت في القتل بالمقل على كون الصادق قاتلا فقط ولا يتم  
 الى استحباب العصا كان من قبل الاول وقياس العلة للجامع فيه  
 مقدمة على الحكم ذهنا وعينا وقياس الدلالة وفي الجملة كل ما  
 يستدل به بوجوب الامر على الموش مقدم الموش على الجامع في نفسه  
 عا وتقدم الامر على الموش عندنا في الدفن لانه اعرف وكان هو  
 جملة وجود الامر عينا وصارا الامر على صدق وجوده ذهنا

فاقبل المتقدمة متأخرا وسقم المناط هو البحث عن اوصاف يكون  
 لتعيين مدار الحكم كما استعمل العقول من قصة الاعراي الواقع في بصر  
 رمضان على الوقاع المفطر للصوم في رمضان ولونه اعرايا ووافدا  
 والاتقاع في محل الحرث فيها موش وعمر موش فاذا بقى المدار فاحد  
 حكم هذا الحكم الثابت حكم التاكيد بالخص لا حكم المستشبه وخرج  
 المناط هو البحث عن اوصاف الاصل الذي ما وقع النصيب فيه على غير  
 حله لتعرف المدار وتختفي المناط هو اثبات العلة في الصورة المطلوبة  
 بعد تحققها بمقتضى القياس لا قياس حاله ونسبه وطرق  
 اما قايين الاحالة فهو ما يكون الطريق منه المناسب ثم قسم  
 المناسب الى موش وملايم وعرب وقد اختلف تعبيرهم عن هذه  
 واورث ما ذكر في ضبط الموش ان الذي طهر ياتر عن العلة في  
 عن الحكم وحسنها في حشيه كاش عن المروية في عن القطع  
 وحسن الحياه في حسن العفوية وهذا منق على اعتبار بين  
 القاسين والملايم ما طهر ياتر حشيه في حسن الحكم دون ياتر  
 العين في العين ومثل تعليلهم احصاء الصلاه لعدم جوب  
 القضاء في الكاين كرح لكثير الصلوات وقد طهر ياتر حش  
 المسقة في حسن الخفيف اما عن هذه المسقة وهي مشقة البلد  
 لم تعقد في موضع اخر اعلم انه ان اعتبر شهادة العين  
 في الموش في موضع واحد منقفا عليه فكل اما مثلوا به الملايم



وَأَن أَوْجَعُوا كَثْرَةَ الْأَصُولِ فَالْقَتْلُ الْعَدْوَانُ إِنْ أَرَادَ جَعْلُ  
 حَامِعًا فِي الْقَتْلِ لَمْ يَسْتَدِّ لَهُ إِلَّا أَصْلٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْحَدُّ مَعَ  
 أَنَّهُ أَظْهَرَ صَوْنَهُ مِثْلَهُ الْمَوْشَى وَكَذَا غَيْرُهُ فَاوَاوَا وَالْغَرِيبُ  
 هُوَ الَّذِي لَمْ يَنْظُرْ بِأَثَرِهِ وَلَا مَلَأَ مَتْنَهُ كَسْرَ قُرْآنَةٍ شَرَّ عِيسَى  
 بِيَدَانِهِ وَجَدَ حُدُودَ كَمَا مَقْرُونًا يَوْصَفُ نَسَابَةً مَغْلَقًا عَلَى الظَّنِّ  
 أَنَّهُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْصِدْ فِي حُسْنِهِ أَوْ نَوْعُهُ كَقَبِيلِنَا تَجَرَّبَ بِالْحُمْرِ الْأَسْكَارِ  
 لَتَعْرِىَ إِلَى الْبَيْتِ مِثْلًا وَإِنْ عَنِ بَعْضِهِمُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمَنْعُ  
 فَاِنْ الْمَطْلُوبُ غَلَبَةُ الظَّنِّ وَإِذَا اسْتَقَرَّتْ أَقْبِسُهُ الْحَيَاةُ لَمْ تَوْجِدْ  
 مَشْرُوطَةً بِمَاشَرِطَةٍ حَتَّى الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ حُوزَانُ نَعْلٍ عَلَى ظَرْفِ مَحْتَدٍ  
 نَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِهِ **س** الْعِلَلُ تَحْكُمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ لَشِدَّةِ بَاضِلَةٍ  
 الْحُكْمُ إِلَيْهِ بِمَحْزُورَانِ يَكُونُ لِحُضُورِ الْأَصْلِ مَدْخُلُ **ج** الْفَرَانِ  
 وَالْمُنَاسِبَةُ نَعْلَانِ عَلَى الظَّنِّ وَأَمَّا الْخُصُوصُ فَحَابِئُهُ مَا أَجِيبَتْ  
 مِنْكَ وَالْقِيَاسُ وَبَعْدُ مِثْلُهُ إِلَى الْمَوْشَى وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ بِضَرْبِ  
 مَثَالٍ هَاهُنَا لِنَبِيْنِ الْمَكْرَبِ الْمَلَكَةِ وَمُنَاسِبَاتٍ أَعْرَضَ الشَّرْعُ  
 عَنْهَا مِثْلُ رَيْسٍ مِنْ عَادَتِهِ أَكْرَامُ أَوَّلِ مُضَالٍ ثُمَّ الْكُرَامُ ذَاهِي  
 فَضِيلُهُ مَعْلُوقٌ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَفَضِيلَتِهِ وَهَذَا مَقْبُولٌ بِإِثْقَانِ  
 الْقِيَاسِيِّينَ وَاحْتِرَامًا غَيْرَ مِنْ عَادَتِهِ فَأَكْرَمُ دَافِئُهُ لَفَضِيلَتِهِ  
 عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لَفَضِيلَتِهِ أَوْضَرَبَ طَانَ أَنَّهُ ضَرَبَهُ  
 كَحَايَتِهِ **س** أَغْلَبَ عَادَاتُ الرُّوَسَاءِ كَذَا وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ عَهْدَانِ

وَإِجْدِ **ج** فَكَذَا أَغْلَبَ عَادَاتُ الشَّرْعِ اعْتِبَارُ الْمَصَاحِجِ وَالْمَقَالِ  
 وَمِنْ الْأَقْسَامِ رِسْنٌ عِلْمٌ مِنْهُ الْإِحْتِيَانُ إِلَى الْحُسْنِ وَالْمُسْنَى فَاحْسِنُ  
 وَلَا تَسْتَدِلْ مِنْهُ عَلَى سَابِقَةِ إِحْسَانٍ فَاوَاوَا وَهَذَا بَاطِلٌ بِالْعَرَفِ  
 عَنْهُ الشَّرْعُ وَإِذَا اعْتَرَتْ لَانْكَادُ تَحْدُ الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ  
 فِي الشَّرْعِيَّاتِ وَهُوَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْلُكَ كَلَامُهُمْ فِي الْحُسْنِ وَالنُّوعِ  
 عَلَى الْحَقِيقِيِّ فَإِنْ تَنْبَطِقُ مِنْ هَوْلٍ مِنْ عَقْدٍ مِنْهُ بَعْدُ كَلَامِهِ  
 مَصْطَرَفٌ مِنْهُ رَكِيكٌ حَذًا فَضْلًا عَنْ مَسَلَّةٍ اسْتِغَالٍ فِيهِ  
 وَأَذَلْ يَضْطَوُّوا الْجُسْنَ بِغَيْرِ عَمُومٍ مَا مَغْنَى الْأَسْكَارِ حَصْلُ مُوْثَرَا  
 فِي عَيْنِ تَحْرِيمِ الشَّرْبِ وَحَسْنِ الْبَدَنِ هَيْشُ الْحُسْنِ فِي جَسْنِ تَحْرِيمِ  
 الشَّوَالِ مَا حُزِمَ السُّمُورُ الْمُسَبَّحَةُ الْحَسَنَةُ الْمُفْسَدَةُ لِأَثَارِ الْعَقْلِ  
 وَمِثَالُهُمْ فِي الْمَطْلَقَةِ تَأْثَانِي مَرَضُ الْمَوْتِ انْهَارَتْ لِأَنَّ الرُّوحَ  
 فَضَدَّ الْعُقَارِ كَيْفَ رَأَيْتُمْ مُقَارَضَ بِقَضْ قَضِيَّةٍ قِيَاسًا عَلَى  
 الْقَائِلِ فَاوَاوَا وَهَذَا لَمْ يَنْسَبِ تَصْرِفَاتُ الشَّرْعِ فَهَوَّ غَرِيبٌ  
 وَهَذَا فَاسِدٌ فَإِنَّ لَكَ أَنْ تَجِدَ فِيهِ مَنَاسِبَةً أَعْمَرَانَا أَعْمَ وَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ إِلَّا عَدْوَانًا وَدَفْعًا وَلَا يَدُورُ أَنْ يَنْبَغِي فِي قِسْمٍ مِنَ الْمَصَاحِجِ  
 الْحُسْنِ الشَّرْعِيَّةِ هَذَا لَمْ يَنْبَغِي فِي مَثَالِهِ لِلْفَقِيهِ بِقَضَاءِ  
 الصَّلَاةِ مَعَالٍ مِثْلًا مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَى حَرْجٍ كَيْتٍ وَلَيْتَ  
 فَإِذَا شَهِدْتَ أَصُولَ بِالْحُسْنِ وَأَصْلٌ وَاحِدٌ بِالْعَيْنِ فَاوَاوَا  
 ذَلِكَ يَكْسِرُ لِلطَّيْسِ لِأَحْلٍ بِالْمَايَةِ عَدَمُهُ وَإِذَا تَعَرَّفَ



للخصوص فيحصل بانشر المشقة في حسن التخفيف حتى في رخص  
 الصيام في قواه تعالى يزيد الله علم الشر فيناشئ حسن المشقة  
 حسن التخفيف في العبادات بل في جميع احكام الشرع وبناس  
 مشقة فضا الملاءة خصوص اسقاط القضاء لخصوص مشقة  
 في خصوص النكاح ولذا اذا اعتبر جميع ما يملون به وليس  
 الا الموش وكل ما وجدت في عموميه مصلحة عامة اذا اعتبر  
 خصوصه وجدت في خصوصه مصلحة خاصة وليس صائب  
 الحسن والعين عندهما الاختصاص وعموم ولكن ان تعلم انه  
 لا يلقى المناسبة العامة في الحكم الخاص المتشابه السبب الى  
 استباهه بل مناسبة خاصة ايضا ولا يقتصر على ان القتل العمد  
 العدوان خاصة مناسبة العقوبة اذ ليس فيه مناسبة تغير  
 الفضايل بل مناسبة تعينه اتمام العقوبات البدنية فيقابل  
 ما مرجعها ولقد احسن ريس القوم ومخلصهم القاضي ابو زيد  
 حيث لم يعتبر عن الموش واذا ضبطت هذه الطريقة معقمتهم  
 عن تفجيع القسم وتمسكهم ببول على رضى الله عنه اذا شرب  
 هذى واذا هذى افترى فاري عليه حد المفترى لا يصلح  
 اثنا للقياس نفسه اذ ليس فيه رد فرع الاصل وجامع  
 فيه لا عن الملازمة ومثله اجود ما يجمع به في المصلحة المرسل  
 من حيث اقامة مظنة الشيء مقامه فوجد له حقا اعلا ويوجد

في الشرعيات امثلة كثيرة له ولكي وضع المظان صعب  
 حدا فليس لنقول بالقياس لا منع صحة هذا والاعتراف  
 بالمصلحة المرسله واكثر ما احرز هو لا في الامثلة  
 هو لا الحسن يقتضي احذوه حله واذا سلم الغنى احلا ولم  
 دكت في شهادته العين بل لك مرجع حاصل اليه من الغنية  
 الى لينة شهادات الاصول ولم يعتبر كمرهم الرحيم ثمان  
 الامثلة المشهورة للموش حصل **ومثلا** ذكر الحكم  
 العقل وما يعبد بالعلم فيه لا حوراسية بالقياس وهذا  
 على الخلافة فاسد فان القياس يقتضي الاصول فحجب ان  
 يؤول بان الحكم القطعي لا يحوز اثباته بالقياس على صور  
 شرعية فالفايت اثبات الخبر الواحد على قول الشهادة  
 والكر القاضي ابو بكر زيد حوار القياس في الاستباب  
 وقال الحكم يتبع السبب لا الحكمة فانها ثمرة وليست  
 بعللة وكيف تنال الحاق الجملة بالسفر كايح المشقة  
 في سببه الرخص ومنع حوار شهادة شهود الفضايل  
 موحا للخصاص فاسا على المباشرة واحزون حوزوا  
 راعين يار الله في الزنا وخوه طين احدها اجاب الحد  
 والى سببيه الزنا فاذا كان يصب الشيء سنا حاشا عيا  
 فالمانع للقياس فيه وهل هو الا حكم لخص القياس



ما خُبات ذون السيوع وان ادعوا الامناع افا لصورة او  
الطريق لهما السان وكون الشئ ثم او مثلاً لسفها بذلك  
على المنع ثم هذا القابل الزمهم بقياسهم الاوطار بالادل والنسب  
على اجماع وهو نفس القياس فان فيه اصل وفرع والخاص والعام  
كان سمي العار **س** ليس هذا قياساً فاما السان اللسان  
لست دعاه اجماع بل الاوطار ولا يصح القياس في العارل عندنا  
فمننا المناط ومن شرط القياس تعذر الفرع والاصل وجمع  
جامع **اجيبوا** بانهم كذا يقولون في السان ان القطع ليس  
قطع سارق بل قطع اخذ مال الغير المحرور والجرم ليس حد الزنا بل  
اللاج فرج في فرج محرم قطعاً مسهم طبعاً والعصاص ليس  
لمناسره بل الامر موجب اجاباً بالسفك دم متعضوم كيت ولبت  
وهذا التسليم قوت عليه الدعوى الاولى وهو دعوى القياس  
في الاسباب فانه يوجب بعدد السنين وعند كون السبب  
واحد لا بعدد ولكن حصل العرض ثبات سببه ما يناع فيه  
جميع المواضع ويصون ان يوجد اجماع فعلاً ما مشتملاً على حكمة  
لدا وعمه وقول القابل ان الحلة متاخرة عن الحكم وليف تعلل  
بها فاسد فان الحكمة هي الممثلة عند الفاعل او المبتدئ وهي  
الحقيقة الحكمة ولم تنقد ههنا بالضرورة فانه على سببه  
السبب مقدم مثلاً على سببه السبب وعلى ثبوت الحكم

والسنت معلول لها في السنته لافي الماهية وان كان على الحقيقة  
في الاعيان لاسمها ولم يرد من اعتبار القياس في الاسباب ان يكون  
اجماع الحكمة اذ لو فعل اجماع وصفاً والى الخصوص سعي اجماع  
سبباً ولم يرد منه افتتاح ما اعتبر المرسلات **اختلفوا** في  
تعليل الحكم بعلين فمن مانع في العقلية والسرعية ومن يجوز فيها  
ومن يفرق بينهما يخص احوال السرعات فان ثبوت الملك له اسباب  
كثيرة ومن منع مطلقاً من احتج بانه لو جاز تعليل حكم بعلتين  
لا يجتمعان كان اقضاً بعلته كحلين مختلفين لا يجتمعان فمنع اللزوم  
وان الملزوم لا يوحده دون لازم ما هيته واما الدارم فيحق دون  
الملزوم ولما طول ابيت وقال اصلاً نحتاج في العقلات بوضع  
حكمه علان لصح للعادية على غير القدرة فيقع اللزوم وانه  
اذا افق في موضع شئ على صفة لا يلزم التعدي الى الغير لحوار  
التخصيص لما هيته فابنت وبارم قد علم ان صحيح الامكان في  
الكوهر والعرض ليس اجماعاً فاما الحدوث والوجود ما بعاه  
وكذا الزوجية في الاربعة والسنة الى اعداد لا ينتهي **س**  
لحق متوسطه الانقسام بمساوين **ج** فالكلام عايد الى  
نفسه في هذا الانقسام وليس حوالاً الى المكان والزوجية مما لا يعمل  
ثم الشئ الواحد الشخصي فما حوز له علان لانه ان لم يكن  
لا حدها مدخل بالعله هي الاخر وان كان لكل مدخل في



احباب وجوده فالمجموع عليه واحدة ولعل واحد خسر العلة  
 كل من المركبين ساسا مستقلا لو انفرد كل واحد منهما علة تامة  
**ج** ليس للشيء وجودان لحب معارفين وهذا الواحد انما ان  
 يكون معللا للواحد فليس للاخر مدخل او بالمجموع فجميع علته  
 واحدة ولا يلزم من صحة انفرد كل واحد مثله وقوع انفراجه فيه  
 واذا ادكرت عقدا لاسباب ولا اعتبار للعكس فليزب من اعتبار  
 وجازف **اختلفوا** في حوازي تركب العلة من مجوز مطلقا  
 وما منع مطلقا وفارق بين العقليات والسرعات محصر الجوار بالسرعة  
 لصح التركيب معها واحتمل المانع منه لو تركبت العلة لكان لكل  
 واحد من اجزائها اثر في الحكم فانه ان لم يكن له اثر فستوى وجود  
 وعدمه واذ كان لكل اثر فستوى الحكم وكلاهما في حكم وجودي  
**اجنبوا** ما ليس لكل واحد اثر ولا يلزم من لا يكون اثر  
 كل واحد لا يكون اثر المجموع والمجموع اثر واحد هو الحكم الواحد لعل  
 حرم مدخل في محقق المجموع والمجموع اثر واحد **س** بلزما ان يكون  
 امتضا القدره للقادره لسر كمن غيرها **ج** هوذا اذا العادة  
 اذا فرضت امر متحصلا لا يكون واحدا بالقدره فقط اذ لو تحددت  
 القدره كانت قدره دون قادره فالقادره مجموع قدره مع شيء  
 اخر والمجموع يعلل باحراه فليزب التركيب في غير ما يهتم به اتحاد  
 به في الامور العرفيه بعشر السواد االحاصل من اقتران محلفات

لا يحصل بالاجاد وصحة السمع مثلاً فانه لو تحدد الجسم دون حياه او  
 حياه دون جسميه والما صلا وما يقال في دفعه بدفع وعلم  
 منه مناد ما قد يقال في العلل علة التركيب او العدد لهما الشر  
 العلل الشرعيه مركبه بل كلها واكثر الاحكام تعلل بمحلفات  
 لموت الملك وحل الوطني وحل القتل بل وجوب العبادات  
**ومما** اختلفوا فيه العلة الفاصره وهى بعضهم الى ابطالها  
 واستوهن لك فان القدره فرع الصحة فكيف يكون نابع  
 الشئ مصحح **س** فكما ان البيع مراد للملك والقباح للحل  
 فاذا حلفت العادة بتقيد المطلق **ج** فانه سلم الافلا له  
 عرثوب حكم بحل النحر فان عظيم بطلانها عدم تنوع حكمها  
 في غيره فهو مسلم ونجى لا معنى لصحتها الا انها يجب لو نظر الناظر  
 بعلى على طئه العلية وتعدد ذلك سواتين تعزيبها ان صورها  
 فانه لا يصرفا علم او ظن **س** ولا فائدة فيها **ج** مرفو ايدها  
 منع الحاق الغير بما يكون قد علمنا اذا عرفناها اراحها وفائدة  
 في نفسها اثبات حكمها **س** يمنع تعديه الحكم حيث امتنع  
 لعدم علة متعدية لا لوجود العاصره حتى ان ظهرت متعدية  
 تعلل الحكم في الاصل بعين وفي الفرع بواحدة ولا تنقش  
 العاصره في اثبات حكم الاصل **ج** لسر كذلك بل انما يجمع  
 التقديرات لو تحقت المتعدية وان ساء وبما يتعارضان في الحكم



مستأ بالضر وان تحت القاصه فعن يوت الاصل بها واراد  
 للمخوع اشرف لا يبقى المعذبة علة ولا القاصه بل قاصه منهما  
 فلا بعدية الا ان تختار العدى من اصل اخر ومن فوائد القاصه  
 ان يعلم ثبوت الحكم لعله ذات حله لسقاده القوس وشوف  
 الطباع بجوها عن كلف العبد وبعلم معرفتها باعت المقيد  
 فمسحدا العقول ما درال لبقية ارتباط الاحكام بعلمها  
**ومما** ذكرناها ان العلة المتعدية تضاف الجمل اليها  
 في محل الضر عند بعضهم واخرى وحواسبتها الى الضر لك  
 الحكم مقطوع به والعلة مطبوعة فكيف تعلية ونحوها  
 ما لا يعنى بالعلة الا باعد الشرع على الحكم ولو ذكر جميع المسرات  
 باسمها وحرمتها كان لا ممعنا استغناء عن ان يعلم باعته  
 وانه السد ونحوها فالوايد معلوك مع ذلك الحكم في الاصل  
 والفرع كلاهما بالنظر واصله الحكم اليه فهما معلك  
 بالسدة او نحوها وارجب بعضهم الامصار في حوان السببة في  
 محل الضر على ما قلنا اذ كانت العلة مشروطة واستوهم  
 هذا الاستواء السه ولا مانع في توضع من الواجح حتى لو استوت  
 الموضوع وكان الحكم قطعا في الل لم منع طنا ان الباعث كذا  
 ولا حل طنا في التعليل يتقن الحكم

**الفضل الثالث في تراجم ادلة وتخصيصات عموم**

النور

**القول في العام اذا خصص** اختلفوا في انه هل يصححنا  
 في الماضي فيهم من رعمانه سقى حقيقته فيه لانه عم قوما وغيرهم  
 محروخ العير لا يوشروك قومه هم اقوى بطرا انه يصححنا  
 في الماضي لانه وضع للعموم فاذا اريد به غير ما وضع له كان محانا  
 وار لم يكن هذا محانا ولا محانا اصلا مراختلفوا في انه هل يبقى  
 حجة فعلا قوم من القائلين بالعموم انه لا يبقى حجة لاصار محانا  
 فانه اذ لم يبق على الوضع الاصل ولا يبقى للفهم معتد والقدر  
 لا يتعين ولا يهتدى اليها ومنهم من قال يتعين فيه اقل الجمع  
 لانه مستيقن والصارون الى انه سقى محلا **اختجرا** بان  
 السارق اذا حرق منه سارق فادون النصاب والسارق من غير  
 الجزر وغيره ولا يفهم المراد على سبل الحضرة فائنا الوضع  
 ولا ورينه فليس الاحتمال ومنهم من اختار انه يبقى حجة الا  
 اذا استثنى عنه مجمولا لقوله اقلوا المشركين الا رجلا انا  
 اذا كان معلوما فسبني الدلالة على ما سواه محتاجا الى الصحابة  
 تمتسكت لعمومات ولا عموم الا ونظر اليه تخصيصات  
 وابيات الخور لا تمتع صحة المشك كالم منع قوله ارجا باحد  
 منكم من الغارط فانه وان كان محارا مشهورا صح المشك  
 به فلك ذلك تخصيصات العموم مشهور وان اقبل ان كذا عام  
 خصص لسبب معناه انه لحقو عاملا لم جعل خاصا بل بقصد به الا على



وجه لم يدخل فيه ما خص فلم ينعقد عاما جازما هذا ما قولون  
 وانت تعلم ان قولك كل لذك وان كان كذب حيث صدقت  
 ليس شيئا أصلا من ذلك انت فقد كذب حيث بكذب فيه ايضا اعتبارا قول  
 خبره المحلوم عليه فيها اعم من المحكوم به فانه يكذب فيه  
 المستغرقين المثبتة والنافية وصدق فيه البعضيات فلا  
 تناقضان ولا اختلافان بالصدق والكذب بل اذا صدق القوي  
 البعض بعين كذب المستغرة المثبتة سوا وافق ذلك البعض  
 الاحرام لا توافق فوجود ذلك البعض الاخر وعذمه في تلبية  
 المسعرة سوا فصح ان المستغرات لا يطلعا ولا يناقضا بالذات  
 الا العصبان المخالفة بالحق والاثبات لا المستغرات فاذا قال  
 القائل كل فلان كذبت لم قال هو او غير شيء من قولك ليس بكذبت والقول  
 ما حودان على حقيقة الامضا بلزم الما قبل ما سبق الا ان يختلف  
 الاعتبار بالافوات اما على سبيل نسخ او على سبيل اختلاف الخلقين  
 بالوقتتين وما خصص على التقديرين العام بل يقتضي الاول مستغرة  
 صادقة في وقتها والاخرى في وقتها فادام يكرر كلام الشارع  
 من قبيل ما يحدو بحسب وقتين ولا يمكن ان يكون القولان معا  
 مستثمرين الحكم فبقى القسم الآخر وهو ان يلزم النسخ ضرورة فان  
 احد محوري في قوله تعالى تدمر كل شيء يار معني الدال البعض  
 فيكون القول عمر متعقد عاما أصلا وليس فيه الا البعض

الغير المعين وان اريد معنى انه للدال ما وراء ما استثنى عنه حتى  
 كان القائل قال كل فلان كذبت الذي اضمرت استثناء فانه ليس  
 في اللفظ شي من هذا فيكون القول في حكم البعض لان الذي اضمر  
 عن معلوم ولم يقتصر به استثناء يحصل فليس فيه الا البعض غير  
 معين دخل تحت الحكم والقول عمر مستغرق أصلا وان زعم بعض  
 البعض فدليل زائد واذا سلم العقل فهو من المحل للمحل لا التمسك  
 بالعموم وكلامنا في حال المطلق لا في حالنا الا ان يقول كل  
 ذي كذا لا يريد ان يقتصر استثناء صريح وصرح والحاصل ان القول  
 بلزم منه اما نافي وهو محال من الشارع او نسخ او صدق القول  
 بعضيا غير مستغرق اذا اراد به البعض ثم هو غير معين سوا عني  
 بالكل البعض او ترك الدال على مفهومه واستثنى منه غير  
 معين فبقى البعض الغير المعين على الاستثناء في القين وصرح  
 الكل بلزمه صدق المنوي ولرب المنطوق الاتعابه بحوزة  
 وليس في اللفظ انا بجميع ما يكلفناه لهرا أصلا هذا طريق  
 وقد سبق لك ما قررنا من كلام الدال في قوله ما خير البيان عرفت  
 الحاجة واما الصحابة كانوا يعمدون لاسلم للاجماع فيه وفعل  
 البعض ليس بحجة ثبت ان العام المخصص لا يستثنى بشخص معين  
 مقرر لا حجة فيه وان اصلح اقسامه النسخ ولنرجع الى الطريقة  
 المشهورة ونورد قواعدهم قالوا انما مكر في عوي العموم فيما



ذكره الشارع استداً اما اذا ذكره في جواب السائل فان كان  
 لفظ لو اسداه لكان عاماً لا سبيل عن ترضاعه فقال طوت  
 الله الماء طهوراً لا تحته الأما غتر طعمة اولونه اوراقه وكما  
 سئل عن ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحلال ميتته فسئل منه  
 العموم الاستغرافي ان كان الالف واللام له والافيرج الى  
 الماهية العامة معنى عدم منع الشركة وار لم يكن ذلك فليظن  
 ال سوال السائل فار لم يكن عاماً اذ قال وطبت في نهار رمضان  
 مقول له افضل لك ولا عموم الا الاحكام والجمع او نعم الحكم  
 لدليل آخر لا للعموم النص ونقدح اعتبار الخصوص لقوله لا ي  
 ردة في الاضحية حذره من الضان حريد ولا ذنه صل الله عليه  
 وسلم للعربى شرب احوال الابل وقوله لعبد الرحمن بن عوف البس  
 الحرير واذا كان لفظ السائل عاماً واجاب مطبقاً عليه فسرل  
 منزله عموم لفظ الشارع هذا بالنسبة الى استغراق الاعتداد اما  
 بالنسبة الى المحكات فاذا سأل السائل ان ربي اطلت فقال  
 حكه كيت على كيت ولا عموم اذ لا يدري اعتبارات الخصوص  
 ومحكات التوجه من كونه عامداً او ساهياً بحاج او اكل **س** ترك  
 الاستفصال مع تعارض الاحوال دليل عموم الحكم على ما قال  
 الشافعي **ج** ومن اس يتحقق ذلك ولعله عرف خصوص الحال  
 فاحاط ببناء على معرفته فهذا تقدير العموم تاء على مجرد توهم

حل الله على

## وما ذكر

ما ههنا ان ورد العام على سبب خاص لا  
 تسقط دعوى العموم حيث مر عليه السلام شاه مولاه ميمونة  
 اما اهات دبع فقد ظمروا قال قوم لسقط عمومهم وهو فاسد  
 نعم بصير احوال التخصيص اقرب ويقع فيه بدليل ضعف مما  
 ما يحتاج اليه لو خرد عن الواقعة على ما يقولون وكيف تاتي انكار  
 هذا واكثر احكام الشرع وردت على اسباب لقوله تعالى  
 السارق والسارقة فاقطعوا نكاحه في ردا صفوان واية اللعان  
 2 هلال زمنيته **س** ان لم ينكح للسبب شر طارخا خارج الواقعة  
 بالتخصيص بجواز غيرها **ج** لا كلام في انه يدل على حكم  
 الواقعة وانما الكلام في عمومها لغيرها اذ يجوز ان يراد البيان  
 على السؤال **س** ولا فائدة في نكاح الاشباب **ج** له فوائد  
 من حملتها معرفة اسباب التنزيل وسفر الواقعة اصالة لا تخص  
 لتخص غيرها وتكثير محايض الشرع **س** لولا ان المراد بيان  
 السبب لما اخرج اليه **ج** يجوز ان يكون له فوائد من حملتها انزول  
 القرآن بما جاءه ان اول من نزل له دفعة ليل لا يقطع مرد الوحي  
 وبركه نزول الروح واحلاف الملك القائم بالتبليغ واذا  
 لم ير دفعة والاقوات متساوية الاستحقاق فوقع الواقعة  
 ربح وقتها ولستظروا الوحي السامى عدل واقعة في ربحهم  
 وحو ذلك **ج** واعلم انه لا يملر دعوى العموم في فعله



فان الواقع المستحسن بحجته تخصه وقد زعم زاعم فمارى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعد غيبوبة السق ان السق  
 نعم السقن الاحمر والابيض فتحكم بانه صلى بعدهما جميعا  
 ولم يعلم ان الواقع مختص فبتخصص احدهما ولا عموم في العتبات  
 على ما سبق من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتماد بالقياس  
 الى الاحوال لا عموم له بالقياس لا غير فان فعله المستحسن لا يعم  
 غيره بل ولا يلزم الحاق غيره به بل يكون خاصا في حقه على ما قالوا  
 الا ان يقول ان ذلك فعل بان حكم الشرع كقوله صلوا كما رايتوني  
 اصل وخذوا عني مناسككم او يقرن به قران يدل على عموم ثبوت  
 الحكم لقطعه من السارق عن نوعه وما يعرف من خاصته قطا  
 انه ليس بدليل وما تحرد عن قران الطرفين اذ ان بعضهم اليه  
 تحته ويحتمل الوجوب والندب والاباحة والخطر ايضا بعد  
 المجوزين للصغار عليه وقد ذهب الى تعيين كل قسم من هذه طائفة  
 فتوهم قالوا بالخطر وانما توجه لهم هذا التعميم لو كانت الافعال  
 قل وزود الشرع على الخطر وقد بطل ما يلزم انه لو اتى بفعلين  
 متضادين وقتن حظر الطرفين وهو باطل ثم يلزم من احتوائه  
 على الخطر اركان الكمية وهو فاسد واخرون صاروا الى الهدية  
 واجتواوا بان فعله داير بين الندب والوجوب والندب اقلهما  
 درجة فيقتضى **اجتباوا** ثلث القسمة الاحتمالية

وتبريل الاباحة على اقل الدرجات لم يسر الواجب ندبا ونداة  
 على ما سبق وقيل ان العادات تحمل على الندب وفي العادات  
 لا اقل من الاباحة لا احتجا بما مجرد الفعل بل لاقتداء الصحابة  
 وتركهم به وليس تفاليج فانه يجوز انصار موافقة الصحابة  
 على مواقع القران الغاية عنا واحتجا بقوله تعالى لقد كان  
 لكم في رسول الله اسوة حسنة فقالوا لما قد بقوله لكم  
 لا عليكم ذلك على الندب **اجتباوا** بتسليم تغير الاسوة في الافعال  
 على جهات موقع علمها ان وقع واجبه فواجبه او حايه فحايه ولا  
 سبيل الى الثاني لا معرفة قصد ولا ماني للمعرفة لا بقرينة او  
 قول فيكون على ما قلنا واحتج الزاعمون لتعيين الوجوب  
 مانه لا يدرى وصف فعله مانه مصلحة وصوات ولو لاه لما اقدم  
 عليه **اجتباوا** مانه مسلم ولكي لم يلزم وجوبه عليه فضلا  
 عن وجوبه على غيره بل قد يكون ندبا ولا يلزم من وجوبه مصلحة  
 له التقدي لا غير بل قد يكون لخصوصية السوة مدخل بانفراد  
 بكثير من الاشياء واحتجوا مانه لو طار المخالفة في الفعل  
 كاز في القول وليس فليس واستشهدوا بمنع اللزوم وان خالفه  
 القول عصيان له وللملك وغيره وترك الرئوس على الفرس  
 الاشهب اذ ارك الملك ليس بعصيان وانما للرؤس ككاح  
 السعة على العموم وغيره **س** هو حب عظيمه **ح**



في الامر والنهي لا في كل ما يفعل حتى انما مناس **س** التمسك بقوله  
 تعالى فاتبعوه **ج** في الامر والنهي لا في سائر الافعال على ما سبق  
 واجتنبوا مما نعى الصلوات فافهموا اصلها واصل وخلقوا  
 لما خلق وانعوا قول عائشة رضي الله عنها لما قالت في الاسال  
 فعلت انا ورسول الله فاعشلتنا احبوا ان هذه من قبيل  
 الاحاد برانها مخصصة بالعبارات وقد سبق قوله صلوا  
 لا ريبوني اصل ونحوه فعلموا انه يزيد اللسان وان سعه لا يقتضي  
 الوحوت دون الهدية ثم انه في الوصال نهاهم فقال لست  
 كاحدكم انت عندزي بطعني ولبقيني فذلك على مقتضى  
 قاعدة الخصم **س** الاصل اما ثبت في حقه عام الاما استثنى  
**ج** الاصل الخصوص الاما غنم **س** الاول اختلف **ج**  
 لا اعتبار للاغلب اعتبر باشتباه اخت الرضاع بعشر من الاجنبات  
 وتحريم اللب مع علته الاجنبات وربما كان قابل المماجات  
 او المخطورات اغلب فليحوا فعالة بها وادانقل الى المجتهد  
 فعلة بح عليه البحث انه هل كان بيانام لا واعتبار قران  
 لصرفه عن كونه نسحا او تخصيص عام او اختصاصا او سهوا  
 ونحو ذلك وفي القران كثير واعلم انه لا تناقض في الفعل  
 الواقع فانه انما تصور في وقتين ولا اقسام لصدق كذب والباقي  
 من خاصية الاقوال **واعلم** ان القائلين بالعموم خصوصية

دليل قالوا وكيف ننكر ومن البين ان قوله تعالى نذر كل  
 شي وقوله على كل شي قد رخص صورته من الادلة التي خصص بها  
 العموم دلالة قطعية عقلية كما في قوله تعالى نذر كل شي  
 واوتيت من كل شي وقوله وهو على كل شي قد رخصها الاجماع  
 ومنها النص الخاص بقوله عليه السلام بما سقت السماء العشر  
 وخصر بقوله لا زكاة مما دون خمسة اوسق على قاعدة من  
 اعتبه علما وكتخصيص المسارق والسارقة بقوله لا قطع الا عن  
 ربع دينار وقد ذهب قوم والعلني الى ان الخاص العام يتعارضان  
 وبما نعان لانه انما خسر العام لكان نسحا وانما خسر الخوص  
 الشئ ونحو التخصص فاذا امسك الشئ والسان فلم يحكم بتعبر  
 احدهما **س** الشئ اندر والتخصيص اغلب **ج** لا اعتبار للغلبة  
 واعتبر بضعة استثبت باجبيات فثبت الحرمة وان غلبت  
 الاحبيات **س** الصلوات بما اعتقدت نسخ القران من اوله الى  
 آخره وبما من عام الا وخصص غير قوله وهو يدل على علم والفاظ  
 مادية **ج** ولا جميع القران عام فان قوله تعالى ثبت يداي لهيب  
 ونحوه ليس عام ولا يخصي كما ليس المشوخ له ليس عام كله  
 فضلا عن العام المخصص وانقل عن صحابي لعنه الله مذهب على ان  
 الشئ ليس بنادر واختار بعضهم تقدم الخاص فان التخصص غالب  
 والسخ فيه تقدم دخول وخروج ولا يثبت بمجرد توفهم



والصحة كانوا يشاءون لا تقدم الحاضر دون شأن طلب الباري  
وهذا لا وجه له أما الدخول والخروج ففي النص العام المقطع عنه  
المخصص يدعي مثله أو التناقض على ما سبق وفعل الصحة دون  
طلب الخارج مع ثم اعلم استغنوا بقرآن وخبرها ومنها المعلوم  
المحوى لا تلقوا من اللفظ بل اذا تقرر في موضع تقطع به دلالة  
الفعل والآفة ومنها فعل الرسول صلى الله عليه وسلم  
وانما يكون ذلك اذا اراد بيان الاحكام كقوله صلوا كما رايتوني  
اضل والاولا على ما سبق فمبني على الوصال ثم وصالة لا يدل على  
رفع الحكم عن غيره وقد روي عن استقبال العنلة في قصا الحاجة  
نراه ارفع مستقلا من المقدس على سطح هذا الاصل بيان الالة  
لمر الاطهار عند النواثر ان كلف العلم او العمل وعديل ان كلف  
بجرد العمل وتخبر بالاستقبال كما على ملاء وفعله ذلك في الخلا  
المقصود الاطهار بجزر تخصصه وادانقارضا الاحتمالات  
فلا يرتفع الحكم عن غيره بمجرد توهم ومنها تقدر رسول الله  
صل الله عليه وسلم بعض امته على خلاف موجب عام وسكوته  
وحمل نسخ اصل الحكم او النسخ في حوز ذلك الشخص خاصة او  
تخصيص وصف وحال ووقت او تخصيص ذلك الشخص بالسوا  
والمستقر حقه طاعة ولكن لو كان من خاصيته لوجب عليه  
ان يترخصا منه بعد ان عرف امته ان ظلي على الواحد حكمي

على الجماعة والقرض فرضوه **ومنها** شوه صاها للتخصيص  
عادة الخاطين كما اذا نهي طائفة عن الطعام مثلا وكان لها  
معتادات لا يقتصر عليها لان الحجة في لفظه ولم يسي الفاعل على  
عادات الناس بخلاف عرف الناس بعضهم مع بعض الطالب ماء على  
ما يده ليشرب فعرف انه غير الطالب المباح **ومنها** قول  
الصحابي عند مرياة حجة كخصيت **ومنها** ذكر  
هافنا الخبر الواحد اذا ورد محصا العموم القران انفقوا على جوار  
التعبد فيه تقديم ايها كان واحتلفوا في الواقع من تقديم  
الخبر واخر للعموم ومن توقف كما بالقابل ومنهم من حكم  
بان العام ان خص بقاطع فجوز تخصصه بعده بالاحاد لانه ضعف  
وصار مجازا وهو مذهب عيسى بن امان ولزجى العموم ان الخبر مطلقون  
وعموم الكتاب مقطوع به اجيب بوجوه منها ان دخول محل  
الخصوص مطلقون طنا ضوفا مستندا الى صفة العموم وقد انكره  
الواقعة والمخصصة فكيف ياتي القطع وهذا فاسد فان انكار  
المتكر فاطعا لا يخرج عن كونه ميقنا **ومنها** انه لو يقين  
لكذا الراوى قطعا وليس كذلك صدقة ممكن **س** لو  
قصد النسخ صدقة ممكن ايضا لاجرم لا يعلل كون الالة  
مقطوعا بها فان احتمال النسخ بطل القطع بل اجماع الامة منسغ  
لنسخ القران لايجاد وهذا على قول ما قالوا وادانمت ما سبق



سَوِيَّت **ومنها** ان سراه الدمة بقينية قتل الورود ثم رفع  
 خبر الواحد العموم اول وهذه اصابتهم بالزام السخ والسوية  
 المسببة على ما سبق ودرؤهم من الفسخ والتخصيص بشذوكرها  
**ومنها** ان وجوب العمل بالخبر الواحد مقطوع به لتحليل  
 البضع بقول عدلين مع انا لا نقطع بصدقهما **س** اما بحث العمل  
 بخبر لا تقابله عموم **ج** اما بحث العمل بعموم لا يقابله خبر فندا  
 على نحو ما سبق **س** لو كان بيانا للعموم لوجب الفاءة الى عدد  
 التواتر **ج** فلعلة التي وايقطع عدد التواتر دون الوصول الى  
 وانبأ انه لا بحث عليه الا لفتا اذ امكن مجرد العمل وادخلت  
 ما سبق استغنيت عن هذه المباحثة كلها **واجب** من جمحا  
 الخبر ان الصحابة ذهبوا اليه اذ روى ابو هريرة رضي الله عنه  
 ان المرأة لا تنكح على عمتها وظالمها وخصصه قوله تعالى واحك  
 لكم ما وراي ذلك ولذا تحويل اهل فتا الى المعنة بقول  
 واحد ورد عليهم تارة ما نقلوا بقرائن ما نقلت اليها واما الموقوفون  
 ومنهم القلي استحووا بالعموم وخذلوا مقطوع الاصل فطنون  
 الشمول واكروحه مطنون الاصل مقطوع الشمول وهما متقاربا  
 فقيسا قطان واختار بعض المتأخرين بصدور الخبر لا الفس  
 سوطن القول العدل وكلام من يدعي احتمال العموم قوي  
 واقع وكلام من ينكر خبر الواحد ضعيف واذا اعتبر ما سبق

صغف هذا وان حوز التخصيص غير باسح فلام القلي اقوى  
 اعني الموقوف لا انك بما اسلفنا كفت المونة **هـ** واختلف الذين  
 اعتبروا القياس والعموم دلا على انفراجه في ان قياس تعرض خاص الى  
 قابل عموم نصر اخر انما تقدم مذهب مالك وابو حنيفة  
 والسافعي وابو الحسن الاشعري الى تقديم القياس وذهب  
 الجاي وطائفة من المتكلمين الى تقديم العموم وقال قوم يقدم  
 على العموم حل القياس دون خفيه وفرق عيسى بن امان كعادته  
 من عام مكسور السورة بالتخصيص تقاطع وعام لم يدخله التخصيص  
 اصلا وذهب القاضي الباقلاني في عصبه الى التوقف احيى  
 من جمحا القياس بان العموم محل الخصوص وخوفا تحلا والقياس  
 دفعوا اما بالاحتمالات في القياس كمن وجوه الغلط  
**اخرى لهم** ان تخصيص العموم بالقياس جمع بين القياس والكتاب  
 فهو اول من يعطيل احدهما او تعطيلهما **زر عليهما** ان  
 الصدر الذي عليه المقابل للشرع جمع بل هو رفع اقتضا العموم  
 وتجريد اعتبار القياس واحتمل مرجحوا العام اولان القياس  
 مرجع والعام اصل وكف تقدم فرع الشغل عليه دفعوا بانه  
 فرع اصل اخر عما قدم عليه لم يفسح بخبر الواحد فانه فرع  
 ثبت باصل من كتاب وسنة **س** خبر الواحد ثبت  
 باجماع **ج** فلذا القياس وهذا ما يتوجه على من قدم الخبر الواحد



**اخرى لهم** انه انما يطلب الفناس حكمه عن منطوق لأحلم  
منطوق رد عليهم انه ليس بمنطوق بل تغيير دابة للدخول  
بحسب عام وهو منطوق والدليل عليه حواز الخصص بالعقل  
**اخرى لهم** حكاية معاذ وياخير الراي **اجيبوا**  
ان الكلام في لونه متعين للذات بالكلام وليس بل هو منطوق  
وهذا اما نتوجه على من يقول بالخصص بعض التوجه اما من لم  
يحور صدقهما معادون اعتار نسخ معلما ان المسرفة انت على  
الاحاد والفعل من حيث هي احاد وان كانت الخصوصية من  
الاستخاص المتعنه فاما بالقوى والدين قد مو الكلي وفشرو  
بقياس العلة والخفي بالشبه ومثل بعضهم الكلي بقوله عليه السلام  
لا يقضي المأخى وهو عضان وتقلل ذلك ما ذهبت العقل  
فالحق الجايح والحياتن واما الواقعة قالت اذا لم تستطرا تنق  
المتي حسن وكل واحد منهما دليل عند الانفراد ولا يترجح طار  
لانه اما ضروره او نظرا ان كان عقليا او متواترا واحادا  
ان كان نقليا ولم يحقق ولا يرجح **س** هو مخالفه للاجماع  
لاز الامة مجمعة على تقديم احدها **ج** منع الاجماع هاهنا وكل  
شتم راى تخرج طابيه ومن لم يقطع بطلان مذهب المخالف ليد  
تحكم بخطاه واما انزل النار للاعتبار بخصيص للعام ما فيا  
معتبر فجد الوقت اقوى لا ان يضم مرجح للمجتهد اما في نفسها

مصعب علم حازم لان ادب العموم صنعوا مواقع قولهم النزول  
وسبب فتناس الكتاب الى الخاب لشبهة فاسر المتواتر اليه و  
الواحد الله وقياس الخبر الواحد اذا عارض عموم الفتران  
فلا شك في تقديم العموم عند من قدمه على نفس الخبر ولا يستبعد  
ان يكون على قاعدة الاخرى ايضا لا بعده وضعفه وهذه  
كلها مباحث طينية **وما يذكر** هاهنا بغرض الغوين  
وكل واحد منهما اعم من وجه مثاله قوله صلى الله عليه  
وسلم من يدك دنية فاقبلوه فانه يعم النساء مع قوله صلى الله  
عليه وسلم نهيت عن قتل النساء فالذين قد مو الكلي على  
العام لانه بيان للعام اعترفوا بالبدافع هاهنا ما لم يظهر  
ترجح لما طهره قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فانه كل الجمع  
بين الاجتناب بوجه عموم وقوله وان تجمعوا بين الاختين فارت  
شك ملك الكاح واليمين وقوله او ما ملكت ايمانكم خصص  
بالمشركة والمستتره والمحوسبه واخت الرضايع اختلف  
ايه اجمع فاهما ما خصص والمنبري عن الخصص اقوى من  
المستوهن بالخصيصات **س** هل يجوز ان تعارض عومات  
دون ترجيح **ج** منعه قولا لا قضايه الى الشبهة والتممة  
وهو مستقر على الطاعة والاتباع رد عليهم بانه يجوز ان يسن  
للمر والاول وندرس عما ابتلاه ومحمة لما ولا يظن الا ما لغنا



وأما النهمة بالباطل فقد وقعت للفارق كما قال سبحانه وأذا لدنا  
 أنه مكان آية وأية أعلم بما يؤول فالأما أنت مفتر وما دل مثله  
 على استحالة الشيخ **ومما** يذكر أن المجتهد ليس له أن يحكم  
 بالعموم ما لم يتضح عن الأدلة المختصة لأن العموم على طرفتهم  
 أما استنبط الحكم بشرط عدم التخصص فله في البحث ما لم يمتنع  
 عن الفوارق وإنما الكلام أن البحث إلى متى يتوجه فإن خالف  
 الشهود لا نصير ماضيا عند حد فقال قوم ومنهم العاصي  
 أنه لا بد من القطع بانقضاء الأدلة حتى يصح الحكم لأن الحرمة  
 من غير دليل فاطع جعل محتجاً بأنه إذا بحث في قتل المسلم بالذبح  
 عن محضات قوله صلى الله عليه وسلم إلا لا يقتل مؤمن بكافر  
 وهذه المسئلة طال فيها مناقشات الفقهاء فمنع عادة أن يستند  
 عن جميعهم مدرك واستوهر هذا ما يتضمن الحجر على الصحابي عن  
 الاجتهاد والبايعين الذين لم يسبقوا حوض هذه الكثرة ولا شك  
 في علمهم مع تحوز التخصص كل تحوز الشيخ وباتاً أنه لا يسلم أن  
 تعد حوض كثره حصل له القس ومن أنزل تلقى الخطار ودعا  
 وجزم لم يست في كتاب ومما اجمع به العاصي أنه لا يستبعد  
 للمجتهد أن يدعي اليقين عند اليأس بعد البحث فتقول لو كان  
 الحكم كاصلاً لصحة عليه ذلك وهو من الطراد الأول  
 فليس عليه إلا البحث والحكم عند غلبة الظن بانقضاء التخصص

## القول في ترجحات تجري في القياس

أما ذكر من هذا خطأ وحذف ما هو غث حدا ورتب الأمور بما  
 تمكن الدلي من استخراج نحوها فإنه يلحقه الجميع ما قل بالمرحل  
 طناً مما رجع به قياس على قياس أن يكون أصل أحدهما محتجماً  
 للشيخ بالانفاق أو عند بعضهم قد نسخ فلم يستلزم عن الخلاف والآخر  
 قد سلم عن ختمال الشيخ فتقدم ما يكون العلة في أحدهما متبرعه  
 عن أصل ضروري في الشرع والآخرى عن نظري فإن جاز أحد  
 الضروري كغيره دون ما للنظري والاصلان وإن كانا معلومين  
 يكون العلة فهما منطوية إذ لا تقارض في اليقينات أو  
 يكون أحداً الاصلين ثانياً بخبر الواحد وما حكمه إذا كان حكمه  
 أحد الاصلين ثانياً بنص ترجح على نصت به الآخر بوجه من  
 الترجحات التي سقت في الحوض ترجح قياسه على قياس  
 الآخر **ومما** احتلوا في ترجح قصه كالحبر الداري  
 للحد ونحوه حصل به رجحاً مختلفاً فيه في قياسه ومما  
 رجع به أن يكون دليل أحد الاصلين مكتشفاً طاهراً والآخر  
 وإن كان مفسقاً سوت الحكم لا يكون دليله مثبتاً متقدراً طاهراً  
 العلة إذا كان قوياً على الخفي إذ لم يظهر مرتبه ويقدم ما انفق  
 العاصون على تعليله على ما اختلفوا فيه على ما رجع بعضهم ورغم  
 بعضهم أن الأصل الذي حكمه معين للشيء الأصلي يقدم على



المقرر له فان المخرج حكم شرعي محض وريح بعضهم المقرر للنفي  
 الاصل لهذه على المغير لحوار الدليلين وللشريعة وبما اورد  
 ان يكون احدي العلتين برب ينقض قاطع وقد رتبة بعضهم بانه  
 يفيد العلم ولا يحقق تعارضه الظن له وهذا لا معنى له فليس  
 اذا كانت العللة مخصوصة بكون محققها في محل النزاع سنا  
 ومنها ان يكون احد العلتين مقتضاه بقول الصحابي المباش  
 مع سكوت الباقي وقال من حرق فيه مائة انا يصح ان الم  
 تعتبر ذلك اجماعا فاما من اعتبره مستققنا وظل الجميع  
 ادلا بحري ذلك شئ متقن ومنطون وهو فاسد فان الحلاله  
 في القياس ولا كل ما يقع عليه من تحقيقها في فرعها ومنها  
 ان ينظر بقول صحابي فقول قوم انه حجة وان لم تكن  
 ولا اقل من الجميع اذ هو اول يفهم مقاصد الشرع مناسخ خيال  
 ان يكون قوله عن نص ورغم قوم ان المغلسته اول من غيرها  
 لان دوران الحكم عليها دل على ارتباط وقال قوم ان باب  
 وصف او الاقل ركيبا اول من الاكثر ركبا لان الخلق الثاني  
 بالاسط اكثر مخالفة للنفي الاصل واحرور حجج اذات  
 وصفت لان الشريعة حنيفه سمحة ليس على اكثر على النفي  
 الاصل والعلل التي شهد لها اصلا لا تحجبها قومه على ذات  
 اصل واحد لان كثرة الشهادات شريطةا غالبا فان حجوا

الخبر بكثرة الدواة واحرور منعوا مثاله الرايا انا علك  
 بالطم يستدل له الملح وان علك بالقوت لم يستدل له وريح قومه المقرر  
 للعموم على المحضه واحرور رتحو المحضه فان المقرر له  
 ما افادت مرندا على بالفتنا من العموم بخلاف المحضه وهذا  
 مما تامل مما سبق والمحضه خالفت دليله ومقرر العموم  
 ما خالفت فالمحضه اضعف والذي مسابحه فرعه باصله  
 اثمرت من القياسات راحة قوم على ما ملك فيه انقض ولذلك  
 المرذود ان جنسه كالصوم والصوم والفرض لا الفرض  
 ومنع الرجح قوم اما في الاول سنا على انه اذا وقع الافتصاد  
 على الوصف الذي ارتبط به الحكم ولم يغتنر الاستثناء في  
 الرايد موجبا ولا عينة ولا ترجح وان احد مجرد السند من  
 غير اقتضار النظر على الموشر موحا للحكم بعينه ما في الباب  
 ان يوصد كل وصف مما به المسابحه علة بنفسه ولا يترجح  
 علما متضامان على واحد من حاشا مائة لا كل انصام  
 نفد قوة كانت البات بالنصين والاحماع لا يتردد رجحا على  
 البات باجدها والمعدية يحلم وزايد كالحلد والتغريب حضا  
 قوم على بغيره فلم فقط كالحلد واحرور منعوا ومما ربح  
 باعتباره مائلة حكم الفرع والاصل كما ربح الشفعوى في  
 جنير الامة فاسد على قياس الحنفية لما سوى من الذكر والاثني



فهما في الأصل وهو الحرة وأبو حنيفة أوحى في الأئمة من الأئمة  
 عشر قمتها وفي الذكر نصف عشر قمتها ولم يوحّد هذا القاو  
 في الأصل ورحم بعضهم الآخر حقا لأن الشريعة سمحة  
 سهلة وأخرون زججوا الانقلا لأن الكلف من شأنها القل وزداد  
 ثوابها ورحم قوم الاستدناسه على انقضاها ورحم قوم العلة  
 الضرورية الوجود على طرته وأن كان عليهما بالظن والمركبة  
 من ضرب الضروريات على المركبة منها ومن النظرية فان من  
 اوصاف العلة ما سبق لكون الحزم مسكرا ومهما ما نطن  
 لحاسة الكلب في عليه منع البيع وعدية المخالفة لدليل من  
 ظاهر نص او غيره من سبب طاهر او نحوه اوى من المخالفة له  
 ورحم قوم المقدية على القاصرة لانها اكثر فائدة واستغنى  
 هذا كثير لان لزم العروغ لا يستش به قوة العلة قالوا  
 بل نقدر ان يقال القاصرة اول لانها اوفق للصرف فتباني  
 ان نقدر ترجيح القاصرة بوجوه اخرى منها اشتغالها على العلة  
 وطعا اذ هي نفس العلة ومنها انها من حطر الاعاليط في  
 طرفي الرجوع والمحقق ومنها ان القاصرات اغل اذا  
 رجحوا الاشياء بالعلية فان الانواع التي احاط بها الضرورة  
 فلزم ان يكون حواضا اكثر من حواض الاجناس فتعلل بالقو  
 والافواع وهي قاصرات والقاصرات اكثر ومنها اهم رجحوا

لزم الاحتمالات بل ان يكون الخصوصية وحدها علة تمنع  
 الاحكام او مجموع الخصوصية مع المحطات العامة واصرهما اقرب  
 من الاحتمال الواحد وهو اعتبار المحطات العامة ومنها ان القاصرات  
 فيها لزم المشرعية بنصب الاستباب والاحكام فان نص الاستباب  
 انما امور شرعية ومنها انه تكسر الحكم والفوائد المتكثرة  
 اول من فائدة واحدة ومنها ان فيها تقليل الآراء وتكثير النصوص  
 فيكون ابرار الشارع نصها ومنها ان القاصرة الامن فتعاضد  
 الوهم نظروا الموانع في الحريات وتختلف الحكم فيها فان المقدية  
 عرضة التخلّف بالموانع وانقضاء الترابط ومنها ان المقدية اذا اخلت  
 او شك فيها اضطربت احكام كثيرة والقاصرة ان اضطرت تخل بها  
 حكم واحد واداسك في نسخ المقدية يقع الشك في احكام كثيرة  
 بخلاف القاصرة ومنها ان المقدية سهلة الضبط وسهلة  
 العاي والقاصرات تتكثرت بين مصافد الحفظ والعلم وبخلاف  
 بوائهم ايضا ومنها ان القاصرة تطرد في القدرات المحضة حيث  
 يصير عنها القاسر في مواقع المناسبة بخلاف المقدية ومنها  
 ان القاصرة اذا خالفت اصلا او عموا بعل فيها المخالفة والمقدية  
 تتكثرت فيها ولهذا اكثر من ربح المقدية اعترف بان القاصرة  
 عند مخالفة دليل ارجح ومنها ان المقدية تضم فيها احتمالات  
 من احتمال عدم علمها واحتمال عدم اطرافها واحتمال المعاديات



المختلفة للحكم في مواقع الاستداد واخمال صاداتها للنفى الاصل  
 حت بلون حقا والقاصر لا يوطق فيها كل هذه **س** لو اخطا فهو  
 القاصر بلون رفعا لاحكام كثير شرعية **ح** لو اخطا، تغدى المتعد  
 يكون وضع احكام كثير غير مشروعة اصلا على انه لا يلزم من القصر  
 رفع احكام كثير ولا يحملها من على جواز التوث بعلة اخرى ادخول  
 بعدد على حكم نوعي ونحو اذا لم يجد له لا تكلف بل يفتى بحنا  
 الراء الاصلية بخلاف ما لو وضعنا احكاما سرعية فقد طلقنا  
 بعدا للنفى الاصل فهدا في ربح القاصرة وجه اخرى اعتبار الخطا  
 في الوضع والرفع **س** في ربح القاصرة حكم باب القياس **ح**  
 كالا من عند الشاوي في بيان الوجه فحوز ان شرح المقدية  
 ما يدرك على صحة قياسها وبامور اخرى لا باعتبار عموم المقدية  
 فقط فيشرح ويحقق القاس وعرضا شرح القاصرة ليعلم  
 ان اعتمادهم في المواضع على قولهم المقدية اول الاصل منه هذا  
 ما اردنا هاهنا

## الفصل الرابع في بقیة اصول وموهمات

اصول ونظرة الاحتماد

اعلم ان الماخوذات اصولا الاستصحاب وقد دل العقل على سراءة  
 الدقة وعلى اخرج وما استروح اليه راغوا الخطو في زود الشرع  
 سراطه فصوره شوال واسفا وخوب السادسة الصلوات

باق على الراء الاصلية **س** بعد ورود الشرع لا يعلم انتفا السمع  
 وعدم العلم بالشئ ليس على عدمه ولا يحتج به **ح** من الاشياء ما  
 تعلم عدمه وجوب وحظر فيه لصوم الشهر الثاني والراية على  
 الخمسة فليس انما لا تعلم وخوبها بل تعلم لا وخوبها ومهما ما نطق  
 انتفا السمع فحسب ما اتقا الحكم طنا ومنى الظن استفرغ تجتهد  
 في الطلب والبحث حتى يحصل الظن بالعدم **س** يجوز ان يكون  
 حكمه ولا دليل عليه **ح** فيكون تلقيا الحال فانه تكلف  
 دون ان يظن او يعلم انه مطلق فليف يتمد له المكلف تدارك  
 لم يتلغنا السرد لالا في حقا **س** ما شترك العاني والمجهد فكلما  
 لا يطلع على دليله فلا يلزم حكمه **ح** وروين طلبتهما فامس طلي  
 محسوس لمن اوى حاسته ولم يور فليس بانها عن الوحدان  
 بالسواء والاستصحاب يقال على وجه منهما ما سبق ومثما  
 استصحاب نصر او عموم الى ان يرد نسخ او تخصيص ومنها استصحاب  
 حكم ثبت شرعا لعمل دمه باللاف او سبب ملك الى ان تسخ  
 ما يزيله وهذه معتبره ومثما ما لم تعتبر واستصحاب الاجماع  
 في موقع الخلاف وقد اعترض قوم لوجدان الماء في انبار الصلاة  
 فقالوا الاجماع معقد على صحة الصلاة مثل الوجدان فاذا وجد  
 مضى في صلاته وروية الماء هو لمسوب هابة اوله في جافر  
 وقد طولوا بفاسديات والمخض ان كلهم هل وقع الاجماع



على صحة بعد الروية أو استدلال الإجماع أو مدعى إجماعي  
 واحد أو يلزم من الإجماع على شيء نفسه أو يكون شيء آخر مجمعا عليه  
 الأول ممنوع الثاني استدلال المالك بمنع فان السنين لا صبران  
 واحد والرابع لا يلزم وليس هو بوجوب الرجوع لحصول الماء الذي اختلف  
 بوجوبه وعدمه اعتبارا للصلاه ودل دليل بصادقه نفس الخلاف  
 لا يستلزم به نحل الخلاف والإجماع بصادقه نفس الخلاف بخلاف  
 العموم وان المحصر يستدعي دليلا ونفس الخلاف لا بصادقه  
 وكذا نحوه **س** الإجماع يدفع الخلاف فكيف يرتفع بالخلاف  
**ج** مسلم انه لا يرتفع هذا العاقل فاما عند الكافر الذي  
 ممنوع وقد دفع اصل حقيقته تخلف الخلاف **س** الصحة الاجماعية  
 متيقنة والاطلاق مسكوك والقن لا رفع بالشك **ج** لا معنى للمتن  
 عند الشك والقواعد القطعية من الاصول لا يلحق بتجديد شرعية  
 لم يفسح باستنباه ربيعة او ميتة عشر اجنبيات او مذكيات فان  
 الشك الطاري ارتفع به ما كان مستقامته والصور الفرعية  
 متعارضة **س** الاصل البقاء او يقول الحكم في الدوام لا يحتاج  
 للدليل **ج** هذا تعليل البقاء وعوذا الاستدلال بنمط اخر لا  
 التقديرة نفس الإجماع والتعليل بالمعنى طريق الاستدلال لانه  
 منفي الصحة لا منفي نفس الإجماع **ومتا** اختلفوا فيه ان الثاني  
 هل عليه دليل والصحيح ان عليه ذلك لانه ان كان معتقدا

للنفي وليس ضروري فحين كونه نظريويا ولا بد مما يفد العلم  
 به فان ادعى النفي فله ان يدلي بغيره او ظنه وان كان شاكا  
 او مقلدا فذلك شيء آخر استوى فيه النفي والاثبات وقال قوم  
 ليس عليه ذلك فيحتاج بوجوه منها ان المدعى عليه لا يثبت عليه  
 لانه ناف اعتبارا بقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى واليمين  
 على من انكر وهو فاسد فانه لما في المواد القطعية بالتجديدات  
 الفرعية **س** شارك الثاني في العقلية النافية في السريات في  
 مدار اسقاط السنة وهو العذر **ج** الامور العقلية لها الوازم  
 عامة او غير عامة تستدل بانقياسها على انتفاها لقولنا لو كان  
 الباري جسما كان مركبا او لو كان مشارا اليه لكان متقسما او غير  
 ذلك بخلاف الشاهد فانه يحتاج الى لزوم النافي في جميع الاجزاء  
 الربانية وتعد عليه ثم النافي في الوقائع الحرة لا يحتاج في علم  
 نفسه بانه ليس لزوم علمه شيء لا دليل بخلاف المادي العقل  
 فانه واسطة فكره في غير مواقع الضرورة فلا امكان للاحتياج  
 ثم لا معنى لهذا البحث فانه لا يمكن الاعتقاد دون مرجح ومالك  
 انه على اسان استدراك في مسألة لو امتنع الميت ايضا عن الاستدلال  
 لا عاقبة على تركه واذا استفسر الزاعم فسلوخ فساد مشروجه  
 ومن المأخوذات اصولا ما مختلف منه قول الصحابي من الناس من  
 اعتبر حجة مطلقا ومنهم من اعتبر حجة فما يخالف القياس



لا غير واحرون امضروا في الاعتبار على الاربعة واحرون على  
 السحن الاولون احتوا بقوله عليه السلام اصحاب كالجور  
 ما تهم افتدبتم اهتدبتم معالوا المردنا غم اذا تعدنا به كاتباغ  
 الراوي والمقضون على الاربعة احتوا بقوله صلى الله عليه وسلم  
 على كسني وسنه الخلفاء الراشدن من بعدى واكاضرون  
 منها بقوله صلى الله عليه وسلم افتدوا بالدين من بعدى وقد دفعوا  
 وخصونهم نزلوا الدل على اناع العوام لفتاويهم واخر الشريعة  
 وتلقى الاوامر والنواهي والمشاورات لا غير ثم الصحابي ان كان  
 مصير لاما صار للاستنباط فالحجة هو القياس لا قوله وشاركه  
 فيه غيره او النص فالحجة هو لا قوله وقد اشتهر من الصحابة  
 تقويهم كثير من الواقع الى التابعين لهول اس سلوا مولانا  
 الحسن فانه حفظ ما نسبنا لعنه الحسن البصري فانه كان  
 مولانا صار وحوذلك كثير ثم كيف نأتى الحضر اثنين  
 او اربعة فانه نوح جرمه الاجتهاد على الباقي وبحب الاختصار  
 على قولهم وليس كذا **س** اليس عند الحسن بن عوف تابع عليا  
 على شريطة اتباع السحن **ج** اليس لم يترجمه بموافقة قواطع  
 الادلة لا تدرج فيها استرواخ واحد فعسى اعتقد الخطا والذين  
 خصوا ما خالف القياس وعموا الله انما يتعين حمله على سماعه  
 وهذا اعتراف بقوله نفسه ليس بحجة ثم قال لهم حوران

نعتقد غير القياس قياسا او صار الى قياس ضعيف واختلف قول  
 الشافعي في تقليد الصحابي معاك في القدم يقلد اذا اشترى قوله ولم  
 تخالف وقال في الجريدان العالم ليس له تقليد الصحابي كما لا يقلد عالما  
 غيره وان كان حوز تقليد العامي للصحابي بل وغيره من العلماء بل  
 بحب وحوزان تترجح احد طرفي النقيض على حجة الاخر بقول صحابي  
 لانه تنا كذب ظن محمد وسنزل منزله القران على ما سبق  
**ومنا** احتلفوا فيه من الاصول الاستحسان والاستصلاح  
 ونقل عن الشافعي ان من استحسن فقد شرع وقد فسر بعضهم بانه  
 ما يستحسنه العالم بعقله وقد حكى في اعتبار بقوله تعالى  
 الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وهو ضعيف لانه مضاعف  
 الى القول المستوع وهو المنزل الذي اشهر اليه في قوله تعالى واتبعوا  
 احسن ما انزل الحكم **و** مرجح تهم قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه  
 المسلمون حسنا ففوضوا به حس **اجيبوا** بانه من قيل  
 الاجاد ولا يشك به اصل بران حمل الامة والخبر على العموم للاجاد  
 او اي شذمة انفقت بفتح الصبيان وعيات النساء وعوام  
 الرجال وان حمل على الجميع لا على كل واحد فهو اجتماع وهو محتمل **س**  
 بشرط فيه الاهلية **ج** اذا لم ينظر في الادلة فاي فائدة في الاملية  
 ومن حجتهم ان الامة استحسنت وحول الحام من غير تقدير اخر  
 الماء والسكون وشرب ماء السقاين من غير تعيين **اجيبوا**



انه ان فعله كله من انعقد به الاجماع فهو اجماع ورنما عهد في  
 عهد الرسول او الحقوة ما اخل وقد اول الاستحسان بعضهم بانه  
 دليل تنقيح في نفس المجتهد لا ملنة التغيير عنه وهو اسد ما  
 لم يضبط لاساق البناء عليه وما اضبط لا تغاضي التغيير عنه  
 وقد اول الكرمي وقال ليس هو الحكم لا دليل بل دليل في ذلك  
 العدول حكم المسئلة عن نظائر ما يدل خاص من الكتاب والسنة  
 وعند ذلك ترجع النزاع الى اللفظ ولا ينافر الا في تسميته  
 استحسانا من دون اشتراك مشتركه **والاستصلاح**  
 ايضا مختلف فيه واعتبره ملك ومن الناس من حوزا اتباع  
 المصلحة المرسله فيما لم يوجد فيه دليل مطلقا ومنهم من منع  
 مطلقا ومنهم من فصل و فرق من الضروريات وغيرها وقسم  
 المصلحة الى ما هي في رتبة الضروريات والى ما في رتبة الحاجات  
 والى ما في رتبة السريات ولكل قسم مشروع لاصله ومشروع  
 لثمنه والمصلحة عبارة عن جلب منفعة ورفع مضرة قال  
 ولا يعنى من حيث انها مقاصد الخلق بل من حيث انها مقاصد  
 الشرع قال ومقصود الشرع من المصالح خمسة ان يحفظ دينهم  
 كما في اباحة قتل دابة الزنخ واية الضلال المعرضين عن ايات الله  
 الذير الحدوا عن مقتضى وطرة الله التي فطر الناس عليها وان  
 يحفظ نفوسهم كما في ايجابه القصاص وعقوله كما في تحريم

شرب الخمر واجابه الحد وحفظ انسابهم كما في شرعة النكاح  
 وحد الزنا وحفظ اموالهم كما في شرعة النكاح وقطع السرقة وهي  
 خمسة وما في مرتبه الحاجات لتسليط الول على مال الصغر وذلك  
 لاضروره فيه لكنه يحتاج اليه لاقتنا المصالح وكثرة  
 الصغر اغساما لفرضه الكفاة لا حاجة الشهوة السا حرة  
 وهوته هذا القسيم ومهما ما يجري مجرى المزيات والخسائر  
 كتلب صحة نكاح الحر ذي الطول بالامة وعامة لشرف الحرية  
 عند من ترك ذلك وجعل اعداد الطلاق مختلفا بالحرية والرق  
 وحصر زواج العبد في الاسبين جمعا ونحوه قال وفي  
 القسمين الاخرين لا يجوز العمل به دون شهادة اصل وبرجع  
 الى الاستحسان قال واما ما في مواقع الضروريات فعينه نظر  
 فان قيل ان يقول الفقهاء انهم سوا اجماعه من المسلمين وقد  
 انفق الخطب على وجه لو امتنع المسلمون عنهم لتترسهم بهم ستاصل  
 واسا ولورينا بالضرور لم يمتنع قتل معصوم ولم يعصده من الشارع  
 الحكم به ومع ذلك يلزم الحكم بالحاربة حفظا للدين  
 لا يلزم ان يكون الشيء رافعا نفسه وموجبا لبطالانه  
 قال وليس هذه مسئلة السفينة اذا افضى الامر من اكبها  
 لانهم لو غرقوا واحدا لخلص الباقيون فانه لا قرينة اولوية  
 والقرعة غير مشروعة فيه ولا مصلحة كلية كالتترس ولا جماعة



مضطري تخمسه اذا ارادوا قتل واحد ولا لئلا يترس كفار في قلعه  
 مسلم فانه معصوم وان المصلحة في كل هذه ليست كلية لانه  
 لا يحتمل المنزل استيصال جميع المسلمين وليس معناه قطع  
 الدلالة كله فانه يقدر فيه الرخصة وهو اضرار للشخص  
 لنفسه لمصلحة نفسه اعتبره الشارع بالفسد والحماة **س**  
 لمحق في اختيار الكثر على العلة مسئلة السفينة بالزمن المذكور  
**اجيبوا** بان الكثر ثلغاه تخريم قتل مكرهين شخصاً وخرم  
 اكل مسلمين مثل مقتل كون المصلحة كلية مختممة بوجوب  
 الرعاية اما في نفسها المصالح الال مراتب الثلاثة فتقتل المصلحة  
 وان كانت الامسام قد تتداخل فان نصب الول للصغير  
 في الصرورة لسر اقل من قطع اليد بل السياسات بقطع اليد اعل  
 قياماً منها بحفظ مال الصغير فهو احوج والكسر بحفظ  
 مال من الشارق بخلاف الصغير وكما يبعد في الترتيبات  
 لدرل الصادورات وشهادة العبد قد تاتي ايات الحاجة فيه من  
 صد وجوه الا ان الذي يحان ان يعتقد صحة تقسيم المصالح الى  
 المناصلة والمسمات اما المسمات فلترحمه القلة حيث حرم  
 والنظر لافضائه الى الزنا وكفره الملهي لدغوضه الى الشهوات  
 وبحودك واما المناصلة فلصاح اصل النكاح وتحريم الزنا  
 واما مال الزنر فمنا لاسات اعتبار المصالح المرسله في الضرورات

فتقارب لانه اثبات اصل توهم فرض صورته لا يقع وان مثل هذا  
 الترس كاذبون كالمشع بحث لوس كوا انقلعت رلاذا الاسلام  
 ولا سقى لهم معاقلة الاختار واما شرعية الاستحسان لانه متابعه  
 الهوا ففاسد بل متابعه العقل الصحيح والنظر الصادق وقوله  
 لمزم اشتراك العاين والايمة فاسد فان العاين لا آمن المخالفة  
 في استحسانه لحكم شرعي بخلاف المجتهد فانه يقتصر على ما له  
 يجد فيه ذلك لا احسن ترجح عليه كما قلنا في القياس انه لا يعقل اليه  
 الاعتدال بالبر عن النص ولا تحككم بالعموم والدليل على  
 اعتبار المصالح المرسله ابقيا د عمر والصحابة لا يترك في جمع  
 القرآن ولم يكن لهم فيه نص ولا هو ملحق باصل اصلا بل ياروي  
 عنهم صريح في ان ايا بكر خشي انقراض القرآن لما وقع من القتل  
 في قتال مسيلمه وقتل كثير من القراء فلو لم يكن الا مجرد رأي مصلحة  
 واحتجاج الامة على صحيح ذلك بناء على ما علل اجماع على اعتبار  
 المصلحة وكذا خرو عن عثمان بعض الصحابة لمفسدة كان  
 توقعها وعده انكار الصحابة ومن ابن يرحم له اصل شأهد  
 ومنها اعتبار عمر الثالث بعد ارشاد همران من رسم القرش  
 وكان يسمى عند همرماه رور ثم استحسنه الامة لصاح فيه واعتبر  
 اجماعا بعد خيرة عمر زمانا الى ان افق لاي همران ومنها مشع  
 على قتلة عثمان ولم يلف فيه اصل غير ما راي فيه من المصلحة ثم



لَا انْتَهَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى مَعُونَةٍ مَنَعَ اضَاوَمَا انْكَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ  
سَبَبِ ذَلِكَ وَمِنْهَا انْفَاقٌ عَلَى عَمَلٍ عَلَى قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ  
وَلَسَتْ تَأْتِي قِيَاسَهُ عَلَى وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ قَتْلُ يَوْمٍ  
وَالْفِعْلُ الْوَاحِدُ لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُ انْقِاعِهِ السَّخْفِ نَبَأًا عَلَى عِلَّتَيْنِ  
كَامِلَتَيْنِ فَلَمَّا لَمْ يَلِ الْأَرْعَاءُ مَعْلَمَةَ الدُّنْيَا وَقَوْلُ عَلَى فِي الشَّارِبِ  
أَنِّي لَأَرَى عَلَيْهِ حَدَّ الْفُتُورِ لِسَرَفِهِ أَكَاوِضًا وَلَا أَصْلًا وَلَا  
جَاعَ بَلْ مُجْتَرِدًا اسْتَحْشَانُ تَمَرُّدِ صَحَّحَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ  
الْكِرَاهِيَّةُ فِي تَقْيِيطِ الْمَصْحُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ مَا بَعْدَ حِجَابِ  
مَقْطُوعِهِ بِاسْمِهِ عَلَى شَرِّهِ مِنَ السَّلَفِ مَشْهُورٌ مُرْتَضَى فِي الْأَمَّةِ وَمَقْطُوعُ  
الْإِنْكَارِ لَمَّا رَأَوْا فِيهِ مِنْ مَصْلَحَةِ الضَّبْطِ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالِ وَقَالَ لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي  
طَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ فَلَيْسَ إِلَّا النَّصُوبُ وَلَا يُمْكِنُ دَعْوَى قِيَاسٍ لِلْحِجَابِ  
فِيهِ وَلَا الْبُكَارِ السَّلَفِ الْإِجَاهِلِ لَشَرِّهِمْ فَإِذَا ثَبَتَتْ صِحَّةُ الْقِيَاسِ  
بِمَا سَلَفَ مِنَ الْأَحَادِيثِ حُجَّةُ الْخَيْرِ الْوَاحِدِ مُتَوَاهِدُ الْعَمَلِ بِالِاسْتِصْلَاحِ  
أَكْثَرُ مِنْ سَوَاهِدِهِمَا وَمِنْ ذَلِكَ نَصَبُ أَيِّ لَكَ دُونَ نَصْرِ قَاطِعِ  
أَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا لَمَّا رَأَوْا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَمِنْهُنِ الْإِجْمَاعُ حَيْثُ  
لَمْ يَنْقَلِ نَصْرُ قَاطِعِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِنَاءً عَلَى مَصَاحِجِ اعْتَرَوْهَا وَمِنْهَا  
بُرْكَ عَلَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ مَطْلُوبَةٌ مِنْ حَرَمِ الشَّارِعِ فَوَلَّاهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَتْ بِالْجَنَافَةِ السَّخْفِ وَقَوْلُهُ حِكَايَةً عَنْ اللَّهِ

حله

حَلَقَتْ الْخَلْقَ لِرُخْوَانِ عَلَى الْأَرْحِ عَلَيْهِمْ وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى  
رَبُّدُ اللَّهِ يَلْمِ الْبَشَرَ وَلَا يَرْبُدُكَ الْعَيْشُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي خَلَقَ  
لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَلَسْتُ غَوَامٍ فَضْلُهُ وَقَوْلُهُ  
أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَأَيَّاتُ لَا تُقَدُّ وَلَا تُحْصَى وَلِذَا مَنِ الْأَخْبَارُ  
فَالْأَصْلُ اعْتِبَارُ الْمَصَاحِجِ لَسْنَا يَقُولُ بِوُجُوبِ رِعَايَتِهَا عَلَى اللَّهِ  
لَوْ قَوَّعَ ذَلِكَ شَرْعًا وَمَعَانِيَتَهَا مَا رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ لَمْ يَلِ الْأَقْوَلُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ فِي الْإِسْلَامِ لِلْفِيْقِ هَذَا  
أَمَّا قَوْلُ لِقَتْلِ الْمَوَدِّيَّاتِ ذَوَاتِ الضَّرَرِ وَادْفَعِ الْإِضْرَارَ مُطْلَقًا  
بِعَيْنِ رِعَايَةِ الْمَصَاحِجِ وَدَفْعِ الْفَائِدَةِ حَتَّى **س** فَيَجِبُ الْإِكْلَافُ  
لِسَمِّ الْمَصْلَحَةِ **ح** فِي الْإِكْلَافِ مَصْلَحَةُ أَعْلَى مَا فِي تَرْكِهِ ثُمَّ الْأَهْلُ  
لَسَمِّ مِنْ شَرْطِهِ الْإِكْلَافُ بَلْ كَالْفِ وَتَقِي لَعَلَّاهُ عِنْدَ عَدَمِ كُلِّ  
الْمُخَالَفَةِ **س** هُوَ وَضْعُ الشَّرْعِ **ح** كَمَا أَنَّ الشَّرْعَ لَنَا أَذَنٌ  
بِالْقِيَاسِ مِمَّا نَبَتْ بِهِ مَا كَانَ شَرْعًا مِمَّا فَاذَّاعْتَبَرِ الْمَصَاحِجِ وَالْإِسْتِحْشَانُ  
فَمَا قَالَ مَارَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ وَعَبْرُ ذَلِكَ  
مِمَّا عَدَدْنَا فَتَكُونُ الْبَيِّنَاتُ بِالْإِسْتِحْشَانِ وَالِاسْتِصْلَاحِ نَائِبَةً  
بِالشَّرْعِ لِأَنَّهَا كَالْقِيَاسِ سَوَاءٌ أَوْ يَكُونُ نَائِبًا بِالنَّصِّ الْعَامِ أَيْضًا  
**س** فَلَنْتَرَى الْمَصَاحِجَ مَا تَلَفَتْ إِلَيْهَا الشَّرْعُ **ح** لَا يُمْكِنُ  
تَخْصِيصُ أَهْلًا وَمَا بَعَثَتْ مَصْلَحَةً تَوَلَّاهَا الْعَامَّةُ الشَّرْعُ يُوَجِّدُهَا  
مَعَايِدُ وَقَدْ يَكُونُ مَصْلَحَةٌ لَا تُلَفَّتْ إِلَيْهَا الشَّرْعُ لَا رِعَايَتَهَا



يوردى لا رفع مظنة اعل منها واحلال حكمه عليه والمصالح  
الحريه لا تلتفت نحوها عند اعتبار الكليات فريد الفقير  
اداسل كحاجة له ماسه مال غنى بناسبه ولئن لم يرد من فتح الباب  
مفاسد لا تندفع **س** الحكم حقيقه فلزم رعايه الاوصاف  
**ح** الحكم والمصالح اطهر من الاوصاف الدقيقه فان طباع  
الناس كافة مشحون بالتح عن المصالح وهملها أهم منهم للاوصاف  
المتخرجه ومن اخف وجدا قلنا الاستصلاح اقوى من كثير  
ما يعتقدهونه

### القول في أمور تذكر في الاجتهاد

انهم قد اختلفوا في ان كل مجتهد في الطبائع صحيح واختلفت  
الروايه عن الشافعي واي حقيقه فذهب قوم الى ان المصيب واحد  
وقال آخرون كل مجتهد مصيب واختلف الرفيعة جميعا في انه  
هل في الواقعة التي لا تصرفها حكم مذهب تعقوا المصونه  
الى ان ليس لغيرها حكم معين بطلب وذهب بعضهم حتى يفرق  
المصونه الى ان فيها حكما معيناً توجه اليه الطلب اذ لا بد للطلب  
من مطلوب وقالت طائفة المصونه للزم ركف المجتهد اصابته  
فلذلك كان مصيبا وان اخطأ ذلك الجمل المطلوب فانه لم يؤمر  
باصاته فقدرى ما كلف والقالون ان المصيب واحد انفقوا  
على ان فيها حكما معيناً ولكن منهم من زعم ان الدليل عليه ومنهم

من زعم ان عليه دليلا قطعيا ومنهم من زعم ان عليه دليلا مظهرنا  
والموجون للدليل الظنون منهم من زعم انه مكلف بالاصابة ومنهم  
من زعم انه لم يكلف **وما يذكر** وهذا الباب انما نص  
التنازع عليه ولم بقدر المجتهد عليه ولم يبلغه سبب من الاسباب  
مقتل ان يبلغه ليس كما في حقيقه عند قوم ولا يام ما لم يقدر عليه  
خلاف القادر اذ لم يجتهد في الطلب وذهب لغير المرسي لما ان كل  
مسئله تها دليلا قطعي وزعم ان الامر غير مخطوط عن المخطي  
فالواو هو فاسد لان الصحابة لم يؤثروا ولم يفسق بعضهم بعضا ولا  
منعوا الطلبة عن متابعه بعض ولا زالوا مختلفين في الوقايح غير  
مفسق المخالف كفسيقهم الخواج والروافض **س** قد يقتل  
الانار حتى قال ابن عباس الا لا يقي الله زنديرا ب جعل ابن  
الانارنا ولا جعل اب الاب ابا وقال اصا من شأنا اهله فان  
الله لم يجعل في مال الخف والثلثين وقالت عائشه اجروا  
زيد بن ارقم انه احبط حماده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اي بحاربه الصحابة **ح** نقل البنا من تقطع بعضهم بعضا  
وتسلمهم لكل مجتهد ان يحكم بقلا طور قدرا فادة الفير فلا  
بعارضه مثل هذه الاحاد ثم انما انكروا حث انكروا الخطاين  
عرض لهم اولم يستوفوا الفكر او اضرؤا الطبيات بقينيه  
او بالعلس وكشنا ندعى لاسي من النظر بفاسد ثم اذا فتننا



آراء الناس في الطيات لم يجدوا دليلاً قاطعاً في جميع روايات  
 الاحتكام **س** عليها أدلة ظنية فمن أخطأها فقد أخطأ **ح**  
 الامارات الطسة ليست أدلة لذواتها بل تختلف بالاضافات  
 فربما تحرك ظن لرب لا تحرك ظن عمر ومارى انو بكر السوية في  
 العطار اذ قال الدنيا بلاغ وانما السمو الله واحوزهم على الله حيث  
 قال عمر كيف سوى بين الفاضل والمقصوك وراى المفاوت عمر  
 وامضاء في زمانه وذل منهما سمع عن صاحبه مشروحة ولم يرجع  
 لا قوله وذل انسان له مزاج خاص وطبع وعادات فتختلف  
 ملة او طنة اخلاق ميل الناس الى الصور والاطعمة واختلافهم  
 في الخوف والطمع والجبن والشجاعة وميل ارباب العادات  
 لا ما ناسوا من صناعاتهم ومنها هنا تعلم المشاطرين وان استظهروا  
 احدهما باحتمالات وحجج كثيرة متمسكين بالآخر من ان يقول ان هذا  
 بعد لم تحرك ظني وهذا الواحد الذي لا اشد امانه لظني ما ذكرت  
 الى ان سقط في مقتضى ما سلمه فاخفظ هذا واجتنب مخصصوا  
 الصواب الواحد محجج من ان هذا المذهب في نفسه محال لانه  
 نوردى لا الجمع بين البينين وهو كون شئ واحد واجتماعه  
 واجب محظوراً ما حجتى بالغ بعضهم فقال هذا مذهب اوله  
 سفسطة واحر زندقه **اجيبوا** باختلاف الاضافات  
 لوجوب الصلاة على البعض وعدم وجوبه على الخايس وغيرها

ولا خلاف حال المقيم والمشافر وحل امره لزبد وحرمتها على عمرو  
 بل كروية سهل وكون زبد ابا **اخري لهم** سلمنا انه ليس  
 بمناقض الا انه نوردى الى المحال كما المجتهد المتزوج بالمجتهده  
 او الشغوى المتزوج بالحفية اذ افان لها انت بايز وراى المرأة ان  
 الكنايات قاطع مسترح وتدفعة فمناخان **اجيبوا** بوجوبه  
 منها ان قولنا فيه لقولكم مائة وان فرضت دليل اذ لم يتبين  
 المصيب وان كان واحداً لزم التوقف بمحمل ان يقال رفع  
 الى العاصي او مجتهد اخر او محكم غالب **اخري لهم**  
 انه لو صح ما قلتموه لكان لكل من المجتهدين في القبلة الافتداه  
 لصاحبه **اجيبوا** بان من العلماء من جوز واثبات قول  
 انما حوز الافتداه بمن صحت صلاته لا لنفسه بل عند المقتد  
 واذ كانت على وفاء اعتقاده فاستداه ولا يصح الافتداه به وان  
 صحت عند المصل **اخري لهم** ان صح الخوف بحب طي  
 بساط المناظرات اذ كل حق **ح** ليس فائدة المناظرة دعوة  
 للختم الى المذهب فقط بل لاعراض منها حوز ان يكون في المسئلة  
 نصراً لطاع او دليل قاطع فيبحث رجا ان يتكسفه له وجوده او  
 عدمه وقد يجب هذا الاعتبار اذ اتبعين طريقان ومنهما رفع  
 ثمة معاندة نسبت اليه اولئمة مخالفة قاطعاً فشرط لا بها  
 اولظهر ان مذهبه اقوى او مستفيد هو وخصمه بدليل سبيل



الاحتمار ولحد الفكر لتتقى الى القطعات وهذا هو اهم  
 فوائد المناظرة واختجوابات **فتها** اجتماع  
 مقوله تعالى وداود وسليمان ازحكان في الحث الى قوله ففهما  
 سليمان فاختصاص سليمان بذلك على تخصيص الصوت دفعوا  
 ان من الناس من انكر احتمال الالفاظ ثم سلم احتمالها ولكن  
 كانا محققين من كل الضمير موافقا لسليمان وهذا من مسلمات  
 اما الكلونه ففي القرآن مدلوله واما ردك الخبر فاسد فان اردت  
 ما كان صاحب شريعه وان ردك خبره فتصوت سليمان فتعين مذهب  
 الخصم وما ذكرناه فيه واه والالقاء ان يدعى وقوع شبهة للمحالين  
 طها سلم في ان خطها راد ولا تخلو مع ذلك عن تعسف  
**وسها** المسك بقوله صل الله عليه وسلم اذا احتمد احكام  
 فاصاب فله اجران وان اخطا فله اخر واحد بل على اختصاص  
 الصواب بواحد **احبوا** بان هذا على ان كل محمد مضى  
 فان المخطي احكامه غير امريه كف **س** فلم اخص المصيب  
 بخبري **س** لعمارة الله وقدره وهذا الحواك ايضا فاستدأ  
 بعينه الاعتناء الى نصب ونخط والمخطي من حيث نزل احكامه  
 اصاب وان اخطا في الحكم فثاب لا يستفاد من التهود والالاف  
 لقيم الحريه **اخرى لهم** المسك كحد الصالحه في خطاه  
 اي لانه الكلاله وقول على غير ان احتمد فاصد اخطا وادرجوا

ان يكون الاثم عنك زائلا وما كنت ابو موسى كائنا عن عمر  
 كنت فيه هذا ما اركا سة عمر فقال ابحه والت هذا ما اركا عمر  
 فانك خطا في عمر احبوا ابانا لا شكر امكان الخطا بترك  
 استيقا والنظر **واخرى لهم** انه لا تد من مطلوب هو حكر  
 الله احبوا ابان المصوبات قد يتبا عدم تكليف من لم يصل اليه  
 بها واما العربات عن النصوص ولا ختم بها لار حكم الله خطابه  
 وخطابه بان سمع من الرسول او يدك عليه فاطع من فعل الرسول  
 او من كونه فادام من خطاك مسوع لا لاكنى ولا ملك  
 وحن ولا مخاطبه **س** عليه اركه طينه **ج** قد يتبا ابانا  
 امارات تخلف الاشخاص والاحوال **س** اضطرنا الى  
 هذا لضرورة الطلب فانه تشدعي مطلوبا **ج** اخطا ثم اذ  
 طنتم ان المحمدي بطل حكم الله مع علمه فان حكر الله خطابه  
 واذ لا يضر ولا خطا ولا حكر وما هو الا لما قال لمن علي  
 ساجل البحر ان غلب على طنتك السلامة ايسح لك الروب وان  
 على الهلاك فحظر ولا حكر الله عليك قبل حصول الظن  
 ولا في واقعه من التوباع واكثر هذه الاحوال فاسده اما  
 طريقه الشافعي فحان ان تفرض في عامي الى مفتين سايلا الى  
 لمست هل سقض وصوى او مسئله اخرى فقات احد هما  
 سقض وخون والآخر فان لم يستقض فان الحكمين تواردا



عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ دَفْعَةً مُتَقَالِمِينَ **س** اِنْ شِئْتَ هَذَا لَا تُدْرِكُ  
 وَانْ شِئْتَ ذَاكَ فَلَا **ج** وَلَا حُوزَ لِحَدِّهَا اِنْ يَهْوَى لَا مُطْلَقًا اَوْ  
 سَقَطَ بِلَوْحٍ اِنْ اِنْتَبَهَتْ فُظِي اِمَارَتُكَ وَانْ شِئْتَ فَطَرَهُ اِمَارَتُكَ  
 وَهَذَا اَوَّلُ مَا فِي الْمَقْشُورِ مِنْهَا بِاللُّزُومِ مُطْلَقًا اَمْ يَلْزَمُ حُصُولُ  
 اِمَارَتَيْنِ لِلْعَامِي شَامِتَتَيْنِ بِخِلَافِ مَا اِذَا اسْتَنْتَه وَاحِدُهُمَا مُخْطِ  
 فَلْيَسْتَبْرِعْ عَلَيْهِ فَاِنَّهُ مِمَّا كُنَّا اِمَّا اِلَا اِمَارَتَانِ الصَّادِقَتَانِ مَعًا عَلَى  
 طَرَفِي الْبَقِيضِ فَمَحَالٌ مَرَصِيصٌ خُصِمَ اِنَّهُ فِيهَا مُسْتَأْغَلٌ خَاطِرُهُ  
 اِنْ خُطِرَ بِآلِهِ اِتِّاعُ احَدِهِمَا حِرَافًا صَارَ ذَلِكَ خَطَرًا وَهَكَذَا  
 مُسْتَعْدُّو لِمَا لَمْ يَحْدُثْ اِلَّا بِطَلَبٍ وَاحِدٍ فَاَطَاعَهُ لَانَّهُ لَا يَنْدُ  
 مِنْ تَعْنِي الْمَطْلُوبَ فَاِنَا اِذَا تَفَكَّرْنَا فِي اَنْ الْحُكْمَ لِلْأَهْلِ بِنَا اِمَّا اِنْ  
 يَطْلُبُ اِنَّهُ هَلْ ثَبَتَ عِنْدَنَا اَوْ فِي نَفْسِهِ اَوْ عِنْدَ اللَّهِ لَا وَجْهَ لَطَلَبِ  
 ثَبُوتِهِ عِنْدَنَا فَاِنَا بَعْدَ مَا نَظَرْنَا وَلَا عَرَفْنَا فَمَعْنَى اِنْ كُنَّا نَطْلُبُ  
 ثَبُوتَهُ فِي نَفْسِهِ اَوْ عِنْدَ اللَّهِ يَتَعَيَّنُ اِحْدُ طَرَفِي الْبَقِيضِ قَبْلَ نَظَرِنَا  
 بِرَيْدِ كَرَعَانٍ اُخْرَى مَقُولٌ لَا يَنْدُ مِنْ رَيْدِ لَوْ وَتَدَاوَلُ هُوَ  
 لِقَوْلِكَ خُصِمَ كَذَا ثَابِتٌ وَالْأَدِلُّ خُرُجُكَ طَنْكَ اِنْ شِئْتَ كَذَا ثَابِتٌ  
 وَلَا مَلَأَ الْاِخْذَ عَلَى اَنْ الدَّلِيلُ دُونَكَ عَلَى ثَبُوتِ شَيْءٍ لِمَا فِي طَنْكِ اَيِّ  
 خُرُجِ طَنْكِ اِنْ شِئْتَ كَذَا ثَابِتٌ فِي طَنْكِ مَتَقَدِّمُ الثَّبُوتِ فِي  
 طَنْكِ عَلَى الثَّبُوتِ فِي طَنْكِ حَتَّى يَرُدَّ الدَّلِيلُ عَلَى اِنَّهُ ثَابِتٌ فِي  
 طَنْكِ وَهَذَا مُحَالٌ وَالْأَدِلُّ مُخْصَلُ الْعِلْمِ اَوْ تَحْرُكُ الظَّنَّ بِالثَّبُوتِ

فِي نَفْسِهِ لَا تَحْرُكُ الظَّنَّ بِالثَّبُوتِ فِي الظَّنِّ الَّذِي حَرَكَ إِلَى الثَّبُوتِ  
 وَمِنْ عَرَضٍ عَلَيْهِ هَذَا مَا اخَذَ لِهَذَا فَاَحْسَنُ مَا هُوَ مُرَدُّوكَ  
 وَكَذَا اِذَا قَالَ الْفَائِلُ لِلرَّابِّ الْيَحْرَانِ غَلَبَ عَلَى طَنْكِ اَيْحَ لَكَ  
 وَكَانَ مَطْلُوبُهُ اِنْ الشَّرْعُ قَدْ اَبَاحَ لَكَ لَانَّهُ هَلْ هُوَ مُنْجَاحٌ  
 فِي طَنْكِ وَطَنْكِ ثَبُوتِ شَيْءٍ اِذَا صَدَقَ بِكَوْنِ مَا بَعْدَ الثَّبُوتِ الشَّيْءِ  
 لَا عِلَّةَ لَهُ وَطَنْكِ شَيْءٍ يَحْوِزَانِ يَكُونُ اِمَارَةً لِسَيِّئِ الْاُخْرَى وَالظَّنُّ  
 مَوْجَعُ الشَّيْءِ النَّابِعِ لِلدَّلِيلِ الدَّلَالِ عَلَيْهِ اَيْسَرُ دَلِيلُهُ لِمَا نَعْنِي دَلِيلُ  
 عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ وَالْاَحْكَامُ السَّرْعِيَّةُ مَا لَفَنَاهُمَا بِمَحْرُكِ الظَّنِّ  
 فَاِنَّهُ لَوْ اَخْتَلَّ جُزْءٌ مِنَ الْقِيَاسِ لَصَحَّ الْاِجْتِهَادُ اَمْ لَا بَلْ يَظُنُّ  
 حَاصِلٌ مِنْ دَلِيلٍ صَحِيحٍ وَلَيْسَ صَحَّةُ الدَّلِيلِ لَفَانَهُ طَنْكَ مَا فَاِنْ  
 الْمَاسِدُ قَدْ بَقِيَ طَنْكَ مَا لَمْ يَحْتَجَّ الدَّلِيلُ الظَّنِّي لَفَانَهُ طَنْكَ  
 صَادِقًا لَا لِفَاقٍ بَلْ حُجَّةٌ مَوْجَعَةٌ فِيهِ وَصَدَقَ الظَّنُّ بِطَاقَتِهِ  
 اَلَا مَرَّ نَفْسُهُ **س** صَحَّتْ لِمَا لَمْ يَشْهَدِ **ج** فَلَمَّا زَانِعٌ نَبِي  
 الشَّيْءِ مَحَلٌّ هُوَ اَلَا لَصَدَقَ الظَّنُّ بِمَحْكَمَةِ الظَّنِّ تَحْمِلُ  
 الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ فَلَمْ يَطَاقَتِ الْكَارِجُ وَلَا مَطَاقَتُهُ اِذَا  
 حَرَجَ مِنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ وَاعَادَهُ هَذَا الدَّارَ عَنِ الْمَصُوتِ  
 اِنْ الْعَرَى عَنِ الْبَصْرِ عَرَى عَنِ الْحُكْمِ وَالْخَطَابُ فَاسِدٌ فَانِ الْبَابِ  
 اَلَا حَمَاحُ اَوْ يَطَاحُ اَحَدٌ مِنَ الرِّسُولِ لَيْسَ ثَابِتٌ بِالْخَطَابِ وَهُوَ حَكْمٌ  
 فَلَسَ كُلُّ حَكْمٍ اَلَا مَسْلُوقٌ مِنْ خَطَابٍ **وَمَّا** تَذَكَّرَ

فَلَمْ



هَافُنَا اِنَّهٗ اِذَا تَعَارَضَ دَلَالَانِ وَلَا تَبَيَّنَ الرَّجْحُ دَهَبُ تَخَصُّصُوا  
 الصَّوْبَ اِلَى اَنْ اَحْرَجَ وَهْمٌ وَلَمْ يَخْلُ اِلْحَتَامٌ عَنْ دَلِيلٍ فَلَمْ يَكُنْ  
 الْوَقْفُ اَوْ تَقْلِيدٌ مَّحْتَدًا خَرَّ وَالْمُصَوِّبَةُ اِخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ حَكَمَ  
 بِالتَّوْقُفِ لِأَنَّهُ مَطْلَبُ مَتَابَعِ الظَّنِّ وَالظَّنُّ لَمْ يَحْضُرْ وَالْعَلَصِيُّ  
 اِلَى الْحَسْرِ لِلتَّعَارُضِ وَاسْتَبْعَدَ بَعْضُ الْمُضَوِّعِ هَذَا لِلتَّنَافِي فَإِذَا  
 قُلُوبُ اعْتَرَفُوا سَعْدَ الْمَحَاتِ فَلَا يُبَاقِي وَلَوْ خَيْرًا الشَّارِعُ كَانَ  
 لَهُ ذَلِكَ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ هَذَا بَأَنَ التَّوْقُفِ لِأَنَّهُ لَهُ وَالْجَمْعُ  
 تَمْتَنِعُ وَتَغْيِيرُ أَحَدِهَا بَعِيْنُهُ بِحُكْمٍ لَزِمَ الْحَسْرَةَ كَأَنِّي خَصَالِكُ  
 الْكَفَّارَةِ وَمِنْهُ وَهْنٌ سَنَائِي **وَمِمَّا** ذَكَرْنَا فَاَنْتَهُمُ  
 عَلَى اَنْ يَرْفَعُوا مِنَ الْاِجْتِهَادِ لِسُلْخِ التَّقْلِيدِ اِمَّا الْعَامِي اَوِ الْعَاجِزُ  
 فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَارْقُلِدَ فِي بَعْضِهَا لِقَضَائِ طَلَبِهِ فَيَلْزِمُهُ التَّقْلِيدُ  
 فِيهِ وَالتَّخْتَدُ زَوْنُ الْمَلِكَةِ السَّامَةِ عَلَى اِقْتِبَاسِ الْاِجْتِهَادِ  
 مِنْ دِلَالَتِهَا اِخْتَلَفُوا فِي حَوَازِ تَقْلِيدِهِ وَوُجُوبِ الْاِجْتِهَادِ عَلَيْهِ  
 فَحُوزًا اَحَدٌ مِنْ حُضُلٍ وَسُفْهَانِ الْبُورَى تَقْلِيدُ الْعَالِمِ الْعَالِمِ وَحُوزُ  
 مُحَمَّدٍ اَحْسَنُ تَقْلِيدُ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ وَاحْرُورُ حُوزُوا التَّقْلِيدُ فِيمَا  
 تَعَمَّلَ لِنَفْسِهِ لَا فِيمَا يَفْتِي وَاحْرُورُ مَعُوَا تَقْلِيدُ مَا وَرَأَى الصَّحَابَةُ  
 وَزَهَبَ الْعَلَصِيُّ لِلْاِسْتَوِيَةِ الْمَنْعِ اِذَا اَلْخَطَا فِي الْاَكْلِ نَمَلُنْ  
 وَلَمْ تَشْتَ الْعَصَةِ لِوَاحِدٍ وَلَا يَوْمُنِ الْاَلْسَانُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لِنِ  
 لَهُ الْاِجْتِهَادُ اِنْ يَتْلُو اِلَّا اَلْفَا الْعَابِي فَاِنَّهُ عَاجِزٌ **س**

لَمْ يُنْقَلْ عَنْ طَلَبَةِ وَالرَّسْرِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ عَرَفِ الشَّرْعِ فِي  
 الْفَتَا **ج** هُمْ اِتَّصَرُّوا عَلَى الْاِجْتِهَادِ لَا يَتَّبِعُهُمْ وَمَا قُلُوا **س**  
 قَوْلُهُ تَعَالَى فَمَا لَوْ اَهْلُ الذِّكْرِ **ح** لَا حُجَّةَ فِيهِ اِمَّا اَوَّلًا وَلَاحِظَةً  
 مُحَقِّقًا لِعَوَامِرَ اِنْ يَجِبُ تَبْيِيْنُ السَّابِلِ عَنْ الْمُسْوِلِ عَنْهُ فِي الْعِلْمِ  
 وَاهِ التَّوَسُّلِ وَثَانِيًا مَعْنَى اسْتَلُوا لَعَلُّوا الدَّلِيلَ لِلدَّلِيلِ  
 اِلَى الْمَطْلُوبِ **وَمِمَّا** ذَكَرْنَا اِنْ اِلَّا لِحَاطِظِ ذَهَبِ اِلَى اَنْ  
 كُلُّ مُخْتَدٍ فِي الْعَقْلِيَّاتِ اِذَا اسْتَفْرَغَ الْمَجْهُودَ لَمْ يَأْتِ بِخِلَافٍ  
 الْمَعَانِدِ مُحْتَمًا قَوْلُهُ لَا تَقَالُ لَا تَكْلَفُ اِنَّهُ نَفْسًا اِلَا وَجْهًا  
**اَجِيبُ** مَا يُمْكِنُ اِنْ يَحْتَاطُ بِهِ عَنْهُمْ اِلَّا تَقْدِيرًا  
 مُصَيَّبٌ كَيْفَ اِنْفُوقَ الْعَقْلِيَّاتِ عَلَى طَرِيقِ سِفَاطِ الْمَعْلُومِ  
 وَلَكِنْ الشَّرْعُ قَدْ جَاءَ بِخِلَافٍ هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ عَلَيْهِ اَلِاسْمَعِيَّةُ  
 بِاطْفَعَةٍ مِنْهَا ذَمُّ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَامْرُهُمُ بِالِاتِّبَاعِ لِمَنْ  
 كَانَ وَلِقَوْلُهُ ذَلِكَ طَرِيقُ الدِّينِ لِقَوْلِهِمْ فَوَيْلٌ لِي اِلَى اُخْرَى وَلِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى وَذَلِكَ طَرِيقُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ سَرَّكُمْ اِرْدَاكُمْ وَاَيُّهَا لَا يَخْشَى  
 وَقَوْلُهُمْ يَكْلِفُ مَا لَا نَطَاقَ مَسْعٍ لِقَدْرِهِمْ وَتَكْمِلُ اِلَّا لَابَ النَّظَرِ  
 فِيهِمْ **وَمِمَّا** ذَكَرْنَا هَافُنَا اِخْتِلَافُهُمْ فِي حَوَازِ اِجْتِهَادِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا لَا تَصْرِيفُهُ وَحَوَازِ اِجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ  
 فِي عَصْرِ النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاقَارَ قَوْمٌ حَوَازَ التَّقْيِيدِ  
 فِي كُلِّ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّهُ اِلَّا مَتَابَعُ اِمَّا الدَّائِمَةُ وَلَيْسَ اَوَّلًا دَائِمَةً



الى المفسدة ولا واجب على الله ثم قد يكون فيه لطف **س**  
 الاجتهاد مع النص مخالف ونعرف الحكم بالنص ممكن في كلا  
 المسكتين **ح** اذا اوحى اليه ان اجتهدات ومن معك واستمر  
 متعبدون فليتهم الامثال بالنص وامكان النص لا ينافي الاجتهاد  
 لما ان امكان السواد لا ينافي البياض بل الوقوع ساقى كما  
 ذلك على الرتيب فانه معاذ وقوم حوز والغايي الحجاب دون  
 حاضرهم وقوم خصه والحوار بالمازون وانحى المذلورة  
 متساوية النسبة **س** كف حوز اجتهاد النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقوله نص فاطع بضاد الطن فان الطن يتطرق اليه  
 الاحتمال احاط المحوزة بانه تستقر طنه وطنه امانة  
 حله وكذا قل مجتهد فليتهم اتباعه **س** فان ساواة غيره  
 في كونه مصيبا لكل حال محوز له مخالفة في الاجتهاد **ح**  
 انما العبد طار ولو كرك الاجماع على حطر مخالفة اجتهاد  
 الامام الاعظم فملا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن خصص  
 المصوب بطرف ربح اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لبعضه  
 عن الخطا **س** كف حوز العبد مخالفة اجتهاده وفيه  
 الشفر **ح** اذا اوجب لهم الامثال ولا يكون تنفرا كما لو  
 قبل شهادة فاسق لعدم علمه بفسقه ثم قامت الدنة على القسوق  
 عند حاكم اخر بانه رد الشهادة لعبد النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك اما الوقوع فان كرقوم وقال به اخرون احتج القائلون  
 انه عوت في اسارى بدر في قوله ما كان لني ان يكون له اسرى  
 مقال النبي صلى الله عليه وسلم لو نزل عذاب ما نجا الا عمر  
 لانه كان اشار بالقتل رد عليهم بانه لما كان مجتهدا بين  
 نعم القتل والاطلاق والقد افاضت بعض الصحابة تغيب  
 الاطلاق ومنع غيره ونزل العتاب معهم لامع النبي صلى الله عليه  
 وسلم وان ورد بصيغة الجمع وهذا ضعف بيا فيه سياق الخبر  
 وسياق الفضة المشهورة **واحتج** المنكرون بوجوه  
 منها انه لو كان مأمورا بالاجتهاد لاحاط عن كل سؤال دون  
 انتظار الوحي ومنها لو كان مجتهدا لقل واستفاض ومنها  
 انه كان تغير اجتهاده فيهم في عصر الراي **اجيبوا**  
 بان انتظار الوحي كان حيث لم يقدح اجتهادا او في كل لا بد له  
 الاجتهادا ونهى عن الاجتهاد منه او كان له امانة تعرف واستظر  
 وما الاستظر بها **واما** الاستفاضة فلعله لم يطلع الناس عليه  
 او كان النص يراد معنى واما ثمة نفي الراي فقد وقع في الشخ كما  
 ذلك قوله تعالى واذا نزلنا آية نكنا آية وما ذلك على امتناع  
 الشخ وقد شرطوا في الاجتهاد شرطين احدهما ان يكون المجتهد  
 محيطا بمدارك الشرع ثم كان استبانة الطن بالظن فيها  
 وعدمه ما يجب تقديمه وما خير ما يجب ناخيه والثاني ان



لكونه عدلاً محسناً عن المعاصي الفارحة في العبد له لسوء  
 الاعتماد على قوله وهذا الثاني بشرط لغيره لا لاختناقه لنفسه  
 واعلم ان قولهم لنا امتناع لذاته او لمفسده غير مستوفاه  
 مسميه بل قد يكون اللذنه ما اطلع عليه هذا المقسم اولاديه  
 لا محال ولا دل حقه ثم شغفه اطلع عليها هو واعلم انه اذا  
 وقع القول بل هو تغيب الطلب وسن من تضيغ الدواوين امتناع  
 حقه فاطعه في بحر الخلاف ومراقى الطنون محله لا تضبط  
 ولا تصح اليك كلف ما صابة واحد لا علم على صاته لعلم والنفي  
 الاصل عام مانع المسئل للمنافعه متوعلا في المنع معتبرا  
 المصالح ويعلم مناد ما ذكناه عن الفلص عند كبر الحجر  
 فان الحسروا ربح على طرفي الفعل ويكون باحة جوار الاستصحاب  
 لا تصور بين الخطر والاماحة اذ الوجوب يصير شرعا بصواه  
 ارشاء خطر او قسما اخر

### القسم الثالث في مقاييم واقف اصولية تتعلو

الاستدلالات والاسنوله وسبيل الافصال  
 عنها وبوردها على مرام الجول وفيه قصول الرفع  
**الفصل الاول** في المطالب وصور الحج وما يناسبها  
 وما يتعلق بها اعلم ان المطالب قد طول فيها قد طول  
 فيها واكثر ادواها سما الفلص واكثرها متداخلة وتستغنى

عنها فورد الملم منها في العلوم اولها ما الشئ وقد بطلت بها  
 معهود للفظ وقد بطلت بها حقيقة الشئ ومنها اي وبطلت  
 به تميز الشئ عن المشاركات في الامر لا عمدها ومنها هل وبطلت  
 احد طرفي مقين ما قرنه وبخوابه ما صدها ومنها لم وبطلت  
 به مدار التصديق وهو الدليل وقد بطلت به علة الشئ وسببه  
 العيني وار صدق الوقوع علما او مشاهده فهدر هي اصول  
 الطالب العلميه ومن فروعها كنف الشئ وما يقال في  
 جوابه لشي كفيه مثل ان الشئ اسودا وابيض ومنها كم  
 وما يقال في جوابه لشي كميته وان الشئ وبطلت به نسبته  
 الشئ لامركانه ومتى وبطلت به نسبته الشئ لزمانه وقد  
 نفى عنها اي ادا من على بطل وبطل المطالب من الشئ وبطلت  
 به خصوص ما عرف انه عاقل لذاته والعشرة العلوم الاربعه  
 الاول فاقد هما فان الشئ مالم تصور مقناه لامرئ ان حكم  
 عليه بنفي واثبات او بقل او منع الحكم المتعلق وبطل هل  
 تقدر على لم واما بطل ما فان طلبه معهود الاسم فكفى التبدل  
 باسم اشهر وان طلب الحقيقة ولا يلقى لفظ مفرد ومن اتوه انه يجوز  
 ان يحجب عنه مدى وحداي حرة الحقيقة فقد اخطا فان المطلوب  
 هو لاجزؤه وخبر الشئ ليس هو ثم الحزرا الخاص لا يدل على العام  
 الا بالالزام ولم نعتبر والعام لادلاله له على الخاص من حيث



خصوصه وحده الشئ هو القول الدال على ماهية الشئ وكس  
 بالصورة من ذاتية العامة والخاصة ونعوض الناس مطيح  
 على الداي العام الذي لا يضمنه داي اخرى مرتبة للماهية  
 النوعية بالجنس وتضمن الامت جميع الدائيات العامة للشئ  
 وعلى الذاتي الخاص الذي يميز الشئ عن المشاركات في الجنس  
 ذاته بالفصل ولها شان في علوم اخرى وتعريف وحده  
 لا يحمل مقدما هذه الصناعة وليس الغرض من هذا التمييز  
 فانه يحصل بالرسم والرسم قول يميز الشئ عن غيره فميز داي  
 ويفرق بين الذاتي والعرضي ان الذاتي كذا ان يتقدم بعقله حده  
 على عقل ما هو ذاتي له فان الحيوان لا يعقل الا ما حكمه شئ موجب  
 حابه وما لم يعقل الجسم اولا لا يمكن عقل الحيوان بخلافه فانه  
 قد يعقل دون الجسم اذ هو شئ له الحياه واستعداد المشي للحيوان  
 ليس كالجسمية فان الجسمية متقدمة واستعداد المشي لا يعقل  
 اولا الحيوان بل يعقل استعداد المشي ولا ينبغي ان يتوهم ان الذاتي  
 هو ما لا يتفك عن الشئ مر او صافه فان الروحانية وان كانت  
 لا يتفك عن الاربعة واستعداد الضحك عن الانسان لساداسا ما  
 اي حرا ناهيتهما فانك بعقلها اولا لا بالروحانية واستعداد  
 الضحك وحدها متاخران والداي متقدم وهذا القدر ضروري  
 معرفته في الرسوم ولا يطول فان ما ورا ذلك قليله لا معنى ولتبر

لا لا يبد وكنه هذا لا يتعلق بالامر صناعة المنطق فنطول  
 مقدما وقد راي بعض هؤلاء الذين يترعون فيما لا يعينهم  
 يتخبط في هذه الاشياء من دون ان يعرف شيئا طرفا فيجعل نفسه  
 صحتك فالعاقل اما ان يورد ما يورده محققا صناعات  
 واما ان يمسك بالكلية عن علم ليس من شأنه وان كان من  
 شأنه ايضا اذ لم يتعلق بصناعته سطم فيها والناس في هذه الماه  
 ترجوا مناظر اظهر ما لا يعرفونه وقد رضوا بطمات لا يفعلون  
 اصولها فاذا اوردوها تخطله فاسيدة متعوا عنها ونبهوا  
 على جهة الصواب فقالوا هذا كثر وهو من الفلسفة والمنطق  
 ولم نعلم الا حروف انه يريد اصنافا منطوقا لانه ليس يعلم  
 فيفسده ويخسه فكيف صار يتعوجح الشئ اسلا ما وتقومته  
 كفرا وترى اخرهم يطالع كتابا فاداراك اخفاء مؤهلاته  
 يطالع المنطق وعنه من الغوامض واذ اقتشيت لم تجد عنده  
 الا كتاب المفتاح او بحثا من نفسه اي اسحق لسمي مجيار العلوم  
 وكبرهم من رفض اصله وبمسك بقواعد فرق سد عصمه  
 كما يقر مثلا الحسن والفتح العقل وبلغتم به على قواعد العقلية  
 او غيرهم من الطوائف وليس عنده حرج ثم اذا استد عليه الامر  
 صاح وشنع ولم يعلم ان ذلك من هجر الطرد وقال هذا مناسب  
 برفا ورد الشرع باعتباره فقد حسن عقلا فان المناسبة



ان كان نفس وورد الشرع فقوله مناسب نفس الاختيار فهو كثر  
 فاسد وان غنى اربعة دفع ضررا وجلب مصلحة فلماذا ينبغي ان  
 يعتبر او يترجح **س** عرف بعادة الشرع الاعتبار **ح** اذ لم  
 يكرهما يستحسنه العقل وليس دفع الضرر او جلب المنفعة تحت  
 تحاشي العقل مستحسنا الا لنفس اختيار الشرع وعرفنا المقادير الشرع  
 بالاسبق اليه ونصفنا لانا مضاعف عقل ورجحه عنده اخص  
 فالودف الطردى ايضا عرف اليه كونه دائرا معة الحلة **س**  
 الالة لا يناسبه **ح** ماذا عنت انه لا ماسية اي ليس فيه مصلحة  
 نفس الصلحة اذ لم تختارها العقل مرجحا لثبوت الحكم وتلقى نفس  
 الشرع وتعرف كونه مطلوبة ملازمتها احكام الشرع فالوصف  
 الطردى ايضا لذا ومنه كقولنا لا وجد قاعدة التحسين والعقل  
 قد الزموا بها ضرورة وتلدوا فيها ابو زيد الدبوسي فانه من القائلين  
 بالتحسين العقل وهو مذهب جميع اصحاب ابي حنيفة بل قاعده  
 غيرهم ايضا وليس ما يختص بالمعتزلة ومنهم من عزله ان شرح  
 المصنف بطرف من المنطق فخطا في قامه فربما خمسة عشر  
 موضعا وليس عرضا القدر على احصائها ولا ما لم تحطوا به علما  
 والحاوئهم الى قواعد ما شئوا منها راجحة ولرجع الى المقصود لا  
 تنفي المعروف ان يعرف الشئ بنفسه لقول القائل الكلام هو  
 القول العايم بالنفس والقول نفس الكلام ولا مساوية في المعرفة

والجماله لقول القائل الات هو الذي لم ين ولا ما هو اخفامته  
 كتعريف العرف الجوهر بانه المحر ونفس الجزا حفي من الجوهر حتى يصعب  
 عليهم ان يقال انه اذا كان موجودا وهو بالضرورة غير التاري  
 الجوهر وكيف يكون الجوهر فيه لم يكون ذلك ايضا جوهر او يكون  
 له خيز ويشللس او عرص وكيف يكون الجوهر فيه ثم ان ذلك يكون  
 في جوهر اخر ويشللس ايضا او نفس الجوهر وكيف يكون الجوهر في  
 نفسه او بقدر المكان والقدر في العقل والجوهر عز في  
 الاغنيان سقل من جزء الى جزء كيف شغل بما في فيها اليه او  
 لم يكن فيه محتاج في طله الى ما اوردنا في مضافات في الاصول  
 اولن يعرف العرض بانه الذي لا يبقى ما ينس وكونه لا يبقى ما ينس  
 اخفى منه وهذا علم الخطا في قول القائل يكفي في الحد ان يطرد  
 ونعلس فان اللازم الحفي وان كان نظرا منعك لا يجوز  
 التعريف به ولا يجوز تعريف الشئ بما لا يعرف الاله كتعريف  
 بعضهم العلم بانه ما نوح لونه يحله عاما والعالمنة لا يعلم املا  
 الا بالعلم وكتعريف بعضهم بانه معرفة العلوم على ما هو وان  
 العلوم بنفسه لا يعلم الا بالعلم من حيث هو معلوم ثم المعرفة بالشئ  
 لا يكون الاعلى ما هو به فهو رايد فرجع حاصل تعريف العلم  
 بالمعرفة وحدها فان كانت اخص او اعم فهو خطأ اذ لا  
 يجوز تعريف الشئ بما هو اعم منه ولا بما هو اخص منه وان



كَانَ هُوَ نَفْسُهُ فَتَعْرِيفُ الشَّيْءِ نَفْسُهُ أَوْ لَزِمَهُ فَالتَّعْرِيفُ خَطَأٌ دُونَ  
 اسْتِقَانٍ وَلَا حُجُورَ حَمَلِ السَّوَادِ نَفْسُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوِ الصَّحَاكِ مَثَلًا وَلَا  
 نَحْمُ أَنْ يُقَالَ الْإِنْسَانُ سَوَادٌ أَوْ سَوْدٌ أَوْ صَحَاكٌ هَذَا فِي الْحِكْمِ قِيمًا  
 طَبَقَ فِي الْكَيْدِ فَإِنَّ الشَّيْءَ لَسَرُّهُ وَاللَّامُ الَّذِي لَهُ لَدَى وَاللَّامُ وَادْعُ  
 الشَّيْءَ بِمَا لَا يَعْرِفُ الْآلِيَةَ فَلَمْ يَزِدْ مَعْرِفَةً كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ  
 وَعَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ نَحَالٌ وَأَرَى هَذِهِ الْوُجُوهَ مَا ذَلَّلَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْعِلْمِ  
 مَا نَعْلَمُ بِهِ فَبِكُلِّ هَذِهِ فَاسَدَاتٍ أَوْ رَدَّهَا نَفْسُهُ الْمُنَاطَرُ **س** الْعَرَضُ  
 مِنَ الْحَيْثُ الْمُنْمِرِ وَقَدْ حَصَلَ هَذَا **ج** التَّمْيِيزُ الْعَمَلِيُّ لَا يَحْصُلُ بِالْكَدِّ فَإِنَّهُ  
 حَاصِلٌ فِي نَفْسِهِ لَا يَحْصُلُ الْكَادُ وَأَمَّا فِي الْعَقْلِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْعَقْلِ  
 قَلْبُهُ فَمَا يَتِمُّ كَيْفَ يَدْرِكُ شَيْءًا آخَرَ وَإِذَا لَمْ تَعَاطِ الْفَقِيهَ الصَّنَاعَاتِ  
 الْحَيْثُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ حَوْلَ الْحُرُودِ وَأَمَّا الْحَسَنُ وَالْفَضْلُ الْمَثَرُ  
 أَوْ وَاحِدًا مِنْ تَعْرِيفِ صِنَاعَةِ الْخَلْقِ إِنْ كَانَ يَتَنَطَّقُ حَذَّ السَّوْعِ  
 مَا نَفْسُهُ بِالْفَضْلِ وَحَذَّ الْحَسَنِ بِمَا يَفْسَحُ بِفَضْلِ الْحَسَنِ حَتَّى يَقْصُرَ فِي  
 تَعْرِيفِ الْحَسَنِ أَيْ الدَّائِي الْعَامِ وَأَوْرَدَ الدَّائِي عَلَى وَجْهِ لَا يَتِمُّ عَنْ  
 اللَّادِمِ وَبِحُجُومِ هَذَا فَلَمْ يَزِدْ فِي الْإِحْتِرَازِ عَنْ الشَّرْعِ فِيمَا لَا يَجِبُ جُودُ  
 مَا يَقْتَضِي عَلَيْهِ الْكَدَّ الْفَهْمِيُّ أَمَّا الْعِنَايَةُ نَفْسُهُ أَوْ لَهَا فَمِنْ الْعَرَبِ  
 فَإِنَّ أَهْلَ الْعَرَفِ لَوَرُوا وَاحْتَوَانَا إِذَا أَجْنَحَ وَقَوَّيْمًا طَقًا مَا سَمَوْهُ  
 إِنْ سَانَا وَاسْتَبَابَ الْقَامَةَ وَخَوَّهَا لَهَا مَذْطَلٌ عِنْدَهُمْ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ  
 فَلْيَنْظُرْ إِلَى الدَّخْلِ فِي الْمَقْصُومِ الَّذِي إِذَا حَذَفَ كَتَلَ بِهِ الْمَقْصُومَ

وَالتَّخَارُجُ مَتْنُهُ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ بِهِ وَالْعِنَايَةُ حَسَنَةٌ لِشَرِّطَانِ  
 يَكُونُ اللَّفْظُ مَنَاسِبًا لِلْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ حَتَّى إِنْ غَنَى بِالْحَاكِطِ الْمَاءُ  
 لَسْتُمْ تَعْرِفُ وَحَبِّ الْأَيْلُونِ مَا تَعْرِفُ بِهِ وَحَشِيَا عَرَبًا وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ لَارْمًا  
 تَفْسِيخُ بِهِ الْأَصْطِلَاحُ كَمَنْ يَفْسِرُ الْإِهْلَ فِي التَّضَرُّفَاتِ بِالْعَاقِلِ الْخَرِّ  
 ثُمَّ سَلَّمَ الْإِهْلِيَّةَ مَضَافَةً إِلَى التَّضَرُّفَاتِ وَالْحَرِيَّةِ وَالْعَقْلَ لَا يَضَافُ إِلَيْهِ  
 فَقَدْ أَفْسَدَ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ وَلَا يَنْقُصْ فِي عَادَتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لَيْسَ عَنِّي  
 مَا لَاسَانُ حَيَوَانًا مُنْتَضِبُ الْقَامَةِ مَا دَرَى الشَّرِيَّةَ نَاطِقًا قَبْلَ هَلْ  
 بَعْنِي الْحَيَوَانَ الصَّاحِبُ عَرِيضُ الْأُظْفَارِ مَقَالَتُهُمْ وَلَنْ قَدْ أَوْرَدَ  
 ذَلِكَ لَارْتِمًا بِعِيَايَةِ عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ اللَّفْظِ فَقَدْ انْقَطَعَ فَإِنَّ هَذَا  
 الْمَقْصُومَ غَيْرَ الْأَوَّلِ وَلَا يَكُونُ لِلْفِظِ مَفْهُومَانِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ  
 الْإِشْرَاقِ وَهَذَا الْكَدُّ الْمَفْهُومِيُّ وَمَا حَسَبَ الْعِنَايَةَ غَيْرَ الْكَدِّ الْحَقِيقِيِّ  
 الَّذِي هُوَ مُشْتَهَرٌ فِي الْمُنْطِقِ وَإِنْ كَانَ هَذَا يُورَدُ فِيهِ أَيْضًا وَغَيْرُ  
 الرَّسْمِ فَإِنَّ الرَّسْمَ كَارِجِيَّاتٍ لِأَمَّا حُودُهُ مَفْهُومُ مَعْنَى اللَّفْظِ وَالَّتِي  
 الْوَاحِدُ حُجُورًا يَكُونُ لَهُ رَسْمَانِ إِنْ لَمْ يَشْرُطْ اسْتِنْفَاجُ جَمِيعِ اللُّوْازِمِ  
 فِي وَاحِدٍ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ حَذَّانِ إِذْ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ  
 وَاحِدَةٌ تَمَّازُ اشْتِمَلًا وَاحِدًا عَلَى جَمْعِ الذَّاتِيَّاتِ فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا خَرَشِيَّ فَإِنَّمَا  
 أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ هُوَ بَعْضُهُ وَقَدْ عَرِثَ عِبَارَتُهُ أَوْ تَنَزُّكُ  
 مِنْ ظَرْحِيَّاتٍ وَلَا يَكُونُ حَذًّا وَلَا حُجُورًا لِلشَّيْءِ بِمَفْهُومَانِ لِأَنَّهُ فَإِنْ  
 مَفْهُومًا اسْمُ الشَّيْءِ هُوَ وَهُوَ لَا يَكُونُ غَيْرَ نَفْسِهِ فَالْكَدُّ الْمَفْهُومِيُّ



استهل من حد الحقيقة وافضل من الرسم الخارجى ويجب الاتحاد  
 الشى بغايته كاعرف الكاح بانه استيلا ولا يوجد العرض كان  
 العارض لقولهم العشق اشتداد المحبة او افراطها بل هو محبة شديدة  
 او مفرطة و الفرق من السود والسواد والاشتداد والشدة والاف  
 قبل الاض ما هو جوابه انه شى تقوم به البياض ولا يوجد فيه  
 الحيوان والحجم ايضا حتى اذا قام بغيره كما هو قائم بالحوهر الفرد  
 عند اهل السنة فيكون ايضا بخلاف ما اذا قيل عز القرحة  
 فاما ليست ساخاى شى يسوق بل بياض جين الفرس وكالبلفه  
 فانها ليست عز اختلاف اى الالوان اسفت ولا فى شى كان  
 فان التوب لا يقال له البق والياض وان كان طارعا عن حقيقة  
 الجسم والانسان فهو ذاتى الاض من حيث هو انفس وليست  
 المعرف عن الاسماء المشتركة والمخارية الا اذا لم يجد للشى صبغه  
 اخرى فيحيط له وضيع او ارتكاب ذلك واعلم ان المعاوضة  
 في الحدود متمتعة فانك اذا سلت ان ما ذكره الخصم حد فلا  
 يتصور لشي واحد حدان لما سبق وان لم يسلم فلا معاوضة واعلم  
 ارضابط نظلا ان احد ليس مجرد ظل بعد اطراد وانعكاس  
 فان التعريف باللام ليس كحد وباللازم الاخفى ليس برسم ايضا  
 مع انه لا يرد عليه بقض اصلا وتعلم ان قولهم اكد لا يمنع لاحاطة  
 له فانهم يعنون به المبرر حدته لما اخذ بعض من يريد ان يتخلق

فان كل دعوى شتى نقنا صحتها لا يمنع وكل حجة كيف انفتت  
 فاي حاشه للحد فاما المدعى انصطد بمنع وتوهم بعضهم ان المنع  
 طلت فاستدل لس ولا نحوها ادوات النفي لا شعرا صلا  
 بالطلب فاذا قال القائل في تعريف الانسان انه فرس ناطق فقلنا  
 لا نسلم اوليس لك لسنا طالم من منة بيان ابل قطعا هسياره فردناه  
 عليه وكذلك لو قال العالم قديم وقلنا ليس لك لسنا  
 مطالبته بالبيان بل من كذبن فرادى من توهم ان نحو ليس ولا  
 للطلب اخطا ثم اذا اتى بحد فاستدل فاما ان يسلم او لا يسلم اذ لا  
 مخرج حالنا من هذين احلا لتقابلهما بالنفى والاثبات فان سلمنا  
 فليريق تى والترننا بالباطل وان لم يسلم فقد جاء المنع ادهو  
 على اصطلاحهم الانسليم ثم اذا قلنا لا نسلم بعد ان لا نسلم فحل حرج  
 لساننا فليس الا ان منع اذا كان فيه مجال ذلك ولكن لا  
 يطالب بالبرهان وقد احتج بعضهم ان الحد لا يبرهن بان  
 رهاه تين كب من مقدمتين وكل مقدمة من حزين فيرجع الطك  
 الى كل حزن ويحتاج الى برهان وهذا يتسلسل وهذا التسم  
 منه رايحه الند فلم يعلم انه ان صح هذا فتبغى الامنع دليل احلا  
 ولا مقدمة فان المقدمة اذا منعت يحتاج الى برهان وذلك  
 البرهان يشتمل على مقدمات ويعود المنع لا مقدمات ويتسلسل  
 فان زعموا هذا الاستمرار الى العطريات وكذلك يقول الخصم



في الحَدِّ وهذا أول من أورد من أراد أن يطلع  
 وكأنه دعا فالتأه فالتأه فالتأه فالتأه فالتأه  
 هذا يتعلق بصناعة أخرى ولا تأتي أن يذكر على الوجه هاهنا  
 كاجه المقدمات الآن الذي يليق بفهم المسئلة ما إذا أخذنا المحدود  
 ولكن الإنسان وأدخلنا الحد المشترك ولكن أمرًا مشاوبًا  
 له إذا لو كان أعم وما محل على الأعماء فبأنى الحد أعم من المحدود  
 فادخلنا الإنسان صاكت وكل صاكت حيوان ناطق ضربًا  
 لمثل على سبل القول الجري المقصود منه على مجرد الحمل فتعدي لنا  
 ولا يلزم الحدية وإن أورد المقدمة الثانية على وجه آخر وهو أن ما  
 يوصف بأنه صاكت أو يحكم عليه بالصاطحة حده لذا فقد حمل  
 هي على المتخف أو على لازم آخر ولا يصح أن يلزم أن يكون حد  
 أمور حمل عليها هي من الألسانية ولو أرفعه المختلفه واحد إلا أنها  
 مختلفات وإن عرفت الإنسان فيكون النتيجة عين المقدمة  
 وكذلك أن جعل الحد المشترك رسمًا إذا ليس حد الرسم بعينه  
 حد الماهورسمة وليس شيء واحد كان لجعل أحدهما حدًا مشتركًا  
 لئلا يتأخر هذا مختصر ياتي أن تذكرها هنا والحق في ذلك  
 لصناعة هي ميزان جميع العلوم بأسرها لا يلق مثل هذه الصناعات  
 ذكر ذلك فليعذرنا من يروى السط أو لا يراد على الوجه الصناعي  
 فلكل بناء مستحق

**القول على تركيب الحجج**

اعلم أنه لا تنتظم حجة بوجه من الوجوه على جهة يلزم منها  
 لها تهاشي دون أن تركب من مقدمتين وقد علمت أن كل  
 قول خبري مفرد في الصلوة يتركب من محكوم به ومحكوم عليه  
 واللازميات تركب من سهايطها من خبرين مؤدب على ما استرنا  
 النوعان المطلوب إذا كان خبرًا مفردًا فاما أن يشتمل المقدمة  
 على حرامه مقصورًا عليها فهي هو أو شتمل قول الافتصار والمشمول  
 على الجزء المفرد أحد السططين ولا يلزم منه شيء إلا بوضع أو دفع  
 ويكون ذلك بالضرورة معلومة أخرى وما ينضم إلى العبادية أو  
 اللازمية في هذا السياق خبر آخر مفرد فيكون المجموع بذاته  
 بالتحاوار استتمت المقدمة على خبر واحد من المطلوب ناسبت به لا  
 بد من تناسب الخبر الآخر بالضرورة ولا يمكن إلا بمقدمة أخرى  
 ملزمة بالضرورة إلا يلزم من قول شيء بذاته موضوعًا محجة عليه  
 دون أن يكون من المقدمتين حتى أن النسخ العام إذا استند إلى  
 الصورة الخاصة فيلزم أن يكون للواقعة به ارتباط على أنه  
 محكوم به له ليدخل تحت حكمه ويلزم من مقدمتين ضرورة **س**  
 أطري المقدمتين أغنت عن الأخرى **ح** في قولك العالم لا يخلو  
 عن الحوادث كيف بعينك عن المقدمة الأخرى وفي قولك  
 وكلنا لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فان الحصر يسلّم الأول



وَنُوقِعُ الدَّوَاهِيَ عَلَى الثَّانِيَةِ وَالثَّانِيَةِ كَيْفَ نَعْنِيكَ عَنْ الْأَوَّلِ فَإِنْ  
 مِنْكَ الْأَعْرَاضُ مِثْلًا أَوْ تَحْوِزُ ظُلُومًا عَنْ الْأَعْرَاضِ نَزْعًا وَالرَّاعِمَ  
 أَنْ مِنَ الْعَالَمِ إِذَا أَحَدٌ مَعْنَى الْوَحْدَانِ سَوَى اللَّهِ اسْمًا لَا تَقِلُّ الْحَوَارِثُ  
 كَمَا هُوَ مِنْهُ مَتَعْقِلُ الْحُصُومِ أَعْنَى هَذَا الْآخِرِ فَكَيْفَ نَعْنِيكَ عَنْهُ  
 الْمُقَرَّمَةُ الْمَاسَةُ وَالْمَنَارَةُ فَاهِةٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَوْ اغْتِثَ الثَّانِيَةُ  
 عَنْ الْأَوَّلِ لَكُنْتَ أَدْعَلُّ شَأْنًا لِمَنْ اسْتَرْجَعَ لَكَ لَا تَحْفَظُ عَلَيْكَ أَنْ  
 الَّذِي فِي كَرْنِدْ وَهُوَ رَمَحٌ فِي نَفْسِهِ إِنَّا نَبْلُتُ وَأَنْ حَكَمْتُ  
 أَنْ كُلَّ اسْمٍ رُوحٌ مَعْلُوكٌ يَلُونُ مَا فِي كَيْفَ اسْمَانِ عِلْمِ **أَخْرَسَ**  
 الْأَوَّلِ الْأَخْلَاقُ تَحْتَ الْمَاسَةِ اغْتِثَ عَنْهَا أَوْ لَمْ تَدْخُلْ وَلَا تَعْدِي  
 إِلَيْهَا خِيَكُمَا **ح** دَخَلَتْ مِنْ حَيْثُ أَنْ الْحَيْكُورَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ  
 مِنْ حِلْمِهِ أَحَادٌ يَدْخُلُ حَتَّى الثَّانِيَةِ مِنْ حَيْثُ إِيَّاهُ وَاحِدٌ مِنْهَا لَا مِنْ حَيْثُ  
 حُصُومٍ مَا هِيَ فَهِيَ تَعْدِي الْحُكْمَ مِنْ حِجَّةٍ مَا دَخَلَ وَاحْتِجَّ إِلَى عِلْمِهِ  
 تَنْزِجُهُ مَا خَرَجَ **س** الْكَلِمَةُ غَلَّتْ بِالْإِسْتِقْرَاءِ وَهُوَ الْحِلْمُ  
 عَلَى كُلِّ احْتِجَاجٍ مَا وَجَدَ فِي حِرَابَتِهِ الْكَيْفَ **ح** أَمَّا الْإِسْتِقْرَاءُ  
 فِي الْبَقِيَّةِ لَا تَعْتَبَرُ لِقَوْلِ الْقَائِلِ لَا وَاحِدٌ مِنَ الطَّيْرِ يَدْرِي أَنَّ  
 لِمَا شَهِدَ الْكَامِلَ وَالْفَوَاحِشَ وَالْفَيَاحَ وَنَحْوَهَا وَبِحُجُورِ أَنْ يَكُونَ  
 نَوْعٌ مَارَاهُ خَالَفَ حِكْمَهُ ظَلَمًا اسْتَفْرَى كَالنُّومَةِ صَرًّا لِلْمَثَلِ  
 وَأَمَّا الْحُكْمُ بِأَنْ يَكُونَ طَيْرٌ حَيَوَانٌ لَشَرِّكَ كَذَلِكَ لَوْ قِيلَ لَكَ أَنْ  
 أَقْبَى الْعَرَبِ طَيْرٌ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَا تُصَدِّقُهُ وَأَمَّا ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمْ

رُوحٌ

تَلَقَّ مِنْ أَعْدَادٍ شَاهِدِيَّاهُ لِمَنْ لَزِمَكَ الْحُكْمُ مِنْ نَفْسٍ تَعْمَلُ الْمَاهِيَّةَ  
 فَايَا لِمَهَذَا لَكَ بِمِثْلِ الْمُسْتَقَرِّ يُقَالُ لَهُ هَلْ صَادَتْ مَحَلُّ النِّزَاعِ  
 فِي تَصْلُوحِكَ فَإِنْ جَابَ بِهِ وَلَا يَلْمُزُ الْعَمَمَ أَوْ يَنْعَمُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدَّلِيلِ  
 هَذَا فِي الْبَقِيَّةِ نَعْمَ نَعْنِيكَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ طَبْعًا عَالِبًا وَبَاطِلًا زَعْمًا  
 مِنْ زَعْمٍ هُوَ لَا الْمُنَافَرَةَ أَيْ اسْتِشْهَادًا بِكَثَرَةِ الظَّاهِرِ وَلَا يُعْتَبَرُ  
 مَا نَكُنَّ الشَّهَادَاتِ الْقَوْلِيَّةِ وَغَيْرِ الْقَوْلِيَّةِ قَدْ تَوَدَّى إِلَى الْغَيْبِ  
 فِي حُكْمِ أَنْ كُلُّ فَرْسٍ لَا يَعِيشُ عِنْدَ التَّوَسُّطِ مَسْتَقْنٌ وَأَنْ لَمْ تَعْلَمْ جِهَةً  
 اللَّزْمُ وَلَا مَا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَسَةِ حَتَّى أَعْلَمَ مِنْ حُجُورِ خِلَافَةٍ  
 حَقًّا وَالْعَادَةُ فَلَيْسَ إِلَّا كَثَرَةُ الْأَطْرَادِ فَإِذَا صَلَحَ مُوجِبًا لِلْقَبُولِ وَأَنْ  
 لَمْ يَطْرُدْ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ فَكَيْفَ لَا يَصِلُ مَحْرُومًا لِلظَّنِّ وَأَعْلَمَ  
 أَنَّهُ كَمَا لَا تَصُورُ قِيَاسُ مَنْ أَقْلَسَ مِنْ مَقْدَمٍ لَا يَصُورُ مِنَ الْكُثْرِ  
 مِنْ مَقْدَمَيْنِ أَمَّا اللَّوَايُ فَمِمَّا وَضَعُ وَزَعُ فَعَدَّ اقْتِرَانُ الْوَاضِعَةِ  
 أَوِ الرَّامِعَةِ لَمْ يَبْقَ أَرْكَانُ فَرْسِهِ بَالِكٍ وَأَمَّا التَّرَادُّفُ مِنَ الْأَقْوَالِ  
 الْمَفْرُودَةِ وَقَدْ عِلْمَتْ صَرَفُهُ جَزْمًا مُشْتَرَكٍ وَبِحُزْفٍ ذَلِكَ فِي السَّيِّئَةِ  
 السَّيِّئَةِ فَالزَّائِدُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ لَمْ يَنْسَبِ السَّيِّئَةُ فِي حَرْفٍ لَا تَقْلُوبُ  
 هَابِلِيَّ جُوزَانَ يَكُونُ سَائِلًا لِبَعْضِ الْمَقْدَمَيْنِ فِي قِيَاسٍ بَعِيدٍ يَشَارِكُ  
 فَرْسَهُ فِيهِ لَا فِي قِيَاسٍ قَرِيبٍ وَأَنْ نَاسَبَ السَّيِّئَةُ وَالسَّيِّئَةُ مُنَاسَبَةٌ  
 لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ فَتَقَعُ الشَّرْكَةُ تَنْزِيلُ الْمَقْدَمَاتِ أَوْ تَنْزِيلُ  
 مَقْدَمَيْنِ فِي جُزْءٍ هُوَ جُزْءُ السَّيِّئَةِ فَصَبِيحُ الْجُزْءِ الْمَشْتَرَكِ الْوَاجِبُ



السقوط خسر الشحة وهو محال بل ان كبرت مقدمات وهي  
 لقياسات مبينة لقدمي قياس الشحة وعلى غير هذا الوجه تمتنع  
**واعلم** ان اللازمات سبع فيهما الوضع للوضع والرفع  
 للرفع ولكل على دل وجه بل وضع غير الجزء الاول فيلزم عن  
 الثاني او نقيض الثاني لنقيض الاول ولا يصح وضع الثاني لوضع  
 الاول ولا رفع الاول لرفع الثاني لجواز ان يكون الثاني اعم من الاول  
 كقولك ان كان هذا صحيح الصلاة فهو مستطير ولا يلزم من رفع  
 الخاص رفع العام ولا من وضع العام وضع الخاص بل يلزم من رفع العام  
 رفع الخاص ومن وضع الخاص وضع العام واللازمية كالحكم والمفرد  
 في لزوم الا يكون مستغرقا لها الجزء الثاني اخص من الاول بل  
 يتغير اما المساوي او الاعم واما ما توهم بعض الضعفاء ان في  
 محل المساواة يجوز الاستنتاج على الطرفين الاربعه وذلك لعدم  
 ممارسة العلوم الحشيه فان ذلك اتفاق لسر لحة الصوة ثم اذا  
 علم ان لزوم احد السنين للآخر ليس لزوم الاحزلة والالزام  
 في جميع المواضع هكذا وادالم يلزم فلم يلزم وانا استسني  
 نقيض الحر المقدم ومثله دعواك فان لزوم الثاني للاول للزوم  
 الاول له وربط التلازميات ليس لحصر الثاني بل الاول والدليل  
 عليه حر عموم الثاني فان عاذا قال الاول ايضا يلزم الثاني  
 فقد عمل بالارميه اخرى صار مقدمها متاخر الياسه وتم الخجة

ما كثر المفرد  
ط

جواز



فأفل مرتته من مراتبه هذا ولم يمتد ضرورة فالدليل إذا قام بما لا  
مطالبه تعد تسليمه وكل مطالبه تعد تسليمه فاما هوستان  
مقدمته هي جز دليل والساا المطلوب بالمطالبة ليس لمسلم  
ماية قد استغنى التسليم فلا يطالب باسمه بعينه بل لا يشر  
تحدوث والمقدمة الثانية قد خرف لظهورها كقولك  
الاسنان حيوان فكون حيا وقد خرف للتلبس كقول  
العالم ولان يطوف بالدليل فهو ملصق ولم يقدرا ان يقول ذلك  
طائف بالدليل ملصق فانه منه الحسم للبعض كثر اذا سمع  
المستغرفة اما المقدمة الثانية بحبان بدلها المناطرون  
مطالب بدلها حاد وان يكون فيه تلبس فادان كروا كانت  
مستغرفة فحبان يكون في المسنات على الاسباب مشتملة على  
عده الموانع وجود الترابط والالاصح الاستغراف فانه اذا قال  
وذلك قل عمد عدوان موجب للعصاص فورد البعض لا يبيح  
له جوات فانه اوجب في كل واحد ولم يخص الاحصى او غير الاب  
ولا ما السرفه مانع او عده شرط استغرف كيف بما كان ولا  
وان لم يذكر الكل بل البعض ولا يلزم فانه اذا قال كل سواد  
لون وبعض اللون بياض لا يلزم ان يكون من السواد بياض  
فان بعض اللون اختلفا ولون ذلك البعض غير البعض الذي يطلو  
لنا الحكم عليه وما نقول بعض الناس انه لا يحتاج اليه فهو

عليها رفع الحزن الثاني الذي كان اول الاول مضارت الاولى  
لغوا واسفل وقامت الحجة بانيه فعلمه ضعف دعوى هولاء  
السقاط **واعلم** ان النلازم وان كان بحسب اللغة  
ومتعارف علوم انما يقال اذا تحقق اللزوم من الطرفين الا ان  
الفتها صاروا يسمون كل شرطية فيها دعوى لزوم بانه لا ريبه  
فابتعنا اصطلاحهم وقول القائل في تزييف هذا النمط بانه  
ادراج لمحل النزاع في الدليل فاستد فان النلازمة قد ركت  
من حصر اخرج كل واحد منهما عن حريته وتعد الافتراض لم يبق  
فالا للتصدق والكذب ومحل النزاع محان يكون قارلا له  
فلما اخرج عن قول ذاك لم يبق محلا للنزاع بل كان الحكم القابل  
فيه للتصدق والكذب ما ارتبط به الحزان لا ما ارتبط به حزا  
كل جزء منهما ولهذا تحت لازمة صادقة من حزين كاذب  
لو افردا لقوله تعالى لو كان فيما الهة الا الله لفسدنا  
ولقول القائل لو كان السعة روجا لان النمانية فردا اي  
استان الى زياده واحد والنلازمي صحيح والحزان لان كادنا  
لو افردا فاذ اح الكاذب فما ظنك بحمل اللزوم ولا يقال ان  
لوالشك ان لا شك في قوله لو كان فيما الهة الا الله لفسدنا بل  
هو لربط احد الحزن بالآخر من غير تصريح فيه لتعين صدق  
احد طرفي الفيض ولذا فوله ان لو لا مشاع الشيء بامتناع غيره



فانه اذا قال العالم لو اعطاني الله عمرا طويلا لا كثرت  
 المأكلات او لو اعطاني في نقيي عمري ما الاخرت الصلوات  
 اولو كان ينبغي الدار لنفسي الوطر لم لا طاعة هذا بل يقول  
 عيب ربطا عريا عن تقيي على ان الامثلة المذكورة لسرها  
 امتناع اضلا كل يجوز ان يعطى وان يكون الظاهر بعينه سريته  
 وعرضي اية لسر حري ام لا بل ان لو لست بداله على امتناع نطقه  
 او بمناله ذلك لمحق حيث لمحق من خارج واما انه هل يحتاج الى  
 اضل او محل حصرا لادلة في بعض اوجاع اوقياس في حدود كفتياي  
 ولك ان تعلم ان من الادوات ادوات هي بالرفع اليقوت مل لو وان  
 صحت لغيره واخرى هي الوضع اقرب مثل كلا وتعلم ان صورة الحقبة  
 اذا كانت صحيحة وان كانت اخريات التي فيها ملك كاذبه  
 بل من تسليم الضرورة قول اخرى كرسلك ان الباري يتردد ان  
 كل موجود يشار اليه فالمقدمة الثانية وان كانت كاذبه بل من  
 ان اسلمت المقدمات ضرورة تسليم ان الباري يشار اليه بل لو سلم  
 ان القتل بالقتل سواء وكل سواء موجب للقصاص لو ضرورة  
 ان القتل بالقتل موجب للقصاص وتعلم ان من قال الدليل ما  
 لمزم من تسليم تسليم محل النزاع طاهرا اخطا من وخوه منها  
 ان الطاهر لا يحتاج اليه فان الطهات ايضا اذا احسن المليف  
 والركب لم ضرورة من تسليم تسليم محل النزاع كرسلك انه

لعقلته عن المقدمة الثانية بل من ان يكون مستغفقه طاهرة  
 وان البعثة لا يصح بانيه وان الممثلة ان كانت في قوة  
 البعثة فخالها حالها ولا يلزم منه شيء وان احث مستغفقه  
 عاذ اليها ما سبق فلا مخلص وتعلم انه لا يجوز ان يكون  
 المطلوب غير لازم بالذات عن دليل بل يدرك عليه النتيجة  
 الرأيا فلو لم يكن ذلك دليلا لهامداسات وخود الاعراض ذلك  
 على حدث العالم بل على صفات الباري وان احتاج الى توسط  
 مقدمات كثيرة ثم يضطر في اسات النتيجة المقدمات في  
 اسات المطلوب الى اليه وقد رهن هذا على اسات الملة في دليل  
 قد دخل في الدليل داخل وخرج داخل مضم الاخرى دليل  
 اخر لا يكون استدك علماء الاناسا مرد لالة الالتزام لم  
 نغشبه فان لوازم الشيء قد لا يشاهي ككونه لاسن نصف الاربع  
 ورنع الثمانية وهلم جرا **واعلم** ان الاصل لا يصح  
 بورد حرام من الدليل الامتدجا في المقدمة الاولى لقول  
 القائل ملك المستسلم والمستسلم مشترك كان مدار التسليم  
 وكل مشترك كذا فمستشتر كان في التسليم صريا للمثل  
 او ما يقرب من هذا ودون هذا لا يتصور ان الاصل ما هو احر  
 اما اوله ولا بد من درج في المستغفقه التي هي المايه وهو من  
 احاد دخل فيها فامارة فاستد وبانيه انه اذا لم يكن على



على ما سبق لا تصور ارادة في النوبة الاولى فانه يلزم ان يذكر  
 بعد الحكم والدليل بل قد يفرد ما وبصور يقدمه او صورته تقدمه  
 ان ينوع والاصل ان لا يندرج في المقدمة الاولى مع الفرع  
 جمعا لا يمكن تقديمه على الحكم فادفع عن الحكم مما يذكر يقع  
 في المقام الثاني ضرورة واما ان لزوما من المقدمتين متوجه  
 فالقاطع والحارج ليس من الدليل اذ برهن على امتناع مقدمه  
 الثالث وما يقال ان حرود المميل اربعة فذا بطلناه في كتبنا  
 لانه لا حصل له بینه ثم الجرح من المقدمة فدخل في احدها  
 ضرورة وليس الامتناع واما هو المسهور ان المست  
 هو الاوصاف اذ لو كان الاعتبار باصل داخل لا يحتاج في  
 الاصل لا اعتبارا اخر باصل ونسائل اذ اذا راعى اعتباره  
 في الاصل يتوهم فيه **اجيب** عنه ما اعترى به في النوبة  
 الثانية والدليل ثبت الحكم بواسطة او غير واسطة والواسطة  
 يكون منشأها الدليل كقولنا السفر مريض لانه منشأ  
 المشقة وثان لم يرد الدليل كقوله التصرف عن اهل في المحل  
 احاطه ومنشأ الحاجة الاساسية واعتبار الاصل  
 المذكور في النوبة الثانية كانه مستقل لا يلزم المذلول  
 ولا سببا منه فيكون اسقالا اذ لم يذكر في النوبة الاولى  
 وهذا كله فاسد اما حث الواسطة فيقول لا طائل فيه

الصادق

بل هو محتاج الى بيان كل من المقدمتين سواء كان منشأ او ما  
 لم او ينص او باجماع او لازمة اخرى او عادية او الزام بحال  
 منه يكون بقصه لا لازمة من المقدمة اذ انما احتاج  
 الى بيانها حاجة النتيجة فان كان ما ذكره صحة في بيان  
 المقدمة صحة في بيان المطلوب نفى اذ ليس الاصل لازما  
 ثم يقول اذ قل له لو قلت وكل يصرف لك ولت يصح فيقول  
 في جوابه مقرر المقدمة انه مناسبت معتنى فاذا طولب  
 بالاعتبار فيقول انا اذا وحنا الصحة في صورته لذا فاما  
 لكيت واما لكيت وتعدا عن المقدمات وتبلغها وجميع  
 الخصوصيات فتعين الحقيقة المعدية وعنهما بالحجة ثابت  
 العلية بالاصل ولم يكن دخلا ولا احتاج الى الاشكال  
 ثم هذا المحيى سعى ان الحكم في الاصل ثابت بالاصناف فقال  
 انه ثابت فيه بالنص والاجماع فورد عليهما ان النص والاجماع  
 لا يمكن تعدتهما الى الفرع ولا يصور الاحتياج **اطاب**  
 بانه سين من تنصيص الشرع في محل النص ان القصد من تبوت  
 الحكم حكم مضبوط باوصاف ظاهرة وهي موجودة في  
 محل النزاع والشارع امر بالقياس فقال قس الامور برائك  
 فان رعاية اذ اعترى على وصف يصلح في محل النص ومثله  
 موجود في الفرع فاعلوا ثبوت مثل حكمه في الفرع



وَهَذَا الصَّافِ اسْتَدْلَاهُ أَمَّا قَوْلُ الشَّارِعِ قَسْرًا فَإِن  
 هَذَا نَقْلٌ فِي أَحَادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَتَادَةَ وَنَقْلُ الْقِيَاسِ عَنْ لَهْظِ صَاحِبِ  
 الشَّرْعِ قَطْرًا قَوْلُهُ تَعْرِيفُ مَصْصِ الشَّرْعِ أَنَّ الْمُعْضُودَ  
 مَطْنَةً كَتَتْ وَكَتَتْ فَقَدْ تَزَمَّ بِهَا الْمَاعِثُ فَقُلْنَا لَئِنْ لَمْ  
 كَذَا وَذَلِكَ لَنَا سَبَبٌ مَثَلًا فَطَوَّلْنَا بِالْمِائَةِ فَقُلْنَا لَئِنْ لَمْ  
 الْمَذْكُورَ بِاعْتِزَالِ الشَّرْعِ فِي مَوْضِعٍ وَكُلِّ بَاعِثٍ الشَّرْعِ فِي مَوْضِعٍ  
 بَوْضُ الْحُكْمِ فِي مُشَارَكَاتِهِ فَلَمْ يَنْقُصْ الْقَدْرُ الْمَقْدَمُ الْمَائِيَّةُ  
 أَنَّ كَذَا الْمَذْكُورُ يُوجِبُ الْحُكْمَ فِي مُشَارَكَاتِ الْأَصْلِ وَلَمْ  
 يَحْرَجْ لَوْهُ بَاعِثًا لِلشَّرْعِ عَنْ صَلَوحِ أَنْ يُسْتَعْلَى الْحُكْمُ وَإِذَا  
 كَانَ الشَّرْعُ أَرْبَعًا زَيْدًا حَتَّى لَا يَمُتَّعَ أَنْ يَكُونَ سَبَبٌ  
 الْإِحْتِرَاقِ مَسَاسُ النَّارِ وَلَا يُنْتَضِبُ النَّصْرُ سَبَبًا لَهُ فَلِذَلِكَ  
 فِي الْأَسْتَبَابِ لَا يَأْتِي فِي النَّصْرِ السَّبَبُ مَرَّةً وَتَكُونُ فِي الْأَصْلِ  
 مَرَّةً أَيْضًا إِذَا تَحَصَّرَ بِالْعِلَّةِ هَاهُنَا وَفِي الْأَصْلِ أَوْ صَافٍ  
 أُخْرَى وَمَا سَبَبَاتُ أَعْمَرًا وَاحْضَرْنَا فِي أَنْ يَقَالَ عَلَى الطَّرِيقِ  
 الْمَذْكُورِ سَبَابًا أُخْرَى وَهُوَ أَنْ يُقَالَ هَذَا الْمَذْكُورُ لَا يَلْسُ  
 دَلِيلٌ لِأَنَّ الدَّلِيلَ أَمَّا نَصْرٌ وَأَمَّا إِجْمَاعٌ وَأَمَّا قِيَاسٌ وَلَيْسَ  
 هَذَا بَشَيْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَعْدَكَ عَلَى اللَّارِ مَرَاتِنًا وَهُوَ  
 فَاسْتَدْلَاهُ أَنَا الْحَضَرُ فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فَإِنْ فَعَلَ السَّيِّئُ أَيْضًا عَلَيْهِ وَلَمْ  
 لَيْسَ بِمَنْصُورٍ لِأَنَّ النَّصْرَ قَوْلٌ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ وَلَا قِيَاسٍ وَلَا مُتْلَقًا

مِنْ فُحْوَى الْخَطَابِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ لَيْسَ نَصْرٌ وَلَا إِجْمَاعٌ  
 وَلَا قِيَاسٌ عَلَى مَا يَقُولُونَ ثُمَّ إِذَا تَشَبَّهَ الْحَضَرُ فِي هَذِهِ  
 الْمِلَّةِ فَإِنَّ الْمَعْرُوعَ مِنْهُ هُوَ النَّصْرُ وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ الْإِجْمَاعُ  
 أَمَّا الْقِيَاسُ بِمَعْنَى زَيْدٍ فَرُغَ إِلَى الْأَصْلِ كَذَا وَلِذَا مَا نَصْرٌ عَلَيْهِ  
 الشَّرْعُ وَلَا الصَّحَابَةُ بِغَايَةِ مَا بُدِّتْ بِالْإِجْمَاعِ الْإِحْتِمَادُ  
 وَالرَّأْيُ وَكَمَا شَهِدَ بِهِ قَوْلُكَ مَعَادًا جَهْدُ رَأْيٍ إِذَا لَيْسَ فِيهِ  
 أَنْ يَرُدَّ رُغْمًا إِلَى الْأَصْلِ وَلَا لِمَرَّةٍ تَغْيِيرُ السَّبَبِ لَمْ يَصِحَّ  
 مِنْ وَجْهِ أُخْرَى بِأَنْ يَلْمَزَ مُحَالٌ يَرعى أَوْ يَفْضَحُ لَمْ يَخْلُ  
 أَصْلٌ فَيَسْتَدْلِكُ عَلَى نَظَائِفِهِ دُونَ الْحَافِ فَإِنَّ لِمَرَّةٍ مُحَالٌ  
 الشَّرْعِيَّ فِي الشَّرْعِيَّاتِ لِمَرَّةٍ مُحَالٌ الْعَقْلُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ ثُمَّ  
 سَلَّمَ الْحَضَرُ فِي هَذِهِ الْمِلَّةِ فَلَمْ يَنْشُرْ شَرْطَ الدَّلِيلِ أَنْ يَكُونَ  
 قِيَاسًا بِالْعَقْلِ بَلْ مَاتِي بِهِ أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا لِمَا بِهِ أَصْلٌ وَبِأَنَّ  
 دَكْرَانَهُ يَتَيَّدُ بِالْأَصْلِ وَمِنْ الْأَدِلَّةِ أَنَّ الْأَصْلَ يُجَالَسُ  
 أَنْ يَقَعَ جُزْأً مِنَ الدَّلِيلِ الْمَقْدَمِ الْأَعْلَى طَرِيقَةً قُلْنَا هَا وَفَقَدْ  
 اسْتَفْتَوْا عَلَى صِحَّةِ غَيْرِهَا فَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْضُودَ مَا فِي قُوَّةِ الْقِيَاسِ  
 بِأَنْ يَشْتَدَّ لَهُ أَصْلٌ وَمَا يُقَالُ فِي الْحَضَرِ فِي الْمِلَّةِ أَنَّ هَذِهِ  
 تُدْرَعُ بِحَاضِرِهَا أَوْ يُكْفَرُ لَا يَسْوِي سَبَابًا لِأَنَّهُ إِنْ قَامَ الْبَرْهَانُ  
 عَلَى صِحَّتِهَا فَلَهَا ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الصَّحْحِ أَنْ تُدْرَعَ  
 جَائِزُهُ فَمَلِكٌ يَقُولُ بِالْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ وَغَيْرِهَا بِنَفِيهَا



واحدتها بالصرونة منك كالحق لان المسئلة اصولية من  
 الاممات اذا ولا يملك احد لها صاحبة ولا كل من الهالدين  
 بالعموم والمخصوص ونحوها مراد اقل من الذي يلقب بمقول  
 دكر بالاجماع فقال له هناك الاجماع دلالة والتلفيز لا  
 مدخل له او التبدع فان لم يبلغه الاجماع محجوج به اذا  
 سمعه دون صاحبه الى كبر فابن الاجماع على الحضر ولما فا  
 لمر من عدم التكفير عدم الصحة **واعلم** ان طريقتهم  
 المشهورة ان لا يضر فاسدة فان المستدرك يرجع طصل عند  
 في نفى المدارك الى الخشبة ومقتضيه وعدم اطلاعه من  
 المشهور ان عدم العلم ليس علما بالعدم ثم قولهم ان صاحب  
 المذهب فشر ما وجد واما منشأ ما وجدت غير مستقيم  
 بل اما حالة الخصم لانه ليس كلامه ولا امر صاحبه حجة  
 عدة تمارن واو من الفقه كلاما ملا من قول المتابعي  
 وراياي حنيفة ورجوع في مسائل لا تخصي ما الذي يؤمننا  
 اعمرو لو عاشوا ما رجعوا بحت اخر لهم حتى ان القاضي المازني  
 قال كان ابا حنيفة لم يبلغه الحديث المروي في رواية  
 الحنين وهو ما ينيل النبي عليه السلام انا لنخرج الخبر  
 فخذ في نطنه حينا اقلقيه معك النبي صلى الله عليه  
 وسلم كلوه فان رواية الحنين ذكر كافيته واعرف اكثر

محقق حجاب بان هذا لا يؤكل له ركايدوا ان الحنيفة  
 رجع عن الوحي غيبا ليمر وليس في هذا في موضع بل تردد  
 الامام من رجوعهما لانه كان تخصي شمان لت اولك  
 ولا حاجة الى هذا فقل حكمه امامي وهو بقاء لم حار ف  
 فاتبعه فان كمال الحوالة منك عندك ولا ولا محتاج الى  
 ذكر الدليل ثم بعد هذا تقول الخصم امدام امامك على  
 الفيل بعد ما الدليل عارضه امدام امامي على الامات ويكون  
 له دليل ولا احتاج اذ ذكره وقول امامي اولنا لفتول  
 لانه مست ثمة في الاقيسة كثره وكل ما ذكر في الاصول  
 محتمل كثر وتكلف المعرض لدليل عليه والا متصار على  
 المشهور لا يلقى اذ من المحتمل ان يكون ما لم يشتهر عنده  
 ولا يظهر لنا ان المستدرك في الفصل بحث اطلع على جميع ما خد  
 الفرقتين فان رجوع الى بحث نفسه فدانة قال اي فاضل  
 ما تبعوني فقال ولا كرامة ولا يدري انك هل تجتث  
 في غير بحثا يفيد ام لا فان قال انك عدل فقل اول وسعل  
 عن الدليل وتخلص او حلف فانه اوقع للتصديق فان قال  
 ان كان عندك شيء من الاقيسة فاذكرها حتى اصفح  
 فعناه اذكر الدليل حتى اعرض عليه فاني عجزت عن الدليل  
 وكل ما قال سبب ودانة يقول طرفواي فان قول حجة او

طرح



عمرت انا فاعلموا معي اوقات حدك الشريف فحصلت به جميع علمه  
 السامعي في خيفة فصررت بحيث لا احد ولا اعلم هو باطن  
 سم العجالة يقول الطاهر من حال من تضرى لم يصيب  
 الاستدلال كثر ولبت فيما عجز من افعده في منصب  
 الاستدلال ومن رضى به مستدلا به عادله لا يكتفي دعواه  
 فقال له هات شاهديك اللذين حضرا بمسبك ليشهدا على  
 على الفاعل الصريح وحكمه والحاصل ان المتمسك بهذه  
 الطريقة اذ افاك لخصه ان كان قياسا فابرزه حتى اسخه  
 اوسن العرف من افعاله وفرعه وقد طرح الدليل على المحرم

### الفصل الثاني في المشهور من التمسك بالنصوص

واسئله واجوبه بليقها  
 ولذا كرا ولا الفرض ان قوما حوروا الفرض واخروا  
 منعوا لانه عدول عن محل السؤال ومخوردون في حلقه  
 وجوب البناء منهم من اوجب للزوم الفرض عن عهده موقع  
 السؤال ومنعهم من منع لا يطال فائدة الفرض **واصح**  
 الخورون بان السائل اذا سأل عن الكل سأل عن البعض  
 فلم يمل عزولا عن محل السؤال وهو فاسد فان الجواب عن  
 البعض ليس جوابا عن الكل لما اجاب السائل بعد مرار  
 السائل عن الكل باطل ان يقال سائل عن البعض فانه

اداسال

اذا سأل سائل عن ان كل مؤخود هل هو في الجبهه او كل  
 خارج نجس هل بعض الوضوء ليس سائل عن حال بعض كيف  
 اسق بانه علم حال الغض بل عرضه العلم الحاضر الكل وقد  
 علمت ان الذي بطل الكل البعض المخالف له في النفي والاثبات  
 فكيف نفي البعض عن الكل ولا بد من صدق البعض  
 صدق الكل املا فعد هرب عن السؤال وما اجابة بل ان لم  
 لكن نى على سوال سائل ولا افعي عاما بل خاص ورضي وهو مختلف  
 منه ولا حجة عليه اصلا وما يقال انه فتمحل السؤال الى  
 مشين لست كل فتمحل ولا مانع عنه فحان هسم محل  
 السؤال كما يقول بصرى الصبي اما ان يكون ممر من الولد او لم يكن  
 ثم من كل واحد ويكون قد عمم الدليل ولم يله هذا فضلا بل  
 تقريبا صحيحا وان لم يتيسر له اليوم وتوخر لا غدر قد  
 ينش شرط من محل السؤال ونفى عليه امر ولا يحسن عبد القاهي  
 ولا يشتر في البلد كما اذا لم يسعه الوقت الا لبيان مقدمة  
 واحدة او سعي من جواب الاسوله طرقا **واعلم** ان المسئلة  
 الواحدة ممسح ان يكون ذات صورتين فانه حينئذ كوا من مسئلتين  
 لا واحدة بل مخور ان يكون مسائل شعير مسئلة واحدة اذ خصا  
 البحث صارت مسائل ذات صور مختلفة واذا عممت صارت  
 مسئلة واحدة ولها صورة واحدة هـ



**القول في المشهور بالنزول عليه وما يدفع**  
 به المعاومين والتمسك بالنزول ان يكون استدلالا او في ايات  
 مدارك الحكم وفي جملة ايات معدية ما والنزول القاطع في مسائل  
 الخلاف لا يقع مطلقا لظاهر فان تمسك المنسند بعموم المعصية  
 ان يمنع وقوع عموم ما وار له صفة وان كان بها ما ضعفا وللن  
 حر سكوه عاداتهم والاخذ للمناظر ان يحترز عن صغاف بهدوم  
 بقوا ليع فتنقطع وادارل فتمنع لو ن ما ذكره عاما ولا حجة ايات  
 انما هي فيه وانه اذا كان مما لا يتعين فيه الحكم على البعض فليست  
 في الدل فنترك حكمه شرله ان ينزل عام دخلة التخصيص على ما  
 سبق والمنازعة في انه لا يفي حجة ادارل وله ان يبرهن مستند المخالف  
 في النزاع فحجبه المستند باثبات وقوع صيغ العموم على ما سبق  
 واثبات العموم وله ان يستند على عموم ما خرج مخرج التخصيص  
 ان الحكم مضاف الى الشيء مطلقا وله ان يستند بالنسبة  
 لشيء على نسبة الشارع الحكم المطلق الشيء ويوجب الاطراد  
 في الحرثات او بتطلحات الالف واللام حتى تقتضي الاستغراف  
 ما لا يوجد فيه قرينة للعقد دون قرينة سعدان يقل ولم التحميل  
 ولا يكون خفا لمحق الشيء من حيث هو ذهني والالف واللام  
 اللذان للشيء اذا اوصفا الى الماهية فصدا الماهية فطردي الجربا  
 والمناسبة المطلقة من جملة الفرائن وان كانت في سياق المعنى

وهي نحو لما سبق ولست مطلقة بمعنى الاختصاص على واحد  
 غير معين كقوله صلى الله عليه وسلم الا لا تقتل مؤمرا بكا  
 يستند على العموم في الكافر ايضا لان الصيغة تشهده ولقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فان  
 البكرة وان لم يقترن بالكافر والمال يقتضي المساو العموم وان الواحد  
 الشخص غير متغير فيه وخرج الكلام عن العائدة اذا اضيف الى  
 واحد لشعبي ويلزم الملبس والتحليل والفتايل ما صرت مستلما  
 وقوله ما سقى الكافر منها شرية ما لا نعم منه شوطا واحدا  
 وشرية ماء واحد ويترك الكلام ان يراد على هذا والعام  
 اذا دخله التخصيص بمرر جهة بقاء حجة بما سبق وبيان  
 مستند المخالفة ان كان بقياس فاما ان يدفع بتقدم العموم على  
 القياس على ما سبق في القسم الثاني واما ان يقدح في الجمع ومن  
 مصطلحات القوم ان العام المخصص صورته لا يلزم على المشرع  
 سان ايفاء مستند المخصص في الفرع وفرقوا بينه وبين  
 المعر تخلف الحكم صورته فانه كونه يعتبر مستند الحلف  
 والاخره من الحلف فتالوا ولا يكتفى ان يقول يكون المانع او  
 لا يفسر مطلقا فان الاصل على ما زعمون ان يكون انقضاء  
 الحكم لانقضاء السبب واذا بين المانع او انقضاء الشرط مخصوصه  
 فلهه بيان انقضاء مستند المخالفة في محل النزاع ولا يلفيه



ان يقول الاصل عدم المعارض فان هذه دلالة على سبيل العموم  
والخصم انما يدرك على بعض لك مما هو اخص والاخص انض  
ت الواو انما لا يحتاج في العام الى بيان انشأ مستند التخصيص  
فان العام باق على عمومته في غير محل التخصيص وبذلك ذلك على  
انشأ مستند التخصيص فان احتمال موافقة الدليل وهو العام  
لا يحل حتى لو ثبت الخصم مستند التخصيص في الفرع فالحجج بالعام  
ان يقول من المحتمل وجود مناسبات اخرا في السير لا بعيد غير  
الظن وهذا الاحتمال ارجح لموافقة العموم هذا بحيث ما  
اشتهر وسند كفي في بعض وفي العلة الموضوعة ما حث  
وتكد الخصم في العوالمات الشريفة على البعض وهو محك  
الاجماع وكذا في المطلقات وقد حثت عارته بتدليل كثير  
من العام على الاطلاق راعين ان المطلق اذا عمل به من سقط  
الاحتجاج به لقول القائل اسقني ماء فنقول قد عمل به في  
محل الاتفاق ولا يمتشي نحو هذا الامع من لم يتقن العموم  
ومن قبل ما تشبث به المعارض الورد على وافقه خاصة  
وخصمها وهو ضعف لما سبق واموي العامات ما  
على الاهمال ودخول التخصيص كمن عرف ليفتأ التقدير وقد  
سبق لك جميع هذه في السمين واذا احتج بالفهم للمعارض  
منع لونه حجة اصلا، وإشارة احتمال وايعة خصمه



اذ انت وجاني المجاز انكبت خلاف الاصل فان الاصل عدم  
 الخور فحسبه بان المجاز اكثر في الكلام من الاشتراك  
 واقل اخلا لا بالتفاهم فان الاصل في الاطلاق الحقيقة وادأضف  
 الى الخور لا يحل عتاً عليه للصرف وطريقة صرف الطهور لتسلم  
 الخصم ضعيفه فانها ان ممست فكون لم يورظ ظهور جانب  
 المستدل من عدم ظهور جانبه لا من تسليم عدم الطهور فان في  
 احتمال كذبه احتمال كذبه تميز المستدل الطهور اما بقول لفظه  
 او معنوية واني ان يوند المعترض احتمالاً بعيداً مدلل وبلغني  
 ان ساوي مذكور المستدل وتكون درست عليه وحيث به  
 بما نسخ دليله اولا والرجح بانيا والثا والمعارضه وندفعه  
 المحب بالفتح اولا والرجح ثانياً والوا ولا يجوز معارضة  
 نقل المعترض نقل اخر لسلمة المذكور فان الخصم معارض بصله  
 بصله وثانياً فنقل المعترض اعارض بالنص الاول لسلمة لك  
 الثاني فقع الاسماع والانعطاع متالوافليس الا ان يقول  
 المستدل بما ذكرته موافقة دليل اخر وهو نقل كذا فان  
 الطشاة تالد بالوارد والسامع متالوا ولا يقال له جسد  
 لم تا استدلتك بالثاني ورجحت الاول لاختيار احد  
 الصاكين غير محظور ولو فعل العلس لعاد السؤال حذعا  
 وهذا فاسد فاما ادرك النصين ولافهما ذلك على الحكم

ولم يلف الاول فسادا فاحصل طسا بالمتخوع فجعل احدهما  
 اصلا تحلة ومجرد سقف المستدل لا اخدهما بعد ما ذكر الثاني لا  
 بفعل الثاني عن الافادة ففما اما شريكان او كل واحد مستقل  
 فانتصب الثاني مستقلا للاسباب وقوله ان فعلت بالعلس  
 لعادسؤالك فاسدا فان عود السؤال علامة قوته وحسن  
 موقعه وضعف الجواب ولا مستقل بقدا او لا نقدا الاول دون ان  
 شترك كلاهما فكون المذكور او لا غير دليل فرجع حديث  
 المعارضة الى المقام الاول وقوله بقول المعترض اعارض به  
 نصك سهل دفعه ايضا فان بطاهر الاسن يكون اقوى في مواضع  
 الطنون الا ان يكون نص المعترض قوياً الحال ولا يلفني في  
 الجواب عنه الرجح الذي ارتضاه ارادة اصلاً متالوا وان  
 استدل بقياس وعارض المعترض بنصر معارضة المستدل بنصر اخر  
 ليس للمعترض ان يقول اعارض بالقياس ليسل النص لا لزما لا يقال  
 فان المناظر بلو المجتهد والمجتهد لا يصير الى القياس لا بعد  
 الفحص عن النص ومعارضة فاذا تعارضا فقياس والقياس  
 والنص لا يصح ستما المعارضة مطلقاً لقدم النص متالوا  
 واذا كان نص المعترض ارجح فنقول اعارض به نصك وقياسك  
 ولا يمكن المستدل اثبات المساواة من النص والمعارض  
 نقدر على استدراك الرجح ان قدر على ذلك فان المناظرة للبحث



لا للضم فتألو فخرنا عن المستدل مونه ذلك على ازالة  
 طريقة الاحتمال والاحتمالين المستدل اما ان يمنع كون  
 الرجح صحيحا او تعارضه بترجح اخر ولو عدل الى ترجيح القياس  
 فهو نظر المعترض معارضا للنص والقياس ولا سلم له القياس على  
 ان معارضة الظاهر بالقياس وقد عرفت حاله مما سبق من  
 سياق العام وقياسه بغير فرق بين الحين والخفى وانما  
 الشبهة من طرق الدوح فيها القدح في الراوي او مخالفة الراوي  
 له او انكار اولها الاصل له اولونه فترسله على ما سبق كل  
 ذلك ولا يلقي اسناد الخبر المستلوك الى كتب الفقهاء لبقلة  
 ممارستهم ومن الاعمراض كونه مشترك الدلالة على المذهب  
 لقوله اجب المباحث الى الله النكاح فان تخرج المباحة يستدل  
 الشفعوى على مقصوده بتصریح الاحتمالية يستدل الخفى لوجود  
 الرجح النذب الذي لا يمنع مع مساواة طرفين ويدفع اما ينفى  
 الدلالة على القبض او بالرجح وانما الاجتماع فان كان الخصم  
 من منعه محتاج الى الاسات عليه قالوا واجماع الصحابة اقوى  
 من اجماع غيرهم فيترجح وهذا فاسد ادلايا وارجاعا على  
 طرفي القبض والقطعات بعد حصول العلم لا يلقى للرجح فيها  
 حاصل وقال بعضهم لا تعارض الاجماع الا بغير قاطع  
 وهو فاسد ايضا اذا القاطعان لا يقولان على طرفي القبض

كما سبق فالاجماع عند مثبته لا تعارض لشيء ولا تعارض سنا  
 اضلا فخطا من يعتقد فيه هاهنا لعمله عن قواعد الاصول  
 وقد تجتهد بالنص في امات العلة اما بتصریح او اما انما التصریح  
 لقوله تعالى ذلك ما هم شاقوا الله وكفوله تعالى من اجل ذلك كتبنا  
 على بني اسرائيل واما الاما بفعل وخوهم منها ما قرىنا بالتحقق  
 فيدرك على السببية لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا  
 ايديهما وكفوله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له  
 وكذلك اذا نقل الراوي لقوله هي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فتحدون بما عرفت رجما الى الله ذون الاول لجواز  
 ان يظن غير السبب سببا وقد رد بعضهم على شرط فقه الرواي  
 بان الباطل من اهل اللسان لا يخفى عليه المسعر بالسببية ولا  
 نقل ما يدرك على سببية دون ان يعتقد السببية وهذا الرد  
 فاسد فانه ما ردنا على ما قال بل بناء على انه اذا لم يكن فقيها  
 يعتقد غير السبب سببا ومنها ان ذكر حكاية عقب  
 سؤال كقول الاعرابي هلكت واهلكت فقال ماذا صنعت  
 فقال واقعت اهل في زيار رمضان فقال اعتق رقبة فانه بذلك  
 على سببية وهذا دون الاول وان كان قرأ منه لا يفتح  
 احتمال بل ينفذ في قول المرأة طلقني على الف فقال طلقك  
 فانه لو قال ما اردت طلاقا في عرض مال نقل خلاف ما لو



ما لو قال طلقك على الف وفي الحلة فجوز ان يجبه بما شغله بامر  
 اخر غير ما يتلوه عنه الا انه لا يجوز في حق النبي صلى الله عليه وسلم  
 ذلك لمادته الى تاخير البيان عن وقت الحاجة ومنها ان يذكر  
 مع الحكم شيئا لو لم ترد التعليل به لا يكون الدلالة مفيدة للحديث  
 ان مستغود ليلة الجن ان النبي صلى الله عليه وسلم يوضا بما يبد  
 منه ثمرات لحتذب ملوحته فعك ثمره طيبة وما به ظهور فلو  
 لم يقدر تحليل حواز الوضوء به لانفيد التعليل بالطهور فانه  
 طاهر ومن هذا القيل صرح اخر وهو ان يستطيق التاويل بما يدرك  
 على تعليل الجواب كما سئل عن ربح الرطب بالتمر فقال انقص الرطب  
 اذا جف فقل نعم فقال فلا اذا مع ان الفا واذا دالا على السببية  
 ومن هذا القيل صرح اخر وهو عدوله الى التمثيل لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لغير اريت لو تضرعت الحديث وقوله صلى الله عليه  
 وسلم للحنفية اريت لو كان على ابيك دين ومنها انهم  
 التعليل من الساق لقوله تعالى فاستعوا الى ذكر الله وذروا البيع  
 فانهم انتهى عن البيع لاننا على الاضافة الى الجمعة نوجب  
 خلا في الكلام ومنها ذكر الحكم مربوطا بوصف مناسب  
 كما نقول اكرم العالم واهل الجاهل فانه يفهم بناء على العلم  
 واجمل خلاف قوله اكرم هذا الشخص او اكرم هذا الفاسق  
 فانه لا يدرك على انه للشخصية او للفسق والايضا انما يتوجه

كل التوجه اذا دك صرحا على الغلبة اما اذا دك تحكم التزام  
 قبحه منع الاما كما لو دك لفظه على حكمه واستقط وصفها  
 مناسبة فانه ليس من الايام اتفاقا واذا ثبت الاما وتختلف الحكم  
 عن العلة المؤما اليها في صورة فلا تعارض ذلك وان كان  
 انقضاء الحكم يدرك على انقضاء السبب طاهرا الا ان انقضاء الحكم  
 لعوات شرط او قيام مانع كمرحدا وهو اقرب من تاويل كلام  
 صاحب الشرح 2 مثل هذه المواضع مريكون كون انقضاء الحكم  
 لانقضاء السبب مستفاد من النظر والظن المستفاد من الاجماع  
 التعليل مستفاد من الشرع وقد علم ان الظن المستفاد من  
 طواهر الكتاب والسنة متقدم على ما من الاجتهاد وهذا انما  
 تنافي ان يقال عند التخرج اما قوله عز وجل واخيل الله  
 البيع وحرم الربا يدرك على الصحة لا وضعا ولكن يلزم من مدلول  
 اللفظ ثبوت الحكم وهو المقصود فان هذا نظري ايضا وايضا  
 المتقدم على قياير ايضا لان العلة مستنبطة هناك والحكم  
 مستنبط هنا قالوا اذا دك اللفظ الوارد على انقضاء الحكم  
 مرتبا على مناسب فتدرك على وجود السبب لم يكن العليل بالامر  
 الوجودي ولا يلغى ان يقال تحت ما وجدت ما يصلح سببا  
 لان الظن المستفاد من الكتاب والسنة مقدم على ما من  
 الاجتهاد والنظر وهذا على اطرافه محتمل فان ذلك ايضا



معلوم نظرًا إلا أن عند فقال الظن المستفاد من النظر في  
الكتاب والسنة مقدم على ما لم يستند إليه وهو القائل بأن  
الخطأ من قبلنا كما كان الخطأ سواءً ولا يبقى حينئذٍ هذه التظييف  
قوة تعتضد بها إلا أن يرجع إلى استضعاف قاعدة البحث  
والسبب **واعلم** أن ما قدح فيما يجتج به المعلن على القليل  
أن يكون لاداء القليل تصرف غير ما يروى كما تمسك الحنفى  
بما روي أن امرأة أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنت  
أمرأة استحيض فأدغ الصلاة فقال يوضئ لكل صلاة أوصل فان ذلك  
دفع عرف أنحرحتما بأنه غل الأمر بالوضوء لانفجار العرق  
مصرفا حرف القليل والخضم تصرف القليل لا دفع قولها فأدغ  
الملاة لأنه كان محل الاستباه لا الحاجة إلى الوضوء فحتاج  
المستدرك إلى قرينة معنوية أو لفظية أو شهادة أخرى من عمل  
أو جهة مناسبة **واعلم** أنه إذا وجد حرف القليل  
عامة ما يلزم منه أنه علمه لا أنه هو العلة ولأنه كجملة المحصور  
علمه بل ينافي دعوى علمه بجملة العمود كما فعله الحنفى في قوله  
ما عورقه فان العلة الانقطاع

### الفصل الثالث في حمل اصطلاحات المناخر

وتعقيب له تحقيق في تخصيص العلة بعقبات أن لهو طرأ  
تعلق بالحق وأخرى بالاثبات من جملة ما استعينون به في الإثبات

طريقة وحلان المقتضى ويعتبرون المقتضى بالوصف المصلحة  
الذي اعتد به الشارع مثبتا للحكم ولهو فيه عبارات متقاربات  
لهو لهم هو الوصف المناسب المعتبر الذي ثبت به الحكم  
ولستنا الآن في قيد محير الغث من السمين بل نورد محلا بعقب  
بما حب وبعض المتأخرين ضطه بانه الوصف المصلحة المعتبر  
شرعا بحث لو جرد النظر إليه بطريق ثبوت الحكم به فلو لم يقيد بثبوت  
الحكم به كان باصا واضحا انقضى بالاستدلال بان تناسب  
نستدل به على موثر ولازم الأمر مناسب نستدل على لازم آخر  
له إذ ليس من شرط ما هو غير سبب أو شرط أو مانع ألا يكون  
مصلحا بل الحلم نفسه مصلحي وإذا أخذ القياس لا شيء ما يكون  
وصفا كالصحة إذا استدل بها على اللزوم ثم إذا قلنا بل قطعه  
به فاستدأ أيضا فان الظن قد لا يصدق وربما ظن جز السبب  
أو الشرط بأما الحكم فلا يضربا والكلام فيما هو سبب في  
نفسه فليس المؤهرا سببا أو المظنون سببا مما مل بالما المحمولة  
واقرب ما ضبط به اصطلاحهم أن السبب هو الوصف المصلحة  
الذي هو الماعت للشارع على إيات الحكم فاعلم انهم إذا  
احتجوا بهذه الطريقة حرت عادت ثم بعدم تكليف المستدرك  
بنفي الموانع فانه مانع مانع بفيه إلا والمناس أن يطالبه  
لمما متناع آخر فخرج الكلام عن الضبط فوجه له على المطالب



ان يقول ان كان عندك فاسره ولا تلتقي محرر الخوف فان المستدل  
 مستظهر بان الاصل يرتب المقتضى على المقتضى ولا يلفظه بغير  
 معنى في الفرع ودعوى المانع فيه دون ان يبين فيه المناسبة والا اعتبار  
 بشهادته فان المثلث مستظهر بان المقتضى اذا قام فالاصل عدم المانع  
 وكذا عدم التوقف على شرط فاحتمل فانه لم يرد ذلك فخلت المقتضى  
 عن المقتضى فيندفع منها ما راعه من الاحتمال ويبقى له المقتضى متحصلا  
 لم تحصره ثم قد سن المعتبر من المانع بالمناسبة والقران او محله  
 ما وقد سلم وجود المقتضى فعد بان المانع فيه ودر فقه نعم بان  
 وجود المقتضى موقوف عليه بتي وبينك والمانع يستلزم بضر  
 من الاحتمال لست اساعدك عليه ولا يصح معارضا للمنفق  
 عليه وهذا ضعف جدا فان هذا السلم وكحوة ليس  
 باجماع وقد لترم الماحث من خصمه شيئا ويدعي ما هو  
 اقوى منه ولا يلزم من اصابه في حجه متوسطه الانفراد  
 ما قوى منها فاعلنا الفرد به اقوى مما سلم فانصف في المتوسط  
 لست في الاقوى او رول برولا لوجه الكلام الاخر وليس  
 ان سلمنا سواه موسى وصحة شرعه حجة علينا وانتات نبوة  
 محمد صلى الله عليه وسلم فان ذلك متفق عليه والرافع مشكوك فيه  
 والاعتبار بقوة الدليل لانه السلم لشي اخر يسمى التسليمات  
 الرولية وسما اذا كانت هي جهارة ايضا وقد جرت

فان ثم اهم لا تذكر الاصل في الوجود الاول في تحوذه  
 الاستدلال لآلات من التمسك بالمقتضى او باسفار الشرط او وجود مانع  
 نعللن بان السبب يدرك ضمننا على الاعتبار وكذلك الشرط  
 لان الاعتبار داخل في الشرطية والمانعية معرض الاصل  
 معه لقول القائل انسان حيوان وسواد هولون معا يتوجه  
 عليهم ان اعتبار الداخل ان اعتبار خارج عن الصورة فيلزم  
 الاسيب في الاصل ولا اعتبار لخواضع فيها قلزم امتناعه في  
 الفرع كيف والستنه باعتبار اعنية الشرع والاعتبار  
 معرف لنا وبقدر عليه الماعنة لم يلزم عند العديه ان يقولوا  
 الست كد وقد وجد مقتضى من على الواصف وقد صرح  
 بالمقتضى وقد سرون الله بنفي الفارق كما قال لا فارق بين  
 المتقل والمجرد الا المقلية والمحددة والمحددة لا تصلح  
 جزا للسبب في الاصل وكذا عدم المقلية وتبين انصاع عدم  
 استرط المحددة او يدفعه بان من يدعي استرط فعلية البيان  
 ولذا ما بغية المقل بان من ادعى ماعنة فعلية البيان  
 ايما هذا هو الذي تريد ان يدفع واسان اراد ان يبين ان لا  
 لا يصلح مانعا وقد يوردون هذه الطريقة فيما لا يكون الفارق  
 بين الاصل والفرع امران وجوديان بل وجود وعدم كحاق  
 القصاص لهذا الالتجاء بما قبله ووجوب الركاة على المديون



باقل ويكون اسهل وتعض من شغل الحالات رظن ان  
 الاصل والفرع بخلفان العموم والخصوص هاهنا وفي  
 محوه وهو خطأ فان المدنون وعدم المدنون افتراقا بالوجود  
 والعدم وكذلك هاهنا خاصان والاسان بالاجود مع عدم  
 الساقض خاص كان الانسان الماحود مع الخاص خاص  
 العام هو الاسان هاهنا مطلقا فقياس المدنون على غير  
 المدنون محاسنة من طعن بينهما تمير بوجود وعدمه على  
 ما نوجب من الحكم على ما لك الحساب الخلم على ما لك الحساب  
 المدنون كان استدلالا من العام الى الخاص اما ما لك الحساب  
 المشروط بالادنى لا نعم المدنون والعام صدق على الخاص  
 وغير المدنون لا صدق على المدنون واما ما ستن على  
 طريقه المنصوص على هذا الاجمال فنته ما ذكره لا محروا به  
 وحده المعنى ونورد عليه ان هذا وعد بالذليل وهو فاسد  
 بل اللانقاز يقال انه اخار وحماية عن وجود الدليل منهما  
 ويدفعون بان الدليل ما لم يثبت تسلم محل النزاع وفلان  
 وقد عرفت حاله وورد عليه انك لما اختلفت بعده الي  
 ان تذكر ان السبب هو القتل العمد العدوان فتقع ما ذكرت  
 اولاصاغا بانه مذكور في بيان المقدمة  
 ودليل الدليل لا يفتى عن الدليل وقد وردون الامر الذي

عرض له الامتناع لقوله قتل عمد عدوان فتوح القضاء  
 قياسا على كسب ومن مشيروا ان كل موضع يكون السبب  
 شرعيا صرفا لقوله ذلك بخس ولا يصح بيعة او مكرها من شرعي  
 وعقل لقوله بل محرم كسب فتوح القضاء بحسبان عدم  
 شرعيته على شرعيته الحصر نقضهم بان الاحتمال  
 والاحتمالين اي انه ان تساوى او تقدم رخص وان اختلف الغليل  
 ووجودا واحدا للاحتمالين افرت من احتمال واحد وهذا ما حصر  
 جماعة في مواضع كثيرة قد دعوت ايضا الراعي ان اختلاف المظنة  
 تمنع الاحتمال والراعي ان التعليل بالحكم غير جاريا نحو هذا  
 اي على تقدير مساواة الحكمين او اياه حكم الفرع بصرح على  
 تقدير المقصود لا يصح واحد الاحتمالين افرت على الوقوع  
 وتساوي ان يقتدر هذا السهم رضى على بلية فوقه على جوازين  
 اظهر من تعبير واحدة وطرق اخر يقولون تعبير بالاهمية  
 فاذا كان الموضوع علة اهم فصول مقدم الشرعية ومثلا  
 بقول القائل في استيلاء الاب جارية ابنه وطى بوجوب  
 العدة فتوجب المهر وشرعية العدة اهم لانها حارسنة الرحم  
 عن اختلاط المياه من شرعية المهر لطقت قلب المرأة واذا ورد  
 عليه انه لا يلزم من الاهمية التقدمة فان الاحكام الشرعية  
 نزلت على الوقائع وما كانت مساواة احتمال تقدم نزول



الواقعة بهما مع شرح جانب الاهم بالاهمية بالسؤال والجواب  
والاسراع استاذادون سؤال سائل <sup>سنة</sup> يقدم  
سرعية السب ان يكون له مدخل في يقوم الحكم فبعلو قدرته  
صروته لم دخل بخبر الشرب على وجوب الحد وتقرير حرمة القتل  
على وجوب العصا <sup>نيز به المقدم نفس السر</sup>  
والهتمة دابة ادا لم يصلح في الاصل للسببية شي اخر فمعنى سببه  
الموضوع سببا ولزم منه المقدم وذلك عليه التعيين السري  
واضعف الوخوه الاحتمال والاحمالين ثم ما بعدة وسنشير فيما  
نعدا الى حال كل ما دلنا وله ضرب من المعنى بحصونه  
بالباقى واما شئنا والار في الرمان السابق اكثر ما كان  
بوردونه على المعنى ولما قسم المتاحرون المعنى لما ملون لعدم  
الدليل وهو الاستصحاب فالواول سر حكم سرعى والنفى لعل  
بامر وجورى متضمن لمفسدة وهو المانع وانما تنبى التقليل به ادا سبق  
قيام بصلح بمقتضى النبوت لتحقيق المانع ان الامانع ادا لم تمنع  
سببا والحكم في انفايه لا يحتاج الى افايده او فرج بل يكفي  
في انفايه عدم العايد او المرحح فبقى على النفي الاصل المترج  
بعده المرحح ومن النفي ما يعلل بانفايا الشرط ويستدعى قيام المعنى  
انصا ولا يكون انفايا الحكم لانفايا السبب فواجب ان الثاني  
اذا كان دور قيام مقتضى ما لا يحصل له ادا نفي على النفي

الاصل في شرح لعدم المرحح وان قام المفتنى وعارضه فتعنى  
مانعته ولا قسم تالك وبوقه بعض من نطن خصيلة ان الباقى  
انما ليسى نافي لا لانه دليل الخطر وهو فاسد فاصغر يقتسمون  
الباقى على الاماحة وعلى صحة الملاة دون الوضوء وعلى عدم  
وجوب الكفارة وليس شئ من هذه التوهمات بمسئقة على  
مقتضى اصطلاحها ولا بل كل مقتضى قطع محل الرابع فيه  
عن محل الاجماع لا لفعل هو من قسم الباقى سواء كان للخطر او  
الاماحة وكانوا انما السمتونه ما فالا ان اكثر ما كانوا  
مذكروته على النفي نقولهم مقتضى الدليل لا يبيح الزكاح  
او السبع ولا يحل الكفارة او الصوم فلما نوجب ما كان لضافته  
لا النفي حاصل رجعوا في تحممه الى امانة المفتنى على  
الوجورى الذي يلزمه ذلك النفي ليرغوى قيام مقتضى  
على حرمة الوطى والحسرة المال مطلقا المضاد لوجود الكفارة  
بل الزكاه بل الصوم وفي وجوب العصا او الحد بمقتضى حرمة  
القتل ادا لا بداه وقال بعضهم لا يجوز ما يشاء يحون فيه  
في قولهم المساقى لصحة الزكاح او وجوب الختان او القصاص  
قام فالس على ما قل القتل والارلاف معللا بان هذا القائل  
اذا ذكر وطول الاصل فتقول اصله ما قل القتل او  
النكاح او الارلاف فيصح للمعرض ان يقول هالك انشئ وجوب



القصاص والضمان او الكاح لا يشق بالمقتضى لو حوبه  
 وهذا الظاهر ذلك جدا الا ان يولد ذلك ليس فيه توسع  
 لكون قوله انما لا يصح لتوجه ان يقال لان انتفاء مقتضى  
 فاسد ولم يفكر في ان وجوب القصاص قتل القتل والضمان قتل  
 الا للاف او الكاح قتل الناجح لا معنونه اذ لا ادون  
 القتل لا معنى للقصاص فان مقابلة القتل داخل في معناه وجوب  
 الضمان داخل في معناه لسوق تغريط ثمران الكاح لا يصح قتل  
 الكاح هذان فاحالته الى انتفاء المقتضى خطابه فاحض وهو  
 ما يقال انما لا يصح ان يقال حيوان جاد لا يشق بالمقتضى  
 للكمارة في الحيوان والمانع اذا حاض باليشتمل على مقسده او بما  
 يلزم من وجوده انتفاء الحكم فلا يكون له معارض مانعا فان  
 المقتضى معارض ما عارضه وليس بمانع بهذا الاعتبار بل النصوص  
 فيها معارض وان حاض بالمقاوم لبليل اخر فالمقتضى الراجح على  
 ما يقع القيام مانع له ايضا والاصطلاح هو الاول والمعارض  
 اعم وكان في الاول لا يكون ذلك في انتفاء الحكم انتفاء  
 السبب او انتفاء جزءه فكلين بانه لا يلزم من انتفاء سبب  
 واجد انتفاء الحكم لجواز سبب اخر او ان لا من انتفاء  
 جميع الاسباب لجواز ثبوته بالنص وبالاجماع فالواو حينئذ  
 يلزمه في المدارك كلها ويلزمه الانتفاء لهذه الطريقة وقد

اسطو

سور التقات

اعطع والآن قد افتحوا على انهم يعملون صرحا بانتفاء السبب  
 او افعال لقوله فابل في المستفاد من جنس المصانع معناه حكم  
 مرتبط بحمله منها الحوك وقد اشفي في محل النزاع ولا يجيز لكاه  
 ونقتر ان الحوك حزم من المقتضى فاذا قيل له عليك ما انتفاء  
 المقتضى فحجور السوث بنصر فيقول عدم التعبد وليس ان التعبد  
 العبادات اسبقوا على انه ليس مخالفا للاصل بل يقتضيه اصل  
 واكثرها اعتبارات من خصصات ركعات واعمال ومقادير  
 في غير ذلك يعني التعبد العري عن الحكمة لانها لم يطلع على  
 حكمته **وطريق آخر** لهذا انه قد ثبت الاعتبار  
 في الاصل ولو قد زاد له اخر يلزم منه تعارض بين الدليلين  
 احدهما موجب والاخر نافي وتعارض الدلالة على خلاف الاصل  
 وهذا رد على ما لك ان عدلت الى انه معتبر في الاصل سببا  
 فجب ان يحمله سببا في الفرع مع انه لم يحق فيه فليس الجامع  
 سبب لانه لم يوجد في واحد ممنوع ولا يتغير الاحالة الى انتفاء  
 سبب ولا يمكنك الفاء الفاروق عن ان يعتبر النص مدار  
 التعبد وفي حكمة التعارض يلزم مع وجود السبب لامع عدمه  
 مثبت هذه كلها من خيالات اسندوا لها اطلاقا كما كان  
 ضعيفا في اوله وانما لا يعتبر شرط الكونه مستمرا على استتمها  
 المال لتسهيل الاداء فانها تعارضه بمصلحة حرمة السبب وترجح

الاصل



السبب لان الاصل ان يكون انقضاء الحكم لانقضاء السبب او لانقضاء  
جزء من السبب وفي الحقيقة انقضاء جزء السبب ايضا انقضاء للسبب  
فالكل ينفي بانقضاء جزء منه والعدان ان الاصل عدم النقص  
للاحتياج خوفا لانفي المدارك واداعل احدهم بانقضاء الشرط  
او وجود المانع فورد المعترض ان هذا يستدعي قيام المقضي  
فزعلك به وسلم وجوده وانا لا استسلم وجوده في الاصل وقد يعقوبة  
بدعوى يصر في الاصل لمستنوع الاحكام او شئونه الى انقضاء الدليل  
لمستنوع الاحكام ايضا وقد يحدون خصوص الفرع او لانه حرا  
للسبب المستفي في الاصل لما يحدون في زكاه الحل استعداد  
التمادح لا في المعنى صحة الدهشة المخلوقة للكان وقد انقضى  
في الاصل وهونيات الدله وقد يحدون بغير خصوص محل  
التزاع جزا للسبب في الاصل فليس كذلك في الفرع وان خلك  
انقضاء عنه ايضا لما نورد على من علك في سزا الدار يكون  
اسيلا: اللغز مفقده واصلة الذكاج بان في الاصل انقضاء الصحة  
وانقضاء جزا السبب وهو الانقضاء في الدار لانه معر النقا والاستمرار  
بالانقلاف وفي الرق لا تعتبر الانقلاف لانه مظنة القصر  
منع الاحكام ولا فعور الكل باثبات المعنى فيه اي في  
الاصل او بالقيام زعم في خصوص حيث توجه بالغا: انقضاء  
الدس بحواز يكاج الدائبة وبعضهم يجب انك لما اثبت

الحكم في محل النزاع ستلت وجود المقضي وانا ايضا لما علك  
بانقضاء شرط او وجود مانع تؤيد في الاصل لاستماله على وصف كنت  
وكنت المناسب لانا لمعتبر سنا فينا على محل النزاع وادارادوا  
ففي شرطيه احالا فردوا ان الاصل عدم الاشتراط لما سبق ومن  
وجه اخر ان مصلحة السبب كله ومصلحة الشرط جزئية فاذا  
خلفت موقوفه عليها يلزم فوات مصلحة كلية لمصلحة جزئية وربما  
يرفع بان فوات الشرط تحتل موقوفه والمصلحة الحاصلة به بقدر  
الاعتبار غالبية ولا تترك الغالب لاحتمال ما در ومثل ركوب  
الحمار الذي يحان العقول: لرح وان كان فيه احتمال فوات المنحة  
ولا تترك الغالب لاحتمال النادر الموقوف وادارادوا قطع محل النزاع  
عن محل الاجماع احالا ق الواجب ان يعقبت انقضاء معارض  
الاصل في الفرع لانه يلزم بخلاف الدليل ادا الاصل موافقة  
واذا ارادوا الدال المشك بالمانع ترجيح المانع لانه لا يلزمهم الخصم بالسبب  
لما النفي الاصل ولا يكون حكما شرعيا بعد تبين عدم مرجح  
السبب والوا انما جئنا بالسبب بلزم منه فوطيل الدليلين  
ولا سبيل الى جميع مقتضى التثوت لان الانقضاء محقق في  
محل الاجماع فتعين تخان المانع وعند ذلك يستدل به الانقضاء  
علاما جرد الدليلين لا يستعمل كلاهما ومن قلاتهم في  
الفرق من الاصل والفرع ان المعنى في الفرع اصغف فيمنعه



المانع وفي الفرع أقوى دفعاً للزوم الانتفاء من الانتفاء فاجباً  
 بقولون انه في الاصل أقوى وفي الفرع اضعف فاختص  
 الانتفاء به دفعاً للزوم النبوت عن السنوت هذا عند تسليم  
 المقضى والمانع في الطريقين ويدفع بانتجاع القوة بعد تحقق  
 الاوصاف فانه يرجع حينئذ الى التفاوت في الحكمة وذلك لا  
 نعتد به ومن المانع ما سمونه مانع السبب كالذي محل حكمه  
 السبب الذي هو ملك الصاب ودرج فيه بعضه قد اجمعا  
 ان صورة السبب اذا قامت لامالاب تفاوت الحكمة فان الاحكام  
 ترتبط بالمطابق ويكتفي باحتمال الحكمة وان منع السبب عن  
 الاعتقاد فستفي الحكم لانتفاء السبب لامسئلة المانع السبب  
 وان مع الحكم مع قيام السبب فهو مانع الحكم منع السبب عن الاقتضاء  
 لامانع اعتقاد السبب **ومما** تداولونه من الاستدلال الفاسد  
 ان المانع والشرط ليسا من الصور الشرعية ولا يحتاج الى الينات  
 نعد ان يمدوا حاحه السببية والشرطية والمانعية الى شهادة اصل  
 وعدم الاقتضار على المناسبة هذا طرف من اصطلاحاتكم اوردياه  
 اجمالاً دور الاعتناء بابطال الرافد الاطلا ما استدخل  
 الماخبر ولنرجع الى القاعده الكلية التي هي المدار  
**القول في كشف الغطاء عن العلة**  
 العلة قد يقال بانها مانع وجوده وجود الشيء بحيث لا

تمكن انتفاء كاله عنه فمن لم يسم هذا علة فليسمه الموجب الباب  
 منع انه لامشاحه في الاستثناء حتى ان يدخل فيه تعلق قدرة الله  
 سبحانه بالحدوث واقضاء ارادته فانه يلزم ما لصرون لقيام  
 الموجب الباب ويدخل فيه مثل اقتضاء القدرة للقدرة لدرية  
 بل الملك لرؤياه التلته واقضاء الماهيات للوارثها حتى في  
 الاشياء من مناس النار في العاقل للحرق مع وجود الشرط ومع  
 بقاء احرار الله العادة فانه ممسح الاخرين موجبا ما واحدا  
 ولا يحتاج في البار وخوها لا الاستثناء او الانجاب العرفي  
 نعد ان يمتنا احرار الله العادة فانه يلزم الاضطرار حتى الحمار  
 للكرسي فانه اذا حصل مع ارادته ودواعيه وتعلق قدرته والالة  
 وانتفاء المانع وسه الله مستمر لزم ضرورة حصول الشيء  
 وتعلوه ان يمكن الوجود ما لم يتحقق لا حصل وهو مع إمكانه  
 في نفسه يجب ترجحه وما لم يتحقق لا حصل وليس ترجحه  
 لذاته وما هيته والا كان واحداً لا ممكناً فاذا وجد الموجب  
 الباب ان كان وضائفاً فحيث به واذا كان ذا احرام  
 مجموع الاجزاء في محاري سنة الله مع استمرارها ضرورية  
 فان لها مدخلا في موجب الباب واذا كان الشيء له مانع  
 عن الفعل والمانع القاهر كوقوع الجبال المانع عن شعاع الشمس  
 مثلا مفوك ما حصل الموجب الباب والا لوجب فانا نعي



الموجب البات ما حبه الشيء فان كان ممكنا في نفسه فادار رفع  
 الحائل فوحت مفعول لا ارتفاع المانع مدخل في وجوب الشعاع  
 فهو حزم الموجب البات اي ما لم يرتفع ولا وهو لم يحصل الشعاع  
 وما وحت ذونه ونوقف عليه الوجوب ولو كان الموجب الوجوبي  
 وحده للزم ضرورة وما يمكن مانع عن المنع الا كما يحقق الستة  
 مسوغه الوجبه فصح ان العدم جزئ من الموجب البات اذ تعي  
 ما حبه وجود الشيء والشيء اذا كان شبيه شي الى امكانه  
 فوقع تلك النسبة محتاج الى المرح والمقتضى الوجوبي مع وجود  
 المانع لما خلا عن الاقتضاء فستة الاقتضاء فممكنه محتاج  
 نفس الاقتضاء الى ترجيح وانما يجب ارتفاع المانع اذا الواجب  
 لا يرتفع بوجه من العدم كيف نسبت اليه التأثير . العدم  
 المطلق لا يصح ان يكون باعلا او موثرا اما العدمي فتجوز  
 ان يتوقف عليه وجوب الشيء اي لا يلزم الا باسباب مع زوال المانع  
 بحيث يتوقف الوجوب عليه فاما بعدم لا يحصل هو **س** المعضي  
 هو وجودي لولا المانع **ج** سلمت ان المانع ما دام موجودا  
 لا يحل وجوب الشيء فهو متوقف على زوال المانع والعلية  
 اعتبارية نسبت الى المجموع المعقول فركان الشيء وجوبه  
 على مجموع وجود ما ينبغي وعدمه ما لا ينبغي ولا يحصل بمجرد وجود  
 ما ينبغي ولا يحل وجوده لا يمكن عدمه معه والشيء لا يمكن

استمرار عدمه مع وجود موجبة البات اعتد بالقادر مع القدر  
**س** هو في حكمه **ح** اذ ان الموجب والمرح وحصل ما  
 ينبغي وارفع ما لا ينبغي وجب الشيء سواء كان وصفا او حكما  
 او خوفا او سائنا او ملاحقا وهذا اللزوم الذي بعد زوال المانع  
 ليس محققا فله فبوقف عليه ضرورة فصح ان زوال المانع جزئ  
 من الموجب البات بحث لا وجه للمنع اذ لا لما عرف من حالتي ما  
 مثل الارتفاع وتعدده في وجوب وجود الشيء بهيها هذا امر اخر  
 وهو ان من اجزاء الموجب البات الفاعل كالحار وكالبارح فاذا  
 نسبت اليها الحرف وحكمه كاجته الاستقرار الذي هو الغرض  
 في فعل الكرسي وسمى الحار وحوه عليه فاعلته وسمى ايضا  
 سنا الا انه جزء الموجب البات اذ لا يحل وجود الكرسي الا به  
 مع جميع احواله والاته وارتفاع ما لا ينبغي وتقدم الكل  
 على وجوب الشيء ولسم هذا سنا فاعليا وهذا لا يلزم من وجود  
 وجود الشيء ضرورة ويلزم من عدمه الشيء والشارع اذا  
 وقف حركما على وجود اشياء وعدم اشياء فصار الكل  
 موجبا مانا يريعا فيستحيل شرعا الا بفكاد لانه حصر جميع  
 ما ينبغي وانها ما لا ينبغي فصار الموجب البات الشرعي كالبات  
 العقل واذا جعل مثل القتل العمد الحدوان مسنوبا اليه الفعل  
 كما نسبت عرفا الحرف لا النار فليس موجبا مانا اذا كان مانعا



ان ينقطع عنه الاقتضاء شرعاً بل الموجب البات الذي يمنع تعدد  
 عنه محقق الشيء شرعاً المجموع لان السبب الفاعل له ما يستلزمه  
 فهدا اذا سمي علة والموجب البات علة فكون اشتراك الاسم  
 ادهو موجب بات لم يبق بعد تحققه احتمال القطع بخلاف السبب  
 الفاعل ولا سائر قياسات احدهما على البات ولا مانع عن تسمية احدهما  
 علة فالعلة اذا اريد بها الموجب البات لا يصح طوعها عن الحكم  
 ولا يصير مفهومة اصلاً واذا اريد بها الفاعل يصح التخصيص  
 منها ولا يتأتى التخلف في موضع ولا يبطل بحمل البعض لحوال ان يكون  
 الانتفاء انتفاء للشرط او لوجود مانع وقد انتهى جزئياً من الموجب  
 البات ولا راع اذا في حوار خصيص العلة والمقتضى والسبب  
 اذا اريد به الموجب البات يستحيل بحلف المقتضى عن المقتضى  
 اصلاً وان اريد به البات يصح ولا سائر انتفاء الاصل ان يكون  
 انتفاء الحكم لان انتفاء السبب فليس ان الكسبي انتفاء انتفاء  
 الحارثي ودستني لان انتفاء الداعية او الارادة او المادة او لوجود  
 مانع هذا هو الاغلب ولان الموضع اذا لم يستنقضي يكون  
 لان انتفاء التمسك بل لعدم المقابلة التي هي الشرط او لمانع كالفهم  
 والحايل فتقولهما الاصل انتفاء الحكم لان انتفاء السبب وان لا  
 يحلف المقتضى عن المقتضى فاستد بان الموجب البات لا يتصور  
 فيه وغير متصور وهو الاغلب فاعلم هذا وقولهم ان المانع

لا يصح دخوله في المقتضى وكذلك الشرط معللين بان حكمهما  
 اجنبية من حكم المقتضى فاستد فانه ان عني ان حركة احدا  
 السبب ينبغي ان لا يخالف بعضها بعضاً فهو ممنوع وكان الشيء  
 من مختلفات الحقائق كالب المركب من الحارثي والسقف والارض  
 وكل واحد له فائدة اخرى فالموجب حوران يكون فيه  
 اجزاء مختلفة الحكم فقلبت من مختلفات الاجزاء علة واحده  
 ومن مختلفات الحكم حركة واحدة اذ ليس من شرط الواحد المركب  
 المركب من اجزاء مختلفة من الحكم له حكمة واحدة حوران  
 بعلة مجموع احاد بل من مختلفاتها مناسبة واحدة البس العلية  
 ماهيتها غير ماهية العدة والعدوانية فجازرك العلة الواحدة  
 من مختلفات الحقائق فحوزت من المناسبة من مناسبات مختلفة  
 تميزها حركة الحكم وبأخزون السبب حكمه وللحكم حكمة فالنصر  
 الصادر عن الامل في المجل بأخزون حكمه الحاجة وصحة البيع  
 حكمه دفع تلك الحاجة وفي الجملة الداعي لا تحصل العلة  
 وهو حله السبب والعامة حكمة الحكم لم لا تعني بالرجوع في  
 العلية لا توقف الوجوب عليه السبب لا يعاقب بوقف الحكم  
 على هذه كلها حتى يحلف مناسبة تأثر المركب من اجزاء مختلفة  
 حوران بلزما جراه لو ازم مختلفة والمناسبات لوازم الاوصاف  
 فحوزت اخلافاً في الاختلاف ومنهم من يعلل بان السبب ما



تشتمل على المصلحة او دفع مفسدة والعدم لاسانه حصول مصلحة  
 زيدا ما يمكن له تعلق به والا فالعدم المطلق متساوي للسبب اليه  
 وغيره الا ان يكون العدم فعلا فيكون المناسب هو الاعدام  
 وهو وجودي واما العدم المتضمن للمفسدة فيناسب حكمه كدفع  
 المفسدة ولا يستلزم ذلك الخسار الا الى ما دللنا العدم فعلا فيكون  
 المناسب فعل هو الاعدام لا العدم وهذا كلام مختل جدا اما  
 فعل العدم كلام زيك فيقتضي ان الكل من له حقيقة ان  
 العدم ليس بشئ وان احتملوا في ان العدم رشي وذل من فعل العدم  
 والعدم لاشئ فقد فعل لاشئ ومن فعل لاشئ فافعل املا ففعل  
 العدم لا معنى له وكيف يقال ان العدم شيء ملوم كون المسح شيئا  
 لانه معدوم اذ لا يوصف بالبايت الا البات ثم قوله ان العدم  
 المطلق لاسانه صحيح فمن الذي يدعي ان العدم المطلق سبب لشي  
 ومن الاعدام ما يتخذه من واما ما نوجد مع ان كانا فالذي وقع  
 النار في نوبه شائبة عدم النار حتى لو اسفقت بنفسها حتى اعجز  
 النطفية بكون مصلحة له ذور مشاركة غيره ولو انطفأت  
 مثلا بنفسها لعدم طو الله الاعراض فيها كما هو مذهب اهل السنة  
 او على طريق يرض من عدم مآزرها ساسبه ثم السرير  
 الا ان عدمه الاب من الناس من يدعي ان الموت عدمي ادهو  
 عانة عن عدم الحياة عن من كانت فيه فانه اذا اشق الحياة

لا يحتاج الى وجود شي اخر في تصور مفهوم الموت ومن  
 المتكلمين من شئت به شي فاذا فرض عدما ما تحت المذكورة  
 السر هو سبب الارث وهب انه شرط السر عدم مناسب  
 ومن يختبر الموت سببا لاسكر ان الحياة انفت عنه فان الضابط  
 عند ما انقضا الحياة فانه مشقش وكون الموت شيئا مشكوك  
 فيه عند الاكثر لا بعد حجج ارجحت ثم لم يشترك فيها الدليل  
 كون الفعل موتا ايضا مشكوك فيه من حيث التسمية لان القتل  
 بمنعوع عن تسميته موتا ولهذا فصل في القرآن في قوله افان مات او  
 قتل ولستم اذا قتلتم به ان مرض اعدام انه حواهر الميت كان  
 يستحق ابنه الميراث ايضا فالضابط انقضاء الحياة وهو ما يوجب  
 الارث مع القرابة المختصة به ليس عدم الما ربيح التيم وعدم  
 الولي ميت الولاية للسلطان وعدم قوة الجماع مشد خیار المراه  
 والعدالة تدخل فيها اعدام كثره ميراث شروات وغيرها  
 وتوقف عليها احكام وناسب استا لانه وهت ان فيها وجودات  
 ايضا لا يخرج عن كون العدم حرها وانقطاع الجرح وعدم الولد  
 في رادة تورث الزوج وخو اعدام فخصص مناسبات ليست  
 باعدام فجمع هذه فاسدة والاعدام المعتر شرعا لا يكاد  
 يحصى ما يتخضع مناسباتها انظر الى كلام هذا الذي  
 اعتقد فيه ولا اصطلاح مداراة هذا الذي من الكلام



وإدارات الغير صا كافيه فاستترذله فانه **س** محمول  
 في إدخال العدم اخلال بقسيم المانع كيف ونسب اليه الانتفاء  
 حيث كان **ج** شارك وجوده الاخر وجوده ومحور اتفاؤها  
 واعمار كل مرجحة العموم والخصوص لان في الاخر  
**معارضة اخرى** يقال لهم ماذا فرقت من الشرط  
 وحر السبب ان الشرط موقوف عليه الشيء فيبقى بالقياس ولا  
 يخل بوجوده فكذلك حر السبب **س** يجوز ان يكون  
 للسبب بذلك ولا يلزم انتفاؤه او انتفاء جزئيه انتفاء الحكم  
**ج** يجوز ان يكون للشرط كذلك ايضا بالتيميد بالمال والغسل  
 فانه غير الوضوء ونساح الصلاة به وفي المقابل لا يشرط قيام  
 سقف كابط وايداله من اسطوانات سادل محاطا اخراني  
 نعد ولما حارب سادل الاسباب كارساد الترابيط ايضا ولما  
 ترى من السخني الجاصل الشعاع والنار والحركة والكل ترابط  
 غير ما للاخر **س** الترابيط ما توقف الحكم على وجوده بعد  
 وجود المقتضى **ج** كل الكلام في ان الداخل في المقتضى ما اذا كان خارج  
 منه ما اذا **س** الشرط كالفطنة علم المقتضى **ج** الترابيط  
 ايضا خالف حكم بعضها نعضا كالوضوء وسن العورة  
 بل احراز السبب كالفطنة والعدية والعدوانية فماذا يحفل  
 من المختلفات مقتضيا وماذا يجعل احراؤه وماذا يجعل شرطا

فماذا لم يكر صابط العلية الوجوب بمقتول القابل الشرط  
 هو المقتضى لان الوقف هو خود فيه **س** يعرف السبب لانه  
 يستعمل على عظم الحكمة **ح** المنة من الاحراز المختلفه  
 اداقتين مجموع اثنين منها الى واحد كان مناسبة الاثنى الشر  
 من الواحد **س** تساوي ذلك الواحد الاثنى فيضه الى واحد  
 منها وسرك الاخر فيصير المعظم اثنين ويكون هذا الواحد شرطا  
 وقد جعل حن السبب **س** ذلك الواحد صا جز السبب **ج**  
 مما عرفت **س** لانه مناسب السبب **ح** ان عظم المجموع  
 فعن حر اخذتم مناسب احراز الكل وان عظم الخارج فليس  
 سبب دونه هو الشرط ان لم يناسب الحكم فهو غير مناسب ولا  
 يصح الاشتراط به **س** الشرط شرع لدفع المفسدة **ج** كثر  
 من الشروط كالوضوء ومسح الرأس منه لا يندفع به مفسدة عن  
 المصل فان كان الشرط بشرط هو ما اذا يقولون عن من يقول ان  
 السبب هو القتل وحده **س** غير مناسب **ج** هو مناسب لانه  
 تقوت الحياة على حياة وهو ضرر في حقه فتناسب الحر  
**س** سقن يقتل الكافر فانه لا يوجب القصاص **ح** ان كان  
 لتوجه البعض القتل العمد العدوان ايضا يفسح قتل الهيمة  
 المعصومة ففاته لا يوجب القصاص **س** بل مانع او لا ينفاء  
 شرط **ج** وكذلك في الكافر ايضا لا ينفاء شرط وهو العدوانية



ضراً للمثل وفي المتصرف يقول ثاسيب الصحة لا الاقتداء دليل  
الكلمة والاهلية والمصلحة شرطاً لأنها خارجة عن الحاجة  
وخالقانه وقد قلما لا طائل فيها العرصة العلوية ان يضطربها  
فوضعوها حرافة يقطعون بها اعمارهم ويضيعون بها اوقات  
غرم حتى يعشوا حدهم سبعين سنة وحاصل عمره ضاير هذه  
المرهات **واعلم** انه اذا جد العلة مجرداً ما من منفع ايضاً  
وجودها مع التحلف فاما لا تنفي حينئذ امانة ٥  
**الفصل الرابع في ايراد الاسئلة على الوجه المشهور**  
تدبرها ٥ وقد حشرت في نحو من أربعة عشر اولها  
الاستفسار وقد سبق في المطالب ان ما لا يتصور لا سبيل الى  
حكم عليه ولما لم يقطع للعائد العود الى الطلب في كل لفظ  
فجعل بان الاحمال على المخترع حتى لا يخرج الكلام الى الاستفسار  
في البطريات وعلى المجيب المفسر **وليبه** مسأداً للاعتبار  
وهو انه قياس في معارضة النص وان الصحابة ما عدلوا الى  
القياس الا بعد القنوط عن النص **وليبه** مسأداً للوضع  
وهو ان سئل ان الحكم المرتبط بوصف الدليل على بعض مقتضاه  
لقول من يقول في الكاح بلفظ الهبة انه لفظ منعقد به غير  
النكاح ولا يتعدى النكاح فاسأله على الاطاعة فقال هذا  
نقض اللانم فان انعقاد ذلك على انعقاد النكاح لا على نفي انعقاده

وندفع اما منع انه مقتضى ما لم يوجبه ما او سلم ذلك ولا يمكن  
من وجبه لاسانتي الدلالة على مقصوده من وجه اخر وان كان  
الحكم مقتضياً على مناسبة النقص فيلحق في الجواب المناسبة مع الاصل  
فان الاعتبار من حجج جانبه وكذا ان من المعارض المناسبة  
والاعتبار بل هي المحيية في دفع مسأداً للوضع المناسبة والاعتبار  
الالاه في ايات الحكم تحتاج الى ترجيح فتالوا فان كلفه  
المعارض بالرجح فقد انقطع لاسقائه الاسئلة المعارضة  
عند طلب الرجح **وبتلوه** عدم التأثر وحاصله يرجع الى  
بيان امر في الدليل مستغنى عنه في اثبات الحكم او طردى لا يلزمه  
شيء وان كان فيه دفع بقصر نحوه وله فائدة لا يكون من هذا  
القتل ودفعه بايداً فائدة **وليبه** المنع وله موافقة  
فيه منع حكم الاصل وقد اختلفوا في انقطاع المشتري عند توجهه  
وطائفتان حكمتا بطريقتي النقص والتسليم فقلت من المنع  
المشهور والحفي واختار بعضهم انه لا ينقطع بل يطاق فان اتى  
بدليل مساوي النسبة الى الاصل والفرع فهو منقطع وان اتى بما  
ذلك على خصوص الاصل ويكون لا محالة من الموصوفين لافادة ليس  
من شرط الدليل ان يكون مسلم الاركان فان مقدمة سأل ان مع  
فكذا الاصل فما اختلفوا في ان العرض هل ينقطع عند بانه  
حكمت طائفة به لا بطول الكلام واحزون حوزوا له المنع



ومن المنع ما يحقق المناط فحتاج الى اسباب المدار في الفرع  
ان كان عقليا او شرعا ومنه منع عليه الوصف وهو من  
انفس الموانع وطريق المستدل في الاسات اما الاجماع  
المعبر بولاية المال او النحر وقد سبق واما السبب واما الاخالة  
والسبب اما السبب فهو حصر الصفات في مبلغ قالوا والظاهر  
من طالع الذي المار من صحة حصره بعد بحثه ومن جهة عدالة  
ان يصدق ومن ادعى وصفا فليبره البيان لا يستل الطلب  
العناري مطلقا فايد البحث ثم اما ان يبين ان الذي عنه  
مدارا قد وجد في موضع كذا مستقلا ما فارة الخلم او تحرف ما ورا  
المدار لتغير هو ومن جملة الطرق ان يكون المخدوف وصفا لم  
نعهد من الشارع الالفاظ اليه كالسواد والناض والاطول  
والقصير ومنه ما نعهد من الشارع الاعراض عنه في ذلك  
الحكم وان كان فيه نوع مناسبة كقوله صلى الله عليه وسلم  
من اغتوش كاه من عبد قور عليه الباقي فانه امس مناسبه  
الوصف المذكور للسراية غير انه عذر من الشارع الشبهة بين  
الذكورة والانوثة في جميع احكام العتق فخرقا الذكور في  
السراية للسراية ومنها ان يقول بحث عن وصف لنا فلم احد  
له مناسبه وطعن ظوه فخرفته الا انه لم يبين المناسبه  
في الباقي قالوا ولا تحجة للحظان لعارضة في الباقي بحد البحث

وتعد بانه المناسبه لاحتج ولا سقط بان المناسبه عنه الا  
ان سلم الخضم مناسبه الوصفين فادانت الحلوف في احد كفي  
سبب من المناسبه في الباقي او يزيد الخضم اضافة الحكم الى  
خصوص الاصل او ما يزيد العاوه او يزيد اخذه من العلم مع ما  
تعتبر لغير العلم فهو كالعقل للمعدة الاول من القباصرة  
وقد لقاه مونه المناسبه فيما يعتبر واما الاجماله فهو ان  
يكون الوصف المعروف بالحكم مسائلا اما ان يكون مسائلا  
للمسك كالمسك المسقى على ما يقولون او لم يحصل الحيلة بالبيعة  
فاما مناسبه السكر قالوا والمناسبه لا سطل بالعارضة وقال  
قوله ان المرح هو المصلحة فاداسا واهما مفسده فلا ربح فلا  
سوت وقالوا هذا غير صحيح وان مناسبه الوصف تنسب على المصلحة  
وهو ان يحقق لا سطله العارضة بل يكفي ان يكون بحث لو  
خرد النظر اليه بطن ثوب الحكم لا حله ومثله بالملك الذي  
اطلع على سوس وراى قتله مناسبه الرزع والانتقام وفي الكرامة  
اطهار قلبه المبالاه او استماله قلبه للاستنطاق فاما فعل يكون  
فعل المناسبه تدرج عن ان القاطع للنزع فيه ذوات الجهات  
كالملك في الارض المفضوه فاما توجيه للتواب والعقاب  
كحنتين والواو ان سلم الخاصة الى الرجحان فقد يكفي ان يقول  
بحث فما اطلعت على مناسبه غير ما ذكرت فلو فرضنا رجحان



ما ذكرت يكون الحكم معقول المعنى وان قلنا عند الرجحان  
 يكون بعدا وهو مخالف للاصل فنون الحكم بذلك على  
 ترجيح ما اطلعت عليه استظهارا بالاصل المذكور ولا يفتيه  
 المناسبة دون سبب مادة اصل فاذا وجد المناسب في الاصل وعارضه  
 الحكم بمناسبة اخر لا يتغير ما ذكره مدارا ولا يحل سبب احد  
 المناسبين على حمله فوم والاصل في المناسبات الاعتراف به في  
 ذلك طرق اما ان ينزل الحكميات في موضع اخر ينص او اجماع  
 دون مناسبة المعارض الا ان ينزل المعارض وصفا اخر مناسباً  
 فيه ورتبه بعضهم انه لا يعتد به لئلا كل مناسب اختصه اصل  
 ملحق بالاصل الاخر وهذا فاسد لجواز ان يكون الحكم واحدا  
 منطلق اسباب كثره وانما ان سبباً من مخط ما لا ينفك اليه  
 الشارع في حشر ذلك الحكم او يورد به ما على الغاية او شرح  
 المناسب الذي ذكره ان سلم الحكم ان العلة احدها وتأتي  
 ان ينزل بعد الرجحان امتناع ثبوت الحكم بمجموع الراجح والشرح  
 في ان في اخذ المرجوح في العلة بطلان الراجح والفرع اذ ليس فيه  
 دليل اخر من نص او قياس او اجماع ما اعترف المعارض فيصع المصلحة  
 في الفرع عند تغريته عن الحكم وقسم ما ينبغي مع الجمع الى  
 مناسب اعتنه الشارع وهو سبيل الاحالة وامر لم ينفك  
 اليه الشارع وليس له مناسبة كقولهم مانع لا ينبغي على حسيه

القطر وهذا طرفي وقد تحرره وامر لم يظهر فيه المناسبة  
 ومن جهة هذا يكاد العقل يلعبه الا انه انفت الشرح اليه  
 2 مواضع كالمنع والطهارة ومن هذا الوجه نأتي اعتباره  
 وقد اعتبر لانه يعجز الظن وتالوا وسرط سهاذه عبيته  
 2 عن الحكم فانه ضعف فان لم يكن كذا تخوم الظن بضعف  
 بالله خلاف المناسب والمناظر بكفيه ما لا يلقى المناظر  
 كحق النظر في المعارض عنه دون المناظر ومما هجر لا حله  
 الطرد ما قالوا انه يتمكن العرض بمعارضته مخصوص وصف الاصل  
 ويست المستدل عن الرجح فانه ان رجح فالطرد وعقد طراد  
 ما ذكره المعارض فلا يلزم لجواز ان يكون الحكم واحدا سبباً  
 وهذا فيه سماع فان عد طرادا لاصل لا يتقاصر وما لم ينقص  
 سبب ضروري بل يرف بالخصوص القاصد الكلية ومع الرجح  
 بالمعدية والمستوى في هذا اختيار المناسب المتعدى من بين  
 مناسبات قاصد ولا طرد ولا تفصيل عليه الا المناسبات  
 المتعدى الذي لا يرفه المناسبات القاصد وان رجح بانه  
 تغلب وما الحكم لا ينبغي فتوايضاً دعوى وجوب العلة ليس  
 كذلك بل لعل المعارض ترجح جابيه فان تعدد العلل اغلب  
**ويلى** المنع القسيم وشرطه ان يكون ما ذكره المستدل  
 شقاً لما سمع وسلم وقد يظن ان ايراد لفظه اما في قولهم



فاما ان يعنى بقسيم كما احره اكثرهم والحسن الخطا فيه من  
يعتقد فيه لما اوجح حوان القسم بحواب الحملات وهو فاستد  
ان القسم من طرقة المواطبة والمستككة فلا تقسم  
العنى الى الصر وشروع الماء والمستدل ان ذكرى دفعه قسما  
ثالثا ان كان وان قسم المعرض الى الفى والاثبات بان يقول  
يقسم الى كذا والى كذا فالمستدل اما ان ينى العرض على  
الفتن ولا يقال على المحلين لا يقولون فانه فاستد او من  
محل المنع **وليك** المطالبة وهو ايضا من الموافق السرفه  
ويعرفونه بانه تسليم وخود الوصف والنزاع فى علسه هـ  
**وليكها** القس وهو ابداء العلم دون الحكم بان كان  
مران الحكم والاعل عليه طنا بحلفه فى صورته كمر ذلك الظن  
ودعوى كونه لانتفاء شرط او لوجود مانع فتا لواعراضه ان  
الاصل انتفاء الحكم لانتفاء السبب فالوا لا اها هنا شيئا  
وهو ان يقول ثبوت الحكم فى صورته عقيب الوصف المناسب  
غلب ظن علمته والحلف وان كان منابذا باصل الانتفاء  
لانتفاء الاله تخالف لاصل من حيث انه نفى الغلبة بعد  
قيام دليلها وانتفاء الحكم لمانع وان كان تخالف لاصل  
من حيث تخلف المقتضى عن مقتضى الاله وافق لاصل  
من حيث توفر العلول على علميته فسوفى الاحتمالات وكان

ثبوت الحكم شرطاً هـ ثم دفع بان هذا نوع الشك فى صحة العلة  
ويكفر منه الشك فى الحكم وبعضهم دفعه بطريق آخر وهو ان  
من المحتمل انتفاء الحكم لوجود مانع او لانتفاء شرط وحتمل  
ان يكون لانتفاء السبب واحد احتمالان افر من احتمال واحد  
ودفعه بطريق آخر وهو ان قضه الانتفاء لانتفاء السبب  
نعارضه بان الاصل فى المناسبات الاعتبار واعتماد على  
الاحتمال والاحتمال ينطى قاعدة نفسه فان عصاه طريقه  
وحيد المقتضى ويرغمنا لاجابة الى تعرض نفي الموانع وجود  
الشرايط ما على الاصل عذر بحلف المقتضى عن المقتضى  
وهو بعينه رجع الى هذا وهو ان يكون الانتفاء لانتفاء  
السبب وقد بطل ذلك الاصل بهذا واستاد ايتن لك ما  
سبق لسهل عليك دفع قولهم ان الاصل ان يكون انتفاء الحكم  
لانتفاء السبب بطريق واضح **وبذكر** هو لا يها هنا  
دورا على انفسهم وهو انما يتحقق انتفاء الحكم للمانع او  
لانتفاء الشرط اذ اصح وخود المقتضى وانما يتحقق وجود المقتضى  
اذا كان انتفاء الحكم للمانع او لانتفاء شرط وهذا ليس  
بمستوجب فاما اذا صادفتا وصفين مصلحتين وهما معا او تقدم  
بعض احد هما من حيث ماهيته الخاصة وخصا شهادة الاصلين  
لها وخصاها متقاومين على النفي والاثبات حكما بسببية



أحدّها وبإنيّة الآخر كما عرفت من على ما المتضاهين والدور  
لا يقوم مثل ما صنع إماما وإذا وُسّس إلى تفصيل له فيما بعد من  
النزوم بقول النقص من المخصصة فاما ان منع وجود العلة في  
محل النقص قالوا وان راى المعرض انما منعه بناء على تضمنه  
انتقال الكلام الى مسألة أخرى على ما رآه قوم أو منع تخلف الحكم  
أو تميز فيه المانع أو فوات الشرط أو على ما انفتح له الباب فكيف  
يكون مناسبة المانع والشرطية وتكون أصله محل  
النقص مع ما مع شهادته قيام السبب في أصله جمع بين سببي  
المناسبتين لأن الأصل في المناسبات الاعتبار وما يتضمن  
رعايته المناسبتين أول من المؤدى إلى إبطالها وإن كان  
المستدل من العلة بالامتناع ولا يلتفت إلى النقص كما سبق  
وقالوا والسر غير لازم وهو ابتداء الحكمة دون الخلق  
معللين بأن مقادير الحكمة لا تضبط لنا وإثبات التامل فعب  
حدا وإذا اعتبر طريق الاحتمال والاحتمال لا يمتشي هذا الكلام  
فانه على تقدس المساواة وزيادته محل الكسر بلزوم الاتحاد في الحكم  
وقوله على تقدير الزيادة ساست حكما أو في سبيل لا كل  
حكم يحققه ان كان الأولى ولا اربادة مشقة الاسفار  
سوجب زيادة الترخيص وكما لا يلزم مع قوالب المظان  
لا لم دونهما بمان الحكم اظهر من الاوصاف والكافة

أعزّ بالمصالح منها الاوصاف الدقيقة بالحكمة دليل الدليل  
وتوجه على دليل الدليل من الفسخ ما سوجه على الدليل اذ سلم  
المستدل محل المعرفة السانة في هذا الموقف وغيره  
مستعرقه ولا فيها الفسخ الاستعراق في المناسبة ولا كل  
مناسبتين غير اذا جعل دليل الاعتبار المناسبة يقع عليه  
الفسخ وإذا امر الامر باكرام أحد الشخصين الخاصين وصرح  
بعدا كراما لآخر وهما عالمان أو ممنوع الاكرام ارجح مع  
عدم ظهور بقوته عنه حصل لا محالة طرأ ان مستند  
الاكرام غير العلم ويطلب الدهر مناسبا آخر وايضا الاصل  
في المناسبات الاعتبار ولو لا مناسبة أخرى لعمدها

**وليست** القول بالوجوب وعرفانية تسليم ما اورد  
المستدل ونحوه مع نقار الخلاف لما نقول الحنفى في ركاه  
الحنبلية حنوان حوز المسابقة عليه فحب فيه الركاه  
ماتنا على الابل يقول الختم موجه فانه يوجب فيه ركاه  
التخاره والنزاع في زكاة العين ويتالى للمستدل دفع  
هذا بالالف واللام للعهد فان راى المعرض فيه لوطا  
بني عليه القول بالوجوب فهو المنقطع **ومن الاستوله**  
**الفتل** وهو ان يقل على المستدل حجته فانه ما  
سفلق بالنقص كما استدال الحنفى في توريث الخال بقوله



صَلَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَالُ وَارِثٌ مِنْ لَأَوَارِثَ لَهُ فَيَقُولُ  
 الْمُعْزِضُ هَذَا يَدْرِكُ عَلَى نَفْيِ التَّوَرِثِ كَمَا تَقَالُ الْجُوعُ زَادَ مِنْ لَأَ  
 زَادَ لَهُ وَالصَّرْحُ جِلْدٌ مِنْ لَأَ جِلْدٌ لَهُ وَلَهُ فِيهِ قَرَأَنُ فَإِنْ تَوَرَّثَ  
 الْحَالُ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ لَمْ يَوْفُقْ عَلَى انْتِقَالِ كُلِّ وَارِثٍ وَفِي  
 غَيْرِ النُّصُوصِ كَمَا اسْتَدِلَّ الْحَنَفِيُّ فِي مُسْئَلَةِ الْأَعْيَانِ كَأَنَّهُ لَيْتَ  
 مَخْصُوصٌ وَلَا يَكُونُ فَرَنَةً كَالْوَقُوفِ بِعَرَفَةٍ فَيَقُولُ الْمُعْزِضُ  
 لَيْتَ مَخْصُوصٌ وَلَا يَكُونُ فَرَنَةً كَوْنُهُ فَرَنَةً الصُّورُ قِيَارًا عَلَى الْوَقُوفِ  
 بِعَرَفَةٍ وَقَدْ دُرِكَ هَذَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ مَذْهَبِ الْمُعْزِضِ وَابْطَالُ  
 مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ وَقَدْ تَوَجَّهَ بَحْثُ صُورَةٍ وَلَا تَنِي وَكَأَلَا  
 وَسَبْطُ الْمَعَارِضَةِ وَنَزِيدٌ عَلَيْهِ سَقُوطُ مُؤَنَةِ طَلَبِ الْأَصْلِ  
 وَجَامِعُ مُسْقِلٍ وَمِنْ حَقِيقَةٍ أَنَّهُ فِي قُوَّةِ سَمْعِ التَّرَجُّحِ وَلَا يَلِيقُ  
 بِقُدْرَةِ عَلَى الْمَعَارِضَةِ وَالَّذِينَ مَنَعُوا أَنَّ الْقَلْبَ مُعَارِضُهُ بَوَاحٍ  
 أَوْ حَبُوبًا تَقَرُّبُهُ عَلَى الْمَعَارِضَةِ وَامْتِنَاعُ التَّرَجُّحِ وَامْتِنَاعُ  
 الرَّادَةِ فِيهِ وَقَلْبُ الْقَلْبِ عِنْدَ مَنْ يَعْتَقِدُهُ مُعَارِضَةُ  
 خُوزٍ وَمَنْ لَا يَعْتَقِدُهُ مُعَارِضَةُ اخْتِلَافٍ فِيهِ فَيُخَوِّرُ بَقِيَّةَ  
 عَلَى الْمَعَارِضَةِ لِأَنَّهُ عَلَى صُورَتِهِ وَمَا مَنَعَ مَعَ لَأَنَّهُ اعْتَرَضَ  
 الْمُسْتَدِلُّ عَلَى الْمُعْزِضِ وَإِذَا لَمْ يَخْتَلَفِ الدَّلِيلُ وَالْحُكْمُ الْمَذْهُوبُ  
 أَوَّلًا لِسَرِّ الْقَلْبِ لَا لِمَا عَادَ الْأَوَّلُ وَلَا جَاحِلٌ لَهُ  
**وَمِنْ الْأَسْوَاطِ الْفُرُوقِ** وَهِيَ أَوَّلُ صِفَةٍ فِي

أَحَدَ الرِّبَتَيْنِ أَيْ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ مَعَ الْحَقِّ فَإِنْ دَعَى فِي  
 الْأَصْلِ لِكُنْيَةٍ مَا تَعَارَضَ مَذْهُبُ الْمُسْتَدِلِّ جَامِعًا إِنْ كَانَ أَتَاهُ  
 مُتَلَا أَوْ شَبَّهَا وَلَكِنَّا وَسَبَّحْنَا فِي كُنْيَةٍ أَوَّلًا صِفَةً فَإِنَّهُ يَفْسُخُ سَبْرَهُ  
 عِنْدَ الْحَصْرِ وَعَلَى الْمُسْتَدِلِّ بَيَانُ وَجُودِهِ فِي الْفَرْعِ أَوَّلًا فَتَمَّ  
 الْغَنَى بِشَرْطِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ وَالْأَفْعُنَةُ الْحَصْرِ السَّرِيِّ لِلْأَوْصَافِ  
 الْمُطْلَقَةِ سَقَطَ فِي دَعْوَى الْحَصْرِ وَلَا يَحْبِيهِ إِلَّا الْغَايَةُ وَلَيْسَ عَلَى  
 الْمُعْزِضِ بَعْدَ عَلَى الْفَرْعِ فَإِنَّ تَاتَا الْعِلَّةُ وَظَيْفَةُ الْمُسْتَدِلِّ  
 وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدَّ وَصَفٌ فِي الْفَرْعِ سَوَاءً كَانَ مَانِعًا لِلْحُكْمِ  
 أَوَّلًا سَبْطُهُ بِلَفْظِهِ سَلُولٌ تَحْتَ طَرِيقِ الْمُسْتَدِلِّ إِنْ شَرَّافَتُهُ  
 أَوْ قَسْرَ أَحْرَمَتُهُ وَحَاجَ فِيهِ إِلَى الْأَصْلِ وَبِحُجُورِ أَنْ يَرْتَدَّ  
 عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُسْتَدِلُّ وَلَا سَعَى أَنْ يَقْصُرَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ  
 فِي دَعْوَى مَانِعِ السَّبَبِ ذِكْرَ الْأَصْلِ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ وَمِنْهُمْ  
 مَنْ اخْتَارَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْحُكْمِ رَفْعَهَا نَفْيًا وَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى شَهَادَةِ  
 الْأَصْلِ إِذَا انْتَفَى مَدَارُ الْمَدَارِ حَرْمًا وَإِنْ حَمَلَ فَلَا يَضُرُّ الْمُسْتَدِلَّ  
 فَإِنَّ الْعَبْرَةَ بِالْمَطَانِ عِنْدَ خِطَالِ الْحُكْمَةِ وَيَرْفَعُ الْمُسْتَدِلُّ مَا بَدَأَ  
 أَمَّا فِي الْأَصْلِ الْمُعْزِضُ وَرَأَى مَا ذَكَرَهُ لِقَطْعِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِهِ  
 أَوْ أَمْرٍ فِي الْفَرْعِ بِرُحْمٍ بِهِ كَانَهُ **وَمِنْ الْأَسْوَاطِ الرِّبَتَيْنِ**  
 وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْعِلَّةُ عِنْدَ الْحَصْرِ عِلَّةً الَّتِي هِيَ مَدَارُ  
 الْمُسْتَدِلِّ وَقَدْ بَيَّنَّا عَلَيْهَا حُكْمَ الْأَصْلِ كَمَا عَابَرْنَا السَّعْيَ



فَقُلْ الْخَيْرُ بِالْعَدْلِ الْفَرْقُ بِالطَّرْفِ فِي مَنَعِ الْقَضَاءِ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَصْلَ  
 أَيْ خَفِيفَهُ أَنَّ السَّأْوِيَّ فِي الْأَدْوَاتِ نَزْرُطُ حَرَمَانَ الْقَضَاءِ فَمَنْعُ  
 قَوْمٍ الْخَوَازِ لَأَنَّ السَّعْيَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْأَهْلِ لَا يَنْفَعُ لِأَنَّهُ إِذَا  
 بَطَلَ الْمَأْخُذُ مَنَعَ الْحَكْمَ بِمَنْعِ السَّعْيِ وَخَوَرُ بَعْضِهِمْ وَقَالَ  
 طَائِفَةُ السُّوَالِ رَاجِعٌ إِلَى الْمَنَازِعَةِ فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ فَعَلِ الْمَشْدُكُ  
 أَنْ يَتَّعَلِّقَ عَلَيْهِ الْجَامِعُ وَبَنَى عَلَيْهِ الْحَكْمَ وَهَذَا لَيْسَ بِمَعْنَى أَنَّهُ  
 يَلْزَمُ مَخْطَأُ نَفْسِهِ فِي الْحَكْمِ إِذَا لَمْ يَنْعَمْ مَأْخُذُهُ وَالْأَصْلُ غَيْرُ  
 مُتَقَوِّعٍ عَلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ بَلْ يَتَنَبَّهُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ فَهَذَا  
 وَحَاجَةُ الْمَشْدُكِ إِلَى الْأَصْلِ وَبَلْزَمُهُ الْإِسْقَالُ وَالسُّوَالُ الْآخَرُ  
 هُوَ الْمَعَارِضَةُ فَهُمْ مِنْ أَمْتَعِ عَنْ قَوْلِهَا لِأَنَّهُ اسْتَدْلَالُ ثَانٍ  
 وَتَحْصُرُ مِنْ قَبْلِهَا وَبِمَلِّ إِلَيْهِ أَهْلُ الزَّمَانِ لِأَنَّهُ هَدَمَ مَانَاهُ  
 الْمَشْدُكُ إِذَا الْمَعَارِضُ لَا تَقْدِرُ عَلَى دَلَالَتِهِ وَاسْتَغْنَوْا فِي الرَّجْحِ  
 أَنَّهُ هَلْ يَذْكُرُ فِي الدَّلِيلِ مِنْهُمْ مِنْ وَجْهِ حَتَّى إِنْ رَجَحَ خَارِجُ  
 عَنْ نَفْسِ الدَّلِيلِ اعْتَظَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلَفِ الْمَذْهَبَ وَلَا دَلِيلًا وَمَهْمُ  
 مِنْ جَوْدِ ذِكْرِ الرَّجْحِ نَعْدَ حُصُولِ الْمَعَارِضَةِ وَاسْتِخَارَ  
 نَعْتَهُمْ ذَكَرَهُ فِي الدَّلِيلِ أَنْ كَانَ أَمْرٌ رَجَحَ إِلَى الْعِلَّةِ وَالْأَفْلا  
**الْقَوْلُ فِي تَعْقَابِ اسْتِدْلَالِهِ وَمَقَرَّتْ**  
 أَعْلَمَ أَنَّ مَا قَامَ الْقَاطِعُ عَلَى زَوْرِ الْمَقْدَمَيْنِ فَانْخَصَرَ عَنِ الْمَطْلُوبِ  
 مَا الْمُسْتَفْرَغُ الْمَوَاقِفَ الَّتِي أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمْعِ أَوْ بِوَاحِدٍ وَاحِدٍ

من المقدمات اما المتعلق بالجموع فان لا يكون النتيجة هي المطلوب  
 فان كان نقيضها بشي فتبادلا اعتبارا واما اجنبيا بناي تسليمه  
 مع بقا التراجع فهو القول بالموجب ولا رما من لو ان النتيجة  
 فقال الدليل ليس محل النزاع ومن لم يباح المشدك بحج فيه  
 لانه لم يردون صم معدمه اليه فتصير القياس من ثلث من  
 المقدمات وهو محال لما امتناع عليه القاطع او نصب دليل  
 بان عليه فتكون الاول لعواوله ان يلزمه تخير دليل مطلوبه  
 وقد سقت اليه اشارة وجمع الكل ان النتيجة غير المطلوب  
 وهو سوال يتعلق بالجموع فاذ لم تثبت به المطلوب سواء ذلك  
 على الاخص او على القيص فليس بخردية لان ذلك على القيص  
 معتبرا بل بان يدل على المقصود واما ما يتعلق بالمقدمات  
 فتاومه على الاول ولسي الطلب فيه متعا واستدل كلاهما  
 في انه مطالبه الا ان هو لا خصوا الذي للمقدمة الاولى  
 بالمنع وما للثانية المطالبة ووردون الاول على صورة علم  
 التسليم ويقرون الثاني لم ولو عموما اللهم او على التسليم لكان  
 وهو في الحقيقة طلب بيان احد المقدمات ثم اذا حذر المقدمات  
 ولا في سوال ثالثته فاداسلم كلاهما وهو قائم على  
 المطلوب لرد ضرورة التسليم واما مع الاصل والمعارضة  
 رجع الى العبارة في الموقف الثاني فمع الحكم او تفرد في



احصر العبادي مع على دليل الدليل ولا يضبطه الامر فهم ما  
 سلف واما البعض فنورد مقامه في الطلب الثاني من  
 المقدمتين محال للعلل ولا يستقل بنفسه والقسمة ايضا الا ان  
 القسمة لا يجتمع اصلا مع المعارضة في الاصل وابدأ المانع كونه  
 في الفرع فانه يقسم الى اقسام اما خصوص الاصل فقد فرغ  
 عنه في المعارضة في الاصل واما خصوص الفرع فقد فرغ  
 اظهار المانع فيه من علامته احوالها كجمع والقسمة حسنا او رد  
 في المقام الثاني وقد سري بحيث يعنى عن كثير ما عدوه وقد  
 نورد البعض ايضا في بعض اطرافه الذي يقصد رفعه ولذا غير  
 ذلك واما سوال البرق فليس بشئ لان ضرورتك عند  
 تحرير المقدمتين التوجه نحوها واداء امت على البانية والحي  
 هو لا عبادته المحصر في الاصل لزمه القول عليه ومعارضة  
 الاصل فيه وابدأ المانع او نحوه في الفرع فاداء امت كيف  
 يعرف انشا وان تركت المقدمتين ويوجهت الى موقعة الثاني  
 ولا وروا اصل واما عدمه الماشي فهو من جملة منع العلة  
 باز زيادة الوصف في العلة بجعل المجموع امرا اخر وهو ليس  
 بعلة فدخل عند العنادة الخاصة في المطالبة على تعيين  
 العلة في اطراف القسمة واما افتاد الوضع فلا حاصل  
 له ان كان النص طبعا لانه معارضة فهو حر والقطعي

لا يفي في الخلافات واما التركيب مدخل في المقاومة  
 على العارية احصره في بيان المقاومة على المقدمة البانية عند  
 الفرج في الحصر واما الكثرة فلا تتعلق بتعلق ايضا بالمقدّم  
 الاصلين بل في المقدمة الثانية في بيان المقدمة البانية  
 للفتاير الاول بوجه فقال عند قوله لان كذا حاشية وكل  
 جنابة نوجب العقوبة فلم يتغير المقدمة وينسخ عليها فان  
 حال دليل الدليل حال الدليل لانه لا يستلزم كمالا مثبت  
 الدليل ولا يستلزم الدليل ما لم تثبت دليل الدليل هذا  
 الاراذ على البانية الثاني على طريقتهم المشهورة واذا سبنته  
 الاول بالعبادة فعل طريقتهم الوضع بالمناشئة متوجه لا غير  
 واما الخطب يقع في عدم تعيين المحدثين او لا والسكوت عنها  
 في المقام الثاني واما المعارضة فامرادها على ما ذكرنا  
 فاستد فان الوليلين المعينين للطن لا يقومان معا على طرفي  
 القيص وكالا يجمع ثقتان على طرفي القيص ولا يقين فطر  
 ولا يجمع طنتان على طرفي القيص معا اذ كيف ترجح الجانبان  
 معا فاذا سلم انها دليلان في هذه المواضع اي مفيدى الطن  
 وهما فاما ان معا فاذا الطنين معا وهو محال اذ انطرت  
 لا تحدد هذا اذا الطن بطرف واداء جردت النظر لذلك  
 افا طرقا فاداء طرت الهما جميعا فاداء كون فطلت



الدلائل وان وصفت مع الشك فتشريك لكونه دليلا باطل  
وثانيا انه استدلال فان فائدة ليس عليه ان وجد خلافا  
مقدمة او موضع مقادير او قول بوجوب ان لا يذروا لمكتسبه  
على المعترض ان يسلط ولو كنت للكت اول ما استدلك به فاذا انتصب  
فصار استدلالا لاني فليس باعترض ان ذلك الما سره من  
الصواب فاحدها بالصورة شبهه لان طنة كاذب وفيه خلل  
بنته ثم اذاجا المستدل وسلم لرمية الاعتراف بالدلائل  
وهو باطل ثم عدوله الى الترجيح اعتراف بصحة المقادير واهما  
انتميا الى الشك من قبل ما ذكره في الاصل حتى اتم الظن مسره  
اخرى فهو منقطع صرورة من حج خارج فقد انت فائدة ما  
من مقدمتيه من وانما القلت لم يعلم انه بالصرورة كالف  
مقدمته المانية لاسه القناس الاول فليس عر فعارضه  
وحاله حاله مستر لك ان الواقف ملته موقف للمجموع وقوف  
من المقدمتين في ثلثة ثم اكل بيان من المقدمتين مقدمتان  
ويعود الكلام الى موقف بعينه وما عدوه غير مستقيم  
والدليل يرجع الى ما ذكرنا والمعارضه ان كان لا يثبتها فلا سلم  
الدلالة ونورد في منع الدلالة ونوجه على المجموع وعلل اسراره  
في نفسه مفرقات سवाल اخلاف المظنة معارف فانه زل  
الجامع وبين انه المناظر لا غير فقد العي الخصوصيات فعديه

لا اي موضع شأ وان وقع خلل في العا المخصوص فتواء انفتت  
او اختلفت فهو مقادير في الحاصرة العارضة ورجع الى ابدار  
ما يغ في الفرع او يعارض في الاصل فاذا اعترضه مائة قياس  
للبيع على وقد جمع مالا بالخريف الصادق عن الاهل في المحل  
والفارق بينهما الوضع والمال او نحوه فان اعتبر الاختلاف بالخصوص  
كثفت الفرق ولا قياس في غير تخلف المظنة احلا وان منع التعليل  
ما يحل في منع ذلك ومعها عند ابحاثها الصا وقد وجد عند  
التعليل بعزها ومن حرر سوى لا اتحاد المدار وان اعتبر اخلا  
تحقق المضاف فختلف مع الفرس في التوب ثم الماهيات لا  
ختلف حقيقة اشخاصه ما حلاف حقائق حوامله وان اعتبر  
خلاف اسم الكاح والبيع فاحلاف الاسم لا يمنع الجمع اعتبر  
بالصنوع والغنوق كيف اختلف الاسم مع اتحاد حقيقة الشرب  
ما حلاف اصافتي وقتين على ان حلاف النوع لا يضرا اذا  
كان المدار حسا او بحقه وان كان الحكم مختلفا لقوله قل  
لداو كوافجب القضا قيا ساء على الكاح ولا جمع ولا حكم  
يتخذ اصلا فصح ان السؤال لا معنى له بعد الواقف الاصلية  
ومن اجاب بالاحتمال والاحتمالين ليس خطأ اما اولافانه  
يصح ان يذكر في الصلحة الرسالة ان الشارع اعترض بصاحبه  
في احكام لا تخصي فاما ان شأويها هذه او تريد او تنقص



واحداً خالي اثبات الحكم اقرب الى الوقوع من الاحتمال المانع وهذا هو  
 من تعيين اصل واحد فانه انما اطراد وكل ما اعتبر به مدعى هو اطراد  
 المعذمة الثانية فانه يقول هذان الاحتمالان قاسمهما واحد  
 وكل احتمالين كذا فاحدهما اقرب الى الوقوع وان ارسلتهما  
 كله فاصححه احتمال ظاهر وان احتمالات كثيرة حقيقة لا معارضة  
 وان خصص البعض بالثانية غير مستغرقة وهو فاسد وان صرح  
 بالتساوي فقد صرح في المعزومة الاولى المساواة وهو المدعى  
 فاطسده لمصر وقد استدل بكذا في موضع آخر والاحتمالات  
 واقعة على المدعى هكذا والاحتمالات الوجودية التي تضار  
 الطرفين اطراف او تقايرها الى الطرف لا يحصل من كثرة تقايرها  
 بل معارضة من طرفه الذي يذلل في الحكم لا يحتاج في الدوام  
 الى علة متمثلة يسكنون المحر عند الوضع مع اصدام اثر الواضع  
 فاسد فاصحوا ان نظروا الى الاصول فانه محقق فيه السكون  
 على قاعدة الاصول شيئاً وان نظروا الى السباب اجري  
 الله بها العادة فاحرلوا وقت في الهواء السكون ما دام معه  
 المسكن فاداروا لثبوتها في الارض ولو قوف بطبيعته  
 معلل به والدليل عليه انه لو زعموا انهم قوف ففهموا  
 في رواه معلل بسبب هذا المبدأ ان تجد في المعاشرة ومن لم  
 يرد منع ان السكون شيء بل هو عدم الحركة وما تصور فيه

الحركة والدليل عليه انما الاحتياج في تصور السلوك الا الى  
 رفع الحركة واستيفاء ما يقفه الجسم موجوده فقط والذي قال  
 ان الموجود بوجوده يستغنى عن المرح انما يعني به ان يضر واجب  
 الموجود بذاته فمستغنى او واجب بغيره ولا غرض فرض عدمه وان  
 قل وجود الزمان الاول من حج الزمان الثاني فقد بطل الزمان  
 الاول ولا يرجح المعذومة فلا بد ما دام الترخ من المرح وان  
 عنى انه لا يحتاج بوحده ثانياً فاسلم ولا كمن حج به ومثالك  
 نقار البتة بسبب السباب التي اخرى الله العادة بما يش  
 المادة فافش على الماء بطل في الحال والما بين تحفظ الشكل  
 والصورة سنة من السنة ففات السبب الى بطل لانه استغنى عن  
 المرح والدليل على ما سلف قوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء  
 والارض بامر وقوله ان الله ممسك السموات والارض ان  
 تزولا وان احدى على فاعده بعض المتكلمين فهم وان ادعوا  
 ان الجوهر بوجوده يستغنى عن الفاعل سلوا في الاحتكام  
 المعلل كالعادية والمتحرله طاحتها الى بقا العمل ضرورة  
 وسلوا في ذوات المضحيات كالرفقة والكلام والارادة  
 والسمع والبصر ونحوه انه لو ارفع المصحح كوجود في الرفقة  
 او في الحناء في الماقات لا تصور تخفها فقد تواركت  
 القواعد على ضرورة الحاجة الى العلة لدوات العلة معنى هذا



اذا اعتبرت ان الشرط قد يجمع عليه باعتبار الشرط وبحسب ما يلزم  
 عند عدمه كالساحل لمن على الجسم من حيث هو جرم واستنع  
 على الجسم الاسود لان حيث هو جرم لا يربط حيث هو جسم اسود  
 فوجود درهم مناسب ووجود درهم مشروط بقوات الدرهمين  
 من حيث هو مع هذا الشرط ومن حيث هذا المجموع غير مناسب بل  
 هو ضرر والذي نظر لا الدرهم لا يعلم انه لا كالف فيه بل  
 الكلام في الشرط من حيث هو كذا واذا استوى بطلنا  
 طرفي القرض والبائع نفس الصلة من حيث العدم لان الوجود  
 هو المحتاج الى المرح والعدم من حيث عدم المرح والاختار عند  
 المساواة يصح ولكن ليس بخارجي لم يسميه عليه طر وسحق  
 انه سبحانه ومضى ايقاوا كخصه اسات سماوية كحصة  
 ربنا بالسواد وعمر البياض من دون ارادة اوبها اولستع  
 الفرقة او يبدل لياخذ اي لون تقع عليه من المشاويات او يحصر  
 عينه لما خذ ايها الفوق انا المحصر ولا يصح ان يكون نفس  
 الصلة ولا ربح بها وهذه لا ينافي فيها الا يضبط من العلوم  
 شيئا واضبط حيزا اشتبه عليه من شرط لان المناسبة باستوئها  
 مع قسمتها اعلم ان الدائم ان يحرق في المناسبات لنعود  
 بالاذهان في العقبان ولكن اكثر واعلم ان من الصبح ان يكون  
 المعنى على اصطلاح المتأخرين مسلما ما في المتن لا الحزم

مستندك المستدل بوجود المقضي وهو القتل العمد العدوان  
 وبصر عن ذكر الالتقاء راعيا ان من ادعى ذلك فعليه الدليل  
 اما على ما سبق فقد تنزل لغايره ولا كالف فيه من غير واما من  
 جهة اخرى فان المعارض يحتاج بشكونه مانعا للخصاص  
 ومذكر المناسبة والاصل فقد استدلك اما وهو في الجملة و  
 وهو في الجملة طرح الدليل على المعارض واعلم ان الذي ذكر  
 في معارضة من الرجح يكون العلم متعدده قد سبق ضعفه  
 في الرجحات ثم بعد ما علم العلية حتى يقال انها متقدمة وغير  
 متقدمة والذي يقال ان اعتبار الخصوص يصح المناسبة  
 في الفرع لا سحر منه كثير عرض فانه قد نصيب مصلحه  
 الخصوص والمصلحة الرئيسة من الخصوص وجه العموم ويجوز  
 ان يكون في الفرع فهي ايضا معارض تلك ولا تسمى التخرج  
 للمستدل اذ ابن المناسبة وهي عليه فقال المعارض لا يجوز  
 ان يكون مناسبة حقت عنك ولا يحتاج الى الطرح عليه  
 فنقول له سلمت الحقا والعالم من الصالح العظم الطهور في اول  
 الرعاية من الخفي الاصل في المناسبات الاعتبارات وفي الالهة اهم  
 ناعل الاصل لا كما في المصلحة مصلحة استمر عن القوم ان  
 التعليل بالمنازع يستدعي قيام المقضي والمتمثل بالقوات الذي منع عن  
 الدخول بعد وجود الارادة لمنع دون الاقضاء بطل لا ارادة



وَقَضَى مَا تَقْضَى الدُّخُولُ وَلَا مَعْنَى الْمَانِعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَانِعُ الْإِعْتِدَادِ  
مَنْعٌ وَلَا مَانِعُ الْإِعْتِدَادِ قَامَ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَقْضَى بَلْ إِذَا دَعِيَ الْمَدْعَى  
أَنْ يَدْخُلَ الدَّارَ مِنْ بَابِهَا فَإِنْ لَنَا مَا أَرَادَ وَمَا مَضَى فَقَدْ تَمَّ  
إِسْقَاءُ الْعَلَةِ وَإِنْ لَنَا أَنْ يَلْبَسَ لَمْ يَزَلْ مُخْلَقًا مُعَلَّلًا وَيَقُولُ مَا زَالَ  
الْمَاءُ مُعَلَّقًا حَتَّى يَدْخُلَ الدَّارَ زَيْدٌ فَقَالَ الْقَائِلُ إِنَّ هَذَا يُغْلِبُ  
بِالْمَانِعِ إِخْطَاءً فَإِنَّهُ يُغْلِبُ بِشَيْءٍ لَوْ هَامَ الْمُتَقَضِّي لَكَانَ مَانِعًا وَإِذَا لَمْ يَمُرْ  
لَيْسَ بِمَانِعٍ وَبِالضَّرُورَةِ مُعَلَّلًا أَنْ يَعْرِفَ عَدَمَ الدُّخُولِ أَصْبَحَ هَذَا  
وَرَفَقَ الْمَانِعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَانِعٌ وَبِشَيْءٍ مَا شَاءَ أَنْ يَمُرَّ أَوْ يَجِدَ مَا يُبَادِرُهُ  
وَرَفَقَ الْأَسَدُ لِأَنْ يَنْفَرِحَ الْمَانِعِيَّةُ وَتَزِدَ كِرَافَتُهَا وَتَبَاقِي  
أَنْ يَعْصُرَ لَهَا الْمَانِعِيَّةُ عِدَّةً قِيَامَ الْقَمَرِ وَحَيْثُ أَنْ يَكْتَسِبَ فِي الدُّورِ  
فَارَ كَثَرُوا وَاللَّيْلُ قَاسِدٌ فَالصَّحْحُ مِنْهُ أَنْ يُوَفَّقَ أَحَدُ السَّيَرِ  
عَلَى الْآخَرِ حَيْثُ لَا يُوَجَدُ أَحَدُهَا إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْآخَرُ مُسَلِّمًا  
تَقَدَّمَ السَّيْرُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الْمَقْدَمِ عَلَيْهِ وَهُوَ مُحَالٌ وَإِلَّا مَاتَ  
أَنْ لَا يُوَجَدَ أَحَدُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْآخَرُ مُوجُودًا أَوْ لَا يُوَجَدُ  
أَحَدُهَا إِذَا كَانَ الْآخَرُ مُوجُودًا مُحَوَّرًا وَقَوْعُهُمَا مَعًا لَا نُقُوَّةَ  
وَالنُّقُوَّةُ إِذَا لَا يُوَجَدُ إِلَّا يَوْهًا إِذَا كَانَتِ السُّوَّةُ مُوجُودَةً  
وَلَدًا بِالْعَكْسِ مِمَّا لَا يَخَافُ السُّوَّةَ وَالْفَاسِدُ مَا نَقَالَ إِذَا حَرَّرَ  
الثَّانِي فَقَدْ لَمْ يَلْقَ الدَّلِيلَ لِأَيِّ شَيْءٍ لَازِمًا لِأَنَّ الْحَاجَةَ فِي  
مُتْلَكِهِ تَعَدُّ مَحْتَمَلَةً الْقَائِلُ وَهُوَ بِحَسَبِ الْإِسْقَاعِ أَوْ زَيْدٌ عَلَيْهِ

أَنْ الْمَلِكُ لَسَرَّ ثَانِيًا بِمَجْدِ الْإِسْقَاعِ بَعِيْبِهِ بَلْ إِمَّا هُوَ وَإِمَّا التَّوَسُّلُ  
لِلْآخَرِ مَا يَنْفَعُ أَحِبَّ بَارَهُذَا لَا يَبْصَحُ أَرَادَ مَعْنَى الْحَاجَةَ  
التَّوَسُّلُ لِأَنْ تَوْتِ مَلِكُ الْبَايَعِ فِي الثَّمَنِ وَالْمَشْرُوكِ فِي الْبَيْعِ وَبِأَمْسَتِ  
الْمَلِكُ إِذَا تَوْتِ مَلِكُ الْبَايَعِ فِي الثَّمَنِ وَبِأَمْسَتِ لَهُ ذَلِكَ إِذَا زَالَ  
مُلْكُهُ مِنَ الْمَيْعِ لِأَنَّ رَاجِعَ صَاحِبِهِ إِلَى مَا عِنْدَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ  
وَهُوَ دَوْرٌ وَهَذَا قَاسِدٌ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَعَاءٌ إِذَا احْتَقَقَ  
سَعَاءٌ مَعًا إِذَا أُعْطِيَ دَلِيلٌ مِنَ الْمُنَاقِذِينَ الْآخِرِ الَّذِي لَهُ مَعِ الْبَلْفُظُ  
بِالْإِحْكَابِ وَالْقَبُولِ وَهَذَا كُلُّهُ حَسْرَةٌ رَوَى الْمَلِكُ أَنَّ مَعًا وَحُصِّلَ  
الْمَلِكُ أَنَّ مَعًا يَعْتَبَرُ بِالْعَاقِلِ الْمَرَاغِي وَكَيْفِيَّةِ الْمُنَاسِبَةِ  
وَتَطْلُلُ مَا لَدُنْ مِنَ الْمَرْذَاتِ عِنْدَ حُصُولِهَا دَفْعُهُ وَمِنْ الدُّورِ  
الْفَاسِدُ مَا رَفَعَ بِهِ دَوْرٌ فِي الْمُسْتَيْمِ وَهُوَ مَا أَجْتَمَعَ بِهِ بَعْضُهُمْ  
فِي يَقْرِيرِ أَنْ الْمَاءَ مُعْجُورٌ عَنْهُ أَنْمَا يَقْدِرُ قُدْرَةً سَرْعَةً إِذَا سَبَقَ  
رَبْلَانِ الصَّلَاةِ أَدْلَى لَهُ أَنْ يَطْلُبَهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَنْظُرُوا  
أَعْمَالَكُمْ وَأَلَّا تَنْتَظِلَ الصَّلَاةُ إِذَا سَعَتِ الْعِدَّةُ السَّرْعِيَّةُ فَإِنْ  
الْحَسَّةُ لَا تَعْتَرِجُ حَتَّى لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْرَعَ الْغَيْرُ وَأَنْ قَدَّرَ مَقْصُودَ دَوْرٍ  
أَحِبَّ دَوْرٌ وَهُوَ تَوَقُّفٌ تَقَاصُّهُ الصَّلَاةُ عَلَى تَقَارُ الْعُجْزِ  
وَتَقَارُ الْعُجْزِ عَلَى تَقَارُ حُجَّةِ الصَّلَاةِ فَإِنْ تَقَدَّمَ بِجُورٍ أَنْ يَشْرُطَ تَقَارُ  
مَا سَفَى عَنْهُ وَاعْتَبَرَ بِكُنْهِهَا مِمَّا هِيَ مُحْتَمَلَةٌ بِمَرَاتِمِهَا الْحَرْبِ  
حَيْثُ يَقُومَانِ مَعًا مَلْفَى الرَّاسِ بِتَقَدُّمِ قِيَامِ الْأَوَّلِيِّ وَاشْتَرَطَ



استخر العرض محمد الله وعونه

والحمد لله وحده وصلى الله على  
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
تسليماً

علقه ابراهيم بن نامة ساجدة الله وعفائه  
2 شهر رمضان المظفر سنة ثلث مائة

شفاً قدام البانية مع اشتراط قيام الناسة بهابل لواقفها معاً وبقيا  
معاً مسرطى القيام بالمصاحبة واسترط بقا قيام كل بالآخر  
حارفاً الدور لا يقوم على البقاء بل ينبغي ان يسبق الوجود  
اهم هذا وهذه الطريقة في الميسم اما ربها الفسخ من حد  
الناتج في اناء الصلاة **واعلم** ان حر العلة لا يلزم ان يكون  
له اثر في الحكم ولا لاله واذا احدثت العلة بتحدثها وفي اجماع  
العشر والحراج على اصحاب السافعي الحراج بالارض والعشر  
الحراج لو وقف عليه وفي القطع والضمان علقوا القطع بالسرقه  
والضمان بالانلاف **واعلم** ان ما يؤول الركن سقط بالعجز دون  
الشرط لا يخلوا اما ان يكون الركن ما حوذا حراً طافاً كان  
حراً ولا حب ان يعقد ان الماهية تحقق هو متبادون الحر المأخوذ  
مع خبر لا يفهم دونه عن الذي حصل دونه ووقوع اسم واحد  
عليهما بالاشتراك والصلاه على ما ترك من الاركان المشهورة  
وعلى ما فصلتها المرض الساقط فواء بحد ايام المنسرح الاسم  
او بحور وهو الاظهر ولا يستتر كان في الحقيقة ام لا فالحسن  
لا يفصل عن الشيء والخارج الذي يتوقف عليه الشيء ولا يشترط  
به فهو الشرط على ما حققناه فاذا صح دونه بعض الشرط ساقط عند  
العجز مرادنا مع انك لما دافلت ان الشرط لا يسقط بالعجز ان عباد  
لا الاستقرار فسخ تمام يستقر . هذا اخر ما اردناه وقد

جزء





Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kitap	Fatih
Yer	
Eski kayıtları	1259